د. أحمد عبد الله

آه.. الديمقراطية



مختارات ميريت

ولو..

رغم تزييف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

ولو..

رغم تزييف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

د. أحمد عبدالله رزة

الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٢٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www.darmerit.net
merit56@hotmail.com

الغلاف : نسرين حسنين كشك

المدير العام : محمد هاشم

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٥٣٥٢

الترقيم الدولي: 977-351-322-x

د. أحمد عبدالله رزة

ولو..

رغم تزييف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

دار ميريت
القاهرة ٢٠٠٨

الإهداء

إلى الإنسان.. ضحية الطغيان فى كل مكان وزمان.
والتحية
إلى خالد محمد خالد.. صاحب "الديمقراطية أبداً"..
الكتاب المكتوب بالأصالة عن روحه الزكية..
وبالنيابة عن كل عشاق الحرية.

بدون مقدمات

بضع كلمات للتوضيح

أمام القارئ هنا بضع دراسات ومقالات ومحاضرات حول "قضية الديمقراطية" التى أنفقنا عمراً ندافع عنها أكاديمياً وسياسياً.

ولينظر القارئ بنفسه فى مدى إحاطة وصلاحية ما كتبناه عبر عقد ونصف من الزمان. فقد يرى أن التاريخ فى بلادنا قد تجمد، وأن ما قلناه بالأمس لابد أن نكرره ونلح عليه اليوم.

واليوم يوم عصيب.. حيث يسير العالم فى طريق العنف والاحتراب بعيون عمياء وقلوب متجمدة، بل متجردة من الإحساس بالإنسان. إنه زمان الهوس والهيستريا والهلوسة باسم الدين وباسم الأمن، بل وباسم الديمقراطية والوطنية والقومية... إلخ المصطلحات.

وإذا تغيبت العقلانية والرشادة بجانب تجمد الأفئدة وعمى البصيرة، تنغلق الدائرة الجهنمية ويتزايد الطغيان. ولا غرابة، فباسم القضايا النبيلة يتم إهدار القيم النبيلة. قيم حقوق الإنسان. وعلى المستوى السياسى يتم إهدار حريات المواطنين ومشاركتهم فى إدارة شئون مجتمعاتهم ودولهم، أى تصبح "**الديمقراطية هى الضحية**".

لكن للديمقراطية جنوداً معلومين ومجهولين سيدافعون عنها حتى الرمق الأخير، لأنها ببساطة تستحق ذلك، فهى – برغم كل عيوبها – أفضل من كل بدائلها أيًّا كانت المسميات.

فى هذا الإطار وبهذه الروح؛ يأتى إصرارنا على إعادة تقديم هذه الصفحات القليلة بدون مقدمات طويلة.

والقارئ اللبيب بالإشارة يفهم.. والله أعلم،

المؤلف

(١)

الخلفيات

ثورة يوليو والديمقراطية

ربما لم يتكرر فى صحائف السياسة العربية مصطلح من المصطلحات بقـدر مـا تكرر المصطلح الوارد فى عنوان هذه الدراسة. فقد كانت تجربة ثـورة يولـيو ١٩٥٢ علامة مهمة من علامات التاريخ العربى المعاصر، سـيُجمع فـرقاء الـسياسة العربية على أهميتها وسيختلفون دوماً كل حسب مـصالحه علـى معنى هذه الأهمية، إذ لم يزل بندول التقويم يؤرجح تجربة الثورة ما بين الجنة والنار فى منظور العاطفة العربية التى لا تعرف "منطقة وسـطى مـا بين الجنة والنار" (التعبير للشاعر نزار قبانى) إن جاز أصلاً تقويم التجارب البشرية بمنطق الجنة والنار.

وسـيظل الموقف من ثورة يوليو محوراً من محاور الصراع السياسى الفعلـى، بل وستظل تعبيراته الرمزية صارخة بالدرجة الكافية حين يحتفل قطـاع من المجتمع السياسى المصرى بيوم ٢٣ يوليو باعتباره العيد القومى للـبلاد، بيـنما يلبس قطاع آخر ملابس الحداد فى نفس الذكرى. والأرجح كذلك أن تكون المعركة حول هذا المحور معركة عنيفة.

فكـيف يمكـن أن نلخـص خلفيات هذه المعركة ونطرح على الأجيال الـشابة فى إيجاز وبرؤية موضوعية قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعلاقتها بقضية الديمقراطية على وجه الخصوص؟

هذا ما سنحاوله فى السطور التالية.

شـهد فجر الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ حصار دبابات الجـيش المصرى للقصر الملكى بالعاصمة المصرية. وقد كان هذا الحصار مقدمة لحصار أكبر لكثير من المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى بلغت ذروتها فى مصر عند منتصف القرن.

كانـت مصر تعيش أزمة الشقة الواسعة بين استقلالها الاسمى وتبعيتها الفعلـية، كما كانت الأغلبية الفقيرة من شعبها تواجه واقعاً متأزماً تحتكر فيه الأقلـية الغنـية مـصادر ثروة البلاد دون التفات لمعاناة القطاع الأكبر من الشعب. وكان النظام السياسى محصلة لهذا وذاك، إذ ظل المستعمر الأجنبى

صاحب الصولة الفعلية فى تصريف أمور البلاد فى تحالف مع الأتباع المحليين الذين رفضوا بعناد كل دعاوى التغيير ودافعوا باستماتة عن مصالحهم المادية الأنانية واصلين بالنظام السياسى إلى عنق الزجاجة؛ فكان أن انفجرت ثورة يوليو.

وقد فجرت الثورةَ طليعةٌ صغيرة من أبناء الطبقة الوسطى المنخرطين فى صفوف الجيش كضباط صغار تمكنوا من بناء وإحكام تنظيمهم السرى بالشكل الذى مكنهم من إطلاق شرارة الثورة دون أن يجهض مسعاهم، وقد ضمت تلك الطليعة أصحاب مذاهب وميول سياسية متعددة نجحوا فى تجاوز خلافاتهم السياسية مركّزين على ما بينهم من اتفاقات ومنصهرين فى إطار تنظيم واحد.

وتلك كانت نقطة القوة التى ميزت حركة الضباط الأحرار ومكنتهم من إشعال الثورة دون القوى السياسية المدنية التى هدفت لتغيير النظام، لكنها لم تتمكن من صياغة الإطار التنظيمى الذى يوحد جهودها من أجل إنجاز هذا الهدف.

ولئن كان لحركة الضباط الأحرار فضل كسر الحلقة المفرغة التى جعلت أمر التغيير معلقاً فى السنوات الأخيرة للنظام السابق قبل الثورة، إلا أن دورها التاريخى لم يتعد فى الحقيقة إشعال فتيل الثورة فاتحة الطريق لانطلاق عملية ثورة أوسع نطاقاً من التحرك العسكرى الصغير الذى شهدته القاهرة فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ والذى حمل فى البداية اسم "حركة الجيش المباركة".

وقد قامت حركة الضباط الأحرار بتصفية نفسها فعلياً بإبعاد أو تثبيت أعضائها المختلفين. كانت المفارقة أن بعض المبعدين كان لهم الدور الأكبر فى نجاح الثورة فى مرحلة إشعال فتيلها (يوسف صديق مثلاً) بينما خرج من صفوف المثبتين مَنْ انقلب على التحولات الاجتماعية التى استحدثتها الثورة فى سنينها اللاحقة (كمال الدين حسين مثلاً) ومن تمرد على الكثير من المنطلقات التى ثبتتها الثورة عبر مراحل تطورها (أنور السادات مثلاً). وإن لم يمنع ذلك أن الجميع استمدوا شرعيتهم السياسية من الثورة وقدموا أفكارهم ومسالكهم السياسية كتنويعات على المعزوفة الرئيسية لثورة ١٩٥٢.

وبـــالانطلاق مـــن مرحلة التفجير إلى مرحلة صياغة البديل كان لثورة يولـــيو إنجازاتها التى حظيت بتأييد شعبى واسع، كما كان لها عثراتها التى وضعتها فى صدام مع قوى شعبية أيدت الثورة من حيث المبدأ. ولم تقتصر الإنجـــازات والعثـــرات على المجتمع المصرى وحده بل كان لها امتداداتها العربية والعالمية.

علـــى الـــصعيد المـــصرى تمحـــورت إنجازات الثورة حول استكمال الاســـتقلال الـــسياسى لمصر فى منتصف الخمسينيات بإخراج الإنجليز من مـــصر بواســـطة المعاهدة التى أبرمت معهم فى ١٩٥٤ والتى احتوت على امتـــيازات تسمح لهم فى المستقبل باستخدام أراضى مصر عسكرياً فى حالة انـــدلاع حرب فى المنطقة. وقد كان هذا الشرط مدعاة لاصطدام ثورة يوليو بقـــوى شـــعبية رافـــضة له. لكن عدوان ١٩٥٦ تمخض عن إلغاء الروابط الخاصة مع بريطانيا وبروز كيان مصر المستقل سياسياً.

كمـــا تمحـــورت إنجـــازات الـــثورة حـــول تغيير الهيكل الاقتصادى والاجتماعـــى للمجـــتمع المصرى من خلال الإجراءات الاقتصادية المتخذة ضـــد رأس المال الأجنبى ولمصلحة رأس المال المحلى فى النصف الثانى مـــن الخمـــسينيات، ثم الإجراءات الأكثر جذرية التى اصطلح على تسميتها بالقوانـــين الاشـــتراكية فـــى النصف الأول من الستينيات، بما استتبعته من إدخال مبدأ التخطيط فى الاقتصاد الوطنى ومن تنمية واسعة نسبياً فى مجال الـــصناعة ومن إعادة لتوزيع الثروة الوطنية بصورة استحوذت فيها الأغلبية الفقيرة على نصيب أكبر مما أتيح لها سلفاً.

وقـــد كان لهذه الإجراءات انعكاساتها السياسية فى مجالات مثل تحديد نـــسبة العمـــال والفلاحين فى المجالس التمثيلية. كما أثرت هذه الإجراءات علـــى محتوى الثقافة المصرية الذى غدا أكثر شعبية فى تعبيراته المختلفة، بالإضـــافة لتوســـيع فرص التعليم أمام الفئات الاجتماعية التى ضاقت عليها هذه الفرص فى السابق.

أمـــا عثـــرات الـــثورة فأولاهـــا العثرةُ التى عرفتها كل الثورات وكل الأنظمـــة، ألا وهـــى الهـــوة بين مستوى الشعار النظرى ومستوى التطبيق الفعلـــى، فلـــم تكـــن الصورة الوردية التى قدمتها وسائل الإعلام عن التقدم والإنجاز فى مجالات الحياة المختلفة صحيحة فى كل الأحوال. ففى الأغلب كانـــت مـــبالغة وفـــى بعـــض الحالات كانت مكذوبة، وأبرز مثال فى هذا

الخصوص هو الطريقة التى عرضت بها قضية المواجهة والصدام مع إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧. كذلك عرضت قضية إذابة الفوارق بين الطبقات كما لو كانت منجزة بالفعل، وافترض أن من يرتدون البدلة العمالية والجلباب الفلاحى - من الجالسين على مقاعد البرلمان وغيره من المجالس - هم ممثلون حقاً للملايين العمالية والفلاحية.

أما العثرة الخاصة لثورة يوليو فكانت الجوهر الدكتاتورى للنظام السياسى. فرغم التأييد الشعبى الواسع الذى حظيت به الثورة فى مراحل تطورها المختلفة إلا أنها ظلت بالأساس ثورة من أعلى، أو ثورة بواسطة السلطة التى ارتكزت على ثالوث: العسكرية والبوليسية والبيروقراطية المنبوذ شعبياً.

وقد كانت معضلة الشعب المصرى أنه فى أغلبه يؤيد الثورة وإنجازاتها لصالحه، لكنه فى نفس الوقت يمقت الحرمان المفروض عليه فى مجالات النقد والتعبير والتنظيم النقابى والسياسى المستقل.

ورغم حب الناس لعبد الناصر كزعيم للثورة، فإنهم لم يروا من مصلحتهم أن يتمحور النظام السياسى كله حول رئيس الجمهورية بما له من سلطات مطلقة يمكن أن تصنع الدمار مثلما تصنع الإنجاز، وهو ما حدث بالفعل على المستوى التاريخى الممتد، إذ احتفظ أنور السادات بسلطات سلفه واستغلها فى أن يفعل ما يعرفه الجميع .

وحين اندلعت ثورة ١٩٥٢ فى مصر انطبع فى أذهان المصريين أن "حركة الجيش" إنما قامت لتخلص البلاد من مفاسد السراى، ثم لا يلبث أن يعود الجيش إلى ثكناته تاركاً مقاليد السلطة السياسية فى يد الساسة المدنيين طبقاً للإرادة الشعبية التى تسفر عنها الانتخابات، لكن هذا الافتراض التلقائى لم يتحقق فى الواقع، وأصبحت قضية عودة الجيش إلى ثكناته موضوعاً للجدل والاحتداد بين أنصار هذه الفكرة وخصومهم الذين حبذوا استمرار العسكريين فى السلطة. ومرجع الجدل فى هذا الموضوع أن أنصار كل من الاتجاهين كانت لديهم الحجة التى يجادلون بها والقاعدة السياسية التى يستندون إليها.

كانت حجة **الفريق الأول** أن الإرادة الشعبية إنما تتحقق من خلال الحكم المدنى وبواسطة الانتخابات الحرة وأن الحكم المستند إلى القوة العسكرية وحدها إنما يفتقد الشرعية.

أمـــا **الفــريق الثانـــى** فقد ارتأى أن النظام السابق على الثورة لم يكن ديمقراطياً كما يدعى، حيث سيطر على الحكم أصحاب المصالح العليا الذين لـــم يعبأوا بإجراء أدنى الإصلاحات الاجتماعية الضرورية لمعيشة الأغلبية الشعبية الفقيرة.

وكانـــت القاعدة السياسية المؤيدة لموقف الفريق الأول متمثلة فى قوى الأحزاب السياسية التقليدية، وعلى رأسها حزب الوفد الذى اعتبر نفسه دائماً مـــثلاً لإرادة الأمـــة نتـــيجة ما حظى به من تأييد من قبل الأغلبية الشعبية. وبجانـــب ذلـــك كانـــت هـــناك القوى السياسية الجديدة المتمثلة فى حركات الإخـــوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة. وهى القوى التى أيدت الثورة بحماس وكان لها صوت داخل قيادة الثورة نفسها، لكنها ما لبثت أن تحفظت علـــى اتجاه العسكريين للانفراد بالسلطة، وكانت الجامعة بأساتذتها وطلبتها معقلاً من معاقل هذا الاتجاه.

أمـــا القاعـــدة الـــسياسية التى ارتكز عليها الفريق الثانى فكانت قاعدة احتمالية أكثر منها فعلية. ولكن خروجها من عالم الاحتمال إلى عالم الواقع كـــان كفـــيلاً بحـــسم الأمور لصالح هذا الاتجاه. تلك هى أغلبية المواطنين المصريين الذين إما أيدوا الوفد أو لم يعبأوا بأى قدر من المشاركة السياسية ولو حتى بمجرد التصويت فى الانتخابات.

وبالنـــسبة لهؤلاء لم تكن القضية اختياراً فكرياً بين ديمقراطية الأحزاب ودكـــتاتورية الضباط، وإنما كانت الاستعداد التلقائى للانحياز إلى جانب من يعتـــرف بآلامهم الاجتماعية ويقدم لهم بعض الدواء، وتلك هى النقطة التى أدركها "عبد الناصر" بالذات وانتصر بها على المدى الطويل.

ولـــم يكـــن الجـــدل قائماً بين المدنيين والعسكريين، بل كان قائماً بين طـــرفين يحظـــى كـــل منهما بمساندة مدنية وعسكرية على السواء، إذ كان مجلـــس قـــيادة الثورة نفسه منقسماً على نفسه بين الضباط الذين ارتأوا أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد أن يجهز لانتخابات حرة، والضباط الذين أعلنوا أو أضـــمروا استمرارهم فى السلطة. وكان نفس الانقسام قائماً فى صفوف حركة الضباط الأحرار ككل وداخل الجيش بمستوياته المختلفة.

وهناك من بين الضباط من ارتأى حلاً وسطاً، وهو أن يعود الجيش إلى ثكـــناته وأن تـــتواجد حـــركة الضباط الأحرار فى الحلبة السياسية كحزب سياســـى لـــه ما للأحزاب الأخرى وعليه ما عليها. وهناك من بين المدنيين

أيــضاً من ارتأى حلاً وسطاً: أن يعزل من الحلبة السياسية الأحزاب والقوى التـــى أفسدت الحياة السياسية قبل الثورة، وأن يسمح بالنشاط السياسى للقوى الجديــدة التـــى كانت تعمل لتغيير النظام القديم وأن تتحالف هذه القوى مع حركة الضباط الأحرار، وربما فى إطار جبهة وطنية.

لكـــن الصراع السياسى تفجر فى مارس ١٩٥٤ بانفجار الانقسام داخل صفوف العسكريين من ناحية، وبتكاتف صفوف المعارضة المدنية من ناحية أخـــرى. فكـــان أن واجه "عبد الناصر" الجبهة العسكرية التى قادها زميلاه "محمـــد نجيب" و"خالد محيي الدين". وكان عليه أن يصارع زملاءه الضباط فـــى سلاح الفرسان الذين كانوا من أنصار العودة للحكم المدنى. وكان عليه أن يـــواجه الجـــبهة المدنـــية التى نشط فيها الإخوان المسلمون بمظاهراتهم المـــؤيدة للـــواء محمد نجيب مثلما نشط الشيوعيون فى اتجاه تأسيس جبهة وطنـــية. وكانت دعوة أساتذة جامعة الإسكندرية إلى عودة الجيش إلى ثكناته تعبيـــراً رمـــزياً عن موقف الجبهة المدنية، إذ أن أساتذة جامعة الإسكندرية أنفسهم كانوا أول هيئة فى البلاد تؤيد الثورة فور اندلاعها.

وقـــد عـــالج "عبد الناصر" الأزمة السياسية معالجة وقتية اشتملت على عنـــصرى التـــرهيب والترغيب. فقام باعتقال الكثير من العناصر السياسية النـــشطة، وبرر ذلك أمام منتقديه بأنه إنما فعل ذلك حفاظاً على الأمن العام. وإزاء ضغوط زملائه فى سلاح الفرسان أبدى "عبد الناصر" استعداده لإعادة البلاد للحكم المدنى إلى حد إعلانه لتكليف "خالد محيي الدين" بتشكيل وزارة تمهد لإجراء الانتخابات تحقيقاً لذلك.

لكـــن إنهاء "عبد الناصر" للأزمة تم بانتقاله من موقع الدفاع إلى موقع الهجـــوم. وكـــان جنوده فى الهجوم بعضًا من القوى الاحتمالية التى احتوت الطبقات الشعبية الرابضة فى قاع السلم الاجتماعى.

لجـــأ عبد الناصر إلى القوى العمالية التى كانت قد قدمت لتوها شهيدين مـــن العمال (خميس والبقرى) أقر مجلس قيادة الثورة إعدامهما بعد إضراب عمـــال كفـــر الدوار فى سنة ١٩٥٢، لكنها فى نفس الوقت لم تكن تثق فى استعداد النظام القديم المحتمل استعادته أن يحقق لها الحد الأدنى من مطالبها الاجتماعـــية العادلة، فكان استعداد قطاع مهم من هذه القوى أن يراهن على اســـتعدادات عبد الناصر لتحقيق التغيرات الاجتماعية المطلوبة حسبما أثبت بالبرهان حين أقدم على إصدار قوانين الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٣.

صحيح أن مدخل عبد الناصر إلى هذه القوى العمالية كان بعض أسوأ عناصرها من القادة النقابيين الانتهازيين، إلا أن نجاحه فى تحريكها للخروج من مظاهرات تدعو لاستمرار الثورة ما كان ليتم دون هذا التهيؤ الذى استجابت فيه لغريزتها الاجتماعية.

وبذا انتصر عبد الناصر فى المعركة فى لحظة تاريخية فاصلة فى عام ١٩٥٤ حيث طرحت قضية الديمقراطية للاختيار فى خضم الصراع السياسى. وقد صور الكثيرون الأمر باعتباره قد كان اختياراً بين الثورة الاجتماعية والليبرالية السياسية. لكن تفاعلات تلك اللحظة التاريخية الفاصلة فى عام ١٩٥٤ كانت أكثر تعقيداً من ذلك، فأولاً لم تكن هناك صفوة سياسية موحدة الموقف إزاء تجربة الليبرالية السياسية السابقة على الثورة، بل كان انقسام الصفوة السياسية كبيراً بالدرجة التى جعلت مصير النظام كله معلقاً وفتحت الباب أمام الثورة. بل إن الذين قاموا بالثورة هم الضباط الأحرار وبالتحديد لأن عناصر الصفوة المدنية المتمردة على النظام كانت منقسمة على نفسها فلم تطرح بديلاً واحداً كما لم تنجح فى التكتل فى جبهة وطنية مدنية لتغيير النظام. وكان ذلك واضحاً بالنسبة لعناصر مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحركة الشيوعية. بل وصل إلى صفوف الوفد من خلال الطليعة الوفدية والعناصر التجديدية الملتفة حول الدكتور محمد مندور.

وقد انعكس ذلك كله فى معركة ١٩٥٤ فكان هناك من يريد إعادة النظام السابق كما هو، وكان هناك من يريد الثورة على أن تكون إسلامية، وكان هناك من يريد الثورة والديمقراطية معاً. وحسبما يؤكد الدكتور لويس عوض فى كتاب "فاتكيوتيس"، المعنون "مصر منذ الثورة" كان التيار الغالب من المثقفين يحلم بالثورة والديمقراطية معاً. وربما كان موقف خالد محيي الدين بالذات هو الأكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة، فقد كان الرجل راديكاليًا اجتماعياً بالدرجة التى لا تسمح له بتبنى موقف الخصوم الاجتماعيين للثورة، كما كان من الناحية السياسية أحد صناع الثورة إلى حد استحالة تصور تبنيه لليبرالية السياسية التى كانت قائمة قبلها بالضبط. ومع ذلك وقف الرجل فى أحد جانبى المعركة بما يشير إلى تعقد موقفه السياسى كفرد يعكس تعقد الموقف السياسى العام لجيل بأكمله.

ومــن ناحية ثانية، فإنه حتى بافتراض أن الاختيار المطروح كان بين الــثورة الاجتماعــية والليبــرالية الــسياسية، فإنه من المنطقى افتراض أن الاختيار يكون واضحاً فى تفصيلاته إذا ما وقع على الليبرالية السياسية التى كانــت احــتمالاً محــدود التفــصيل لا يدعمه من المؤشرات سوى قانون الإصلاح الزراعى وبعض التلميحات الاجتماعية الراديكالية. ومن المؤكد أن التجــربة الاجتماعية للثورة لم ترتسم ملامحها الواضحة إلا بعد سنوات من تلــك اللحظــة التاريخية. وبافتراض أن صورتها النظرية كانت منطبعة فى ذهــن عــبد الناصــر، فهى لم تكن كذلك فى ذهن بقية زملائه. كما أنه من الخطــأ المرادفة بين مكونات شخصية عبد الناصر وتجربة الثورة المصرية فــى مجملها، باعتبار أن فضيلة عبد الناصر الأساسية – حسبما يؤكد مراراً الأســتاذ محمد حسنين هيكل – هى أنه رجل قد فهم الإمكانيات ووظفها. أى أنــه باختــصار لم يكن كل من وقف ضد عبد الناصر فى تلك اللحظة عدواً للــثورة، ولــم يكــن كل من وقف معه ثائراً، وذلك بسبب تعقيدات اللحظة نفسها.

ويــشير الدكتور عصمت سيف الدولة إلى أن "الممارسات ذات الشكل الديمقراطــى" فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٧ وما بعد ١٩٦٧ كانت "تدور فكراً وممارسة فى ذلك الهامش الذى تتركه معارك التحرر الوطنى وإرادة النصر ذات الأولــوية المطلقة"[١]. ومنطوق هذه الإشارة صحيح فى مجمله، لكنه لا يورد "الإرادة السياسية" كواحد من مكونات الممارسات الديمقراطية حتى فى حــدود الهــامش المتــروك، إذ تختلف الممارسات حتى مع توحد مساحات الهــوامش. ولــم يثــبت تاريخــياً أن الممارســة الديمقراطية كانت تستثير بالضرورة التدخل الأجنبى. ثم إن الحصول على الاستقلال السياسى الكامل وغــياب المعارك العسكرية للتحرر الوطنى لا يعنيان بالضرورة أننا خرجنا مــن إسار الهامش إلى رحابة المتن لنصنع الديمقراطية التى نريد، فبالنسبة لدولة من العالم الثالث تظل الحركة دائماً فى الهامش، باعتبار موازين القوى الدولية وباعتبار أن الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى هو مواصلة لمهمة التحــرر الوطنى. وبالتالى فكل مسئولية الاختيار قائمة حتى داخل الهامش. كذلك فإن تلك بالضبط هى الحجة التى قدمت لتبرير نواقص النظام الليبرالى

(١) عصمت سيف الدولة: تطور مفهوم الديمقراطية فى مصر المستقبل العربى، أكتوبر ١٩٨٣.

قبل الثورة، باعتبار أن الاحتلال البريطانى كان قائماً ولم يتح هامشاً كافياً لممارسة ديمقراطية أفضل، فهل أسقطت الثورة المسئولية عن رجالات العهد البائد؟

وقد قدم الأستاذ محمد حسنين هيكل تفسيراً أو تبريراً مشابهاً لانحسار دائرة الديمقراطية السياسية فى ظل نظام ثورة يوليو، ومفاد رأى الأستاذ هيكل أن مصر تعيش مرحلة انتقالية يتم خلالها على المستوى الاقتصادى إحداث التراكم الرأسمالى للتنمية فى ظل تكوين غير مكتمل للطبقات الاجتماعية، وبالتالى فإن التكوينات السياسية داخل مجتمعاتنا تتطبع بطابع المرحلة وتغدو الأحزاب السياسية محدودة الأثر معبرة عن تيارات فكرية أكثر منها ممثلة لقوى اجتماعية عريضة، بما لا يتيح مجالاً متسعاً لتوافر نظام ديمقراطى يقوم على الشرعية الدستورية. فتلك هى المرحلة التى "يبدو فيها دور الجيوش باعتبارها الشيء الوحيد الباقى والدائم.. وأى كلام عن التنظيم (السياسى) خارج هذه المرحلة يكون خطأ. فالناس مثلاً يلومون عبد الناصر لعدم تكوينه تنظيمات قوية... عبد الناصر كان يتكلم عن الديمقراطية يقول: إن مجانية التعليم أو حق العمل بالنسبة لى أهم من أى مظهر ديمقراطى، ولم يتخفَّ أو لم يتوارَ وراء قضية الديمقراطية، بل قال بوضوح إن هناك أساساً اجتماعياً للديمقراطية".

وقد لا نختلف مع الأستاذ هيكل فى مقدمات نظريته الكلية فى شقيها الاقتصادى (مرحلة انتقالية يحدث فيها التراكم الرأسمالى للتنمية) والاجتماعى (عدم اكتمال بروز الملامح المنفصلة للطبقات الاجتماعية)، وفى حالة مصر كانت الحقبة الناصرية – للمرة الثانية البارزة فى تاريخ مصر المعاصر بعد حقبة محمد على – دفعة قوية فى طريق إحداث التراكم الرأسمالى وإسهاماً ملموساً فى بلورة الطبقات الاجتماعية.

وإذا تناولنا الديمقراطية بمدلولها الاجتماعى الأكثر شيوعاً (درجة أكبر من العدل فى توزيع الثروة الوطنية)، فإن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ تكون له الكفة الراجحة – على النظام السابق. أما حين نتناول الديمقراطية بمدلولها السياسى الأكثر شيوعاً (الحريات العامة – والتنظيمات السياسية) فإن كفة نظام الثورة لا تصبح هى الأرجح. فهل كان ذلك حقاً استجابة لضرورات "المرحلة التاريخية" وحسب؟ أم أن للاختيار الذاتى للقيادة السياسية للنظام – عبد الناصر وهيكل وآخرين – دوراً فى ذلك؟ حقاً يجب النظر إلى موقف

ثــورة يولــيو مــن الديمقراطية السياسية فى ضوء حقائق "موضوعية" مثل الفــشل الاقتصادى والاجتماعى لنظام الليبرالية السياسية قبل الثورة، وكذلك ضــرورة اللجــوء لإجــراءات قمعية ضد الفئات المسيطرة والمضارة من إجــراءات الــثورة. لكــن ألــم تكن هناك بجانب ذلك حقائق "ذاتية" خاصة بالــتكوين السياسى والعسكرى للرئيس عبد الناصر نفسه، ونوع المستشارين المؤثرين على قراراته السياسية – ومنهم الأستاذ هيكل نفسه بأفكاره هذه؟

لــو أن الاختيار الذى واجهته الثورة كان أن تكبح طموحاتها فى التنمية والعــدل وتوفــر عوضاً عنها ديمقراطية سياسية يحتفظ فيها أصحاب الثراء بــنفوذهم الــسابق وتتمــتع فيها أقلية من المثقفين بترف حرية الكلام على حــساب توفير الطعام لأغلبية الشعب، لما تردد أى مؤمن بمصلحة الأغلبية فــى إضــفاء الــشرعية على بعض الإجراءات القمعية لنظام الثورة، لكن الاختيار الفعلى الذى واجهته الثورة لم يكن مطلقاً على هذا النحو.

فــرغم صدامها المحتوم مع قوى النظام القديم احتوت الرقعة السياسية لمجــتمع ما قبل الثورة على مجموعة من القوى التى كانت تقف موضوعياً علــى أرضية التغيير الاجتماعى الذى أحدثته الثورة (الإخوان المسلمون – مــصر الفتاة – الشيوعيون – يسار حزب الوفد) وقد ساهمت هذه القوى – بــرجالها داخل الضباط الأحرار ونشاطها السياسى التحريضى – فى اندلاع الــثورة، وبادرت بعد نجاحها للتعاون معها سياسياً فى إطار جبهوى واسع. لكــن الــثورة – وفى سياق تصفية رجالاتها لبعضهم البعض – رفضت أن تكــون لهــذه الجماعــات تنظيماتها السياسية المستقلة، ولم ترضَ بأقل من تصفية هذه التنظيمات وانخراط أفرادها فى صفوف تنظيمات الثورة المحدثة (هيــئة التحريــر – الاتحاد القومى – الاتحاد الاشتراكى) ولم تكتف الثورة بتأيــيد هــذه الجماعــات لخطهــا العام. بل أنكرت عليها حق النقد لبعض التفــصيلات داخل هذا الخط، فكاد منطق الثورة أن يكون "من ليس معى فى كل شىء فهو ضدى فى كل شىء"!

أنهــت الــثورة النشاط السياسى للإقطاعيين والرأسماليين لكنها عاملت بنفس الطريقة أية محاولة للنشاط فى صفوف العمال والفلاحين، وقد انطوى هــذا الموقــف على خطأ نظرى ونتائج عملية خطرة، فمن الناحية النظرية فــات الــثورة أن توزيع أراضى سراج الدين باشا – مثلاً – على الفلاحين يــستلزم أيــضاً توزيــع ســلطته السياسية على نفس الفلاحين. وقد لعبت

الإجـــراءات التعويقية للنشاط السياسى فى صفوف الفلاحين والعمال بالذات دوراً كبيراً فى طمس تمثيلهم السياسى، بحيث لم يعد فى مصر حزب يدّعى تمثيل هذه الفئات بل نجد على الأكثر "تيارات" كما يقول الأستاذ هيكل.

إن الاتـــساق النظـــرى لتجـــربة ثورة يوليو كان يفترض اتساع نطاق الديمقـــراطية السياسية المتاحة للفئات التى عملت الثورة لصالحها كلما اتسع نطـــاق الإنجازات الاجتماعية التى حققتها لصالح هذه الفئات. لكن ما حدث كـــان العكـــس علـــى طـــول الخـــط، وتولدت قاعدة بمقتضاها" اطرد تقييد المبادرات السياسية الشعبية مع اطراد تحقيق المكاسب الاجتماعية والوطنية" علـــى حد تعبير المستشار طارق البشرى. والنتائج العملية التى ترتبت على ذلـــك كانـــت أن الصراع بين الثورة وخصومها لم يكن فى الشارع – الذى كان فى أغلبه يؤيد الثورة بقوة العاطفة الوطنية والاجتماعية لا بقوة التنظيم الـــسياسى – بل أصبح الصراع داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية التى لهـــؤلاء الخـــصوم دراية بخباياها حتى أنهم تمكنوا فى النهاية من الاستيلاء عليها إثر وفاة جمال عبد الناصر.

وموقف عبد الناصر من المسألة الديمقراطية كان حاسماً فى كل مراحل الثورة أثناء حياته.

إن العـــداء للنظام الليبرالى قد مثّل الخلفية الرئيسية للفكر السياسى لعبد الناصـــر وبـــرر له أمام نفسه وأمام الناس تجاوزاته السياسية الخاصة حين وصـــل للسلطة. ففى خضم أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ التى حاول فيها "عبد الناصر" كل الحيل السياسية لمنع العودة إلى النظام القديم تعرضت تصرفاته السياسية أثناء الأزمة لانتقاد بعض زملائه المدنيين فى مجلس الوزراء الذى ترأســـه. فحـــسب ما يحكى عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته (روزاليوسف ١٩٧٧/٧/٤): "تكلـــم الدكتور عبد الجليل العمرى عن كيفية استمرار الحكم والناس تعتقل دون تحقيق، فرد عبد الناصر أنه سبق فى عهد ما قبل الثورة أن اعـــتقل مـــا يقـــرب مـــن ٨ آلاف معتقل وأن ذلك حدث فى ظل الحياة النيابية".

وبعـــد انتصار عبد الناصر فى تلك المعركة، وبتعمق التجربة الوطنية والاجتماعـــية لـــثورة يوليو تحت قيادته، بلور مفهوم الحرية الاجتماعية فى مواجهة الدعوة الليبرالية للحرية السياسية. وقد استمر "عبد الناصر" متمسكاً بهـــذا المفهـــوم حتى حين فرضت عليه ظروف ما بعد هزيمة ١٩٦٧ وما

ولّدتـــه من حركة شعبية ضاغطة فى سبيل التغيير أن يراجع قياسه للأهمية النـــسبية للحـــرية السياسية. ففى اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٨ (عـــبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية، ٢٣ يوليو، ٨/١٣/ ١٩٧٩):

تحدث الدكتور حلمى مراد قائلاً: إن الحرية الاجتماعية وحدها لا تكفى فالحـــرية الـــسياسية تحقق شيئاً مهماً هو المشاركة فى الرأى والمساهمة فى حكـــم البلاد، فرد عليه عبد الناصر بقوله: "فيما يختص بموضوع الحريات هناك ناس يسيطر عليهم مفهوم الليبرالية ويطالبون بنظام سياسى به حزبان أو الـــنظام الـــذى يـــسمح بعدة أحزاب. ولو أنى أرى أن الأنسب فى الوقت الحاضـــر هـــو تحالـــف قـــوى الشعب العامل، لأننا لو دخلنا فى موضوع الليبيـــرالية قـــد نتعرض لصراع دموى مع بعض الفئات كالعمال وذلك أثناء صـــراعهم ودفـــاعهم عـــن حقـــوقهم، كما أنى ما زلت مقتنعًا بأن الحرية الاجتماعية هى أساس الحرية السياسية وهذا ما نص عليه الميثاق...".

ومـــع ذلـــك فمن الإنصاف القول بأن السلوك السياسى لعبد الناصر فى تلـــك الفتـــرة قد طرأ عليه قدر من المرونة فيما يخص الممارسة المحدودة للحـــرية الـــسياسية فى الإطار العام للنظام، فقد قدم عبد الناصر برنامج ٣٠ مـــارس الذى مثل من الناحية النظرية اعترافًا تاريخيًا بأهمية قضية الحرية السياسية دون اضطرار لتبنى الإطار الليبرالى لممارستها.

لكن مشكلة عبد الناصر وقتئذ لم تكن ثباته النظرى على مفهوم الحرية الاجتماعـــية بقـــدر ما كانت الاستمرار "المؤسساتى" لممارسات النظام الذى بناه قبل ١٩٦٧. ومن الطريف لتوضيح هذه النقطة استحضار ما وصفه به الدكـــتور عـــبد الـــوهاب البرلـــسى (روزاليوسف ١٩٧٥/٩/٢٩) وهو أحد الـــوزراء المدنيين الذين فاقت نسبتهم للمرة الأولى نسبة الوزراء العسكريين (٦٠,٦% فـــى مجلـــس وزراء ١٩٦٨ بالمقارنـــة بـــ ٣٤,٤% فى مجلس ١٩٦٧): "لـــم يكـــن عبد الناصر طاغية كما يظن بعض الناس. كان دمث الخلـــق، مهـــذبًا، حازمًا، واضحًا، صريحًا، يتفهم ما يعرض عليه ثم يصدر قـــراره فـــيه، كان إذا روجع فى قراره يفكر ثانية ويقنعك بوجهة نظره أو يتخلى عنها. إلا أن البعض سامحهم الله كان يفضل الموافقة على المناقشة".

وقد عالج كُتّاب مثل "دكمجيان" و"هالبرن" هذه المسألة من زاوية الموقع المركـــزى للـــزعامة ذات الـــشعبية الهائلة (الكاريزما) فى النظام السياسى،

وأثــرها على التنظيم السياسى فيه، ومدى مسئوليتها إزاء الجمهور الأوسع فـــى وجود العلاقة المباشرة بين هذا الجمهور والزعيم السياسى، ولاشك أن "كاريــزما" عــبد الناصـــر كانـــت الخلاصة المكثفة لإنجازاته الاجتماعية والوطنية فى نظر شعبه، ولكن ترجمتها على مستوى التنظيم السياسى كانت فى غير صالح النظام نفسه، حيث فشل "عبد الناصر" فى محاولاته المتكررة لبـــناء تنظـــيم سياســـى ذى جـــذور شـــعبية. وقد استمرت محورية رئيس الجمهـــورية فى النظام السياسى المصرى باستقرار هذا التقليد حتى مع عدم وجـــود عنصر "الكاريزما"، وهذا بالضبط هو ما مكن الرئيس أنور السادات بعـــد ذلك من تسريع تحويل دفة النظام فى اتجاه اجتماعى وسياسى مخالف، وهو نفسه ما يجعل أبصار أطراف الصراع السياسى فى مصر اليوم معلقة بالـــرئيس "مبارك" ومترقبة لتوجهاته رغم وجود تجربة سياسية يفترض فيها التعددية.

وهذه ظاهرة ذات خلفيات أبعد فى تاريخ مصر وغيرها من المجتمعات التـــى عـــرفت نطاقًا واسعًا من الاستبداد. إنها ظاهرة تركز السلطة فى يد رئيس الدولة واحتداد المركزية فى التعامل مع قضايا المواطنين سواء كانت اجتماعية عامة أو فردية خاصة. فحتى السلطة الموزعة إلى مستويات أدنى فـــى الإدارة الحكومية تصبح أيضاً سلطة مركزة بمعنى أن كل رئيس إدارة يصبح رئيس دولة فى محيطه الصغير، وبذا تنتفى الطبيعة الموضوعية عن المنصب الرئاسى وتتقمصه الطبيعة الشخصية. بمعنى أن المنصب وصاحب المنصب يصبحان مترادفين، وهو ما يؤدى إلى انتشار ظواهر الثناء الفردى والتمـــسح فى أعتاب الرؤساء بحثاً عن المصلحة الفردية مشروعة كانت أو دونمـــا اســـتحقاق، وتكفى نظرة عابرة على أى صحيفة عربية للدلالة على المكانـــة البالغة التى يتمتع بها رؤساء الدول العربية دون فارق كبير يعكس اخـــتلاف أنظمتهم السياسية، والمواطن العربى يعرف مقدماً أن أخبار رئيس الدولـــة – بغـــض النظر عن أهمية الخبر نفسه – ستحتل عناوين الصحف والبنود الأولى فى نشرة الأخبار الإذاعية والمرئية.

وعلـــى المستوى السياسى تتولد عن ذلك ظاهرة بارزة تصبح بموجبها شـــئون الدولـــة والمجـــتمع الكبيرة والصغيرة شأناً خاصاً لرئيس الدولة، لا بمعنـــى المسئولية المتضمن فى عبارة عمر بن الخطاب الشهيرة "لو عثرت بغلـــة بـــشط الفـــرات لسئلت عنها يوم القيامة: لماذا لم تسو لها الطريق يا

عمـــر؟"، وإنما بمعنى التدخل في الصغائر وافتراض أن ليس في الدولة أية أجهزة سوى رئيس الدولة نفسه. ففي ظل النظام الليبرالي الذي عرفته مصر قـبل ١٩٥٢ والمفتــرض فيه التعددية السياسية وانتشار السلطة كان رئيس الدولـــة – الملك – يجسد هذه الظاهرة على أبلغ الوجوه، فحسبما ذكر كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق في محكمة الثورة:

"الملـــك كان بيعرف كل شيء... وكان بيستشار في كل شيء ويطلب إذنـــه في كل شيء في عهد جميع الوزارات... ماكانش فيه عمل بيتعمل في الحكـــومة إلا بعـــد اســـتئذانه أيا كان هذا العمل. مش بس إنشاء كوبري أو مـــستودع أو غيـــرها مـــن الأعمال الكبيرة اللي طبيعي أنه يعلم بها، وإنما ترشـــيح مدير التنظيم كان يعرض عليه وهل يوافق أم لا، قنصل مصر في ليفـــربول عـــاوز ١٥ يوم أجازة علشان أمه عيانة، حركة ترقيات البوليس بموافقـــته، تغييـــر الملابـــس الشتوية بالصيفية للجيش والبوليس، كيف كان يعرض عليه كل هذا؟ جدول أعمال مجلس الوزراء من أيام الملك فؤاد كان بييجي إلى السراي قبل الجلسة بأيام وجرت العادة على هذا منذ سنة ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٢، وكان بيرفع جدول أعمال مجلس الوزراء للملك يطلع عليه والمـــسألة اللي عاوز يأخرها يأخرها واللي عاوز ينظرها تُنظر. وكان هذا بيحصل في كل العهود، عهود الأغلبية وغير الأغلبية"(٢).

ولعـــل عام ١٩٢٤ المذكور في العبارة السابقة هو نقطة البداية للتعايش بـــين الافتـــراض النظـــري لانتشار السلطة والممارسة الفعلية لتركزها في عـــصر الاســـتقلال السياسي في مصر الحديثة (قبل ذلك كان تركز السلطة أمرا سائداً بالمثل)، إذ اصطدمت في هذا العام حكومة سعد زغلول المنتخبة بالأغلبـــية الشعبية برغبات الملك فؤاد في الاستئثار بجانب من السلطة (مثل تعيـــين رجـــال الـــسلك الدبلوماسي والاتصال بالحكومات الأجنبية)، ارتأت الحكـــومة أنـــه حق للحكومة المنتخبة وليس لرئيس الدولة. وبإصرار سعد زغلول لجأ الطرفان للتحكيم القانوني الذي جاء في صالح الحكومة، لكن بعد ســـقوط وزارة سعد زغلول في نفس العام حدث الانتكاس الذي لم تشف منه مصر بعد ذلك.

(٢) جمـــال ســـليم: البوليس السياسي يحكم مصر (١٩١٠ – ١٩٥٢)، دار القاهرة للثقافة العربية، طـــ ١٩٧٥، ص ١٦٤..

وبانــدلاع ثــورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستقرار الرئيس عبد الناصر فى موقــع رئاســة الدولة – وبغض النظر عن استخدامه لهذا الموقع فى تحقيق إنجــازات اجتماعــية لمصلحة الأغلبية الشعبية – تدعمت هذه الظاهرة، إذ حسبما يشير الكاتب المستشار طارق البشرى: "اعتمد تنظيم بناء الدولة على الثــبات الكامــل لرئاسة الجمهورية مع كثرة التعديلات فيما عداها فكان من الطبيعــى أن يــستقر فى الأذهان والنفوس أن رئيس الجمهورية هو مصدر الــشرعية السياسية والدستورية وأن تبدو سلطته تتسم بما يشبه الأبدية وأن يــبدو هــو كالنجم القطبى بعيداً ظاهراً لا يتغير مكانه وكل شىء من حوله ومــن تحــته يــدور... إن أخطــر القرارات السياسية التى اتخذها النظام الناصــرى والتــى ترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية والتاريخية الكبــرى قد رسمها واتخذها رئيس الجمهورية بجهازه الحاكم ولا يلحظ أن كــان للتنظيمات الشعبية أثر فى اتخاذ أى من تلك القرارات (تأميم القناة – الــوحدة – التأميم) بل إنها قد اتخذت فى فترات كاد التنظيم السياسى فيها أن يكون غائباً عن الوجود(٣)

وقــد أدت هذه الظاهرة إلى نتائج أشد خطورة على مستوى الدور الذى يتــصوره المواطنون لأنفسهم فى المجتمع والدور المتصور أن تضطلع به الأجهــزة السياسية فى هذا المجتمع. وتلك هى النتائج التى يلخصها الدكتور الشافعى بشير على الوجه التالى:

"مــنذ عــام ١٩٥٦ تــوجد فى مصر ظاهرة سياسية – اجتماعية تعوّد علــيها الــناس، إذ ما إن يعلن أن رئيس الجمهورية سيلقى خطاباً مهماً فى مجلس الأمة أو مجلس الشعب أو فى محفل ما حتى تعبأ كل أجهزة الإعلام للتمهــيد لخطــاب الرئيس العام. فإذا ما كانت ساعة إلقائه التف الناس حول أجهــزة الإذاعــة والتليفــزيون وهم يتوقعون سماع شىء جديد على ساحة القــرارات المــصرية، وغالباً ما يتضمن خطاب الرئيس القرارات الخطيرة التــى لم يسبق أن تهيأت لها أذهان الناس من خلال مناقشات فى مؤسسات دســتورية أو وسائل إعلامية. ولهذا استقر فى يقين الشعب أن رئيس الدولة هــو صــانع القرارات ومصدرها. وهو صاحب المبادأة فى التصرف وما مجلــس الأمــة أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو مجلس الوزراء إلا

(٣) (طارق البشرى، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٩ و٣٥).

مجـــالس تابعـــة للرئيس ومؤيدة له على طول الخط. ولم توجد فى التجربة المـــصرية واقعة واحدة عرض فيها الرئيس أمراً ثم نقضته أو رفضته هذه المجـــالس، ونفس الأمر يقال عن وسائل الإعلام التى لم تفعل شيئاً إلا تأييد كل ما يقوله الرئيس خطأ كان أم صواباً"(٤) .

وبمجيء الرئيس السادات للحكم وإعلانه عن نظام سياسي يقبل التعددية الـــسياسية (منابـــر ثم أحزاب) افترض الكثيرون أن ذلك سيؤدى بالضرورة لقـــدر مـــن انتـــشار السلطة وبالتالى الحد من تركز السلطات فى يد رئيس الدولة، لكن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك على طول الخط إذ بقى التركز علـــى مـــا هو عليه بل وازداد حدة فى بعض الأمور نتيجة للمزاج النفسى للـــرئيس السادات القائم على محور الافتراض بأنه كبير العائلة، وقد اتضح ذلـــك أبـــرز ما اتضح فى قرارات الحرب والسلام التى انبنت على التوجه الذاتـــى للـــرئيس الـــسادات وبغض النظر عما لقيته تلك القرارات من تأييد لاحق.

والخلاصـــة بشأن العلاقة بين ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية هى أنه ليـــست هناك خلاصة واحدة بهذا الشأن، ذلك أن هناك أكثر من وجهة نظر فـــى تقـــويم الموضـــوع كله، ولكل وجهة نظر تحيزها المرتبط بالمنطلقات الفكـــرية وبالمصالح الاجتماعية، بل وأحياناً بالعلاقة الشخصية بنظام الثورة بالنسبة لمفكرى الجيل الأكبر فى مصر.

فالخلاصة التى بلغها الدكتور عصمت سيف الدولة مثلاً فى شأن تقويم ديمقـــراطية الـــثورة مـــن عدمها، هى: "يتوقف الحكم على ما إذا كانت تلك الفترة فترة ثورة أم فترة حكم... إن كانت حكماً مقيداً بشرعية موضوعة له، فهـــى دكتاتورية، وإن كانت ثورة تطور المجتمع جذرياً وتتخذ من متطلبات الـــتطور مـــصدراً لوثائق شرعيتها فهى ثورة ديمقراطية"، وهنا يلمح المرء تبـــسيطاً لظاهرة معقدة، فالثورة والحكم لا ينفصلان، لأن الثورة هى العملية التى ترسم خطوط التطور، والحكم هو الأداة التى تسير فوق الخطوط مثبتة إياهـــا فـــى أرض الواقـــع، صحيح أن هامشاً يقع دوماً بين المثالية الثورية والحكـــم الواقعى، مقدماً بعض التبرير لتجاوزات كل الثورات عبر التاريخ

---

(٤) د. الـــشافعى بـــشير، التجربة السياسية المصرية خلال الـــ ٢٥ سنة الماضية، جريدة الشعب، بتاريخ ١٩٨١/٧/٧.

البشرى، لكن تضييق هذا الهامش يظل فى حد ذاته مهمة ثورية بقدر ما أن توسيع هامش التحرير والاستقلال يمثل مهمة ثورية.

وإذ يقع تقويم تجربة ثورة يوليو بين شقى رحى أنصارها المتعصبين وخصومها الغاضبين، يكون من الصعب النظر الموضوعى فى شأن العلاقة بين نظام الثورة والمسألة الديمقراطية، لكنه من الضرورى الاقتراب من الموضوع بأكبر قدر من التجرد، ووضع نتائج المحاولة بين يدى الجيل الأصغر من شباب مصر حتى يصل يوماً لتقويمه الخاص لهذا الأمر فى ضوء مصالحه المستقبلية جنباً إلى جنب مع الحقائق والاجتهادات التاريخية.

فقد كان للثورة انحرافها الموضوعى بشأن قضية الحرية السياسية التى ضربت بها عرض الحائط وطرحت الحرية الاجتماعية بديلاً عملياً لها برغم الادعاء النظرى حول تكامل نوعى الحرية، وبالتأكيد فإن نظام الثورة لم يكن أول من أدخل القمع السياسى إلى مصر، إذ قامت بهذه المهمة أنظمة تاريخية سابقة تشمل النظام الليبرالى السابق على الثورة. لكن نطاق التنكيل بالخصوم السياسيين فى ظل الثورة كان واسعاً بدرجة استفزازية تعبر عنها بعض القضايا السياسية التى تعرض المتهمون فيها لأنواع من التعذيب البشع، وتلك مسألةُ واقع لا يمكن شطبه من صفحات التاريخ بجرة قلم مهما كان صاحبه متفلسفاً وقادرًا على التبرير.

والمشكلة الآن ليست فى أن خصوم الثورة يهاجمون هذه الممارسات. فهذه الممارسات لابد أن تُهَاجَمَ أياً كانت مبررات ودوافع المهاجمين، ولكن المشكلة الحقيقية هى أن أنصار الثورة يتصورون أن تبرير هذه الممارسات يمثل جزءاً من أجزاء الدفاع الواسع عن الثورة وإنجازاتها، لكن الفارق الواضح بين الإنجازات والانحرافات يفترض موقفاً أكثر تمييزاً حتى لا يصبح أعداء الثورة هم فقط المعنيون بالدفاع عن الحرية السياسية، ويبقى أن هؤلاء الأعداء إنما ينطلقون فى هجومهم على الثورة من انحرافهم الخاص الذى يعميهم عن البحث فى صور القمع السياسى قبل مجىء ثورة يوليو وبعد مغيب جمال عبد الناصر، وبذلك ترتبط دعوتهم للحرية بمصالحهم الاجتماعية التى ضربتها الثورة، ويصبح الدفاع المقصود هو عن هذه المصالح لا عن الحرية فى إطلاقها.

والدفاع عن ثورة يوليو له أشكال عديدة لعل أكثرها خطأ من الناحية المنهجية هو الدفاع بأسلوب العين بالعين والبذاءة بالبذاءة، وهو الأسلوب

الــذى يلجــأ إليه بعض أنصار الثورة فى مواجهة شراسة هجوم خصومها. فالــدفاع الصحيح عن الثورة اليوم إنما يكون فى حدود عدم تكرار الأخطاء التاريخــية وإرساء تقاليد ديمقراطية للمجتمع المصرى يمتثل لها كل الفرقاء المتــصارعين. **أما منهج الدفاع الأبقى والأكثر تأثيراً فله جانبان... جانب "الــدفاع التاريخــى"** الــذى ينــشد وضع ثورة يوليو بمزاياها وعيوبها فى موضــعها الصحيح من التاريخ المصرى بأقل قدر من التحيز لها أو عليها، وقــد لا يتحقق ذلك إلا إذا انتشرت فى مصر بالفعل قيم الموضوعية الفكرية كجزء من تجربة ديمقراطية متنامية. **والجانب الثانى** هو ما يمكن أن نسميه "بالــدفاع الحــيوى" الذى يعنى من الناحية الموضوعية استمرار كل ما كان إيجابياً فى فكر الثورة وفعلها وتطويره بمراعاة تطورات العصر وبالتخلص مــن انحرافات الثورة فى شجاعة، أما من الناحية الذاتية فإن الدفاع الحيوى إنمــا يعنــى أن يكــون المدافعون الموضوعيون عن ثورة يوليو من نوعية مخالفة لخصوم الثورة المتحيزين ولأدعياء الثورة المنتفعين ولأنصار الثورة المكابرين.

هــذا هو التحدى المطروح على الأجيال الشابة فى مصر والذى يستلزم زمــناً لإتمــام مواجهته، ولما كان الزمن يمثل اعتباراً مهماً فى إنجاز كافة المهمات، فإن الفيصل فى الأمر هو كيف يستخدم الناس الزمن؟ ولهذا تظل لــدى المــرء أمنــية عزيزة تتمثل فى أن ينجح أبناء تجربة ثورة يوليو فى الإنجاز السريع لمهمة نقد النفس واستدراك التجاوزات لكى يتسنى لهم متسع مــن الوقت يقدحون فيه العقل لرسم صورة المستقبل الذى يريدون بوضوح وواقعية، ذلك المستقبل الذى يفترض أن روح يوليو ستسرى فيه دوماً، لكنه سيكون جديداً تماماً.

(٢)
الأساسات

الديمقراطية المشاركة:
المبنى والأعمدة

(١) الأساسات، الأعمدة الأربعة:

سواء تحدثنا عن مشاركة الصفوة أم مشاركة القاعدة، فإن الأساس الذى يقوم عليه بنيان المشاركة بنوعيها السياسى والاجتماعى إنما يتمحور حول أعمدة أربعة، هى: نظام الأحزاب السياسية، ونظام الإدارة المحلية، والنشاط النقابى المنظم، والنشاط الأهلى المنظم. وتتواجد هذه الأشكال لعملية المشاركة فى البلدان المتقدمة والديمقراطية، بينما يغيب واحد منها أو أكثر عن بعض بلدان العالم الثالث. ومن الناحية النظرية تتساوى بعض بلدان العالم الثالث مع البلدان المتقدمة فى تواجد هذه الأشكال لديها على الورق، مثلما تتواجد الدساتير وقوانين الحريات بجانب توقيعاتها على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان. ناهيك عن تواجد البرلمانات ومقار الأحزاب والنقابات والجمعيات. إنها الصورة النمطية للدولة الحديثة أو "الاسكتش الستاندارد" للعضوية فى مجتمع الأمم.

ومن هذه الزاوية النظرية، فإن مصر تعد دولة عريقة فى بنيانها العصرى وليس فى حضارتها القديمة وحسب. وتنطبق عراقتها على وضعها بالنسبة لدول العالم ككل وليس فقط بالقياس إلى العالم الثالث الذى تنتمى إليه، أو إلى العالم العربى الذى تحتل موقعاً متميزاً فيه. فمثلما عَرَفَتْ السكة الحديد فى مرحلة مبكرة عَرَفَتْ كذلك البرلمان (١٨٦٦)، فكانت رابع ديمقراطية فى العالم الحديث[١]. كما عرفت أول تجربة حزبية حديثة فى المنطقة العربية (منذ ١٩٠٧). وأول دستور عربى (١٩٢٣) بما انبنى عليه

(١) انظر: عبد العزيز الرفاعى، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ١٨٦٦ – ١٨٨٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٩٦٢. وانظر كذلك: لطفى الخولى، ديمقراطية المليون مواطن، جريدة الأهرام، ١٩٨٦/١١/٣٠.

مــن تجــربة بــرلمانية(٢). ونفــس العراقة بالنسبة للتنظيم المحلى والنقابى والأهلـــى فيها والذى عرف بداياته منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر(٣). وقــد عرفت مصر فى تاريخها المعاصر منعطفات سياسية مهمة مثل ثورة يولــيو ١٩٥٢ التى توقفت بعدها تجربة التعددية الحزبية مع استمرار وجود البــرلمان وأشــكال تنظيم المشاركة الثلاثة الأخرى (المحليات – النقابات – الجمعيات الأهلية). ومنذ ١٩٧٦ استعيدت تجربة التعددية الحزبية وانتشرت معها الشعارات الرسمية حول المشاركة بكافة أشكالها(٤).

علـــى أن الفجــوة بــين الشعار والفعل إنما تطرح تساؤلاً حول تماسك المــواد التـــى يقــوم على أساسها البناء كله(٥). ففيما يخص الركن الحزبى لعملية المشاركة مازالت التعددية الحزبية فى مصر مقيدة لدرجة لافتة أبرز مظاهــرها أن لجــنة الأحــزاب التى يسيطر عليها الحزب الحاكم ترفض بصورة تلقائية تقريبًا أى طلب لتأسيس حزب جديد، وأن الخصومة القانونية أمام القضاء أصبحت هى المنفذ الوحيد للتواجد الحزبى الشرعى. ويؤكد هذا الوضـــع إعلان رئيس الدولة لاكتفائه بالعدد الموجود حاليًا من الأحزاب(٦). حتـــى أن إحدى القوى السياسية المتواجدة فعليًا (الإخوان المسلمون) قررت تأســيس وجــودها القانونـــى كحــزب على قانون الانتخاب لا على قانون الأحــزاب(٧). بيد أن الأكثر مغزى من هذا كله للتدليل على هشاشة الوعاء الحزبـــى كــركن مـــن أركان عملية المشاركة فى مصر هو جانبان آخران

---

(٢) انظــر مــثلا: فؤاد كمال، الأوضاع البرلمانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١٩٢٧ ومحمــود متولـــى، مــصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهــرة، ط١٩٨٠ وعزة وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط ١٩٨٥.

(٣) حــول نــشأة الــنقابات العمالــية انظر مثلا: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية (أجزاء)، دار الكتاب العربى، القاهرة، د. ت. وحول نشأة النقابات المهنية، انظر مثلا:

Donald Reid, The Rise of frofessions & Professional Organization in Modem Egypt, Comparative Studies in Society & History, vol, 16, 1974.

وحــول نــشأة الإدارة المحلية انظر مثلا: مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن "فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية"، القاهرة، ١٩٨٣.

(٤) انظر مثلا: مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن "المشاركة الشعبية"، القاهرة، ١٩٨٤.

(٥) انظــر للكاتب: التطور الديمقراطى فى مصر عشية القرن الحادى والعشرين، فى: على الدين هلال وآخرين، مصر وتحديات التسعينيات، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

(٦) فى نقد ذلك انظر: سعد الدين إبراهيم، مبارك والمثقفون والديمقراطية، الأهرام الاقتصادى، ٥/٢/١٩٩٠.

(٧) عبد العظيم درويش، أوراق من المعارضة (حديث مع مأمون الهضيبى)، الأهرام الاقتصادى، ٥/٢/١٩٩٠، ومحمد سليم العوا، لا قيود على تشكيل الأحزاب السياسية، الوفد، ١٤/١٢/١٩٨٩.

للـصورة، **الأول** يتمثل فى وقوع سلطة الدولة خارج دائرة التنافس الحزبى، أى احتكارها بواسطة حزب وحيد وعدم تداولها بين الأحزاب، وهو ما يبدو مـوقفا اسـتراتيجيا يدفع الجهاز الحاكم لتفصيل القوانين التى تضمن النتائج المطلوبة، على ما يثيره ذلك من منازعات قانونية أدت لحل برلمان ١٩٨٤ ثـم أدت لحـل البرلمان الذى جاء محله فى ١٩٨٧. هذا بجانب التدخلات الفعلـية فى العمليات الانتخابية. وهذه بدايات سلسلة قد يكون آخرها نزول الـدبابات حفاظاً على الموقف الاستراتيجى. **أما الجانب الثانى** فهو المتعلق بمحدودية المشاركة الجماهيرية الفعلية فى التجربة بمجملها، سواء من حيث عـضوية الأحزاب أو المشاركة فى أنشطتها أو قراءة صحفها أو من حيث الإقبال على الانتخابات(٨).

وتـرجع بداية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر إلى العام ١٩٧٦ حين قسم الاتحاد الاشتراكى العربى إلى ثلاثة أحزاب، هى: حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط)، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين)، وحزب التجمع الوطنـى التقدمـى الوحدودى (اليسار). ومنذ البداية انضوى معظم رجالات الـسلطة فـى حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أنيط به أن يكون حزبا للـسلطة الجديـدة. وقد أمنت نتائج انتخابات ١٩٧٦ على هذا التوجه حيث

---

(٨) حول الأحزاب والانتخابات فى مصر اليوم، انظر المراجع التالية:
- جمال العطيفى، الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة ط ١٩٧٨.
- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دار المسيرة، بيروت، ط١٩٧٨.
- علـى الـدين هـلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ط١٩٨٢.
- محمد أبو الإسعاد، نزاهة الانتخابات فى مصر فى بداية عهد الجمهورية الرابعة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١٩٨٤.
- محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط ١٩٨٤.
- إبراهيم طلعت وآخرون، الديمقراطية هى الحل، دار المصرى الجديد للنشر، القاهرة ط١٩٧٦.
- علـى الـدين هـلال وآخرون، التطور الديمقراطى فى مصر - قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ط١٩٨٦.
- مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - دراسة وتحليل، القاهرة ط١٩٨٦.
- مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ - دراسة وتحليل، القاهرة ط١٩٨٨.
- علـى الـدين هـلال وآخرون، النظام السياسى المصرى - التغير والاستمرار، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، ط١٩٨٨.
- أحمـد عـبدالله وآخـرون، الانـتخابات البرلمانية فى مصر، دار سينا للنشر - مركز البحوث العربية، القاهرة ط١٩٩٠.

حظـــى حزب مصر بنصيب الأسد من مقاعد مجلس الشعب وشكل ممدوح سالم حكومة للأغلبية بينما تولى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار موقع زعيم المعارضة. أما حزب التجمع فلم ينل سوى أربعة مقاعد برلمانية بيـــنها واحد لرئيسه خالد محيي الدين. وقد خفضت مقاعد حزب التجمع إلى ثلاثـــة إثـــر قيام الحزب بفصل العضو على عبد الخالق جميل بسبب تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧. وشكل المستقلون فى برلمان ١٩٧٦ أكبـــر كتلة برلمانية بعد الحكومة – وإن تباينت مواقف أفرادها بين تأييد الحكومة ومعارضتها.

وقـــد تعثرت التجربة الحزبية فى مرحلة مبكرة إثر اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧ التى اتُهِمَ حزب التجمع بإشعالها، بما أدى لمحاصرة نشاطه الحزبى بواســـطة السلطات الحكومية جنبًا إلى جنب مع محاكمة عناصر يسارية من خـــارج الحـــزب وداخله. هذا بالإضافة لمعاقبة العناصر غير اليسارية التى اصـــطدمت بالحكـــومة بسبب هذه الأحداث على نحو ما حدث لكمال الدين حسين الذى أسقطت عضويته البرلمانية بالأغلبية الحكومية.

وفـــى عام ١٩٧٨ أضيف للتجربة الحزبية عنصران مهمان: **الأول** هو تأســـيس الرئيس السادات للحزب الوطنى الديمقراطى الذى تحول تلقائياً إلى حـــزب للأغلبية بانضمام الأغلبية الساحقة من أعضاء وقيادات حزب مصر والأعـــضاء الممثلـــين له فى مجلس الشعب. **والثانى** هو إعلان قيام حزب الـــوفد الجديـــد قبل شهور من تأسيس الرئيس السادات لحزبه. إلا أن حزب الوفد الجديد ما لبث أن انزوى عن الساحة السياسية احتجاجا على إجراءات محاصـــرة النـــشاط الحزبى المعارض التى لجأ إليها السادات، إلى أن عاد للساحة السياسية مرة أخرى عام ١٩٨٣.

وقـــد شـــجع السادات تأسيس حزب معارض جديد على يساره بهدف سحب البساط من تحت أقدام حزب التجمع اليسارى مع بقاء حزب الأحرار كمعارضـــة علـــى اليمـــين. وبذلك تأسس حزب العمل الاشتراكى برئاسة المهندس إبراهيم شكرى والذى اعتبره البعض بمثابة المعارضة المستأنسة.

وإثـــر توقـــيع الـــسادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل قام بحل البرلمان وإجـــراء انـــتخابات جديدة اشترط لخوضها عدم المعارضة لمعاهدة السلام. وجاءت انتخابات ١٩٧٩ بعيدة عن النزاهة بالشكل الذى أدى إلى إسقاط كل المرشحين الذين سبق أن عارضوا هذه المعاهدة فى البرلمان السابق بما فى

ذلــك خالــد محيي الدين رئيس حزب التجمع وبعض المرشحين المستقلين ذوى الــشعبية مثل أحمد طه الذى قبض عليه أثناء الانتخابات بتهمة التخابر مــع بلغاريا. وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للعناصر المعارضة هو حصول المستــشار ممــتاز نــصار على مقعد برلمان. وشكل حزبُ العمل الذى أيد اتفاقــات السلام المعارضة البرلمانية. إلا أن الحزب قد غير مواقفه من هذه الاتفاقات فى أخريات أيام السادات وقام بتحسين علاقاته بأطراف المعارضة الأخرى خارج البرلمان.

وحتى مقتله فى أكتوبر ١٩٨١ كان الرئيس السادات هو محور التجربة الحــزبية مــنذ أعلــن إقامة المنابر وتحويلها لأحزاب وحتى تأسيس حزب خــاص به مروراً بمحاصرته للأحزاب والعناصر المعارضة إلى حد تحديد شــكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان. وقبل أسابيع من مقــتله بلــغ الأمــر أشده حين قام بالقبض على قيادات المعارضة وتعطيل الــصحف الحــزبية ومداهمة مقار الأحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية، فــيما عرف بمذبحة سبتمبر ١٩٨١ التى اغتيل الرئيس السادات على أثرها فى أكتوبر ١٩٨١.

وبعــد تولى الرئيس مبارك للسلطة تغير جو التجربة الحزبية بواسطة إجراءات مثل الإفراج عن القيادات المعارضة والالتقاء بهم، وتخفيف القيود عــن النــشاط الحزبــى، والسماح بمعاودة إصدار الصحف الحزبية، إلا أن ميزان القوى السياسى قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذى ســبق أن عــدلــه الــرئيس السادات، واستمر رئيس الدولة زعيماً للحزب الوطنــى، واســتمر بــرلمان ١٩٧٩ حتى آخر مدته فى ١٩٨٤، بالإضافة لوقوع التجربة الحزبية كلها فى ظل العمل بقانون الطوارئ.

وما يسرى على الحياة الحزبية يسرى على وضع نظام الإدارة المحلية بــرغم عراقته بالقياس للبلدان المجاورة (بداياته عام ١٨٨٣) [٩]، وإن كانت الصورة هنا أكثر فجاجة. فبينما يسمح للأحزاب المعارضة بتمثيل محسوب فى البرلمان لا يسمح لها بذلك فى المجالس المحلية، سواء جاء ذلك بواسطة

(٩) انظــر مــثلا: حــسن محمــد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى الدول العربية – دراسة مقارنــة، المؤســسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣. وكذلك أوراق مؤتمر "التنمية المحلية فى مصر – مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل"، كلية التجارة جامعة المنصورة، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٦.

ترتيب حصول الحزب الحاكم على مائة بالمائة من المقاعد حال اشتراك أحزاب معارضة فى الانتخابات المحلية، أو من جراء مقاطعة هذه الأحزاب لتلك الانتخابات تفادياً لإضاعة الجهد إزاء نتيجة محددة سلفا على هذا النحو. كذلك فإن التراث التاريخى لسطوة السلطة التنفيذية فى الدولة المركزية المصرية ينعكس بصورة أبرز على المحليات. فبينما ثمة إقرار نظرى بأن البرلمان هو مناط السلطة التشريعية المنفصلة عن السلطة التنفيذية، هناك مراوحة بين اعتبار المجالس المحلية "مجالس تشريعية" على المستوى المحلى واعتبارها مجرد "فروع شعبية" للسلطة التنفيذية. وهذا التصور هو الذى ساد إبان انتخاباتها التى قاطعتها أحزاب المعارضة. وبغض النظر عما فى هذا التصور من طرافة وخطل ينبئان عن غياب إدراك ألف باء فكر المشاركة، فإن الخلاصة العملية لغياب ممثلى الأحزاب المعارضة عن المجالس المحلية تشير إلى ضيق قاعدة المشاركة داخل الصفوة السياسية للبلاد. فمن باب أولى أن يكون هنالك ذلك الغياب القاعدى عن العملية برمتها. وهو ما يتأكد بغياب فرصة المواطنين فى انتخاب المحافظين أو رؤساء الأحياء انتخاباً مباشراً. إذ تصر السلطة التنفيذية على مبدأ التعيين، مع تفضيل عام للعناصر العسكرية ربما اتساقاً مع "الموقف الاستراتيجى" المشار إليه.

أما النقابات فقد راكم البعض منها تراثاً تاريخياً جعلها من أبرز قنوات المشاركة فى المجتمع المصرى. ذلك أنها تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يجعل دورها عينياً بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها الأفراد. وهو ما يوفر لها قاعدة قوة حقيقية أو محتملة تسمح لها بلعب دور فى الحياة العامة أحياناً ما يفوق دور الأحزاب السياسية(١٠).

---

(١٠) حول أوضاع النقابات وما فى حكمها من جماعات المصالح، انظر:
- مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر - دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط ١٩٨٣.
- التقرير الاستراتيجى العربى، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦ والسنوات التالية.
- كتابات أمانى قنديل ومثالها: جماعات المصالح فى مصر إلى أين؟ الأهرام ١٩٨٨/٤/١٥.
وأزمة الممارسة الديمقراطية وجماعات المصالح فى مصر، الأهرام ١٩٨٩/٢/٣.
- حسن عامر، النقابات المهنية: لماذا أصبحت تنظيمات مشاغبة؟ الجمهورية ١٩٨٦/٩/١١.
- عصام العريان، ارفعوا أيديكم عن النقابات، الشعب، ١٩٨٨/١٢/٢٠.
- سلامة أحمد سلامة، ظاهرة الانقلابات فى النقابات، الأهرام، ١٩٨٩/٢/٥.-

وتعد النقابات المهنية بالفعل أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى وإن تميــزت عــن بعضها البعض بالمدى الزمنى لتكوين قوتها الضاغطة وبقوة الذراع السياسى لكل منها. إذ تأتى نقابة المحامين فى صدارة النقابات المهنــية من حيث النشأة (تأسست عام ١٩١٢) ومن حيث القوة الضاغطة. ويــرجع ذلــك إلـــى تراث الحقبة الليبرالية المنعكس فى هذه النقابة بقوة لم يــتمكن معهــا نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة الكاملة على النقابة (لم يــتواجد بها فرع للتنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى العربى). حيث يلاحظ أن المحامـــين الـــذين مــثلوا قبل الثورة الصفوة الفكرية للنظام السياسى قد اســتمروا بعــدها علـــى اهــتماماتهم الــسياسية التى وضعتهم أحياناً موقع المعارضـــة للـــنظام الجديـــد، وذلك برغم انضمام قطاع جديد من المحامين المــتولدين فى قلب النظام وهم المحامون العاملون بالقطاع العام. وعلى ذلك فقد ساعد التماسك السياسى للنقابة على تماسك مواقفها بما جعلها فى صدارة جماعات الضغط المصرية المعبرة عن مصالح الطبقة الوسطى(*).

وعلى الطرف العاكس تأتى نقابة المعلمين التى وإن كانت الأكبر عدداً بـــين ســائر الـــنقابات المهنـــية إلا أن قوتها الكمية لا تنعكس فى ذراعها السياسى. ورغم أن حداثة نشأتها (تأسست عام ١٩٥٥) قد يسرت احتواءها سياســـياً بواســـطة نظـــام ثـــورة يوليو قبل أن ترسخ بداخلها تقاليد الحركة الـــسياسية المستقلة، إلا أن العنصر الأهم كان هو تركز جهود الاحتواء فى هــذه الــنقابة التـــى كانت معقلاً لخصم سياسى للنظام هو جماعة الإخوان المــسلمين. وقــد انتهى الأمر بسيطرة الجهاز البيروقراطى لوزارة التربية والتعليم على هذه النقابة بما أضعف ذراعها السياسى المستقل.

وبـــين هذا وذاك توجد نقابتا الصحفيين والمهندسين. وبرغم أن الأولى (أســست عام ١٩٤٨) هى من أصغر النقابات المهنية عدداً فإنها تمثل معقلاً للـــصفوة الـــسياسية المنقـــسمة فكرياً بين مناصرة توجهات النظام السياسى ومعارضـــتها، وهـــو وضع ينعكس فى الانتخابات الحامية التى تشهدها هذه

- – صلاح الدين حافظ، الحريات النقابية والإكراه الديمقراطى، الأهرام ١٩٨٩/٢/٨.

أمين هويدى، لكى تكون نقيباً، الأهالى ١٩٨٩/٨/١٦. وانظر كذلك:

Robert Springborg, professional Syndicatesin Egyptian Politics, International Journal of Midd he East Studies, no. 9 (1978), PP.. 275-295.

(*) تــراجعت قوة نقابة المحامين فيما بعد نتيجة الصراعات الضارية داخل صفوف قياداتها والتى غذتها دوائر فى الحكم إلى أن صعد الإخوان المسلمون لموقع القيادة فيها.

الـــنقابة وفـــى إلحاح النظام السياسى على أن يحتل أحد أنصاره موقع نقيب الـــصحفيين. ويـــؤدى هذا الوضع السياسى إلى تقوية النقابة على المستوى المهنـــى. أمـــا نقابة المهندسين (تأسست عام ١٩٤٦) فقد صارت واحدة من كبـــريات الـــنقابات المهنية نتيجة لتزايد عدد خريجى كلية الهندسة فى ظل التوســـع التعليمـــى والـــصناعى لنظام الثورة. وتحتوى النقابة على عناصر سياســـية نشطة تعكس ما عرفته كلية الهندسة من نشاط سياسى طلابى فاق غيـــرها مـــن الكلـــيات. وقـــبل أن يتمكن التيار الإسلامى أخيراً من الفوز بانتخابات النقابة، فإن هذه العناصر لم تتمكن من تسييس النقابة فى عمومها بالدرجـــة التى تضعها فى موقع سياسى مستقل إزاء النظام السياسى الذى لم يـــألُ جهـــداً فى مساعدة أنصاره على السيطرة على قيادة النقابة، ومما يسر ذلك انقسام أعضاء النقابة إلى شُعب مختلفة على أساس تخصصاتهم العلمية لا على أساس مواقع عملهم الفعلية، بالإضافة لوجود قطاع مهندسى القوات المـــسلحة بـــين صـــفوفهم. وبعـــض أعـــضاء وقيادات هذه النقابة ينتمون موضـــوعياً إلـــى الشرائح الاجتماعية العليا بحكم حجم أعمالهم فى شركات المقـــاولات علـــى غرار الحال بالنسبة للنقيب السابق المهندس عثمان أحمد عثمان، إلا أن نقابة المهندسين لا تشذ فى عضويتها الغالبة عن قاعدة تمثيل الـــنقابات المهنـــية كجماعـــات ضغط لمصالح الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

ويلاحـــظ أن الـــنظام الـــسياسى لثورة يوليو قد ارتأى فى هذه النقابات مواقع حساسة بذل جهوداً كبيرة للسيطرة عليها، وقد اشتمل ذلك على ربطها بالتنظـــيم الـــسياسى الحاكم "الاتحاد الاشتراكى العربى" وعلى دفع المهنيين ذوى الأصـــل العـــسكرى للإمساك بقيادها. إلا أن وضع هذه النقابات على وجه العموم قد ظل أفضل نسبياً من وضع المنظمات الممثلة لمصالح الفئات الاجتماعية الأخرى ما دون الطبقة الوسطى. إذ تم ربط هذه المنظمات ربطاً شديداً بجهاز الدولة أفقدها إمكانية الضغط الفعلى على هذا الجهاز كمنظمات مستقلة، وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمتين المركزيتين للفلاحين والعمال فى مصر: الاتحاد الزراعى التعاونى المركزى، والاتحاد العام لعمال مصر، إذ تسيطر على هاتين المنظمتين صفوة قيادية شديدة الارتباط بجهاز الدولة.

أما جماعات الضغط المعبرة عن مصالح الشرائح الاجتماعية العليا، فقد اخـــتلف وزنها النسبى طبقاً للنشاط الاقتصادى لهذه الشرائح والتغيرات التى

طـرأت علـى الـنظام الاقتـصادى فـى البلاد، من ذلك قوة ضغط اتحاد الصناعات فى ظل سيطرة كبار الملاك الزراعيين على النظامين الاقتصادى والـسياسى وتطـور هذه القوة مع نمو رأسمالية الدولة فى ظل القطاع العام الـصناعى الـذى أنـشأه نظام ثورة يوليو، هذا بالإضافة لنمو دور جماعة ضاغطة مثل جمعية رجال الأعمال فى ظل النظام الاقتصادى الليبرالى منذ منتصف السبعينيات.

والملاحظ على وجه العموم أن جماعات الضغط فى المجتمع المصرى إنما ترتبط بجهاز الدولة بدرجة أو بأخرى، ولا تقف بالضرورة كقوة مستقلة تمامـا عن تأثيراته، كما أنها فى كثير من الأحوال جماعات للصفوة النشطة التـى تقـودها دون تعبـئة كاملة لعضويتها القاعدية والتى كثيراً ما تكون خاملـة، ثـم إنهـا أخيراً تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة مثل النقابة والجمعية المـشهرة لدى وزارة الشئون الاجتماعية. ويشمل هذا الجانب الأخير وجود منظمات تعكس فعلياً مصالح قوى بعينها وإن لم يكن هذا هو السبب المعلن لإنـشائها رسـمياً، مـثلما هـو الحال بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعـات المـصرية، حيث تقوم نواديهم العلمية والاجتماعية بهذا الدور، كـذلك كثيراً ما تلعب الشخصيات البارزة ضمن فئات اجتماعية معينة دورا ضـاغطاً سـواء بجانب دور منظماتها الرسمية (مثل دور المهندس عثمان أحمـد عـثمان بالنسبة للمهندسين والمقاولين) أو كبديل عن الدور الضعيف للمـنظمات حديثة النشأة لهذه الفئات (مثل دور كبار الأدباء بالمقارنة بدور اتحـاد الكـتاب)، وأحياناً ما تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها فى صـورة انتفاضة تلقائية بعيداً عن منظماتها الرسمية مثلما هو الحال بالنسبة لطلبة الجامعات وعمال المصانع.

ويلاحـظ أنه بالرغم من كون نظام ثورة يوليو هو أكثر الأنظمة تدخلاً فـى شئون مختلف منظمات جماعات الضغط فإنه، من ناحية أخرى، النظام الذى تأسست فى ظله الغالبية من هذه المنظمات وتزايدت عضويتها باطراد.

ولمـا كانـت جماعـات الضغط المصرية تتمحور حول جهاز الدولة، والـبعض مـنها لا يعدو كونه فرعاً من فروع هذا الجهاز، ويعتمد تمويل البعض منها على الدولة لا على قدرتها الخاصة، فيمثل ذلك قيداً على القوى الـضاغطة لهذه الجماعات بحيث تتفوق قوى الضغط للجماعات ذات التيار الإسلامى(بما يجعلها تطرح نفسها كبديل للسلطة السياسية القائمة لا كمجرد

جماعــة ضــاغطة عليها، ويمثل ذلك اتساقاً مع الحكم المركزى غير القائم علـى الـتعددية الـسياسية. إلا أنـه يمثل اختلالاً واضحاً فى سياق الحكم المفتـرض أن يكـون ديمقـراطياً وقائمـاً على التعددية السياسية والتنافس المفـتوح. وتلـك بالـتحديد هى حالة النظام السياسى المصرى الذى يعرف اخـتلالاً آخـر يتمـثل فى تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتـين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مـصالح الفئات الاجتماعية الأدنى، بينما هى فى الحقيقة مجرد فروع لجهاز الدولـة كمـا هـو الحـال بالنسبة لاتحاد العمال. وعلى ذلك يكون النظام الديمقراطى قائماً على نوع من الاختلال الاجتماعى الذى يهدد هذه الصيغة الـسياسية نفـسها. وهو ما يتضح بجلاء حين تندلع الانتفاضات الاجتماعية للفـئات الدنـيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسميا. وفى هذه الحالـة غالـباً ما يكون المطروح هو إرسال قوات الأمن المركزى لضرب هـذه الانتفاضـات لا إعمال الحقوق الدستورية الخاصة بالتعبير عن الآراء والمصالح(١١).

والـبديل الوحـيد التى يحول دون الوصول لهذا المستوى من الصدام الممهـد للنظام الديمقراطى على نفسه، هو إقرار حق هذه الفئات فى تنظيم نفـسها بصورة مستقلة واختيار القادة المعبرين عن مصالح أعضائها لا عن مصالح السلطات الحاكمة. وبذلك فقط تتوزع القوة الضاغطة لهذه المنظمات دفاعـاً عـن المصالح بصورة يومية دون ضرورة لاختزان تبرمها انتظاراً للحظة انفجار اجتماعى. وهو ما لا يتصور حدوثه دون توسيع للنطاق العام للتجربة الديمقراطية المصرية سواء على مستوى الفرصة المتاحة للأحزاب الـسياسية القائمـة، أو إمكانـية تأسيس أحزاب جديدة تشمل حزباً للحركة الإسـلامية، أو إمكانية تطوير بنيان جماعات الضغط فى المجتمع المصرى بحـيث يـصبح أكثـر استقلالاً عن جهاز الدولة، وهو أيضاً ما لا يتصور حدوثـه دون توسـيع مقابـل لنطاق العدل الاجتماعى والتوازن فى توزيع الثروة القومية، إذ لا ينضبط ميزان القوى بين جماعات الضغط المختلفة فى

---

(١١) حـول الديمقـراطية الـصناعية والمشاركة العمالية على مستوى العالم، انظر مثلاً: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٩، السنة ١٦، أبريل – يونيو ١٩٨٥.

وعلى مستوى مصر انظر مثلاً:

- Salah El-Syed, Workers' Participation in Managemwnt-the Egyptian Experience, American University Press, Cairo, 1978.

ظل الاختلال الاجتماعى بين الفئات التى تعبر عن مصالحها هذه الجماعات. وهــو ما تشير إليه تجربة القرارات الاقتصادية فى ١٩٨٥ التى نشطت فى رفضها منظمات رجال الأعمال بينما صمت إزاءها اتحاد العمال، كما تشير إلــى حجم الاختلال القائم فى المجتمع المصرى والدور الذى يقوم به جهاز الدولــة فــى حسم الأمور فى الوقت الذى يتكرر فيه التأكيد على ديمقراطية الــنظام السياسى المصرى. ونفس الأمر يتأكد من خلال موالاة بعض فروع جهاز الدولة للحركة الإسلامية من ناحية ومحاولة ضربها من ناحية أخرى، بــدلاً مــن إقــرار حقها فى التواجد السياسى الشرعى كحزب سياسى معلن وإقــرار حــق الجميع فى التنافس مع هذا الحزب على قدم المساواة بحيث يحسم الموقف من برنامجه بالإرادة الشعبية لا بمناورات جهاز الدولة.

ويبقــى مــع ذلــك أن جماعات الضغط الراهنة فى مصر لم تزل فى الغالب جماعات للصفوة النشطة غير المستندة على قاعدة نشطة. وهو وضع تضاعفه حالة اللامبالاة العامة فى الشارع المصرى. إلا أن تطور عمل هذه الجماعــات بمــا يجعلهــا أكثر تعبيراً عن قاعدتها سوف يساهم بدوره فى مــواجهة وضــع اللامبالاة وتحسين فرصة المشاركة المتاحة من خلال قناة النقابات.

ويتبقــى من أعمدة المشاركة الأربعة نشاط الجمعيات الأهلية فى كافة مجــالات الحــياة من اجتماعية وثقافية وفنية وعلمية وبيئية ودينية... إلخ. وتعــد هــذه الجمعــيات المدرسة الأولية لتخريج المواطن المشارك ومعهد الــتدريب الأساسى لتخريج قادة المجتمع. ذلك أنها تتواجد بالآلاف، وتنتشر فــى كافــة أنحاء البلاد، وهى أقرب قنوات المشاركة إلى وجدان المواطن الفــرد كــوعاء يمارس من خلاله هذا الميل أو ذاك من ميوله الخاصة فى الحــياة، والعــضوية فــيها اختــيارية تماماً، عكس النقابات التى قد تكون عضويتها اختيارية أو إجبارية لمزاولة مهنة بعينها أو الالتحاق بعمل معين. كمــا أن المــسافة بيــنها وبين الأحزاب السياسية هى كالمسافة بين العينى والمجرد بالنسبة لأحاسيس المواطن. والمفترض أن يكون التواجد الاختيارى للعــضو بداخلها تواجداً "نشطا" بدرجة أو بأخرى غير درجة التصويت فى الانــتخابات مــرة كل عدة سنوات التى قد تكون هى درجة علاقته بحزب سياســى مــثلاً. وبينما يمكن للسلطات التحكم فى عدد الأحزاب السياسية أو الــنقابات، فإنــه يــتعذر عليها ذلك بالنسبة للجمعيات الأهلية التى يمكن أن

تتكاثـــر بـــصورة متواصلة، وبحيث تحتوى ملايين المواطنين فى مجالات نشاطها.

وتـــوجد فـــى مـــصر حوالى خمسة عشر ألف جمعية أهلية تنشط فى مخـــتلف المجـــالات. وكان يمكن لهذه الشبكة أن تشكل أساساً متيناً لإدماج المـــواطن فـــى الحياة العامة وترسيخ روح المشاركة لديه(١٢). إلا أن تنظيم ونـــشاط هـــذه الجمعـــيات يحـــد كثيـــراً مـــن فاعليتها فى أداء هذا الدور. فـــأولا تخضع جميع هذه الجمعيات لإشراف سلطة واحدة هى وزارة الشئون الاجتماعـــية بل لإدارة بعينها داخل هذه الوزارة. هذا برغم الفوارق الكبيرة فـــى مجـــالات نشاط هذه الجمعيات فيما بين جمعيات دفن الموتى ونوادى أســـاتذة الجامعـــات. **وثانـــيا** يخضع تنظيم هذه الجمعيات للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. وهـــو قانون قوامه إخضاع النشاط الأهلى للسلطة المركزية فى كل كبيـــرة وصغيرة حسبما تدل نصوصه التى تلائم مجتمعاً قائماً على الأحادية الـــسياسية لا مجتمعا قائما على التعددية السياسية(١٣). كما أن القانون يؤدى لربط الجمعيات الأهلية ببيروقراطية الجهاز الحكومى ذات السمعة المعروفة فـــى خـــنق المـــبادرات الجماهيـــرية(١٤). **وثالثا** فإن البعض من الأحزاب الـــسياسية، ووجـــود قوى سياسية غير شرعية (مثل التيار الإسلامى) تبحث عـــن منابر بديلة(١٥)، ووجود عناصر سياسية محلية تبحث عن قاعدة للقوة، وإصـــرار الدولة على منع العمل السياسى فى إطار الجمعيات الأهلية طبقاً

(١٢) حول هذا الموضوع انظر: حسن عامر، ١٣ ألف جمعية فى مصر.. ماذا تعمل؟ الجمهورية، ١٠/١٦ و١٠/٢٣/١٩٨٦، وانظر كذلك الخطة التالية لبحث أجنبى حول هذا الموضوع:

Valerie Vila – Soubeyran, les reseaux associatifs egyptiens, Paris, 1987.

وحول تاريخ ونشاط إحدى الجمعيات بالقاهرة، انظر:

Ahmed Abdalla, Popular Participation in the Cairo District of Ain El-Sera in: Union of International Assocations, Africa & the Transnational Association Network, Brussels, 1986.

(١٣) نـــص القانون منشور بواسطة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤، انظر كـــذلك: مـــصباح قطـــب، الجمعيات والقانون ٣٢، الأهالى، ١٠/٢٦/١٩٨٨. ويلاحظ أن الأمر لم يخـــتلف جوهريا فى مضمون القانونين اللاحقين ، وهما القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ (الذى حكم بعدم دستوريته لسبب شكلى) والقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

(١٤) انظر مثلا، عز الدين نجيب، الصامتون.. تجارب فى الثقافة والديمقراطية بالريف المصرى، القاهرة، ١٩٨٥.

(١٥) حسن عامر، الجمعيات الدينية تعمل بالسياسة، الجمهورية ١٠/٣٠/١٩٨٦، وانظر كذلك:

Robert Bianchi, Changig Patterns of Interest Representation in Modern Egypt, Un-published paper, 1984.

للقانـــون مـــع ترحيبها به فعلياً إذا اتخذ شكل تأييد الحكومة(١٦). ورابعاً فإن الكثيـــر مـــن الجمعيات أصبحت تسيطر عليها صفوة محلية محتكرة للقيادة والـــنفوذ وغير ساعية لتنشيط مشاركة العضو العادى إلا بمقدار حاجتها إليه كصوت فى الانتخابات. وينتهى الأمر بنظرة المواطن العادى لهذه الجمعيات لا كمجال لنشاطه بل كأبنية ومستودع للحصول على الخدمات مثل المرافق الحكومية.

(٢) المبنى، آيل للسقوط أم تحت التشطيب؟

إن هيكل المشاركة فى مصر يمثل بناء غير متكامل يتأسس على أعمدة أربعـــة لا تـــبدو مـــستقيمة تماماً، سواء كتصميمات قانونية على الورق أو كممارســـات عملية فى التربة. ويقع المبنى فى موقع حساس هو مهب الريح التـــى تـــصنعها ظـــروف الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر وحساسية وضعها الإقليمى. والاختيار المطروح أمام المصريين هو اختيار حرج بين تـــشطيب البنيان وتثبيته بكل الدعامات الممكنة أو تركه لكى تذروه الرياح. وحتـــى الآن يـــبدو المصريون فى حالة مراوحة شديدة بين هذا وذاك. وهم علـــى أى حـــال ينقسمون إلى فرق مختلفة. فثمة جهاز حاكم يدعى كل يوم الـــرغبة فـــى تدعـــيم بنـــيان المشاركة. وبينما تبدو منه لفتات تؤكد صحة الادعـــاء، تأتى منه ممارسات تؤكد ميله نحو الأوتوقراطية أكثر من إيمانه بالديمقـــراطية. والتجربة التى بدأها هذا الجهاز وفاخر بها فى ١٩٧٦ مالبث أن "قـــرملها" فـــى ١٩٧٧ معلـــناً فترة طويلة من تعطيل البناء انتهت بمقتل المقـــاول نفـــسه فـــى ١٩٨١. والمهمة التى بدت لمعاودة البناء منذ ١٩٨٢ تعرضـــت لفتور عبر المدة من وقتها حتى الآن. وبذا بدا أن ثمة نية كامنة لتجميد عملية البناء على طول الخط اكتفاء بالمبنى الناقص القائم حالياً.

أمـــا الـــصفوة المعارضة فتبذل جهداً كبيراً فى إثبات سوءات المقاول الحالى. لكنها غير مستعدة وغير قادرة جدياً على اقتناص المقاولة منه (اللهم إلا بالافتراض المازح الذى جادت به قريحة أحد الصحفيين)(١٧). كذلك فهى

(١٦) حول رفض إشهار إحدى الجمعيات لأسباب سياسية (اسم الجمعية: جمعية أحمد حسين لخدمة البيـــئة) انظـــر: محمد إبراهيم الطخ، قمنا بواجبنا ورفضوا إشهار الجمعية، روز اليوسف، ١٦/١/ ١٩٨٤.

(١٧) المقـــصود هـــو مقالة إبراهيم سعدة التى افترض فيها تولى زعيم المعارضة لرئاسة الوزارة (قنبلة الرئيس مبارك، أخبار اليوم، ١٩٩٠/٢/٣).

تـشكل شـركة غيـر متجانسة من المقاولين المتنافسين الذين يتعذر اتفاقهم لاختلاف مدارسهم المعمارية.

والأهـم مـن هـؤلاء وأولـئك هو تلك الأغلبية الشعبية الساحقة التى اخـتارت الفرجة على كليهما. والخطير فى الأمر أنها اختارت أيضاً الفرجة علـى الـوطن نفـسه وهو يغرق فى أزمته. إذ أصبحت ظواهر الانسحاب الـشعبى واللامبالاة واللاانتماء هى الأصل لا الاستثناء فى مصر اليوم(١٨). وهـى صـورة ربمـا بـدأت تتغير رتوشها فى الآونة الأخيرة من جراء الـتطورات العالمـية فـى اتجـاه تحريـر النظم السياسية (خصوصاً بعد سـقوط قلعـة شاوشيسكو)، ومن جراء إثبات أن المعارضة يمكن أن تكون "نافعة" ولو على مستوى إسقاط وزير داخلية (وإن اتفقت الأطراف على أن هـذا قـد تم بسبب بذاءته لا بسبب أوتوقراطيته!)، وأخيراً من جراء أزمة الخليج(١٩).

وإذ يبدو أن نوعاً من الحركة قد بدأ يظهر فى ساحة البناء، فإن جوهر الاختـيار يبقـى بـين ترك المبنى يسقط أو تشطيبه وإصلاح معايبه. وهو اختـيار يلزمه حركة حقيقية لا مظهر حركة، ويلزمه إجراءات بعيدة المدى تمـس "الهـيكل" وأساسـاته لا "البـياض" ولونه. إجراءات من نوع تغيير الدسـتور، وإلغـاء أسـطول القوانين الكابتة للحرية، والإعمال الفعلى لحق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف بلا قيد ولا شرط، وتحويل التليفزيون إلى ملكـية مشتركة لكل القوى السياسية، وإجراء انتخابات غير مزورة بقوانين تفتح باب البرلمان لأكفأ أبناء الأمة، والتهيؤ لتداول السلطة أو المشاركة فيها بـين الأحزاب، وانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام بين أكثر من مرشح، ومـا إلـى ذلـك من إجراءات تقيم حقاً "دولة، لا دولة المؤسسة"(٢٠). تلك المؤسـسة التـى تكاد أسلاك تليفوناتها تهتلك من كثرة استعمالها لإدارة كل كبيرة وصغيرة، بما فى ذلك إدارة البرلمان بالتليفون!

---

(١٨) انظـر: عـبد اللطـيف المناوى، العزوف عن المشاركة فى اللعبة السياسية.. لماذا؟ الأهرام الاقتـصادى، ١٩٨٣/١٢/٥ ونـدوة الاقتـصادى: المشاركة والتنمية، الأهرام الاقتصادى، ١٩/١/ ١٩٨٧.

(١٩) حول أزمة الخليج، انظر للكاتب: ثلاثيات حرب الخليج الثانية – رؤية من الجيل الذى سيدفع الثمن، الدار العربية للنشر، القاهرة، ط ١٩٩١.

(٢٠) انظر: سعد الدين إبراهيم، الرئيس بين العناد والمداعبة، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٠/٢/١٢.

(٣) السكان، النائمون والمؤرقون
الحراس، ذوو الأسلحة الفاسدة ومنزوعو السلاح

من طبائع المجتمعات البشرية أن يكون فى كل منها فئة طليعية تسهر على الصالح العام. وهؤلاء هم أبناء الصفوة الذين قد يكون البعض منهم جالساً على مقاعد الحكم بينما البعض الآخر فى ميدان المعارضة الدافعة للإصلاح. وفى بلدان العالم الثالث غير الديمقراطية يندر أن يجلس المؤرقون على كرسى الحكم، بل تذهب أغلبيتهم الساحقة إلى ميادين المعارضة إن لم ترسل عنوة إلى غياهب السجون. وحين تكون المعركة السياسية قائمة بين هؤلاء وأولئك – أى داخل صفوف الصفوة – تكون الغلبة بالطبع لحملة الأسلحة، أى للجالسين على مقاعد الحكم. صحيح أن هؤلاء الأخيرين يحملون فى الغالب أسلحة فاسدة، إلا أنها تكفيهم لكسب المعركة طالما أن الفريق الآخر يبقى منزوع السلاح. ولا يتغير مسار المعركة إلا إذا نزل إلى ميدانها فريق الأغلبية السكانية حين يقرر أعضاؤه التحول من "سكان" إلى "مواطنين" ثم إلى "مشاركين". ولا يحتاج الأمر لذكاء كبير لمعرفة نتيجة المعركة إذا استغرق السكان فى نومهم العميق. ذلك النوم الذى قد لا يزعج أحداً، لكنه سيحدد لهم بالطبع نوع الحكومة التى يستحقون كما سيعطيهم من كعكة المستقبل البشرى النصيب الحرى بالنائمين. وقد يزعج النوم نفراً من أبناء الصفوة المؤرقة فيلجأون للعنف إيقاظاً للنائمين وإسقاطاً للحاكمين. وقد يعنى ذلك تدمير البناء على رءوس الجميع. بما فى ذلك أن يستيقظ النائمون فقط للتصفيق للبديل الأكثر أوتوقراطية الذى قد يفل الحديد ويجلس هو على مقعد الحكم.

وإذ تكاد مصر تتنفس تحت الماء – كما يقول مغنيها الشهير – من جراء أزمتها الاقتصادية المتوقع لها الاحتداد، فأضعف الإيمان أن يكون الطاقم المسئول عنها قادراً على مجرد "إدارة الأزمة" دون أحلام وردية حول التنمية والتقدم والانطلاق والصحوة وما إليها من مصطلحات مجانية يبرزها طاقم الصحفيين الموالين لكل الحكام. وحيث إن طاقم الحكم الحالى وأطقمه المساعدة لن يتزحزح عن مواقعه ولا حتى بإعادة ترتيب الجلوس بين الرجال الموالين، كما أن طاقم المعارضة المنقسم لن يتمكن من الحلول محله، فليس ثمة إلا البديل الثالث. ذلك البديل المتمثل فى تحويل السكان (خصوصاً الفئات المحرومة والأجيال المحبطة) إلى مواطنين مشاركين

ونــزولهم إلــى الساحة - بكل أشكال النزول - ليتولوا بأنفسهم أمر ترميم المبنــى أو تشطيبه أو تجميله أو حتى تدميره إذا قرروا الانتحار. المهم أن تكــون المــسئولية واقعــة علــى أكتافهم هم، لا على أكتاف صفوة حاكمة يتهمونها بالتقصير ويطلقون عليها النكات، ولا على أكتاف صفوة معارضة يــتعاطفون معها دون أن يحملوها إلى موقع الحكم. فجوهر فكرة المشاركة لــيس فقــط أن يشارك الناس فى صنع القرار والمصير، وإنما أن يتحملوا مسئولية اختياراتهم(٢١).

معنى هذا باختصار أن يتحول خطاب المشاركة من التوجه للحكام إلى التوجه للجماهير، على أن يصارح الناس بجوهر الفكرة دون مجاملة. وعلى أن يوضــح للناس تبعات إسقاط سور برلين وبناء مجتمع ديمقراطى. وبهذا المعنــى تكون بين الصفوة الإصلاحية والقاعدة الشعبية "مشاركة" فى تعبيد طــريق المشاركة، لا "مقاولة" لرصفه نيابةً عن الجماهير. ولا بعد ذلك من إســداء النصح للحكام أن يكونوا أكثر تعقلاً وتفهماً لإمكانية ارتداد الأسلحة الفاســدة إلــى نحــورهم. لكــن هكــذا يكون ترتيب توجيه الخطاب: على التوالــى... أو حتى على التوازى.. لكن ليس بالمقلوب. فليست هناك مبان تقف على الأرض بالمقلوب!

(٢١) مــن الــضرورى هنا ملاحظة أن الغياب الجماهيرى عن هياكل المشاركة الرسمية لا يعنى غــيابها الــتام عن أطر أخرى غير رسمية تحاول من خلالها الحصول على نصيب أكبر من القوى الاقتــصادية والــسياسية. حول هذا الجانب انظر مثلا فكرة "المجتمع المدنى الموازى" فى: محمود عبد الفضيل، أحداث الإرهاب وانتخابات مجلس الشعب، الأهالى، ١٩٩٠/١١/٢٨، وانظر كذلك:
Diane Singerman, Polities at the Household hevel in a Popular Quarter of Cairo, Journal of South Asian & Middle Eastern Studies, Summer 1990.

(٣)
الانتهاكات

الديمقراطية المنتهكة
حقوق الإنسان والمعارضة

تعـــد قضية حقوق الإنسان واحدة من أبرز القضايا التى يمكن وصفها بـــنعت "الـــسهل الممتنع" إذ تتجلى عندها ثنائية التناقض الكبرى فى التاريخ البـــشرى، ألا وهـــى ثنائـــية التـــناقض بـــين الفكر والفعل أو بين النظرية والتطبـــيق[1]. إلا أن الأمـــر لا يقـــف عند هذا الحد، إذ تكتنف هذه القضية ثنائيات أخرى عديدة تلمحها العين طبقاً لزاوية الرؤية، فهناك ثنائية "الشرق والغرب" التى تفرض اختلاف المفاهيم الأولية عند التعرض لقضية "حقوق الإنـــسان فـــى إطار "حضارات" الإنسان. فما قد يبدو ممجوجاً فى حضارة معيـــنة قد يبدو مقبولاً فى حضارة أخرى [2]. ولا أدل على ذلك من أشكال العقـــوبة البدنية (الحدود) المعروفة فى الحضارة الإسلامية والتى تعد شكلاً قاســـياً مـــن العقـــاب فـــى الـــرؤية الغـــربية. هذا من حيث المبدأ النظرى (العقـــيدى) [3]. ناهـــيك عن اعتياد الكثيرين من أهل الشرق على أشكال من الاســـتبداد الفعلى كادت أن ترادف بين الشرق نفسه والاستبداد كما فى تعبير "فيتفوجيل "الذائع" الاستبداد الشرقى" [4].

---

(١) انظر للكاتب المقالات التالية المنشورة فى صحيفة "العرب" اللندنية:
- حقوق الإنسان فى النظرية والتطبيق، ١٩٨٣/١١/٢١ - وحقوق الإنسان العربى، ١٩٨٤/٩/٢٥
- وحقوق الإنسان لا دار الإحسان، ١٩٨٤/١١/٢٧ - وحقوقيون إنسانيون، ١٩٨٥/٨/٢٩ - وعن حقوق الإنسان، ١٩٨٧/٩/١٥.

(٢) انظر مثلاً: أمانى قنديل، حقوق الإنسان.. قضية المستقبل، الأهرام، ١٩٨٧/٨/٧.

(٣) يلاحـــظ أن المبادئ النظرية لحقوق الإنسان فى الحضارة الأوروبية الحديثة لم تحل دون وقوع أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان على أرض القارة الأوروبية، وهو ما جسدته البربرية النازية فى ألمانـــيا بتقديم نظريتها العنصرية المناقضة لنظرية المساواة الليبرالية وبما اقترفته عملياً من جرائم وصلت إلى حد حرق الناس أحياء فى أفران الغاز.

(٤) انظر:

K.A, Wittfogel, Oriental Despotism, Random Houes, 1981.

وانظر نقد هذا العمل فى:-

وهناك ثنائية "السياسى والاجتماعى" المعبرة عن اختلاف ماهية الحقوق وعمـا بينها من علاقة معقدة للتنافس والتكامل. وهو ما يفترض من الناحية النظرية جهدا كبيرا لصياغة المعادلة الجامعة للجانبين السياسى والاجتماعى لحقـوق الإنـسان(٥). ناهيك عن معضلة تجسيد هذا وذاك فى واقع مختلف المجـتمعات، بـل وانعكاسـات الصراع بين الكتل الإيديولوجية على هذه القـضية علـى الـصعيد العالمى. ذلك الصراع الذى اتخذ حله شكل الحل الوسـط المتمثل فى إصدار "العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية "والذى تلاه مباشرة إصدار" العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". واسـتطراداً من ذلك عرفت قضية حقوق الإنسان ثنائية أخرى هى المتمثلة فـى التمييز بين حقوق الإنسان "الفرد" وحقوق "الشعوب"(٦). وهو ما عكس جهود الدول النامية لطرح قضايا الانعتاق الاقتصادى والسياسى لشعوبها فى المحافل الدولية، حتى أصبح هناك ما يعرف بالحق فى التنمية(٧).

على أن الثنائيات الكبرى التى تعرفها قضية حقوق الإنسان على النطاق البـشرى الواسـع مـا تلبث أن تتشطر إلى ثنائيات أخرى كلما اقتربنا من مـستوى تجـسدها فـى المجتمعات القومية. ولئن بقيت الثنائيات المتكاثرة عالمـية الطابع من حيث كونها إشكالية تواجه سائر المجتمعات القومية دون اسـتثناء، فهـى مع ذلك تفرض مستوى آخر للتحليل يستوجب رسم ملامح أوضـح لكـل دائـرة مـن دوائر هذه القضية الكبيرة. إذ تطالعنا هنا ثلاث ثنائـيات بـارزة تفتـرض تفكيـراً عملياً لتفهمها جنباً إلى جنب مع التأمل

= Irfan M.Habib, An Examination of Wittfogel's Theory of Oriental Despotism, in: Indian Council for Cultural Relations, Studies in Asian History, 1961.

(٥) انظر مثلا:

Barrington Moor::Social Origins of Dictatorship and Democacy, Pengvin Book, London, 1981.

وعـن تطبـيق ذلـك علـى نطـاق الشرق الأوسط، انظر دراسة تشارلز عيسوى عن المحددات الاجتماعية للديمقراطية فى هذه المنطقة، فى:

Walter Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, Routledeg and Kegan Paul, London, 1958.

(٦) انظر مثلا:

Droits de L'homme.. Droits des Peuples, le Monde Diplomatique, fevrier, 1984.

(٧) حـول قـضية التنمـية فـى منظور حقوق الإنسان، انظر أعمال المؤتمرات والندوات التالية والمنشورة بواسطة الـ - International Commission of Jurists فى جنيف:

- Human Rights and Development, Barbados, Sept. 1977.=

النظـــرى والبحث الفلسفى فى هذا الشأن، تلك هى: ثنائية الترادف والتمايز بـــين "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية"، وثنائية "الممارسة" و"الانتهاك" لحقوق الإنسان، وأخيرا ثنائية الإنسان "السياسى" والإنسان "العادى".

ومـــا يمكن قوله بإيجاز هنا بشأن هذه الثنائيات هو أن هناك أولاً فارقاً بـــين الحـــديث عـــن الديمقراطية فكراً ونظاماً والحديث عن حقوق الإنسان نظـــرية وتطبـــيقاً(٨). إذ يفترض توجيه خطاب دعوة احترام حقوق الإنسان لـــسائر الأنظمـــة مثل منع التعذيب وانتهاك حرمة جسم الإنسان. وهو أمر يفتـــرض ألا ينتظـــر حتى يصبح النظام السياسى المعنى ديمقراطياً بالمعنى الواســـع. كذلك فإن حقوق الإنسان يمكن أن تنتهك فى جانب أو آخر داخل أعـــرق الأنظمـــة الديمقراطية(٩). إلا أنه بجانب هذا التمايز يوجد فى الواقع العملـــى قـــدر مـــن الترادف بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث تكاد ممارســـة حقـــوق الإنـــسان أن تتناسب تناسباً طردياً مع مستوى ديمقراطية النظام السياسى. ويلاحظ ما كان هنالك من اعتراف ضمنى بهذه الحقيقة فى النـــزع الأخيـــر من قبل الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية حيث سمحت عملـــية إعادة البناء (البيرسترويكا) بالاعتراف بالعديد من الحريات الليبرالية (التـــى اعتبرت زائفة فى السابق) كحقوق إنسانية أساسية يتوجب استيعابها داخل النظام الاشتراكى.

ومـــن ناحـــية أخـــرى، فـــإن الحديث عن "ممارسة" حقوق الإنسان أو "انـــتهاك" هـــذه الحقـــوق، إنما يفترض تناولاً واقعياً يقر بوجود "مستويات للممارسة" و"مستويات للانتهاك" فى سائر البلدان بلا استثناء. حيث لا يوجد بلد واحد فى العالم تمارس فيه حقوق الإنسان بالكامل، كما لا يوجد بلد تنكر فـــيه حقوق الإنسان إنكاراً مطلقاً. ولا يتنافى ذلك مع حقيقة أن سجل انتهاك حقـــوق الإنـــسان إنمـــا يصل إلى مستوى متدن للغاية فى الكثير من الدول

=Development, Human Rights and the Rule of Law, The Hague, April, 1981.
- Rural Development abd Human Rights in South East Asia, Penang, Dec. 1981.

وانظـــر كـــذلك أعمـــال ندوة "الحقوق الاقتصادية للإنسان فى العالم الثالث" جامعة الزقازيق، يناير ١٩٨٤.

(٨) انظر للكاتب: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأهرام، ١٩٨٥/٥/٧.

(٩) مـــثلا إدانـــة مـــنظمة العفـــو الدولية لبريطانيا لممارستها التعذيب فى أيرلندا، وإدانة المجلس الأوروبـــى لسويـــسرا وغيـــرها مـــن الـــدول الأوروبـــية بشأن العديد من قضايا الإنسان الفردية والجماعية.

حـسبما تدل تقارير منظمة العفو الدولية على الأقل فى جانب وجود سجناء للـرأى والضمير وحرمانهم من المحاكمة العادلة وإيذائهم بدنياً. لكن وجود مـستويات مـتعددة للممارسـة والانتهاك يظل حقيقة الأمر إذا كان الحديث مـتعلقاً بحقوق الإنسان فى تنويعاتها الواسعة الواردة بالمواثيق الدولية. كما أن هـذه تبقى مسألة حركية، بمعنى أنه يوجد بجانب الخلاف بين بلد وآخر فـى هذه المستويات خلاف آخر داخل البلد الواحد بين فترة وأخرى، حيث تـسير مـستويات الممارسـة والانتهاك إلى الأمام أو إلى الوراء. وإن كان الطابـع الغالب فى عصر انفتاح الحدود والاتصال الإعلامى هو سيرها إلى الأمـام فى المتوسط التقديرى العام للعالم ككل، هذا من الناحية الفعلية. أما مـن الناحـية النظـرية فتكاد الأوراق الدستورية لمختلف البلدان تتشابه فى إقـرارها بحقـوق الإنسان على الصعيد الداخلى جنباً إلى جنب مع انتشار توقـيع الـدول على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمـى(١٠). ورغـم الفجوة الهائلة بين الناحيتين فإنه يبقى للناحية النظرية قـدر مـن الأهمـية مـن حيث إن إقرار الدول لمواثيق معينة في الداخل والخارج يبقى أساس محاجّتها فى صدد انتهاكها فعلياً لما أقرته ورقياً.

ومـن ناحـية إضـافية، فـإن أى حديث عن حقوق الإنسان فى مجال الممارسـة والانـتهاك عند أى مستوى إنما يفترض الإقرار بالتمايز العملى بـين إنـسان وإنـسان فى هذا الصدد. أى بين الإنسان "السياسى" والإنسان "العـادى" علـى أرض الواقـع، برغم أن أرض الكتابة والتوثيق إنما توحد الإنسان المقصود بخطابها فى كينونة واحدة، ذلك أن أكثر الناس إلحاحاً فى الدعـوة لممارسة حقوق الإنسان وأكثر الناس تعرضاً لانتهاكها هم بالتحديد العناصـر السياسية النشطة فى حركات المعارضة، وإن استلزمت الدقة هنا إبراز تعلق ذلك بحقوق الإنسان فى جانبها السياسى، حيث تقع آثار انتهاكها فـى جانـبها الاقتصادى والاجتماعى على الإنسان العادى الممثل للأغلبية المحرومة فى بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص، ويقع بين هذا وذاك فـى الغالب انتهاك حقوق الإنسان فى جانبها الثقافى الذى تتعرض له بالذات الأقليات المتميزة بإنسانها السياسى والعادى.

(١٠) حول توقيع الدول للمواثيق الدولية انظر المصدر التالى:
Un, Human Rights: International Instruments, New York, 1982.

وفــوق كــل هــذا تتعقد الصورة حين يتعلق الأمر بالقوى الاجتماعية والسياسية أو بالإنسان الجمعى، حيث تتوزع هذه القوى فى واقع المجتمعات إلـــى قوى حاكمة وقوى معارضة لكن بشيء من التداخل المعقد، فقد تكون قـــوة مـــا حاكمة بالمعنى الاجتماعى (تستحوذ على نصيب كبير من الثروة الوطنـــية مثلاً) لكنها محرومة من النشاط السياسى المستقل ومبعدة عن مقام الحكـــم، أى غير حاكمة من الناحية السياسية. وقد تكون هناك قوة ما حاكمة بالمعنى السياسى (قطاعات من البيروقراطية والعناصر التكنوقراطية) لكنها ليـــست بالـــضرورة مستحوذة على نفس النصيب من الثروة الوطنية (مثلا أحوال الموظفين المعوزين فى البيروقراطية المصرية)، وهنا يكون الحديث عـــن الديمقـــراطية الـــسياسية وحقوق الإنسان السياسية أيضاً سلاحاً فى يد الأقوياء اجتماعياً الضعفاء سياسياً (نموذج حزب الوفد)، بينما يكون الحديث عـــن الديمقـــراطية الاجتماعـــية وحقـــوق الإنسان الاجتماعية أيضاً سلاح المحتكرين للحكم دون احتكار للثروة (نموذج الحزب الوطنى فى دفاعه عن مكتسبات العمال والفلاحين مثلاً).

فـــإذا مـــا اســـتطردنا من ذلك إلى تناول الوضع فى مصر على وجه الخـــصوص لقلنا إجمالاً: إن لمصر **أولاً** نصيبها من الدعوة لحقوق الإنسان المتميـــزة عن الدعوة للديمقراطية، من خلال حركة حقوق الإنسان المستقلة عـــن الأحـــزاب، لكن قدراً من التداخل قائم بين الأمرين لا محالة من خلال الـــتداخل النظـــرى الأصلى بين حقوق الإنسان وحرياته الديمقراطية، ومن خـــلال حقـــيقة أن الكثيرين من النشطين فى إطار حركة حقوق الإنسان هم أيـــضاً مـــن عناصر المعارضة السياسية بمعناها الواسع غير المقتصر على الأحـــزاب. **وثانياً** أن فى مصر مستوى متحركاً من ممارسة وانتهاك حقوق الإنسان، ربما اختلف من يوم ليوم لكنه فى خطوطه العامة قد عرف تحسناً أكـــيداً فـــى مجـــال ممارسة الحقوق السياسية، عبر النقلة من نظام الحزب الـــواحد المهـــيمن إلـــى نظام التعددية السياسية على محدوديتها. أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقد تراجع مستوى ممارستها بمقدار ازدياد التمايـــز الاجتماعى مع نفس النقلة إلى نظام الانفتاح الاقتصادى، وتلك هى المفارقـــة الكبـــرى التـــى تعـــرفها الحياة المصرية والتى ولدت استقطابات أيديولوجـــية حـــادة تتراوح ما بين إنكار وجود تحسن سياسى وإنكار وجود تـــراجع اجتماعـــى. **وثالثاً** وأخيراً يتمايز وسط ذلك وضع الإنسان السياسى

والعادى، إذ تنشط حركة أبناء الصفوة السياسية ما بين نشاط شرعى يستفيد من إطار التعددية السياسية على محدوديته ونشاط متصادم مع جهاز الدولة بعنف متبادل، وبقدر من التداخل بين النشاطين. أما الجمهرة الغالبة من المواطنين فتميل نحو اللامبالاة إما اختياراً من جراء عدم تصديقها للعبة أو جبراً من جراء انشغالها بالسعى للرزق، وإن انتفضت بعض القطاعات الجماهيرية بين الفينة والفينة بصورة عفوية غير خاضعة للقيادة المباشرة للصفوة السياسية النشطة.

وإذا ما توقفنا عند مسألة انتهاك حقوق الإنسان فى جانبها السياسى الممكن التعبير عنه "بالديمقراطية" من باب التوسع النظرى والانتقاء العملى، لقلنا إن ثمة بالطبع مستوى من الانتهاك خاصاً بمصر تقترفه مجتمعة أطراف التشكيلة السياسية المصرية. وليس هناك مقام القياس الكمى لهذا المستوى - إذا جاز ذلك أصلاً - ولو من باب المقارنة بدول أخرى معلوم بالعين المجردة أنها أحسن أو أسوأ من مصر كثيراً أو قليلاً فى هذا الصدد. فالأفضل على أى حال هو القياس الداخلى بين ما كان عليه الوضع وما صار إليه لتقدير مدى التحسن أو التدهور أو حتى الثبات، لكن المختار هنا هو إثبات أن ثمة هذا القدر أو ذاك من انتهاك الديمقراطية بواسطة "جميع" أطراف "التشكيلة" السياسية المصرية. ومن الممكن تقسيم هذه الأطراف إلى ثلاث فئات عينية - وتقريبية أيضاً بحكم التداخلات الفعلية بينها - هى "المجتمع" بمعناه الواسع الذى يضم بالطبع قوى وطبقات وفئات وشرائح، و"الدولة" بجناحيها المدنى والعسكرى وبقدراتها فى الهيمنة والقمع، و"الصفوة الحاكمة" بأحد المعنيين الاجتماعى أو السياسى أو بكليهما، وأخيراً "الصفوة" المعارضة" أو العناصر السياسية النشطة فى إطار الأحزاب وسائر المنظمات الجماهيرية ومنابر الفكر والإعلام بل والتواجد الفردى للمعارضين المستقلين.

وبالطبع فإن أشكال الانتهاك تختلف باختلاف الأطراف، وإن وجدت مظاهر للتشابه الجوهرى والمظهرى فيما بينها. فقد تعد لامبالاة الجماهير انتهاكاً لحقوقها الخاصة، وقد لا يقل عزوفها عن صناديق الانتخابات خطراً على حريتها ومصالحها عن خطر قيام السلطات بتزوير الانتخابات. ولئن استأثرت الدولة والصفوة الحاكمة بنصيب الأسد من انتهاك حقوق المجتمع والصفوة المعارضة، فإن للصفوة المعارضة نصيبها من القيام بنفسها بهذا

الانـــتهاك سواء اتجه ذلك ضد المجتمع أو ضد الدولة والصفوة الحاكمة، أو ضـــد نفسها، وحيث إن استئثار الدولة والصفوة الحاكمة بالانتهاك معروف فى أدبيات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، فإنه من الممكن استكمالا لرســم ملامـــح الـــصورة المعقـــدة، أن يتم الحديث عن انتهاك الديمقراطية بواسطة الطرف المعارض فى التشكيلة السياسية.

ويـــتم هـــذا النوع من الانتهاك فى مصر على مستويين هما: مستوى الانـــتهاك مـــن خـــلال "الممارســـة العامـــة"، ومستوى الانتهاك من خلال "الممارســـة الخاصـــة" للصفوة المعارضة، أى مستوى الحركة والتفاعل مع بقـــية أطـــراف التشكيلة السياسية، ومستوى الحركة والتفاعل داخل كل من تنظيمات هذه الصفوة المعارضة.

وبالنـــسبة للمـــستوى الأول فإن الصفوة المعارضة المصرية إنما تجد نفسها فى إطار التشكيلة السياسية بإزاء اختيار صعب بين التصعيد والتهدئة فـــى مجـــال المواجهة الفكرية والعملية للسلطات الحاكمة وبالأخص السلطة التنفيذية وما تحتويه من أجهزة قمعية تعرقل بمختلف الوسائل نشاط الصفوة المعارضـــة، وبيـــنما تجـــد التهدئة منطقاً فى تشجيع النمو المتدرج للتجربة الديمقراطية، يجد التصعيد منطقه فى إجبار الصفوة الحاكمة على التخلى عن الموقـــع الاحـــتكارى الـــذى تحتله فى السياسى ككل، ناهيك عن دفعها إلى التخفـــيف من غلواء استخدامها للأجهزة والأساليب القمعية، وبينما تفترض الـــتهدئة تنفيس شحنة العواطف الغاضبة سواء بالتنفيس السياسى أو بتطييب الخواطـــر وتلطـــيف لهجة الخطاب السياسى، فإن التصعيد يفترض إطلاق شـــحنات موجـــبة من العواطف المتأججة والصدام اللفظى والفعلى الحاد مع الـــسلطات، وفـــى هـــذا السياق تصبح كل الميكيافيليات مبررة، ويتم تحويل الحـــبة إلـــى قـــبة، ويُلتجأ أحياناً إلى الكذب الصريح وربما افتعال المعارك لتـــسجيل نقاط ضد الحكومة. وفى هذا المعمعان قد تنتهك بصورة ما بعض حقـــوق الإنـــسان على يد القوى المعارضة نفسها. من ذلك مثلاً حق التعبير الحـــر عن الرأى الذى يتحول فى الصحافة المعارضة إلى "الرأى المعارض للحكـــومة فقـــط" مـــثلما أن الـــصحافة الحكومية تحبذ نشر "الرأى الموالى للحكـــومة فقـــط". ولكم رفضت الصحف الحزبية المعارضة فى مصر نشر

مقالات لا تروق لها(١١)، فلم تعد فى هذا الصدد مختلفة جوهرياً عن صحافة الحكـومة، هـذا بخلاف التعبيرات الزاعقة فى التنديد بسياسات حكومية قد تكـون شبيهة بالسياسات البديلة التى يفترض أن تطرحها المعارضة إن هى وصـلت إلى مقعد الحكم(١٢). ويبلغ هذا الأمر أقصاه حين يكون الحديث عن قضية مثل "الانتخابات" التى يغلب على خطاب المعارضة افتراض تزويرها بالكامـل، أو قـضية مثل "التعذيب" الذى تبرز صحف المعارضة ممارسته بواسطة الحكومة عند أسوأ مستوياته فى جميع الحالات(١٣).

ومـن المفارقـة العجيـبة أن الهجوم على الحق الإنسانى الأساسى فى حـرية العقيدة لم يأت من قبل الناطقين بلسان الحكومة بقدر ما أتى من قبل بعـض المعبـرين عن المعارضة المصرية. وذلك حسبما دلل تناول قضية أصـحاب العقـيدة البهائـية بصورة عدائية على يد أحد أهم كتاب صحيفة معارضـة تفخـر بتراثها الليبرالى(١٤). هذا بغض النظر عن المماحكة فى حكـم قـضائى يـدعم وجهـة نظـر الكاتب، إذ جرت العادة لدى أطراف المعارضـة الـسياسية المـصرية على الاستخدام السياسى الواسع للأحكام القـضائية التـى تدعم مواقفها، بينما تبدى تململاً من تلك التى لا تكون فى صالحها (مثلاً الحكم الشهير بتبرئة ضباط الشرطة المتهمين بالتعذيب).

ومـن المفارقات العجيبة أيضاً أن أطراف المعارضة دائبة الهجوم على احـتكار الصفوة الحاكمة للعبة الانتخابية ما تلبث هى نفسها أن تلعب دوراً شـبيها فى المواقع التى تتكثف فيها قوتها، وأبرز مثال على ذلك هو ظاهرة

---

(١١) انظـر مثلاً مقال الدكتور فؤاد زكريا، المعنون "وفد مصر أم وفد بورسعيد؟" والذى رفضت صـحيفة "الـوفد" نـشره (نشر فى صحيفة الشعب، ١٩٨٤/٨/٢٨)، ولكاتب هذه السطور عدد من المقـالات رفضت صحيفة "الأهالى" نشرها وحملت العناوين التالية: السياسة المصرية بين المبدئية التذكارية والعملية المفرطة – مفتاح السويس – الصحافة والشارع السياسى – أزمة المعارضة فى مصر.

(١٢) انظـر مثلاً سياسة "التقشف الاقتصادى" الذى سيكون مفروضاً على البلاد لسنوات قادمة أيا كـان نـوع الحكومة – أو الحزب الحاكم. وهناك كذلك دعوة العديد من الأقلام المعارضة لإلغاء قوات الأمن المركزى فى أعقاب تمرده الشهير رغم أن الأرجح هو أن تحتفظ أى حكومة أو حزب حـاكم آخـر بهذه القوات الموجود معادلها فى كل دول العالم (وإن نظمتها بطريقة مختلفة). انظر مـثلا مقـال الدكـتور وحيد رأفت فى الوفد، ١٩٨٦/٣/٦ وكذلك ردنا عليه: المثقفون المصريون والتنبؤ بالماضى.. رؤية نقدية لمعالجات أحداث الأمن المركزى، الخليج، ١٩٨٦/٣/٢٩.

(١٣) لاحـظ مثلاً استخدام تعبير "أبشع أنواع التعذيب" فى الحديث عن معاملة الشرطة للمسجونين الـسياسيين مـن طـلاب الجامعات. انظر مثلاً: تقرير عن الانتخابات الطلابية، الشعب ١١/٢٩/ ١٩٨٨.

(١٤) جمال بدوى، ضلال، الوفد، ١٩٨٨/١١/١٩.

"اكتساح" التيار الإسلامي للانتخابات فى النقابات المهنية، بحيث يحتل فى مجالسها وضعاً شبيهاً لما يحتله الحزب الحاكم فى مجلس الشعب. ويعد التذرع بأن تلك إرادة الناخبين فى الحالتين مبالغة متمحكة فى النظم الانتخابية لإنكار حق التمثيل على من لم تصل أصواتهم إلى الأغلبية. ومن الطريف أنه فى سياق الخلافات داخل صفوف القوى المعارضة قد لا تهتم هذه القوى بإعلان النتائج الحقيقية للانتخابات بقدر اهتمام طرف بإبراز "اكتساحه" لها واهتمام طرف آخر بنفى وقوع "الاكتساح"(١٥). وبذلك يتم انتهاك أحد الحقوق الإعلامية لعامة الناس، ألا وهو معرفة الحقيقة قبل تلوينها وتحليلها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

أما عن "انتهاك الممارسة الخاصة" بالنسبة لأطراف المعارضة فيتضح فى حالة الأحزاب والقوى المنظمة الشرعية والمحجوبة عن الشرعية(١٦). إذ توجد داخل هذه الأطر أشكال من التنظيم الفعلى العشائرى والشللى بغض النظر عن الديمقراطية الورقية المنصوص عليها فى الوثائق الحزبية. كما تنتشر العلاقات الأبوية والزبونية بين القيادة والقواعد. ويؤكد هذا الوضع ما يتمتع به قادة الأحزاب من شرعية تاريخية تجعلهم بوزنهم الشخصى أكبر من أحزابهم، وبالتالى يفرضون ثقلهم على الحراك الديمقراطى بين الكفاءات الحزبية، بل وتتحدد أوزان من دونهم من القيادات بمقدار الاقتراب من الزعيم أو البعد عنه. وتتأثر الأجيال الحزبية الشابة بذلك تأثراً سلبياً حين لا تستوعب قدراتها وطموحاتها الجماعية من ناحية، وحين يصبح طريق صعود قادتها الأفراد وعراً أو ممهداً طبقاً لرغبات القادة المخضرمين(١٧). وفى سياق بنية حزبية من هذا النوع تنتهك قواعد الديمقراطية التى تطالب بها الأحزاب على المستوى القومى دون أن تراعيها كثيراً داخل بيتها، حيث

(١٥) قارن بين قول صحيفة الشعب "التيار الإسلامى يكتسح الانتخابات" (٨٨/١١/٢٩) وقول صحيفة الأهالى "انحسار نفوذ جماعات التطرف الدينى فى الانتخابات الطلابية" (٨٨/١١/٣٠). انظر بين هذا وذاك المقال المتوازن: د. عصام العريان، الشعب ١٩٨٨/١٢/٦.

(١٦) حول الجماعات السياسية المحجوبة عن الشرعية فى مصر، انظر: التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٦ و١٩٨٧ مؤسسة الأهرام، القاهرة.

(١٧) هناك مثال حزب التجمع الذى شهد مؤتمره لمحافظة القاهرة عام ١٩٨٥ صداماً فكرياً وجيلياً بين كتلة من الشباب المتمرد وقيادة الحزب، حيث قامت القيادة الحزبية بتجميد نشاط قيادات الكتلة الشابة حتى انفرط عقدها. ويلاحظ عموماً بطء إيقاع صعود القيادات الشابة داخل حزب اليسار والسرعة النسبية لهذا الصعود فى صفوف التيار الإسلامى. حول قضية الأجيال السياسية عموماً انظر للكاتب: قضية الأجيال فى السياسة العربية، الخليج، ١٩٨٦/٨/٢٦. وانظر كذلك: أسامة الغزالى حرب، الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة، الأهرام ١٩٨٨/٩/٢٣.

يبـــرز هـــنا المـــثال الصارخ للعمليات الانتخابية الشكلية لانتخاب القيادات الحزبية والتى هى أقرب إلى انتخاب التعيين منها للانتخاب الحر.

ويعـــد انتهاك الديمقراطية بهذه الدرجة أو تلك على يد القوى المتصدرة حركة الدعاية لها مظهراً من مظاهر التناقض المألوف بين الفكر والفعل فى كافـــة الأنـــشطة البـــشرية، لكن هذا لا يكفى لتبرير أن يكون "باب النجار مخلـــع". فالنـــتائج العملـــية لذلك لن تؤكد فقط حقيقة أن حقوق الإنسان هى ضـــحية الجميع، بل ستفرض أخطاراً على الديمقراطية الجنينية التى يعرفها بلد كمصر، فالتناقض بين الفكر والفعل يترك آثاراً تربوية محبطة على جيل الـــشباب فتفقد الديمقراطية جنودها المستقبليين. وإذ تبدو الأحزاب الشرعية نـــصف شـــرعية لا أكثـــر، فـــإن تأكيد الأحزاب على النصف السالب من الـــشرعية بـــدلاً من نصفها الموجب إنما يشجع جيل الشباب على الخروج تمامـــاً مـــن حلبة الشرعية. وهو الإغراء الذى أصقلت الأحزاب بريقه حين أجمعـــت على تأييد تنظيم "ثورة مصر "باعتباره تنظيماً وطنياً وبغض النظر عـــن اســـتخدامه للسلاح فى دائرة حماية السلطة الشرعية، وهو ما يتضمن دعـــوة ضـــمنية وصـــريحة لتفجيـــر الديمقراطية الجنينية من جراء تغليب الاعتبارات الوطنية على الاعتبارات الديمقراطية بصورة تامة. وهو ما يعيد إلـــى الأذهـــان عهد الأحادية السياسية الذى عرف نفس التغليب، وفشل فى إيجـــاد المعادلـــة الملائمة بين اعتبارات "الوطنية" و"العدالة" و"الديمقراطية". كذلك فإنه ليس بعيداً عن الأذهان العهد الذى سبقه والذى فشل مثله فى إيجاد هـــذه المعادلة. فلعل اللحظة الراهنة تكون هى الثالثة الثابتة التى يوجد فيها المـــصريون ما يجب إيجاده لكيلا يصبح التجريب العبثى مصيرهم. ولعلهم يفعلـــون ذلك بأكبر قدر من ممارسة حقوق الإنسان وبأقل قدر من انتهاكها. وتلك معادلة أخرى على المصريين أن يتفننوا فى صياغتها وتجسيدها. وهى مـــسئولية مشتركة لكل أطراف التشكيلة السياسية فى بلد حرمته الطبيعة من الجبال التى يأوى إليها الراغبون فى العصمة من المسئولية.

(٤)
الانتخابات

الانتخابات البرلمانية فى مصر:
أى انتخابات.. وأى برلمان.. وأى مصر؟

بينما كنت أتأهب لكتابة هذه الكلمات طالعت فى صحيفة "الأهرام" تحت عنوان "الأب الدكتاتور" الخبر الطريف التالى:

"اعـتقلت الـسلطات اليونانية مؤقتاً مواطناً بجزيرة كريت تحفّظ على بطاقـات زوجـته وابـنه الانتخابـية ليمـنعهما من الإدلاء بصوتيهما فى الانـتخابات العامة التى أجريت أمس الأول، لأن اتجاهاتهما الحزبية تخالف اتجاهاتـه. وقـد اتصل الابن بالبوليس الذى اعتقل الأب مؤقتا حتى تمارس عائلته حقها الانتخابى" (الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٠).

ربمـا اتفـق أغلب القراء المصريين على أن هذا بالفعل خبر طريف. وربمـا كـان السبب أن شيئاً من هذا غير متوقع حدوثه فى مصر، إما لأن الأب سلطان فى أسرته ويستطيع أن يفرض اختياراته على بقية أفرادها، أو لأن البولـيس المـصرى ليس ديمقراطياً إلى حد التدخل لتمكين أى فرد من ممارسة حقه فى الاختيار!

علـى أن أطرف ما فى هذا الأمر هو أنه يذكرنا بحقيقة تاريخية غاية فـى الجدية، وهى أنه إذا كانت اليونان هى البلد الذى "اخترع الديمقراطية" قـبل حوالـى ألفى عام، فإن مصر هى البلد الذى "اخترع الدكتاتورية" قبل حوالـى خمـسة آلاف عام. وبرغم أن البعض من المصريين المعاصرين يتمـسكون ببـراءة هـذا الاختراع التاريخى ويريدون مصر دكتاتورية إلى الأبـد، إلا أن الأمـر لا يدعو لليأس تماماً من إمكانية أن تكون مصر بلداً ديمقـراطياً. فمـثلما عرفت اليونان أنظمة الحكم الدكتاتورية فيما بين دولة "أسبرطة" القديمة والحكم العسكرى فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، عـرفت مصر صنوفاً من الكفاح الشعبى فى سبيل الحرية السياسية منذ أيام "الفـلاح الفصيح" فى العصور الفرعونية وحتى محاولات إقامة نظم سياسية شبه ديمقراطية منذ الثورة الوطنية فى ١٩١٩ وحتى يومنا هذا، وليس هناك

ما يمنع من أن يكلل الكفاح بالنجاح فى منظور المستقبل، فتصبح مصر بلداً ديمقراطياً حقيقياً، اللهم إلا إذا سايرنا التعبير الفلكلورى القائل "مفيش فايدة"!

إن المشكلة فى مصر ليست هى "استحالة" البناء الديمقراطى، وإنما هى "صعوبة" هذا البناء فى ظل قيم الاستبداد الموروثة عن الأجداد. وحول هذين المحورين ينقسم المصريون، فهناك اليائسون من إمكانية التطور الديمقراطى لبلدهم، وهناك الآملون فى هذا التطور. إلا أنه لكى يتحقق أمل الآملين لابد من إدراك أولى لصعوبة المهمة والجهد اللازم لها. وهو ما يستوجب دراسة موضوعية للتاريخ والواقع تتبنى عليها خطط تحقيق الأمل. وهذه عملية فكرية مستمرة ونوع من التفكير اليومى الذى لا يتوقف عند لحظة واحدة، تماماً مثلما أن الكفاح الديمقراطى العملى هو عملية مستمرة ويومية وليس أبناً للحظة واحدة، لكن هذا لا يمنع من وجود لحظات بعينها ذات أهمية خاصة للتفكير والممارسة معاً.

وقد عرفت مصر فى تاريخها المعاصر **ثلاث لحظات مهمة بالنسبة للتطور الديمقراطى فيها**. جاءت اللحظة **الأولى** بعد ثورة ١٩١٩ حيث حصلت مصر على استقلالها الاسمى عام ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣ كدستور لنظام سياسى برلمانى هو صورة من صور الديمقراطية. لكن أثر هذه اللحظة قد انتهى بعد ثلاثين عاماً حين تفاقمت أزمة النظام السياسى. تلك الأزمة التى عبر عنها فشل مصر فى الحصول على استقلالها كاملاً واستمرار السيطرة البريطانية عليها، كما عبر عنها تدخل السراى الملكية فى الحياة السياسية وتزوير الإرادة الشعبية، وعبر عنها أخيراً فشل الطبقة المالكة فى حل مشكلة العدالة الاجتماعية، حيث بقى المجتمع منقسماً بحدة بين الباشوات يوليو ١٩٥٢ لمواجهته، فأقامت نظاماً سياسياً جديداً حقق الكثير من الإنجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الطبقات الوسطى والشعبية لكنه قام على أساس الأحادية السياسية فى الفكر والممارسة.

وجاءت **اللحظة الثانية** عند منتصف السبعينيات وخصوصاً عام ١٩٧٦ الذى شهد تحول الاتحاد الاشتراكى العربى من تنظيم سياسى وحيد إلى ثلاثة منابر سياسية، ثم إلى ثلاثة أحزاب سياسية مستقلة خاضت الانتخابات البرلمانية فى ذلك العام كتعبير عن اليمين واليسار والوسط، إلا أن هذه اللحظة بدأت تستنفد أثرها منذ مولدها، حيث استمر الحزب المفترض تعبيره

عن الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى ثم الحزب الوطنى الديمقراطى) مسيطراً على جهاز الدولة بما فيه البرلمان بصورة شبه احتكارية. وقد تفاقمت الأزمة السياسية حتى وصلت لذروتها فى التزوير الفاضح لانتخابات ١٩٧٩ ثم اعتقال المعارضين فى سبتمبر ١٩٨١ وأخيراً اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر من نفس العام.

أما اللحظة الثالثة فجاءت مع تولى الرئيس مبارك للحكم واتخاذه عدة إجراءات للتصالح مع المعارضة، كان أبرزها رمزياً الالتقاء مع زعمائها المفرج عنهم من السجن، وأهمها فعلياً السماح للصحف الحزبية بمعاودة الصدور باعتبار أن حرية الصحافة الحزبية هى أهم؟ من جراء عدم رغبة الجهاز الحاكم فى توسيع نطاق التجربة الديمقراطية حيث اعتراضه على وجود أحزاب شرعية لقوى سياسية رئيسية، وحيث الصدام مع المعارضة الإسلامية التى لجأ بعض أطرافها إلى العنف، وحيث تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وحيث استمرار التدخل فى تحديد نتائج الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ و١٩٨٧. وقد كان أبرز أشكال التدخل هذه المرة – فضلاً عن التزوير الصريح – هو صياغة قوانين انتخابية فشلت فى اختبار دستوريتها أمام القضاء.

لقد أصبح المطروح فى مصر اليوم هو الحديث عن لحظة رابعة فى مسلسل التطور الديمقراطى، لحظة تأتى ببنيان أكثر تماسكاً فلا تستنفد أثرها بسرعة ويستمر تجدد الأزمة السياسية. فهناك هذه المرة الأزمة الاقتصادية الحادة. ومن احتكاك الأزمتين قد يشتعل البلد كله. وبهذا المعنى لا يكون الأمر مجرد حديث بسيط عن عدم دستورية البرلمان السابق وإجراء انتخابات جديدة لبرلمان لاحق. فحكم المحكمة الدستورية فى هذا الشأن إن هو إلا فرصة لوقفة ضرورية لتدارس الوضع ورسم الأهداف الملائمة للمصلحة العامة والبحث عن طرق تحقيقها. هذا إذا كان الهدف هو بالفعل المصلحة العامة والوطنية لمصر كشعب ومجتمع ودولة. أما إذا كان كل المطروح هو مجرد تجاوز المأزق الدستورى مع استمرار الحال فى جوهره، أى استمرار التعريف الضيق للنظام السياسى باعتباره مجموعة مقاعد يجلس عليها مجموعة أفراد لهم مجموعة مصالح ويدافعون عنها بشراسة، فلن يكون هناك جديد فى الأمر. ستكون هناك فقط "إعادة صياغة" للقوانين الانتخابية، و"إعادة التفاف" لتحقيق نفس النتائج الانتخابية، و"إعادة

رسم" للمقاعد البرلمانية دون تغييرات جوهرية، وستستمر الأزمة. وسينفجر الناس فى الشارع خارج المؤسسات الدستورية.

ولما كانت الانتخابات البرلمانية هى جوهر العملية السياسية فى النظام المفترض أن يكون ديمقراطياً، فإن تناولها بالدراسة والبحث فى كيفية تحولها إلى عملية حقيقية تسمح لعامة الناس بالمشاركة فى صنع مستقبلهم، يصبح أمراً ضرورياً. وتنطبق نفس الضرورة على دراسة وضع ودور البرلمان نفسه كمؤسسة، وكيفية تحويلها إلى أداة حقيقية لتمثيل مصالح الناس، وتشريع القوانين التى تفيدهم لا القوانين التى تضرهم، والرقابة على السلطة التنفيذية التى تدير حياتهم اليومية بدرجات من السوء، وأخيراً تحقيق استقرار النظام السياسى المبنى على رضا الناس لا على إلهاب ظهورهم بكرابيج السلطة. ومن هذا وذاك نستطيع أن نسهم فى الإجابة عن سؤال: أى مصر تلك التى نريدها؟ بعد أن نكون قد حاولنا الإجابة عن سؤال: أى برلمان نستحق؟ ونكون قبل ذلك قد أجبنا عن سؤال أى انتخابات يجب أن تكون فى مصر؟

أى انتخابات؟

مثلما تعرف الطبيعة ظاهرة "الانتخاب الطبيعى" التى فحواها أن "البقاء للأصلح" ضمن مختلف الكائنات المتصارعة، يعرف المجتمع البشرى الانتخابات كأساس للشرعية السياسية، أى كأساس لقبول وضع القرار السياسى فى يد مجموعة من الناس هى المجموعة التى انتخبتها الأغلبية. ولئن عرف التاريخ البشرى أسساً مختلفة للشرعية السياسية، مثل شرعية التوارث فى النظم الملكية وشرعية القوة فى النظم الثورية، فإن الشرعية السياسية فى مفهومها الحديث تقوم على أساس الانتخابات، وإن تجاورت داخل المجتمع الواحد مختلف أشكال الشرعية، حيث يتميز مجتمع عن آخر بنصيب الانتخابات فى الشرعية العامة للنظام السياسى، والذى قد يكون نصيباً كبيراً كما هو الحال فى البلدان الديمقراطية المتقدمة أو نصيباً محدوداً كما هو الحال فى أغلب بلدان العالم الثالث والتى لا تقوم الانتخابات فى البعض منها سوى بدور الديكور.

وقـد عـرفت مصر في تاريخها المعاصر الانتخابات كأساس للشرعية السـياسية يـتعايش مع غيره من الأسس، مثل الشرعية الملكية قبل ١٩٥٢ والـشرعية الثورية بعدها. ولم تعرف مصر ظاهرة تعليق إجراء الانتخابات لمدة طويلة (علقت في الأردن مثلاً لأكثر من عشرين عاماً).. لكنها عرفت ظاهـرة إجرائها شكلياً وتفصيلها على مقاس الحكومة القائمة بتزويرها على نطـاق واسـع، وهو ما حدث في ظل النظام السياسي الليبرالي قبل ١٩٥٢ مـثلما حدث في ظل النظام الثوري بعد ١٩٥٢، ففي الحالتين تفادت السلطة التنفـيذية عدم إجراء الانتخابات لكنها أتقنت فنون إجرائها على النحو الذي يأتي بالنتائج المطلوبة.

وبعـد سـقوط الـنظام الملكـي لم تعرف مصر طريقة اختيار رئيس الجمهـورية بالانتخاب المباشر، وإنما عرفت طريقة الاستفتاء على مرشح وحـيد لرئاسة الدولة يرشحه ثلثا أعضاء البرلمان، وهو ما يستلزم أن تكون أغلبـية الثلثين مضمونة داخل البرلمان، وقد توافر ذلك بسهولة حيث كانت عـضوية الاتحـاد الاشـتراكي شرطاً للترشيح للبرلمان. ثم توافر بقدر من الـتدخل بعد إلغاء هذا الشرط وتعدد الأحزاب التي افترض أن يكون حزب الأغلبـية بيـنها حاصـلاً على أغلبية الثلثين اللازمة لضمان ترشيح رئيس الجمهـورية والـذي كان شخصية عسكرية في جميع الحالات منذ ١٩٥٢ وحتـى الآن، أي أن نظـام انتخاب رئيس الدولة أثر بدوره على الانتخابات البـرلمانية فأعـاق تحررها وفرض عليها نوعاً من الجمود؛ ولذلك يصعب الحـديث عـن تحـرر الانـتخابات البرلمانية وتضييق نطاق تزويرها إلا بالحـديث في نفس الوقت عن تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية لتكون مباشـرة ومفـتوحة لانـتخاب رئـيس مدني، إن جوهر المشكلة – بجانب اسـتقرار عادة التدخل في الانتخابات – هو الصدام بين الشرعية العسكرية والـشرعية المدنـية للنظام السياسي، ففارق بين انتخابات نظام يتجه تفكيره أساسـاً لاسـتدعاء الجـيش حين تكون في البلد أزمة حادة (كما حدث في ١٩٧٧ و١٩٨٦) وانـتخابات نظـام يتجه تفكيره أساساً إلى إجراء انتخابات جديدة حين تكون هناك مثل هذه الأزمة.

وفـي مـصر كما في غيرها تعتبر الانتخابات مؤشراً على المشاركة الـشعبية فـي العملية السياسية، أي عملية اختيار المحكوم للحاكم وتفويضه بسلطة اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه للقرار. والمؤشر قد يكون كمياً وقد يكون

كيفـياً. وهـو يتحدد فى الحالة الأولى بالأرقام المعبرة عن حجم المشاركة، حـيث **يلاحظ هنا ثلاثة أمور، أولاً** أنه من الصعب الحديث عن قياس دقيق بأرقام قاطعة لأن التزوير بدرجات مختلفة كان سمة ملازمة لكل الانتخابات التـى عرفتها مصر فى تاريخها المعاصر، ربما باستثناء أول انتخابات فى ١٩٢٤ أى منذ أول حكومة شكلها سعد زغلول باشا. وكما هو معروف فإن تـسويد بطاقـات التصويت نيابة عن الناخبين الغائبين لا يؤدى فقط لزيادة نـصيب الحـزب الحاكم أو المتحكم فى الأصوات، وإنما يؤدى أيضا لزيادة زائفة فى نسبة الحضور أى مستوى المشاركة، وربما يحسب لوزير الداخلية حـسن أبـو باشـا أنه اكتفى فى انتخابات ١٩٨٤ بإعلان أن نسبة حضور الناخبـين كانت ٤٣% من المسجلين فى كشوف الناخبين. ومما يزيد الأمور صـعوبة فـى حـساب نـسبة المشاركة ذلك الكم من الفوضى الذى تعرفه الكـشوف الانتخابية نفسها من حيث أسماء المسجلين وعناوينهم ومن هاجر أو مات منهم.

والملاحظـة الثانـية هـى أن المؤشـر الكمى للمشاركة الشعبية فى الانـتخابات قـد عرف الهبوط والصعود على مدى الانتخابات التى عرفتها مصر، لكنه سار عموماً فى خط هابط منذ انتخابات ١٩٢٤ التى شارك فيها ٩٦% مـن المـسجلين إلـى انتخابات ١٩٥٠ التى شارك فيها ٦١% من المسجلين وحتى انتخابات ما بعد ١٩٥٢ والتى تراوحت نسبة المشاركة فيها حـول النصف، ولا شك أن الانخفاض المطرد لنسبة المشاركة – مع تعدد أسـبابه – إنمـا يشكل خطاً للإحباط والاغتراب فى علاقة المجتمع بالنظام الـسياسى، كمـا أن عـدم إقبال المواطنين على تسجيل أنفسهم فى كشوف الناخبين إنما يؤكد رسوخ هذا الخط.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالصورة المفزعة لحجم المشاركة والقاعدة الضيقة للشرعية السياسية للنظم التى حكمت مصر، واللتين يوضحهما تقدير مختلف للأرقام والنسب على النحو التالى:

* عـدد المسجلين فى كشوف الناخبين = نصف العدد الواجب تسجيله من المواطنين فوق ١٨ سنة.

* عدد من يحضرون الانتخابات = نصف عدد المسجلين على الأكثر، أى ربع الواجب تسجيلهم.

* ثلاثة أرباع هؤلاء ينتخبون الحزب الحاكم.

* ثلث هؤلاء أصوات بالتزوير والتدخل الحكومى (أى صوتين حقيقيين وصوت كاذب – وهى نسبة لا يحلم بها الحزب الحاكم فى انتخابات نزيهة).

أى أن الحزب الحاكم يحكم مصر على أساس النسب الانتخابية التالية:

٧٠% من المصوتين (نسبة انتخابات ١٩٨٧).

٣٥% من الهيئة الناخبة (كل المسجلين المصوتين والغائبين) بدون تزوير.

٢٤% من الهيئة الناخبة بافتراض تزوير الثلث.

١٨% من الهيئة الناخبة الافتراضية (كل من بلغ سن الانتخاب) بدون تزوير.

١٢% من الهيئة الناخبة الافتراضية بافتراض تزوير الثلث.

وكلما صغرت النسبة اقتربنا أكثر من أرض الواقع دون ادعاءات أو مماحكات!

وإذا كانت الانتخابات مؤشراً كمياً على مشاركة المحكومين، فهى بالمثل مؤشر كمى على موقف الحاكمين من العملية الانتخابية، فعدم حماسهم لتنقية الكشوف الانتخابية من أسماء الموتى وسائر الشوائب، وعدم حماسهم لتسجيل كل الهيئة الناخبة الافتراضية أو كل المواطنين البالغين ثمانية عشر عاما فأكثر، وعدم حماسهم لحفز الناس للمشاركة فى الانتخابات، كل هذا يشير إلى رغبة دفينة نحو حصر العملية كلها فى حدود محدودة باعتبار أن العبث بالأرقام الكبيرة، هذا مع التجاوز عن فكرة معاملة المواطنين كأرقام لا كأصحاب إرادة ومصدر للسيادة.

على أن مواقف الحاكمين تتبدى أكثر حين نتعرض للانتخابات كمؤشر "كيفى" على المشاركة، فحتى مع تساوى الأرقام تختلف نوعية الانتخابات من بلد لآخر، وتعد الانتخابات المصرية مؤشراً نوعياً على ضعف الميول الديمقراطية لأغلب الأطقم الحاكمة التى تولت أمور مصر فى تاريخها المعاصر، حيث مال هؤلاء عادة لتحديد نتيجة الانتخابات سلفاً ولو بالتقريب، واستخدموا لتحقيق ذلك الأسلوب المباشر المتمثل فى التزوير، أو تغاضوا عن ممارسته بواسطة رجالهم فى الميدان فى أحسن الأحوال، كما استخدموا الأسلوب غير المباشر المتمثل فى تغييب تكافؤ الفرص بين القوى المتنافسة فى الانتخابات، وخصوصاً من خلال وسائل الإعلام الرسمية التى لا تتواجد فيها المعارضة إلا بصورة رمزية ووقتية، وإذا قسمنا الدقائق

المتاحة لأحزاب المعارضة فى التليفزيون أثناء الانتخابات على طول الفترة مــا بــين انتخابين برلمانيين لأصبح نصيب كل حزب منها دقيقة واحدة فى الشهر!

والأهــم فــى هذا السياق هو كون الانتخابات مؤشراً كيفياً على مواقف المحكومين والتى لا تصطدم دائماً مع مواقف الحاكمين حسبما يشاع، بل إن الكثيــر مــن مواقــف الحاكمــين مــا كان لها أن تفرض نفسها لولا قبول المحكومــين لها، هذا القبول الذى يتم بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتتمــثل الطريقة المباشرة فى إتاحة الفرصة للتدخل فى الانتخابات والعبث بنــتائجها مــن خلال عدم المشاركة فى التصويت مما يتيح تسويد أصوات الغائبــين أيّــاً كانــت مبررات غيابهم، كذلك فإن التزوير "قيمة" مقبولة فى المجتمع عموماً سواء فى الحياة الاجتماعية أو فى الانتخابات، فلم نسمع أن المــصريين "احتقــروا" شخصاً أو قاطعوه لأنه مزور. وبعض المعارضين يرفــضون التزويــر من طرف الحكومة لا من حيث المبدأ؛ ولذلك تعرف بعض اللجان الانتخابية تقسيم الأصوات بين الأحزاب أو المرشحين الأفراد، بما يعبر عن قبول التزوير كنوع من الفهلوة أو الشطارة!

أمــا أخطــر ما فى الانتخابات البرلمانية كمؤشر كيفى على اختيارات المواطنــين فى مصر، فهو ما يتعلق بمعايير انتخابات المواطنين لنوابهم فى البرلمان، حيث الغالب هو معايير "العصبية" و"المجاملة" و"الخدمات الفردية" علــى حــساب "القدرة" أو "الفكر" أو "القضية" أو "الحزب"، أى على حساب تمثــيل المصالح الاجتماعية بمعناها الواسع والجماعى، وكذلك على حساب تمثــيل القوى السياسية المختلفة فى المجتمع، وهذا ما أثبتته دراسة الدكتورة سلوى شعراوى جمعة لانتخابات ١٩٨٧ فى دائرتى السويس وشرق القاهرة (مركــز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، حيث طغى عامــل الخــدمات الشخصية التى يقدمها المرشح لأهالى الدائرة، ولم يتأثر بشخــصية المرشــح نفسه سوى بعض فئات الشباب والنساء وهو ما يسرى علــى فــئات المتعلمــين والمثقفين المشاركين فى التصويت والذين يصوت معظمهم أيضاً على أساس الخدمات الشخصية، هذا مع ملاحظة غياب معظم المتعلمين والمثقفين عن التصويت أصلاً، وربما كان للغائبين معايير أخرى إن هم شاركوا.

وإذ يلاحظ أن معياراً أساسياً فى الانتخابات قبل ١٩٥٢ كان معياراً سياسياً ووطنياً (خصوصا بالنسبة لمرشحى الوفد من المسلمين والأقباط) فالواضح أن هناك تدهوراً فى معايير انتخاب النواب بالنظر لطغيان معيار الخدمات الشخصية الذى يجعل من الانتخابات البرلمانية مناسبة لرد المجاملات لا للاختيارات السياسية، وبهذا المعنى تصبح العملية الانتخابية عملية بيع وشراء للأصوات بأسلوب المقايضة إن لم يكن بأساليب الدفع النقدى العاجل والآجل، إنها هكذا عملية تجارية أكثر منها عملية سياسية. وتعترف بذلك كل القوى السياسية التى تعرف أن طريقها إلى البرلمان ليس هو برنامجها السياسى أو القدرات السياسية والفكرية لمرشحيها، وإنما هو قدراتها المالية والاتصالية فى مجال أداء الخدمات الشخصية وشراء الأصوات الفردية، هذا بجانب ما قد يكون لمرشحيها من عصبيات، وهذا كله هو أساسها؛ ولذلك لا يكون غريباً أن تكون الانتخابات البرلمانية فى مصر هى بالأساس منافسة بين القوى الأبوية، ومن الطبيعى أن ينعكس هذا فى نتائج الانتخابات وتشكيل البرلمان.

ولعل هذا هو أحد أهم أسباب عدم إقبال المثقفين بالذات على الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، فقد يكون هناك مرشح مثقف ذو قدرات فكرية وسياسية عالية، لكن الناخبين يفضلون عليه شخصية بسيطة أو حتى جاهلة (حكومية أو معارضة) تؤدى لهم خدمات شخصية (انظر: شهادة مرشح قنا الدكتور الطاهر أحمد مكى المنشورة فى الأهالى، ١٩٨٧/٦/١٧) وليس هناك ما يشجع المثقفين على التصويت فى انتخابات لا يؤثرون على نتيجتها، ليس لأن الحكومة تزورها وحسب، وإنما لأن المعايير السائدة تجعل المواطنين أنفسهم ينتخبون أسوأ برلمان ممكن، وتلك فى النهاية مسئولية فى أعناق المواطنين لا تحتمل التبرير أو المجاملة، وإن لم ينفِ هذا كله احتمال أن "يفلت" من غربال الانتخابات بعض الرجال المحترمين!

أى برلمان؟

يتضح مما سبق أن البرلمان فى عرف المواطن المصرى هو "مجمع للخدمات" لا فارق كبير بينه وبين المجلس المحلى أو مجلس إدارة جمعية خيرية. ولا يلتفت المواطن كثيراً لمعنى أن البرلمان هو إطار السلطة

التـــشريعية علـــى المـــستوى الوطنى، وأنه يستلزم أعضاء لهم القدرة على ممارســـة مهـــام هذه السلطة، ولهذا لا يجد ضيراً من وضع أشخاص على مقاعـــد البـــرلمان مكـــانهم الحقيقى على مقاعد المجالس المحلية أو مجالس إدارات الجمعـــيات الاجتماعية والخيرية، فالقدرة على الخدمة الشخصية قد تكفى مسوغاً لعضوية هذه المجالس ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين، لكنها لا تكفـــى قـــط لعـــضوية البـــرلمان المفترض أن يقدر أعضاؤه على تمثيل المـــصالح الاجتماعـــية والوطنـــية الواسعة، بل يفترض أيضاً أن تكون لهم قدرات "فنية" فى مجال صياغة التشريعات ومناقشتها ومراقبة تنفيذها، وهى قـــدرات لا تتوافر إلا مع قدر من العلم والمعرفة والاطلاع والدراسة (وليس شرطاً الشهادة الدراسية).

وبسبب الفهم الضيق لمهمة البرلمان والأساس الضيق لاختيار أعضائه تغـــيب فـــى الحياة اليومية العلاقة بين المواطن والبرلمان، إذ يندر أن يتابع المواطـــنون النـــشاط البرلمانى، وبخاصة نشاط نائبهم. وبعض النواب يظل صـــامتاً طوال سنوات عمر البرلمان، وربما يكثر تغيبه عن مجرد حضور جلسات البرلمان الذى استمات أصلاً فى الوصول إليه، وهذه مسائل لا تعنى المواطنـــين طالمـــا أنهم ينظرون إلى نائبهم كرجل الخدمات الشخصية الذى أصبح بعد انتخابه "مندوب اتصال" مع المرافق الحكومية التى تعطل مصالح المواطنـــين، فـــيكون مطلوباً منه قضاؤها، وهو ما يسعى إليه معظم النواب بالفعـــل حرصـــاً على الأصوات الانتخابية، دون أن يقابله أى سعى لإحاطة أهـــل الدائـــرة علماً بالنشاط البرلمانى للنائب، هذا إذا تبقى له وقت للنشاط البرلمانى بعد الوقت المنفق فى أداء الخدمات الشخصية، وبهذا الشكل يستمر انقطاع الصلة بين المواطن والبرلمان، بل بين النائب والبرلمان!

وهـــذه مـــشكلة ليس لها من حل سوى بتطوير وعى برلمانى جديد فى مـــصر يدفـــع المـــواطن للتمييـــز بين اختيار القيادات المحلية والاجتماعية واختـــيار أعـــضاء البـــرلمان، وينطـــبع فى ذهن الكاتب منذ الطفولة شعار انتخابـــى كان يرفعه المرشح إسماعيل عبد التواب فى دائرة مصر القديمة: "لا يعدكم بالمعجزات.. لكنه سيسهر على مصالحكم". ويبدو أن أغلب ناخبى الدائـــرة لـــم يرق لهم هذا الشعار الواقعى فكانوا ينتخبون المرشح مصطفى كامـــل مـــراد متصورين فيه القدرة على عمل المعجزات لكونه من رجال الدولة، لكنهم بعد فترة طويلة نسبياً آثروا عليه مرشحاً آخر هو الحاج حسن

الجمل، وهو مناضل قديم من الإخوان المسلمين وله قدرات كبيرة فى مجال الخدمات الشخصية تجعله نموذجاً للقيادة المحلية والاجتماعية دون أن تكون لــه بالــضرورة القدرات المفترضة فى عضو البرلمان. وفى دوائر أخرى اخــتار الناخبون أحياناً شخصيات ذات قدرات سياسية متميزة دون أن تكون لهــم قــدرة كبيرة على أداء الخدمات الشخصية، ونموذج ذلك فى انتخابات ١٩٧٦ انتخاب الدكتور محمد حلمى مراد عن دائرة مصر الجديدة وانتخاب النائبين أبو العز الحريرى وعادل عيد فى الإسكندرية.

ولا يعنــى الوعــى البرلمانى الجديد نفى فكرة الخدمات الشخصية من الأســاس، لكنه يعنى بالنسبة لها أربعة أمور أخرى، **أولاً**: ألا تكون الأساس الوحيد لانتخاب عضو البرلمان وإن جاز أن تكون الأساس الوحيد لانتخاب عــضو المجلس المحلى أو مجلس إدارة إحدى الجمعيات، **وثانياً**: ألا يتفرغ الــنائب بعد انتخابه لهذا الموضوع على حساب نشاطه البرلمانى ذى الطابع الــسياسى والمــرتبط بالمصلحة الوطنية العامة لا بمصالح دائرته فقط. أو **ثالــثاً**: لا بــد مــن معادلة للتوازن بين هذا وذاك، على نحو ما فعل نواب مــرموقون مــثل الدكــتور محمود القاضى الذى عرف بنشاطه الجماهيرى الرياضــى وقدراتــه السياسية العالية، والمستشار ممتاز نصار الذى عرف بعــصبيته لكــن أيضاً بتميزه السياسى، والنائب العمالى أحمد طه ذى الأداء المــرتفع فــى مجالات الخدمة الشخصية والتاريخ النقابى والتمثيل السياسى للمصالح العمالية والوطنية العامة. **ورابعاً وأخيراً**: لا بد أن يتضح للمواطن أن قضاء الخدمة الشخصية إنما يكون "لكل الأشخاص" وليس لشخصه فقط، وهــو مــا يــستحيل أن يقــوم به النائب الفرد مباشرة بالنسبة للجميع. لكنه يــستطيع أن يقوم به من خلال مساهمته فى إصدار تشريعات تسهل قضاء مــصالح المواطنين وتعاقب رجال السلطة التنفيذية حين يعطلون قضاء هذه المــصالح أو يميزون فى قضائها بين المواطنين، وهو ما لا يصدر إلا عن بــرلمان قــوى، والبــرلمان الــذى هــو مجمع للخدمات والعصبيات ليس بالضرورة برلماناً قوياً. فما هو البرلمان القوى إذن؟

يكــون البــرلمان قــوياً بتكوينه "الموضوعى" وبتكوينه "الذاتى"، فمن الناحــية الموضــوعية كلمــا كان البرلمان يضم ممثلين عن مختلف القوى الاجتماعــية كــان أفضل. ومن المعروف أن برلمانات ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تضم ممثلين عن الطبقات العليا والوسطى فقط. حتى أن وجود

نائب اشتراكى واحد فى برلمان ١٩٥٠ (وإن كان أصلاً من الأعيان وهو المهندس إبراهيم شكرى) كان بمثابة فاكهة الطبق البرلمانى (انظر: دراسة الدكتورة عزة وهبى لبرلمان ١٩٥٠ والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٥)، وقد استحدثت الثورة نظام تمثيل العمال والفلاحين بنصف مقاعد البرلمان والمجالس الشعبية المنتخبة. وكان ذلك معالجة قانونية لاختلال تمثيل القوى الاجتماعية، لكن القيمة الفعلية لهذا الإجراء قد تناقصت بمرور الوقت لثلاثة أسباب.

أولاً: أن فئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين قد سيطرت على مقاعد البرلمان على حساب فقراء وصغار الفلاحين. وهو نفس ما حدث بالنسبة للعمال حيث سيطرت فئة العمال السابقين أكثر من فئة العمال الممارسين، فلم يعد فى البرلمان المصرى من العمال والفلاحين الحقيقيين إلا أقل القليل وما هو أدنى بكثير من النسبة المقررة اللهم إلا إذا اعتبرنا ارتداء الجلباب مؤشراً على استيفاء النسبة.

وثانياً: فإن اقتصار الترشيح للبرلمان على أعضاء الاتحاد الاشتراكى لفترة قد قصر التمثيل العمالى والفلاحى أيضاً على العناصر الموالية للنظام السياسى دون القيادات الطبيعية لهذه الفئة الشعبية، باستثناء من آثر "التقية" وأعلن ولاءه للنظام ولو عن غير إيمان لكى يمر إلى البرلمان.

وثالثاً وأخيراً: فقد استقر تمثيل هذه الفئة فى دوائر كثيرة بواسطة شخصيات بعينها استغلت مواقعها البرلمانية فى خلق عصبيات لنفسها إن لم يكن الاستحواذ على ثروات فى جيوبها. حتى أن البعض منها أصبح أقرب إلى تمثيل المصالح الارستقراطية منه إلى تمثيل المصالح العمالية والفلاحية.

وإذ يدور فى مصر جدل متقطع حول موضوع نسبة تمثيل العمال والفلاحين، فالواضح أن أطراف الجدل إنما تنطق كلمات حق أريد بها باطل إلا فيما ندر (انظر مثلاً: ليلى تكلا، العمال والفلاحين إلى أين؟ الأهرام، ١/ ١/١٩٨٧). فنفر من المدافعين ضد استمرار النسبة هم فى الخلاصة مدافعون عن مصالح الارستقراطية ويضيرهم أن يروا ذوى الجلاليب الزرقاء تحت قبة البرلمان، ونفر من المدافعين عن استمرار النسبة هم فى الخلاصة مدافعون عن مصالح الارستقراطية العمالية والفلاحية، ويفيدهم التمحك فى الشعارات الاشتراكية. وربما كان الحل الواقعى فى ظل تغير التركيب السكانى وزيادة عدد الطبقة الوسطى هو الاكتفاء بنسبة الربع للفئة

العمالية الفلاحية بشروط صارمة تجعل تمثيلها فقط من نصيب فقراء وصغار الفلاحين والعمال الممارسين، وسواء بقى التمثيل الشكلى للعمال والفلاحين بنسبة النصف أو طردوا صراحة من البرلمان فلن يعدموا أبداً عدداً من المثقفين المنتمين أو "الدكاترة" الذين سيستميتون فى الدفاع عن مصالح هذه الفئة الشعبية.

ويقودنا هذا إلى مسألة التكوين "الذاتى" للبرلمان المصرى، فالمستوى العام لأعضائه متواضع للغاية من ناحية العلم والثقافة والقدرة على الإقناع وممارسة مهمة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية. والسبب فى ذلك هو نوع الانتخابات التى تعرفها مصر على النحو المفصل أعلاه. ذلك النوع الذى سمح بأن يصل إلى مقاعد البرلمان بعض القبضايات وتجار المخدرات بجانب نائب أمى، بينما لم يسمح بأن "يفلت" إليها خبير زراعى عالمى ومثقف مرموق مثل الدكتور مصطفى الجبلى الذى رشح نفسه فى دائرة الجيزة فى انتخابات ١٩٨٧، ولم يشفع للرجل لدى ناخبى هذه المحافظة الزراعية أن إعلاناً نشر لتأييده فى صحيفة "الأهرام" (١٩٨٧/٤/٢) موقعا عليه من ثلاثة رؤساء وزراء وثمانية وزراء سابقين وعدد آخر من المثقفين المعروفين من مختلف الاتجاهات الفكرية.

ولذلك لا يكون مستغرباً أن أبرز مظاهر "النشاط" البرلمانى فى مصر، أو بالأحرى "الكسل" البرلمانى، هو ظاهرة "النواب الصامتين" الذين يبقون هكذا طوال مدة البرلمان والذين يشكلون أغلبية العضوية. وإذ يحلو للبعض افتراض أن السبب فى ذلك هو هذه النسبة العالية من العمال والفلاحين – أى غير المتعلمين وغير القادرين على الإفصاح عن أنفسهم – فالحقيقة أن جهل الأفندية والبكوات والباشوات أعضاء البرلمان كثيراً ما يكون أوضح وأشد وطأة. وكثيراً ما تغلب الفهلوة على كلام الفصحاء منهم، مما يجعل الصمت فضيلة. وعلى أى حال، فإن المستوى العام للبرلمان يتأثر بهذا الجانب الذاتى لتكوينه حيث يتذكر الكثيرون أن عدداً من النواب القادرين فى برلمان ١٩٧٦ (د. محمود القاضى – د. حلمى مراد – عادل عيد – أحمد طه – أبو العز الحريرى – وغيرهم) كانوا هم عَصَب البرلمان ونقطة الجاذبية فيه، حتى أن الرئيس السادات اضطر لحل هذا البرلمان لأنه لم يحتمل حوالى خمسة عشر نائباً معارضاً قوياً فيه. وفى ضوء هذا يكون من

المفهـوم تمنـى البعض أن تأتى الانتخابات القادمة بجديد فى مجال نوعية أعضاء البرلمان، فحسبما كتب أحد كبار الصحفيين:

"نحـن نـريد أن تأتى لنا الانتخابات القادمة بمثل هؤلاء الرجال الذين كانـوا يملأون المجالس النيابية حرارة وحيوية وحياة. عندنا عدد كاف من الذين يصفقون ويهتفون ويرقصون. إنما نحن نريد برلماناً نسمع فيه صوت الأمـة إلى جانب صوت الحكومة. النواب الكبار يصنعون البرلمان الكبير" (مصطفى أمين، فكرة، أخبار اليوم ٢٦/٥/١٩٩٠).

علـى أنـه أيّـاً كانت عيوب المواطنين فى معايير اختيارهم لأعضاء البـرلمان، وأيّـاً كانت عيوب هؤلاء الأعضاء، فإن العيب الأكبر فى مصر يظـل هـو موقف السلطة التنفيذية من البرلمان وتصورها لدوره. ذلك أن جوهر موقف السلطة التنفيذية إنما يعتبر البرلمان مجرد هيئة تكميلية للسلطة التنفيذية نفسها، أو بالأحرى "مكتب" حكومى للشئون التشريعية وليس "سلطة" تـشريعية تحدد للسلطة التنفيذية ماذا تفعل. بل إن العكس هو الصحيح حيث تحـدد الـسلطة التنفـيذية للبـرلمان ماذا يفعل، من خلال تحريك أعضائه الممثلـين للحـزب الحـاكم حركة نمطية فيها انصياع للأوامر دون تشغيل للفكـر. وكذلك من خلال نفوذ رئيس الدولة على أعضاء البرلمان، حتى أنه هـو الذى يحدد شخص رئيس البرلمان ووكيليه كما يملى الكثير من قراراته بنوع من "الإدارة بالتليفون". وهو وضع يقبله أعضاء البرلمان كأمر طبيعى أو كـسياسة واقعـية تعترف بأن السطوة فى النظام السياسى المصرى هى للسلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الجمهورية، وقد وصل الأمر إلى حد امتثال أعـضاء الأغلبـية البرلمانية لرغبات الرئيس السادات بفصل عدد من أبرز الـنواب المعارضـين (كمـال الـدين حسين – الشيخ عاشور – أبو العز الحريـرى – أحمد فرغلى) ولهذا يبقى نطاق الخلاف بين السلطتين محدودا ونـادراً مـا يعرف الصدام. وحتى المهمة التشريعية فى جانبها "الفنى" وهو صـياغة القوانـين تقوم بمعظمها السلطة التنفيذية بما لها من هيئات للفتوى والتـشريع تصوغ مشاريع القوانين وتعرضها على البرلمان للتصديق بأكثر مما يقترح أعضاء البرلمان أنفسهم للقوانين.

ومـن المناظر المألوفة فى ساحة البرلمان المصرى منظر النواب وهم يتكالـبون علـى الـوزراء للتوقيع على أوراق وطلبات تنقضى بها مصالح المواطنين فى دوائرهم. وهو منظر يعبر عن أسلوب النواب فى الحفاظ على

الأصوات الانتخابية، كما يعبر عن أسلوب الوزراء فى شراء صمت النواب. لكنه يعبر أكثر عن ميزان القوى الحقيقى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى مصر.

ولا شك أن الحفاظ على ميزان قوى مختل من هذا النوع هو أحد أهم أسباب تدخل السلطة التنفيذية فى العملية الانتخابية، إذ تحاول أن ترسم مقدماً خريطة البرلمان من حيث توزيع المقاعد ومن حيث نوعية من يجلسون عليها. وذلك لكى تضمن برلماناً أغلب أعضائه من الممتثلين أو الصامتين أو المتكلمين كلاماً إنشائياً. وهو ما لا يتسنى إلا بتحويل العملية الانتخابية الطريفة التى يتداولها الناس أنه حين اعترض بعض أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى على ترشيح الدكتور رفعت المحجوب لرئاسة برلمان ١٩٨٤ وهو عضو معين به، قال لهم رئيس الحزب والدولة: "كلكم معينون". وهى دعابة فيها مرارة الحقيقة!

أى مصر؟

يطول الحديث عن نوع المجتمع والنظام السياسى الذى ينشده المرء، لكنه يسهل استنتاج أن من كتب السطور السابقة لا بد أن يكون راغبا فى مصر ديمقراطية بالفعل لا بالادعاء. فمصر التى نعرفها اليوم تقف فى منتصف الطريق ما بين الديمقراطية والدكتاتورية. ولابد لها من اختيار حاسم إلى الأمام أو إلى الوراء. فأياً كان النظام "الاجتماعى" الذى يختاره المصريون (رأسمالياً – اشتراكياً – انفتاحياً – إسلامياً...إلخ) لا بد أن يكون نظامهم "السياسى" ديمقراطياً. لأن هذا النظام السياسى هو الذى يتيح لهم حق اختيار النظام الاجتماعى دون إملاء من قوى عالمية، أو سلطة دكتاتورية محلية، أو أقلية سياسية تدعى العصمة والعظمة وتختار الطريق نيابة عن الناس، فى الديمقراطية يكون للناس حق الاختيار، لكن يكون عليهم تحمل مسئولية اختياراتهم صابت أم خابت. وهكذا تشارك الشعوب فى صنع مصيرها بنفسها. ولأن كفاح المصير البشرى قد دار دائماً حول هدف تحقيق الحرية والعدل، فقد استقرت الديمقراطية صورة للحرية يتصارع الناس من خلالها حول الطرق المختلفة لتحقيق العدل. الحرية هكذا تأتى أولاً لكنها لا

تكفى بدون الخبز، وفى إطار الديمقراطية يكون الصراع حول طريقة إنتاج وتقسيم الخبز صراعاً بين البشر الأحرار لا صراعاً للغاب بين الحيوانات.

وتمثل الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية، كما يمثل البرلمان أهم مؤسسات النظام الديمقراطى. وحين لا تتواجد الانتخابات ولا البرلمان يكون نضال الناس من أجل إيجادهما. وحين يتواجدان شكلياً أو صورياً يكون سعى الناس لتحويل الشكل إلى مضمون والصورة إلى أصل، وهذه الحالة الأخيرة هى حالة مصر والمصريين. وليس أمام مصر سوى إصلاح نظامها الانتخابى قانوناً وممارسة، وإصلاح مؤسستها التشريعية انتخاباً وأداء. فذلك هو محور تجاوز حالة التردد والانتقال الحاسم إلى نظام ديمقراطى متكامل الأركان، وتلك هى بداية تشجيع ملايين المواطنين على المشاركة فى العملية السياسية لا الاكتفاء بالتفرج عليها. ومع المشاركة يأتى الإحساس بالمسئولية، حيث سيلاحظ المصريون عندئذ أن الفوضى تعم حياتهم وأن عليهم تنظيم أنفسهم بصورة أفضل.

وفتح باب المشاركة للملايين يجعل من باب أولى فتح باب المشاركة لكافة القوى السياسية، ليس فقط القوى الشرعية الممثلة فى أحزاب سياسية معترف بها وإن تعرضت للحصار، وإنما أيضاً القوى الفعلية المحجوبة عن الشرعية أياً كان مذهبها السياسى، فمن الضرورى الاعتراف بهذه القوى بل إتاحة الفرصة أمامها لدخول البرلمان ليكون أكثر تمثيلاً للمصالح الاجتماعية المتنوعة فى المجتمع ككل. فالتمثيل السياسى وسيط للتمثيل الاجتماعى، وخنق القوى السياسية فيه خنق للمجتمع. ولا أقل من البرلمان أهمية جهاز التليفزيون الذى يصل إرساله إلى الملايين بالفعل والذى لا مهرب من تحويله إلى أداة لتدريب هذه الملايين على المشاركة الديمقراطية. وهو ما لن يتأتى إلا حين يطالع المواطن على الشاشة الصغيرة كل يوم وجوه السياسيين الحاكمين والمعارضين يناقشون بصراحة مختلف قضاياه، وهى عملية يمكن أن تساهم فى إبراز شخصيات سياسية قومية تحظى بثقة الجماهير. إن ديمقراطية التليفزيون مسألة لا تقل أهمية عن ديمقراطية الانتخابات والبرلمان.

إن جوهر الأمر بالنسبة للنظام السياسى هو نوع الدولة ونوع المجتمع ونوع العلاقة بينهما، وللدولة سلطاتها الثلاث المعروفة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتى قد تقوم العلاقة فيما بينها على التوازن أو الاختلال فى

العادة لصالح السلطة التنفيذية، ومصر مثال للحالة الأخيرة وإن وجدت بها سلطة قضائية مستقلة، حيث يتركز الاختلال فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو عيب يحتاج إلى إصلاح بدءا من الانتخابات البرلمانية. أما المجتمع المدنى بمعناه الواسع، أى بما يشمل من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات ومنتديات تعبر عن مختلف المصالح والرغبات بل والأمزجة، فتتصدره صفوة قيادية ضيقة فى غياب المشاركة الواسعة للجماهير المصرية وفى غياب تشجيع الدولة لها على المشاركة. ومع ذلك فإن منظمات المجتمع المدنى تنمو رويداً رويداً، فتجد من الدولة تبرماً بهذا النمو وإصراراً على القوالب التقليدية التى تعوق هذا النمو. ومثال ذلك التضييق على نشأة الأحزاب السياسية، حتى أن الخصومة القضائية أصبحت هى الطريق الوحيد لذلك، وحرمان المعارضة من التمثيل فى المجالس المحلية تماماً، والتدخل فى النقابات خصوصاً العمالية، والتمسك بالقانون ٣٢ الذى يجعل نشاط الجمعيات الأهلية خاضعاً لسطوة السلطة التنفيذية. ولا شك أن الإصلاح الانتخابى والبرلمانى يمثل مدخلاً لتدعيم قوة المجتمع المدنى وتنظيم علاقته بالدولة بما يعنى قوة للدولة نفسها، قوة رضاء المجتمع عنها لا قوة قهرها له. فالبرلمان فى أحد وجهيه يمثل المجتمع المدنى لكونه تعبيراً عن الإرادة الشعبية، وفى وجهه الآخر يمثل الدولة لكونه السلطة التشريعية لها. وفى إصلاح هذه الرابطة العضوية إصلاح للطرفين.

إن شروط التقدم الوطنى فى عمومه لا ترتبط فقط بممارسة "الحرية" السياسية وتحقيق "العدل" الاجتماعى، وإنما ترتبط أيضاً بمقدار "الكفاءة" الاقتصادية، أو توليد وتعظيم الثروة الوطنية، أو طريقة إنفاق الوقت والجهد والمال، لكن الكفاءة السياسية مقدمة ضرورية للكفاءة الاقتصادية. وحين يطالع المرء نوع الجدل الدائر فى مصر حول موضوع القطاع العام والقطاع الخاص كأن كلاً منهما ينتمي لشىء آخر غير الثروة الوطنية المشتركة يكتشف المرء أن هناك قصوراً فى العقلية السياسية لدى مختلف الأطراف، وهو قصور يعبر عن نوع من عدم الكفاءة السياسية التى تؤدى بدورها لعدم الكفاءة الاقتصادية.

والكفاءة السياسية يلزم تجسدها فى وجهىّ العملة، أى فى الدولة والمجتمع معاً، وكفاءة الدولة يلزم تجسدها فى سلطتها الثلاث، خصوصاً فى

السلطة التنفيذية التى تحوى البيروقراطية العتيقة المتفننة فى تعويق التقدم وتعطيل مصالح المواطنين. إن تحديث الجهاز التنفيذى للدولة، بدءاً من حصول موظفيه على رواتب كريمة تغنيهم عن الرشوة، هو مقدمة ضرورية للحديث عن أية درجة من التقدم أو ملاحقة العصر. وأحد شروط تحديث وتحسين أداء الجهاز التنفيذى أن يكون هناك جهاز تشريعى فعال يضغط عليه ويراقب أداءه ويقوّمه. وبهذا الشكل تتكامل عملية إصلاح جهاز الدولة ككل؛ فتكون دولة قوية بالفعالية والإنجاز لا بالقهر والقمع.

أما كفاءة المجتمع فلها أبعاد أربعة. **أولاً**: الكفاءة السياسية المتعلقة بمقدار مشاركة المواطنين فى العملية السياسية وحسن اختياراتهم فى العمليات الانتخابية. ولا شك أن انتشار روح اللامبالاة بل واللاانتماء وعدم الإقبال على أية صورة من صور المشاركة بما فى ذلك الانتخابات البرلمانية، إنما يعبر عن ضعف الكفاءة السياسية للمجتمع. ولهذا السبب يكون من الطبيعى أن تحتكر الصفوة الحاكمة إدارة شئون المجتمع كما تتولى الصفوة المعارضة الاعتراض نيابة عنه دون أن تحقق الكثير لغياب صوت أصحاب الشأن. **وثانياً**: هناك الكفاءة الاقتصادية لأعضاء المجتمع من حيث كونهم مواطنين منتجين. ولا شك أن انتشار الفوضى والإهمال والفساد وضعف الإنتاجية فى الحياة الاقتصادية المصرية بجانب سوء توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء وتدهور حال المتوسطين إنما يصم المجتمع المصرى بضعف الكفاءة الاقتصادية ويحفظ لمصر مكانة الدولة المتخلفة. **وثالثاً**: هناك الكفاءة الاجتماعية التى تتحقق بالتزام الناس بالنظم العامة وحفاظهم على المرافق المشتركة كقيمة سلوكية يلتزمون بها من تلقاء أنفسهم ودون ضرورة لرجل الشرطة. وهنا أحرز المصريون أسوأ سجلاتهم، فالشارع المصرى ملىء بمظاهر الفوضى والتسيب من أول نظام المرور إلى النظافة حتى أن كلمة "الذوق" لم يعد لها محل من الإعراب! **ورابعاً وأخيراً**: هناك الكفاءة الثقافية المتعلقة بنظم التعليم والعلم والمعرفة والثقافة بآدابها وفنونها. فحسب مقدار الإشباع الذى توفره هذه النظم للناس – خصوصاً مع تعدد مشاربهم وميولهم الثقافية – يتحدد مقدار الكفاءة الثقافية للمجتمع وكذلك للدولة التى تدير هذه النظم. صحيح أن مصر هى مركز الثقافة العربية وأنها قدمت للعالم أديباً نابغة مثل نجيب محفوظ. لكنها فى النهاية دولة تعرف تخلفاً بائناً فى "إدارة" مرافقها الثقافية، مما أدى لانتشار

مظاهــر مــثل الأمــية وتدهور مستوى التعليم وهجرة العلماء. ناهيك عن الــصدام الحاصــل بين مواطنيها ذوى الثقافة الدينية ومواطنيها ذوى الثقافة العصرية، وبين أطفالها الأغنياء وأطفالها الفقراء الذين يذهب كل فريق منهم إلى مدارس مختلفة.

علــى أن حــل المــشاكل المذكورة وغيرها إنما يرتبط بمقدار الكفاءة الــسياسية للمجــتمع والدولة. أى بالعملية الديمقراطية بما فيها من انتخابات برلمانية، هذا بغض النظر عما تأتى به هذه الانتخابات من نتائج وعمن تأتى بــه علــى مقاعــد الحكــم. فالمهم هو استقرار القواعد الديمقراطية للنظام الــسياسى بما يضمن للناس تغيير حكومتهم من خلال الانتخابات. ولا يعنى هذا ضرورة وجود قانون انتخاب ملائم وحسب، وإنما يعنى كذلك ضرورة الــتخلص مــن كافــة القوانــين سيئة السمعة التى تعوق حريات المواطنين ومــشاركتهم فــى العملية السياسية. وهذا وذاك ممكن بضربة واحدة، وإن اســتلزم الأمــر زمناً حتى تسفر الممارسات الانتخابية عن أفضل الممثلين. لكــن مــا يمكن تحقيقه بضربة واحدة بالنسبة للعملية الانتخابية هو القضاء علــى "التزوير" بتجريمه ومعاملته كتجارة المخدرات. وبالتالى يتم الإجهاز على "تزوير الإرادة" الشعبية، وتبقى مسألة "سوء الاختيار" الشعبى للتدريب الديمقراطــى للناس عبر الزمن حتى يحسنوا الاختيار ويأتوا لأنفسهم بأفضل البرلمانات والحكومات موضوعياً وذاتياً.

إن هذه كلها أمور لا تحتمل الإرجاء بالنظر إلى مقدار الإصلاح اللازم للنظام السياسى المصرى ليقوى على مواجهة مشكلات مصر الرئيسية التى تحــتويها أربعــة تحــديات كبرى. **أولاً:** تحدى الوفاق السياسى بين الدول الكبرى مع عملية التنافس الاقتصادى الحاد فيما بينها عند مستويات مرتفعة لا تــصل إليها هامة دول العالم الثالث. **وثانياً:** تحدى المخاطر الإقليمية من عدوانــية إسرائيلية، ومن نقص فى موارد المياه. وهو تحد يفرض نفسه فى وقت يتراجع فيه وزن مصر الإقليمى (حتى كنموذج ديمقراطى حيث سبقتها بــسرعة الأردن والجزائــر) بــسبب مــشاكلها الداخلية. **وثالثاً:** تحدى هذه المشاكل الداخلية نفسها وأهمها الأزمة الاقتصادية بأبعادها الثلاثة (المديونية - الــبطالة - التــضخم) وبانعكاســاتها الاجتماعــية مثل انتشار المخدرات والجــريمة والعــنف. **ورابعــاً وأخيراً:** التحدى الذى يفرضه الجيل الشاب المفتــرض مــنه أن يدفع معظم فاتورة الحساب عن كل هذه المشاكل. حيث

يجد هذا الجيل مشقة وعنتاً فى التعليم والتوظف والسكن والزواج، مما يفقده الإيمان بكل شيء ويجعله يكفر بالشعارات الوطنية، حيث تتوزع قوى أبناء هذا الجيل بين من يمارسون اللامبالاة فى كل مظاهر الحياة، ومن يتعاطون المخـــدرات، ومن يحاولون الهروب خارج المكان، ومن يحاولون الهروب خـــارج الـــزمان، وأخيـــراً مـــن يحاولون تدمير المعبد على أنفسهم وعلى أعدائهم.

ومـــن غير المتصور أن تتمكن مصر من مواجهة كل هذه التحديات إذا كانـــت بعد تحبو أمام "ألف باء" الأشياء. إن إجراء انتخابات سليمة واختيار بـــرلمان صـــادق فـــى تمثيله هى مجرد خطوة أولى فى رحلة الألف ميل. والتعثـــر أمام هذه الخطوة لا يُبقِى كثيراً من الأمل فى النفوس. والأمل هو وقـــود السير واحتمال مشقة الطريق. ولن يصفح التاريخ عمن عرقل خطى أبناء مصر وقتل الأمل فى نفوسهم!

(٥)

الاحتمالات

التطور الديمقراطى فى مصر عشية القرن الواحد والعشرين*

تعـيش مصر اليوم تجربة ديمقراطية صغيرة العمر والنطاق، قد يكون من الأدق وصفها بحالة اللادكتاتورية واللاديمقراطية. وبأحد هذين الوجهين يـتم عـرض التجربة بواسطة طرفيها المتصارعين، الجهاز الحاكم والقوى المعارضـة. إذ يركـز رجالات الحكم على مقدار الحرية المتاح فى مصر والـذى يـتجاوز بكثير ما كان متاحاً فيها من قبل، كما يتجاوز أكثر ما هو مـتاح – أو بالأحـرى غيـر مـتاح – لـدى الجيران. بينما تركز القوى المعارضـة علـى جوهـر الاحـتكار القائم فى عملية صنع وتنفيذ القرار. والتجـربة بوجهيها هى الصيغة الفعلية لديمقراطية بلد عرف تاريخه عقوداً محـدودة مـن الليبـرالية السياسية، بينما عرف قروناً طويلة من الاستبداد السياسى الذى مارسته السلطات المحلية والأجنبية على السواء.

ولإدراك المحـتوى الموضـوعى لنسخة الديمقراطية المصرية الراهنة لابـد – أولاً – من استبعاد الرؤيتين المتطرفتين لتقويم التاريخ الديمقراطى المصرى. أى الرؤية القسرية لمصر كنموذج لمجتمع الاستبداد الذى يستحيل تحـويله إلـى مجـتمع ديمقراطى، باعتبار أن الاستبداد قبولاً وممارسة قد أضحى فيما بين العصور الفرعونية والإسلامية ثقافة لعامة المصريين أكثر مـنه أداة للحكم بالمعنى السياسى الضيق. وهى الرؤية التى لخصها المؤلف الكلاسـيكى" مصر تبحث عن مجتمع سياسى"(1). وكذلك الرؤية الرومانسية لمـصر كأعـرق ديمقـراطية فى المنطقة، باعتبارها صاحبة أقدم الدساتير والبـرلمانات العـربية. وهـى الـرؤية التـى تتخلل كتابات المثقفين من

* هـذه الورقة مهداة إلى الأخ الدكتور محمد السيد سعيد وزملائه من مناضلى جيلنا الذين أساءت إليهم سلطات الدولة فأساءت إلى التطور الديمقراطى فى مصر!

(1) Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community, Harvard Univ. Press, 1961.

المعارضـــين الـــسياسيين حتـــى الـــيوم[٢]. فمثل سائر الأمم عرفت مصر الاســـتبداد ومقاومة الاستبداد، كما عرفت ممارسة الديمقراطية والدكتاتورية فى نفس اللحظة وفى لحظات متتابعة.

أمـــا الملمح الأهم فى مسار تاريخ مصر فى الاستبداد والليبرالية معاً، فقـــد تكوَّن من شقين. **الأول هو** "وسطية" الحالة المصرية فى هذا وذاك. أى أن مصر لم تعرف لا الليبرالية الشكلية البحتة ولا الليبرالية الواسعة. بل هى قـــد عـــرفت ليبـــرالية المابـــين، حيث حال دون اتساع نطاق أهم تجاربها الليبـــرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٣) عوامل مثل الاحتلال البريطانى، واستبداد السراى الملكية، والأنانية الاجتماعية للطبقة المالكة. وقد بدت هذه الوسطية انعكاســـاً للمكـــان، أى للجغرافيا السياسية لمصر بموقعها الوَسَطِى. وهو ما ينطـــبق كذلك على الاستبداد المصرى الذى عادة ما كان متوسطاً فى مقداره إذا ما قورن بمجتمعات أخرى عرف تاريخها - ولم يزل - حمامات الدماء كأداة مستمرة للحكم.

أما الشق الثانى فيتعلق أكثر بالزمان. إذ كانت مصر فى العادة "متسقة" مـــع زمانها من حيث نوع النظام الذى يحكمها. ففى عصر الليبرالية كانت ليبـــرالية. وفى عصر الاشتراكية أصبحت اشتراكية، ثم فى عصر الليبرالية الجديـــدة (الانفتاح) صارت ليبرالية أو انفتاحية. أى أن مصر عموماً لم تسر عكس الاتجاه الذى سارت فيه كتلة واسعة من دول العالم الثالث الذى تنتمى إليه، وهى بهذا المعنى دولة "رائدة" فى التقدم والتدهور على السواء.

لكـــن حـــساسية مصر إزاء المكان والزمان لا تنفى وجود لحظات من الـــبلادة فـــى تاريخها، خرجت فيها من الوسطية إلى التطرف ومن الاتساق إلـــى الانشقاق بهذا المقدار أو ذاك. على أن تلك كانت أساساً لحظات تردد طالـــت أم قصرت لكنها عبرت. من ذلك مثلاً لحظات الفوضى الشديدة فى العـــصور القديمـــة والحديـــثة على السواء. ومن ذلك لحظات القمع الدموى للمعارضـــين السياسيين فيما بين الأربعينيات والستينيات. ولحظات التراشق بالعنف بين الحاكمين والمعارضين أيضاً فيما بين الأربعينيات والثمانينيات. ومـــنها اللحظـــة الراهنة التى تشهد مراوحة شديدة بين التقدم إلى الأمام فى

---

(٢) انظر مثلا تأكيد احد الكتاب على أن التجربة الليبرالية فى مصر بدأت بمجلس شورى القوانين عـــام ١٨٦٦ "فكانـــت بـــذلك رابـــع تجـــربة ديمقراطية فى تاريخ العالم الحديث" (لطفى الخولى، ديمقراطية المليون مواطن، الأهرام، ٣٠/١١/١٩٨٦).

الطــريق الديمقراطـــى والتــراجع إلى الخلف نحو ميراث الاستبداد. وهى كغيــرها لحظة عابرة ستمر برغم ضجيج تصريحات المتنافسين السياسيين بل وبرغم دوى رصاصات المتحاربين.

إن أيّــاً مــن هذه اللحظات ليس له القدرة على تغيير المسار التاريخى الذى حفرته لمصر حقائق المكان والزمان. لكن للتردد ثمنه والذى أحياناً ما يكــون باهظاً، خصوصاً إذا صادف اللحظات الانتقالية فى التطور البشرى العام. كما أن للأخطاء الصغيرة آثارها الوخيمة على المدى الزمنى. فالتردد الــذى صـــاحب لحظة الانتقال الأولى للديمقراطية، أى عملية تقسيم السلطة بــين حكومة الشعب والسراى الملكية فى أوائل العشرينيات، هو الذى سهل مهمـــة السراى فى وأد التجربة الليبرالية التى لم ترغبها من الأصل. وخطأ اللجــوء للعــنف السياسى فى لحظة غير ملائمة (حادثة قتل السردار) مكن الاحــتلال البريطانـــى من عنق الديمقراطية الوليدة، فخنقها بالإقالة المبكرة لحكــومة الــشعب. وخطأ تعذيب وإعدام القيادات الإسلامية فى الأربعينيات والــستينيات هــو الــذى كرس فكر العنف الإسلامى وجمع حوله جيلاً من الــشبان المتــشددين. والتــردد الــذى صـــاحب لحظة الانتقال الثانية إلى الديمقــراطية، أى قصر اللعبة على ثلاثة أحزاب أحدها وارث تلقائى للحكم فـــى منتــصف السبعينيات، هو الذى أعاد الناس إلى بيوتهم بعد أن خرجوا للمــشاركة فـــى التجربة الجديدة(٣). وبذا كانت اللامبالاة واللامشاركة التى تــشكو مـــنها مــصر اليوم. وبهذا كله كان انقطاع التراكم التاريخى اللازم لإيجــاد بنـــية مــستقرة للمجــتمع الديمقراطى. أى كانت ظاهرة "الانتقال المحجوز" بشأن التطور الديمقراطى فى التاريخ المعاصر لمصر.

(٣) لاحــظ مــثلاً الأعــداد الهائلــة من المواطنين الذين انضموا لعضوية الأحزاب المعارضة ثم تــركوها. كــذلك يلاحــظ أن الــرئيس السادات – وهو صاحب القرار الجسور بالانتقال للتعددية الــسياسية – يأتـــى على رأس قائمة الاشخاص المتهمين بعرقلة التطور الديمقراطى، فحسب تعبير خالــد محمـــد خالد: "لو كان هناك ايمان بالديمقراطية لما تخبط السادات فيما رأيناه من تخبط ولما تــورط فــيما شهدناه من تورط. لقد كان هناك قدر من السذاجة يشوب علاقته بالديمقراطية. وذلك حــين أراد أن يأكل التفاحة وفى الوقت نفسه يحتفظ بها!" (الديمقراطية فى صحبة السادات، الوفد، ١٩٨٤/١٢/٢٧).

وحول التطور الديمقراطى بدءا من هذه اللحظة انظر المراجع التالية:

– جمال العطيفى، الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

– عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨.

– علـــى الــدين هـــلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

وفـــى هــذا السياق جاءت لحظة الانتقال الثالثة، وهى الممتدة منذ تولى الرئيس مبارك للحكم وحتى الآن(٤). حيث اختلطت فى هذه اللحظة أعراض الإقــدام الجسور بأعراض التردد البليد. ففى الثوانى الأولى تبدت جسارة مد الجسور مع المعارضة، خصوصاً من خلال الصدور الحر لصحفها. ثم جاء تمثــيلها البرلمانى الأوسع، وبالأخص من خلال التعامل الواقعى مع القوى الإســلامية غيــر الشرعية. إلا أن شيئاً لم يتغير بخصوص الحزب الحاكم المتــرادف مـــع جهاز الدولة. كما لم يتغير شىء بخصوص قانونية القوى المحجــوبة عــن الــشرعية وبنية النظام الحزبى إجمالاً. وإن هى إلا ثوان أخرى حتى اكتملت "عودة الاحتقان"(٥) فى قلب التجربة الديمقراطية: تزوير الانــتخابات، وعــنف الــشرطة مــع المواطنــين عمــوماً ومع السياسيين المعارضـــين خصوصاً، وتمجيد شخص رئيس الجمهورية من خلال وسائل الإعــلام، واختــيار شخــصيات أوتوقــراطية للمناصــب المهمة الوزارية والصحفية... إلخ. كذلك فإن مجمل التجربة الديمقراطية خلال اللحظة الثالثة قد جرى فى ظل قانون الطوارئ بما يعطيها مذاقاً استثنائياً وصورة مؤقتة.

بهذا المسار تكون لحظة الانتقال الثالثة قد استنفدت أثرها(٦). كما يتضح جوهــرها كلحظـــة شهدت إجراءات لتغيير الحالة النفسية فى أعقاب اغتيال الـــرئيس السادات، لا كلحظة تغيير مؤسسى فى تكوين النظام السياسى. وبذا تبقى مسألة التغيير المؤسسى مطروحة. كما يصبح الحديث عن لحظة انتقال رابعة أمرا وجوبيا. فهل تأتى هذه اللحظة؟

ثمـــة مجموعــتان من العوامل المتناقضة المعوقة للتطور الديمقراطى والدافعـــة لـــه. وطــبقاً لناتج الصراع بينهما فى السنوات المتبقية من القرن العــشرين سيتحدد شكل مجىء لحظة الانتقال الرابعة. فإما انتكاسة للتطور

---

(٤) حول التطور الديمقراطى اعتبارا من هذه اللحظة، انظر:
- محمد أبو الأسعاد، نزاهة الانتخابات فى مصر فى بداية عهد الجمهورية الرابعة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.
- محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤.
- إبراهيم طلعت وآخرون، الديمقراطية هى الحل، دار المصرى الجديد للنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- علــىّ الــدين هــلال وآخرون، التطور الديمقراطى فى مصر - قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦.

(٥) التعبير للدكتور سعد الدين إبراهيم، نطق به فى محاضرة عامة.

(٦) انظــر مــثلاً: عناوين المقالات الصحفية الدالة على هذا الإحساس باستنفاد الأثر، مثل: ميلاد حــنا، هــذه الجــرعة من الديمقراطية لم تعد تكفى، الوفد، ١٩٨٩/٧/٢٧. وكذلك بعض التحقيقات الصحفية مثل: بدوى محمود، هل تتحمل الساحة السياسية أحزابا جديدة؟، الجمهورية،١٩٨٩/٤/٦.

الديمقراطـــى تفتـــرض تعـــوّداً اجتماعـــياً واسعاً قبل التوصل للحظة انتقال حاســـمة، أو إدراك لهـــذه اللحظة كلحظة ذروة فى التطور المتدرج للعملية الديمقراطية واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجسيدها فيما بين تغيير الدستور وإعـــادة توزيع السلطة بين القوى السياسية. ولا ينفى ذلك إمكانية استمرار حالة التردد والمراوحة لبضع سنوات قد ترجئ تفجر الأزمة دون أن تحلها.

وأول العوامل المعوقة للتطور الديمقراطى هو عامل الأزمة الاقتصادية التـــى تعيـــشها مصر والتى يتوقع ازدياد حدتها بمرور الوقت. وقد تستلزم عملـــية تـــشريح الأزمـــة الاقتصادية حديثاً متخصصاً. مثلما يستلزم طريق الخـــروج مـــنها رؤية استراتيجية تدمج الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، المحلـــية والعالمية، الراهنة والمستقبلية. لكن التوصيف العام لملامح الأزمة هـــو مـــا لا يختلف بشأنه منهج عن آخر. فملامح الأزمة متجسدة عيناً بما يجعـــل وصـــفها محل اتفاق عام لدى المتخصصين. مثلما أنها محل شكوى عامـــة لـــدى المواطنـــين. إنها ببساطة أزمة مجتمع يستهلك أكثر مما ينتج، وأزمـــة اختلال فى توزيع مقدار الاستهلاك بين فئات المجتمع، وأزمة إدارة رثة لمعظم جوانب العملية الإنتاجية. وأزمة جهاز بيروقراطى عتيق معوق للعملـــية الإنتاجية، وأزمة طبقة رأسمالية معظمها طفيلى ومضارب ومهرب وأقلهـــا إنتاجـــى. هـــذا إذا طرحنا جانباً صور الفساد الصريح فى الاقتصاد والمجتمع.

وما لا يمكن طرحه جانباً فى هذا السياق يتمثل فى ثلاثة اعتبارات تزيد بلـــة الطين. **أولها:** هو المديونية الثقيلة للعالم الخارجى، والتى لا مهرب من دفعهـــا علـــى مـــدى عمر أجيال كاملة، خصوصاً أن الدولة المصرية غير مـــستعدة للتمرد على النظام العالمى فى ظل ارتباطاتها واتجاه العالم الثالث عموماً نحو البحث عن حلول وسط لمشكلة المديونية.

وبالتالـــى فـــإن جهـــاز الدولـــة غير متهيئ من الناحية السياسية سوى لـــسيناريو وحـــيد هو سيناريو دفع الديون بالكامل، بغض النظر عن العجز الاقتصادى فى لحظات الدفع الفعلية، وهو ما يعنى أن تشهد هذه اللحظات – وهـــى قادمـــة لا ريـــب فيها – إما استعداداً لإشهار الإفلاس أمام العالم، أو إجـــراءات تقشفية داخلية لاستخراج المبالغ المطلوبة من جيوب المواطنين. والمـــشكلة ليـــست فى أن هذه الجيوب خاوية من حيث المتوسط العام، ففى مـــصر "أموال مثل حبات الأرز" كما يقول العامة. ولكن المشكلة تتمثل فى

تـوزع الثروة على الجيوب، بحيث إن بعضها يكون مثقوباً وبعضها يكون مـثقلا. وقـدر من أموال الجيوب المثقلة بعيد عن متناول يد الدولة لوجوده خارج البلاد بمقدار يعادل ديون مصر بالكامل.

أمـا ثانـي الاعتـبارات: فهـو المتعلق بعجز موارد الدولة عن مقابلة التـزاماتها إزاء المواطنين سواء تعلق الأمر بدعم السلع الأساسية أو بتوفير الخـدمات الأساسية. وهو ما يدفع لتقليص الدولة لمقدار التزامها نفسه دون بـديل محدد سوى الخفض الفعلى لمستوى معيشة قطاعات اجتماعية واسعة منخفـضة المـستوى أصلاً. إنه مرة أخرى التقشف غير المتميز بالعدل أو علـى الأقـل المـساواة فـى الظلم، لكونه يقع أساساً على حساب أصحاب الجـيوب المـثقوبة الـذين يصطلون أصلاً بنار التضخم. ويكفى النظر إلى هيكل الرواتب والأجور فى الدولة، ليس فقط لإدراك مقدار العسر الذى يلقاه المواطـنون حال لقاء التضخم بالتقشف فى معيشتهم، وإنما أيضاً لإدراك أن هذا الهيكل نفسه هو دعوة صريحة للسرقة.

والاعتـبار الثالث: يتعلق بوضعية هجرة العمل المصرى إلى الخارج. فبغض النظر عن الآثار السلبية لهذه الهجرة على هيكل الاقتصاد المصرى، فقـد استقر الحال على اعتبار تحويلات المصريين بالخارج مكوناً مهماً فى موارد الاقتصاد القومى. والمشكلة أن جُل المصريين المهاجرين يعملون فى أسـواق بلـدان الـنفط التى تراجعت مواردها بما أثر على أصحابها وعلى العاملـين عـندهم. وهو ما يعنى تراجعاً نسبياً فى قيمة التحويلات. إلا أن الأخطر من ذلك هو احتمال عودة بعض المهاجرين قسراً أو اختياراً. وليس هـناك مـن يدعى أن الاقتصاد المصرى مهيأ لاستقبالهم، أو أن لدى الدولة المـصرية خطـة طـوارئ لاستقبالهم إذا قضى الأمر وعادوا فى ظروف انتـشار الـبطالة. ناهـيك عن عجز الدولة المصرية عن حماية مواطنيها بالخـارج وحفـظ كـرامتهم لدى الأشقاء الذين يتفننون فى إهانتهم. وناهيك أيضاً عن الثمن السياسى الذى تدفعه الدولة المصرية لبعض هؤلاء الأشقاء، إذ تتستر على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان وعلى تجاوزاتهم المزعزعة للنظام الإقليمى العربى.

وخلاصـة هـذه الاعتبارات أن مصر تواجه أزمة اقتصادية مضاعفة تعبـر عن اضمحلال عصر النفط. والمردود السياسى لذلك هو أن التجربة الديمقـراطية المـصرية التى بدأت مع الفورة النفطية قد أصبحت اليوم أمام

اختبار التحول إلى "ديمقراطية بلا بترول". وهو ما يعنى أن سباقاً قد بدأ بين الاتجاهات الأوتوقراطية (مثلاً أصحاب شعارىّ "الاعتقال هو الحل" و"آلاف القتلى فى مقابر الخفير إذا تحركت الجماهير") وبين الاتجاهات الباحثة عن حل للأزمة الاقتصادية فى الإطار الديمقراطى. وبما أن الديمقراطية المصرية هى أقرب إلى كونها "أوتوقراطية متعددة الأحزاب" فمن الممكن انتصار أساطين الأوتوقراطية والنكوص بالتجربة كلها.

أما العائق الثانى فى طريق التطور الديمقراطى فيأتى من طبيعة تركيب هيكل جهاز الدولة المصرى على المستويين الذاتى والموضوعى. ولا يستلزم الأمر حديثاً مطولاً عن الجانب الذاتى، حيث اختيار القيادات على أساس التوارث الداخلى من قلب الجهاز أو على أساس الولاء السياسى والشخصى المضمون. وفى الحالتين يفرخ الجهاز قيادات متواضعة المستوى ويندر أن يتواجد من بينها من هم على فهم للتطورات العصرية وإدراك لتبعات التطور الديمقراطى. هذا إذا كانت هذه القيادات مؤمنة أصلاً بالديمقراطية. إذ تتوزع بين أربع فئات غير متلقية لأى تدريب ديمقراطى، وهى: العسكريون ورجال الشرطة والبيروقراطيون والمثقفون المدنيون المتسلقون. أما رجالات الحزب الحاكم فلا يختلفون كثيراً عن هذه الفئات بسبب ترادف جهاز الحزب مع جهاز الدولة. وهو ما يجعلهم أقرب إلى الموظفين التنفيذيين منهم إلى سياسيى الشارع باستثناءات محدودة، أى أن الموضوع هنا باختصار هو أن فى مصر اليوم "ديمقراطية بلا ديمقراطيين" حسبما كان الحال بالنسبة لتجربة "اشتراكية بلا اشتراكيين" التى انقضت، بل إنه يلاحظ تراجع نفوذ العناصر الداعية للحوار فى المجتمع السياسى، باستبدالها بعناصر أوتوقراطية متشددة أو ببقائها الشكلى فى مناصبها دون تأثير على مسار الأحداث. ونموذج الحالة الأولى هو انتقال وزارة الداخلية من يد اللواء أحمد رشدى إلى يد اللواء زكى بدر(٧). بينما نموذج الحالة الثانية هو تراجع نفوذ بعض مستشارى الرئاسة المدنيين كالدكتورين أسامة الباز ومصطفى الفقى اللذين نسجت حولهما الأساطير دون مبرر حقيقى (باستثناء ما كان للأول من وزن ثقيل فى اللحظات الأولى لرئاسة مبارك بعد أزمة مقتل السادات). يضاف إلى ذلك نموذج استقرار وضع قيادات

(٧) فى نقد السياسة الأمنية للواء زكى بدر، انظر: حمدى شفيق ومجدى حلمى، هذه منجزات الحزب الوطنى، الوفد، ١٩٨٩/٧/٢١.

تنفــيذية فـــى مناصب مهمة لاعتبارات الولاء الشخصى والسياسى أكثر من اعتــبارات المهارة المهنية والسياسية، مثلما هو الحال بالنسبة للسيد صفوت الشريف ضابط المخابرات السابق الذى استقر فى وضعه كوزير للإعلام ما يربو على عقد من الزمان.

أمـــا علـــى المستوى الموضوعى فيلاحظ أن أساس العلاقة بين جهاز الدولـــة والتجربة الديمقراطية هو أساس ضعيف للغاية، بحيث يبدو من غير الملــزم لجهاز الدولة أن يرعى نظاماً ديمقراطياً فى البلاد. فالدستور الحالى هــو دســتور مجتمع سياسى أحادى حُشرت فيه حشراً مادة متعلقة بالتعددية كــصورة رســمية للنظام السياسى. لكنه ليس مصاغاً أصلاً لتنظيم علاقات القــوى فـــى مجــتمع تعددى. وبالتالى فهو لا يحول دون أن يكون النظام أوتوقــراطياً مـــن الناحية الفعلية، ما دامت التعددية الشكلية استوفيت بوجود عــدد محــدود من الأحزاب الشرعية التى يعامل جهاز الدولة أكثر نشاطها كنــشاط غيــر شرعى. أما بقية النظام القانونى للدولة ما دون الدستور فهو أيضاً نظام يلائم مجتمعاً سياسياً أحادياً. وليس فيه من مظاهر تنظيم التعددية سوى قانون الأحزاب الذى تكفلت ميكانيزمات تطبيقه بتعطيل نشأة الأحزاب فـــى ظله، وهو ما يعبر أيضاً عن عقلية أوتوقراطية غير راغبة بجدية فى نــشأة الأحزاب. هذا من ناحية الإطار التنظيمى للديمقراطية، ودونما توقف عــند الممارســات المنافية حتى لهذا الإطار المحدود فى الواقع العملى(٨). كــذلك يلاحظ غياب وثيقة سياسية تعبر عن فكر النظام السياسى والمفترض أن يكون فكراً ديمقراطياً يتخلل جهاز الدولة وينعكس فى أدائه.

كــذلك يلاحظ أن قدراً كبيراً من الالتزام بالديمقراطية أو عدم الالتزام بهـــا إنما يتعلق بإرادة رئيس الدولة وكونه شخصياً راغباً فى الديمقراطية أم لا. حتى أن وسائل الإعلام الحكومية لا تتردد فى توفير الانطباع بأن النظام الديمقراطـــى كله موجود بناء على "توجيهات الرئيس" لا على "إرادة الأمة" أو "طــبقاً للدســتور". وهو ما يوحى باستمرار الروح الفرعونية فى النظر للــنظام السياسى الحديث، ويجعل من رئيس الدولة حاكماً إلهاً فوق الدستور والقانـــون. وتلــك هـــى البيئة النفسية التى تحاصر رؤساء الدول فى مصر فتــضعف مـــن مـــيولهم الديمقراطية وتقوى من ميولهم الأوتوقراطية. إنها

(٨) انظــر مــثلا: عمــر أحمد عمر، الخروج على الدستور والشرعية سياسة ثابتة لنظام الحكم، الأهالى، ١٩٨٩/٥/١٧.

الحالـــة الخطيـــرة التى جعلت أحد الأعلام الأجانب يصف مصر بقوله: "إن فيها طائفة تفسد القديسين". ولا تسرى خطورة الحالة على رئيس الدولة فى مــصر بقــدر مـــا تسرى على سائر المواطنين الذين ينتفى لديهم الإحساس بالمسئولية عن شئون البلد باعتبار أن لها صاحباً واحداً هو المسئول الوحيد والـــباقون موظفون لدى مسئولين لكونهم "عبد المأمور". وأبرز أشكال تجسد هــذه الـــروح فجاجة هو شكل تمهيد الطرق وتنظيف الأماكن، فقط إذا كان رئـــيس الدولـــة سيقوم بزيارتها. وهو ما يمثل مأساة فى التفكير ما تلبث أن تتحول إلى ملهاة حين لا يقوم رئيس الدولة بزيارة الموقع المزمع على نحو ما حدث بشأن "فضيحة دسوق".

يـــضاف إلى ذلك حقيقة أن جهاز الدولة المصرى يعرف سطوة كبيرة للـــسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وهاتان سلطتا رقابـــة لا غنى لأية تجربة ديمقراطية عنهما. إلا أن سطوة السلطة التنفيذية تؤثـــر على مقدار أداء هاتين السلطتين لمهامهما الرقابية. إذ يبلغ الأمر حد صـــياغة الـــسلطة التنفـــيذية لتركيب البرلمان من خلال التدخل فى العملية الانتخابـــية. بحيث يبقى البرلمان أساساً فرعاً تشريعياً للسلطة التنفيذية أكثر مـــنه ســـلطة تـــشريعية فى حد ذاته. ناهيك عن المستوى المتواضع لأغلب أعضائه القادرين على تمثيل مصالحهم الخاصة بأكثر من قدرتهم على تمثيل المـــصالح الاجتماعـــية والوطنـــية. كذلك تعانى السلطة القضائية – وبرغم تـــراثها الكبيـــر فى مجال حماية الحريات – الضغوط غير المباشرة للسلطة التنفيذية والتى تضعف قدرات القضاء فى حراسة التجربة الديمقراطية، على الأقـــل من خلال كم القضايا المعروضة عليه بما يفوق طاقته. هذا مع تزايد مـــيل بعض دوائر السلطة التنفيذية للتدخل المباشر فى شئون القضاء، سواء مـــن خلال نفر من القضاة الموالين سياسياً والموعودين بمناصب تنفيذية بعد الـــتقاعد من الخدمة القضائية، أم من خلال الدفع بضباط الشرطة الحاصلين على ليسانس الحقوق للعمل بالنيابة ثم التحول لقضاة.

علـــى أن تعويق تطور التجربة الديمقراطية لا يرجع فقط لنوعية جهاز الدولـــة، بـــل يـــرجع بالمثل إلى نوعية الصفوة السياسية المصرية بمعناها الواسع، سواء فى ذلك جناحها الجالس على مقاعد الحكم أو جناحها الجالس فـــى مقاعـــد المعارضـــة، وذلك هو المعوق الثالث للتطور الديمقراطى فى مـــصر عـــشية القرن الحادى والعشرين. فلئن كان للصفوة الحاكمة معايبها

المعبـــرة عـــن الجانـــب الذاتي لتخلف جهاز الدولة المصرى وتوتر علاقته بالديمقـــراطية فكراً وممارسة، فإن للصفوة المعارضة أيضاً معاييها المؤثرة ســـلباً على العملية الديمقراطية(٩). فالصفوة المعارضة فى مصر يغلب على فكـــرها طابع السلفية والانشداد إلى الماضى، سواء فى قوالبها الأيديولوجية أو فـــى معاركهـــا السياسية والتى يدور جزء معتبر منها حول التاريخ(١٠). والكثيـــر من شعاراتها يعكس عقلية جيل الأربعينيات أكثر من عقلية التهيؤ للمـــستقبل بتفحص تعقيدات الحاضر العالمى والمحلى. واللغة التى تطرد بها هـــذه الـــشعارات وتتناول بها مختلف قضايا المجتمع هى لغة غوغائية فى أغلب الأحوال تعكس تبرماً بالأوضاع أكثر مما تعبر عن وعى بالمشكلات ووصـــف لطـــرائق حلهـــا. وهـــى صـــفوة قليلاً ما تمارس داخل أحزابها الديمقـــراطية التـــى تـــنادى بهـــا للمجتمع كله. وفيما بين أطراف الصفوة المعارضـــة مـــا صـــنع الحداد، حيث نادراً ما يجتمعون على موقف واحد متماسك مما يتيح للحكومة المناورة عليهم جميعاً(١١). وفيما بينهم وبين جهاز الحكم معارك شعواء تحول الصراع الديمقراطى إلى حالة من فقدان الاتجاه، كما تستخف بجانب "الاتفاق والتراضى" كجانب مهم فى العملية الديمقراطية بالإضـــافة لجانب "الصراع"(١٢). إن لسان حال الصفوة المعارضة فى مصر

---

(٩) فـــى نقد المعارضة المصرية، انظر للكاتب: أزمة المعارضة فى مصر، الخليج، ١٩٨٩/٨/١ وحقـــوق الإنـــسان وانـــتهاك الديمقراطية فى التشكيلة السياسية المصرية، ورقة قدمت فى الملتقى الفكرى الأول لحقوق الإنسان فى مصر، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٨.

(١٠) حول هذا الموضوع انظر: أحمد عبدالله وآخرون، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى، دار شهدى، القاهرة، ١٩٨٨.

(١١) انظـــر مثلاً فشل قوى المعارضة فى دخول الانتخابات البرلمانية أو مقاطعتها ككتلة واحدة. ولاحـــظ كذلك طرافة رفض الإخوان المسلمين (وهم قوة محجوبة عن الشرعية) لتوقيع الناصريين والـــشيوعيين على بيان موحد للمعارضة باعتبار الأخيرين قوتين محجوبتين عن الشرعية (الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/١٠/٣٠).

(١٢) فـــى نقـــد التراشق بين الحكومة والمعارضة وجوانب عدم النضج لدى كافة القوى السياسية انظر ما يلى:

- مقالات صلاح الدين حافظ فى الأهرام، ومثالها:

ديمقراطية الإصلاح وديمقراطية النهب ١٩٨٨/٢/١٠

إدارة الأزمة بين الحكومة والمعارضة ١٩٨٩/٣/٨

أزمة الديمقراطية داخل الاحزاب المصرية ١٩٨٩/٣/٢٢

- مقالات سلامة أحمد سلامة فى الأهرام، ومثالها:

حالة من الارتباك الإعلامى ١٩٨٨/٢/٢٨

قبل أن تصبح لعبة مملة ١٩٨٨/٥/١٥

أفيال فى مصنع للخزف ١٩٨٩/٢/٢٦

- عبد المنعم سعيد، القوى السياسية والمسألة الديمقراطية فى مصر، الأهرام ١٩٨٨/٤/٢٩.=

يكـاد يختصر مشاكل البلد الهيكلية فى أن الذين يجلسون على مقاعد الحكم هـم أشخاص آخرون غير أشخاص المعارضين. كما يكاد يختفى لدى هذه الـصفوة المعارضـة الإحـساس بمسئولية البحث عن الاستقرار السياسى كـضمانة لاسـتمرار التجـربة الديمقـراطية نفـسها وقطع الطريق على الأوتوقـراطيين المدنيـين والعـسكريين الراغبين فى تدميرها. إن الصفوة المعارضـة غيـر الناضجة سياسياً يمكنها أن تعرِّض التجربة الديمقراطية للخطـر بمقدار ما أن جهاز الدولة الأوتوقراطى يتمنى الوثوب عليها. وتلك مقـولة أكـدتها الوقائـع فى بلدان أخرى من العالم الثالث أقربها على عتبة مصر السودان.

وإذ تـتداخل الأخطـار التـى يشكلها جهاز الدولة الأوتوقراطى والذى يعبث داخل الأحزاب المعارضة لإضعافها مع الأخطار التى يشكلها الضعف الأصـلى للصفوة المعارضة وعدم نضجها، فإن الخطر الأكبر على التجربة إنمـا يأتى من مصدر آخر هو ناتج هذا وذاك. وذلك هو **العامل الرابع** الذى يعـوق التطور الديمقراطى فى مصر. إنه حقيقة اللامبالاة الشعبية الواسعة، وضـعف المـشاركة الجماهيرية فى الحياة السياسية، وضيق قاعدة المجتمع المدنـى وخمـول مؤسـساته فى مواجهة سطوة أجهزة الدولة التنفيذية(١٣). فالحضور الجماهيرى فى كافة العمليات الانتخابية محدود من الأصل قبل أن يعـبث جهـاز الدولة بنتائجها تأثيراً أو تزويراً. والمشاركة الجماهيرية فى الحـياة الحـزبية محدودة أيضاً. والنقابات التى تلتقى فيها الصفوة مع بعض جماهيـرها، والتى عادة ما كانت منابر أنشط من الأحزاب نفسها، أصبحت ميداناً لتوترات حادة خصوصاً النقابات المهنية التى تنبئ انشقاقاتها بحالة من "العصاب" أصابت الطبقة الوسطى المصرية(١٤). والجمعيات الأهلية مازالت

= - أسامة الغزالى حرب، النظام الحزبى فى مصر وأزمة الفعالية، الأهرام ١٣/٥/١٩٨٨.

(١٣) انظـر مثلاً: لطفى الخولى، ديمقراطية الرجل العادى، الأهرام ٧/١٢/١٩٨٦. ومحمد السيد سـعيد، دولـة ديمقراطية وقوية أيضا، الأهرام، ٢٣/١٠/١٩٨٧. والسيد يس، صالون الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، ٣٠/١١، ٧/١٢/١٩٨٧.

(١٤) حول أوضاع النقابات وما فى حكمها من جماعات المصالح انظر:

- مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر - دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣.

- التقرير الاستراتيجى العربى، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦ والسنوات التالية.

- كـتابات أمانـى قنديل ومثالها: جماعات المصالح فى مصر إلى أين؟، الأهرام ١٥/٤/١٩٨٨. وأزمة الممارسة الديمقراطية وجماعات المصالح فى مصر، الأهرام، ٣/٢/١٩٨٩.

- حسنى عامر، النقابات المهنية: لماذا أصبحت تنظيمات مشاغبة؟، الجمهورية ١١/٩/١٩٨٦.=

خاضـــعة للقانون ٣٢ الذى صمم لإحكام سيطرة الدولة على النشاط الأهلى فى ظروف مجتمع للأحادية لا للتعددية. ونظام الإدارة المحلية أصبح حكرا للحزب الحاكم وفرعاً تنفيذياً للجهاز الحاكم، دون تنوع فى مشاركة الصفوة ودون مشاركة جماهيرية ملموسة.

وبذلك تكون القاعدة الشعبية للتجربة الديمقراطية ضيقة. وهو ما يجعل التجـــربة كلها فى مهب الريح ويزيد من احتمالات سقوطها أمام العواصف. ســـواء استرشـــدنا فـــى ذلـــك بالأطروحات النظرية حول ضعف الأساس الاجتماعـــى للديمقـــراطية فـــى هذا الجزء فى العالم(١٥)، أم اكتفينا باستثارة الواقـــع. إن ضـــعف المـــشاركة الشعبية فى التجربة الديمقراطية – وبغض النظـــر عـــن أســـبابه – معناه من حيث النتائج استعداد الناس لتقبل البديل الأوتوقراطـــى، خصوصاً فى ظروف أزمة اقتصادية قد يتقدم لحلها دكتاتور يتحدث عن النظام والقانون والضبط والربط ومحاربة الفوضى والفساد(١٦).

ويبقـــى **خـــامس المعوقات** وآخرها، ألا وهو ظاهرة العنف السياسى. فالعنف السياسى للجماعات المعارضة عادة ما كان فى تاريخ مختلف النظم هـــو القشة التى قصمت ظهر البعير والشرارة التى أشعلت السهل كله. وهو الذريعـــة التـــى يتـــصيدها خصوم الديمقراطية فى جهاز الحكم، حتى أنهم يفـــتعلونها افتعالاً إن لم تتوافر لهم تلقائياً على نحو ما فعل هتلر فى حريق الرايخـــستاج. وحتـــى إن لم يتمكن هؤلاء من الانقضاض على الديمقراطية تماما، فهم يتمكنون على الأقل من حصارها فى نطاق محدود بذريعة انتشار العـــنف. كـــذلك فإن رد الفعل المتمثل فى عنف الدولة يرسخ لدى رجالاتها عادة قمع الخصوم حتى أولئك الذين لا يلجأون للعنف. وتصبح الأمور أكثر

= – عصام العريان، ارفعوا أيديكم عن النقابات، الشعب، ١٩٨٨/١٢/٢٠.
– سلامة أحمد سلامة، ظاهرة الانقلابات فى النقابات، الأهرام، ١٩٨٩/٢/٥.
– صلاح الدين حافظ، الحريات النقابية والإكراه الديمقراطى، الأهرام ١٩٨٩/٢/٨.
– أمين هويدى، لكى تكون نقيبا، الأهالى، ١٩٨٩/٨/١٦.

(١٥) انظر مثلا:
- Charels Issa wi, Social Foundations of Democracy in the Middle East, in: walter Iaqueur (ed.) The Middle East in Transition, Routedge & kegan pavl, London, 1958.
- Barrington Moore, Social Origins of Dictatorship & Demo cracy, Pengian Books, London, 1981.

(١٦) انظـــر مثلا: أحمد عبدالله وآخرون، الجيش والديمقراطية فى مصر، دار سينا، القاهرة، يناير ١٩٩٠.

تعقيداً حين يمتد عنف الدولة إلى عامة المواطنين فى أقسام الشرطة وفى الشوارع وعلى الكبارى وفى المجتمعات المحلية، فتترسخ لديهم كراهية الدولة والاستعداد فى مرحلة لاحقة لممارسة مختلف صور العنف ضدها. إنها الحلقة الجهنمية المعروفة التى تنسجها ظروف الأزمة، وعقلية تحقيق الأمن بترويع المواطنين الموجودة فى قلب جهاز الدولة، عقلية التصفيق للشبان الذين يمارسون العنف الموجودة فى قلب دوائر المعارضة(١٧). وتقترب الأمور من حافة الكارثة حين يتزايد مزاج العنف فى المجتمع على وجه العموم، بما فى ذلك داخل العلاقات الأسرية التى أصبحت تعرف تصفية الخلافات بالعنف على نحو غير مسبوق. فإذا نسب كل هذا إلى مجتمع كالمجتمع المصرى غير المتميز بحدة المزاج النفسى أو الممارسة الواسعة للعنف السياسى على مدى تاريخه الطويل، لاتضح مقدار الخطر الكامن فى اتجاه الأمور على هذا النحو. وهو ما لا يهدد التطور الديمقراطى وحسب، وإنما مجمل النسيج الاجتماعى بما يجعل الأزمة المنظورة أزمة تحلل مجتمع أكثر منها أزمة نظام سياسى.

إلا أنه برغم كل هذا، وإزاء هذه العوامل الخمسة المعيقة للتطور الديمقراطى، تتواجد عوامل خمسة مقابلة تحتوى إمكانية الدفع بالتجربة إلى الاستمرار وربما التطور نحو آفاق أكثر ديمقراطية، أى نحو لحظة رابعة فى مسلسل التطور الديمقراطى لمصر المعاصرة. **وأول هذه العوامل الدافعة** هو عامل الإطار الدولى والمد العالمى للديمقراطية فكراً وممارسة(١٨). فالعالم كله يتغير فى اتجاه مقرطة النظم السياسية (أى جعلها ديمقراطية) واحترام حقوق الإنسان. حتى أنه قد بدأ يترسخ فى الوعى الجمعى للبشرية أن مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان والتصدى لانتهاكها ليست من مسائل السياسة الداخلية التى لا يجوز لأطراف أجنبية التدخل فيها. والقوى العظمى الباحثة عن دول تدور فى فلكها أصبحت تفضل أن تكون النظم السياسية فى

(١٧) ليس للمعارضة رؤية نظرية متماسكة حول موضوع العنف. ويشير لسان حال بعض فصائلها إلى الترحيب بالعنف الإسلامى. كما أنها جميعاً قد رحبت بالعنف الذى مارسه تنظيم "ثورة مصر" لارتباطه بالقضية الوطنية وبرغم ما فيه من إسقاط لهيبة الدولة المصرية كدولة وبغض النظر عن النظام السياسى القائم فيها.

(١٨) انظر مثلا للكاتب: ملامح العالم الجديد، العرب، ١٩٨٨/٤/١٤. وكذلك: فهمى هويدى، فقه التعايش، الأهرام، ١٩٨٩/٩/٥ وعبد المنعم سعيد، نحن والبث التليفزيونى المباشر، الأهرام، ١٩٨٩/٨/٩.

هـذه الدول أكثر ديمقراطية، على خلاف عادتها التاريخية فى الوقوف إلى جانـب الدكتاتوريات العسكرية أو المدنية وحكامها المطلقين. ولم يعد هؤلاء الأخيـرون يحلمون بأن ينقذهم أحد من مصير شاه إيران أو طاغية الفلبين. كـذلك فـإن أكثـر الـنظم جموداً قد انطلقت أخيراً من عقالها وسارت فى الطريق الديمقراطى بما استلزمه ذلك من تغييرات كبيرة فى الهياكل القائمة وقلـب الـبعض منها رأساً على عقب، وذلك على نحو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى وبقية العالم الاشتراكى.

ولا تـستطيع مـصر أن تـشذ عن هذه القاعدة. بل يفترض لها بحكم الـتاريخ والجغرافيا أن تكون أكثر حساسية وتواؤماً مع التطورات العالمية. خـصوصاً إذا كانـت هذه التطورات معلومة بالتمام للمواطن المصرى من خـلال مخـتلف وسائل الإعلام. وأيضاً بسبب اختلاف مزاج هذا المواطن إزاء الدولة التى لم تعد تُرْهِبُه كثيراً(١٩) من جراء تراجع قدرتها على الوفاء بالتـزاماتها إزاءه، وبعـد استـشعاره لـشىء من الحرية فى ظل التجربة الديمقـراطية عبـر السنوات المنصرمة. صحيح أنه من الممكن – بل من الأرجح – أن يراوغ جهاز الدولة المصرى فى مواجهة التطور الديمقراطى العالمـى، لكـنه يلـزمه أن يكـون حكام مصر بصورة قاطعة من صنف المجانـين لكـى يقدموا على مغامرة الانتحار الوطنى بالسير عكس الاتجاه الديمقراطى العالمى. وهو ما يتعذر على حكام دولة كبرى بحجم الصين.

أما العامل الثانى الذى قد يدفع بالتطور الديمقراطى فى مصر إلى آفاق أرحـب فهو ذلك المتعلق بالدور الإقليمى – العربى والأفريقى – لهذا البلد. فهـذا مرة أخرى دور تفرضه حقائق التاريخ والجغرافيا ويتجاوز نوع نظام الحكم القائم فى مصر فى هذه اللحظة أو تلك. إلا أن "نوع" النظام إنما يؤثر على "كفاءة" أداء هذا الدور الإقليمى بما فيه من أخذ وعطاء على المستويات الاقتـصادية والثقافية والسياسية. ومن غير المتصور أن تلعب مصر دوراً إقليمـياً مؤثراً من خلال نظام أوتوقراطى فى الوقت الذى يتجه فيه الجيران أنفـسهم نحـو الديمقـراطية، إلى حد أن بعض أكثر الأنظمة دموية أصبح يـتحدث الآن عن التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولما كانت صلات مصر بإقليمها تحتوى مكوناً حضارياً يربطها بشعوب الإقليم أكثر من مجرد

---

(١٩) انظـر مثلا: صلاح الدين حافظ، نحن وهم وتحولات العصر الديمقراطى، الأهرام، ١/١١/١٩٨٩.

علاقاتهـــا السياسية بحكومات الدول، فإن صورة مصر لابد أن تكون متسقة مـــع تطلعـــات هذه الشعوب. وتطلع الشعوب للديمقراطية مسألة ليست فى حاجـــة إلـــى إثـــبات. إن مـــن اللافت للنظر اليوم أن يطلب الجيران رجال الـــشرطة المـــصريين لا للـــتعلم من خبراتهم القمعية وإنما للإشراف على الانتخابات (نموذج ناميبيا).

والعامـــل الـــثالث الـــذى يدفع بالتطور الديمقراطى، هو حقيقة الأزمة الاقتـــصادية التـــى تعيشها مصر. فلئن مثلت الأزمة فى أحد وجهيها عاملاً معـــيقاً للتطورات الديمقراطية، فهى فى وجهها الآخر قد تمثل عاملاً دافعاً. ذلـــك أن حـــل الأزمة إنما يفرض إجراءات وبرامج تقشفية يصعب فرضها علـــى المواطنـــين بالقـــوة وحـــدها. إذ يلزم نوع من التراضى بين الدولة والمجتمع لإعمال مثل هذه الإجراءات، بما يعنيه ذلك من تراض بين الحكم والمعارضـــة كنقطة بداية. كذلك يلزم لسداد ديون البلد وتحقيق معدل معقول للتنمـــية أن تتم تعبئة طاقات المجتمع نحو مزيد من الإنتاج والإنتاجية. وهو ما يتعذر على النظام الحاكم فرضه على المواطنين دون أن يتوافر لهم شيء مـــن الإحساس بأن النظام جاد فى الاضطلاع بمسئولياته فى التوزيع العادل لأعـــباء التقـــشف وتوفيـــر أجواء الحرية. تلك الأجواء التى يصبح توفيرها "ضـــرورة تعويـــضية" عـــن أعباء الأزمة الاقتصادية، أى كمقابل سياسى للـــضائقة الاقتـــصادية(٢٠). وذلك هو السيناريو الذى ترجحه بعض الكتابات الأجنبـــية حـــول أوضـــاع مصر المحتملة فى المستقبل القريب(٢١). أما أن تجـــتمع فى مصر الضائقة الاقتصادية والتضييق السياسى فمعناه أن المسألة قـــد أصبحت "موت وخراب بيوت" بالتعبير الشعبى. وهى حالة من المستبعد أن يقـــبلها لفترة طويلة أى شعب مهما كان شائعاً عنه من قدرة على الصبر والاحتمال.

وثمـــة عامل رابع يدفع فى اتجاه التطور الديمقراطى المستقبلى انطلاقا ممـــا تحقـــق فـــى السنوات الفائتة، ذلك أن التعددية قد نمت بالفعل فى تربة وادى النـــيل بصورة تجاوزت الصورة التقليدية لمصر ككيان أحادى تندمج

---

(٢٠) انظر للكاتب: الداء الاقتصادى والدواء السياسى، العرب، ١٩٨٨/٣/٢٥.

(٢١) مـــثلاً: Lillian Craig Hsrris (ed.), Egypt: Internal Challenges & Regional Stabitity, Royal Institute of International Affairs, London, 1988.

وانظـــر عـــرض الكاتب لهذا الكتاب بالعربية فى: العرب، ١٩٨٨/٤/١ وبالإنجليزية فى: Third world Quarterly, July 1988.

فيه الأمة والمجتمع والدولة. فقد تراجع نصيب الدولة من السيطرة المباشرة علـــى الاقتـــصاد القومى بواسطة ملكيتها للقطاع العام، وذلك فى ظل النمو الكبيـــر للقطـــاع الخاص عبر سنوات الانفتاح. وتراجعت كذلك قدرة الدولة على تعبئة مدخرات المواطنين الذين اتجهوا بها لأوعية أخرى مثل شركات توظـــيف الأمـــوال. كما ضعفت قدرة الدولة فى مجال الدعم المباشر للسلع والخـــدمات حتى أنها ما برحت تحاول التخفيض من المبالغ المرصودة لهذا الغرض فى ميزانيتها. بل إن قدرة الدولة قد ضعفت فى مجال توفير الأجور والـــرواتب الملائمة لموظفيها. وبذا فقدت الدولة أدوات هيمنتها فى المجال الاقتصادى، وإن احتفظت بالأدوات القسرية فى مجال الأمن ومعظم الأدوات الفكرية فى مجال الإعلام.

وقـــد انعكـــس كل هذا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى أصبحت الـــتعددية من طبائع الأشياء فيها. كذلك استمرت الحياة الثقافية على تعدديتها الطبيعـــية، بـــل تعمقـــت حالة الانشطار الثقافى فى المجتمع المصرى بين أنـــصار الـــثقافة الإســـلامية وأنـــصار الثقافة العصرية المتأثرة بالحضارة الغربية[٢٢]. وهذه كلها ظواهر تفترض حياة ديمقراطية يتم من خلالها إقرار الـــتعددية وتنظـــيم تعايش وتفاعل مختلف الأطراف. وهو ما يفترض أيضاً نوعاً من الوساطة التى يمكن أن تقوم بها الدولة بصفتها حكماً لا حاكماً.

ويبقـــى العامـــل الخـــامس والأخيـــر الدافع للتطور الديمقراطى، وهو الانعكـــاس السياسى لوضع التعددية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلئن جـــاءت الـــتعددية الـــسياسية سابقة على إقرار الصور الأخرى للتعددية مع لحظـــة الانـــتقال الثانية للديمقراطية فى منتصف السبعينيات، فهى اليوم تعد لاحقـــة لما تجسد بالفعل من صور للتعددية فى الاقتصاد والمجتمع والثقافة. ولهـــذا الـــسبب تكون التعددية السياسية أكثر ترسخا فى الأرضية الوطنية، ويكون اتجاهها الطبيعى نحو مأسسة وضعها وتقنين حقوقها ومقاومة ما من شـــأنه النكوص عن مكتسباتها، وبذلك تتجذر التجربة الديمقراطية على وجه العمـــوم وتحتوى على إمكانيات توسعها وتكاثرها الذاتى. ويكفيها أن تتحول إلـــى لعـــبة جادة إزاء من أرادوها لعبة شكلية أو صورة من صور الديكور والدعاية.

(٢٢) انظـــر للكاتب: الانشطار الثقافى فى المجتمع المصرى.. حالة جيل الشباب، ورقة قدمت فى الندوة الدولية لمئوية طه حسين، كلية الآداب بجامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩.

علـــى أن جديـــة اللعبة لن تكتمل إلا بدخول لاعبين جدد. فالغالب على اللعــبة حتـــى الآن هـــو الأفكـــار التقلـــيدية التى تبنتها القوى السياسية منذ الأربعينيات. والمسيطر على هذه القوى هو جيل الأربعينيات نفسه. أما جيل ١٩٦٧ فلـــم يتجـــسد وجـــوده فـــى الساحة السياسية إلا من خلال العناصر الإســـلامية المتـــشددة المؤمـــنة بالعنف والتى تعد بهذا المعنى لاعبة خارج الملعـــب. وعلـــى ذلك فإن ملامح اللعبة الديمقراطية فى مصر على عتبات القـــرن الحـــادى والعشرين ستتحدد بمقدار الحراك الحاصل فى صفوف هذا الجيل وقدرته على النزول إلى الملعب كطرف متميز وفاعل. خصوصا أنه ســـيكون على أى حال جيل التحول والمسئولية عن دخول مصر إلى العالم الجديد للقرن الجديد(٢٣).

إن مـــا تشهده مصر اليوم فى إطار حركة التغير السريعة فى العالم كله هو مجموعة من الصراعات التى لم تحسم نتيجتها بعد والتى سيحسم الكثير مـــنها خلال السنوات العشر المتبقية من القرن العشرين: صراع بين القوى الديمقـــراطية والقـــوى الأوتوقراطية، صراع بين الإحساس بما يجرى فى العـــالم حـــيث الرغبة فى ملاحقته، وتبلد الإحساس بما يجرى حيث تكاسُل العقل وتثاقل الخطى فى الملاحقة، صراع بين الرغبة فى قطف ثمار التراكم الـــذى صـــنعته التجـــربة الديمقـــراطية حتى الآن حيث الميل نحو توسيعها بالمـــزيد مـــن الجدية والمشاركة الشعبية، وبين الرغبة فى الاكتفاء بما كان حـــيث المـــيل نحو خنق الجديد أو حتى الإجهاز على الموجود، صراع بين إدراك ضـــرورة تعبئة الشعب كله لمواجهة الأزمة الاقتصادية حيث التوزيع العـــادل للأعباء والتعويض بمزيد من الحرية وتصور أن حل الأزمة يكمن فى صمت الناس أو إسكاتهم ليتولى عباقرة الحكم أمر الحل، حيث القرارات المطلـــوب أن تطاع فوق ما يستطاع. وأخيراً صراع حسم بين جيل محتكر وجيل محروم محتج.

ولما كانت الصراعات السياسية – خصوصا المركبة على هذا النحو – تجـــد حلـــولها فى لحظات ذروة حاسمة عبر مسارها التاريخى، فإن مصر

(٢٣) حول قضية الأجيال انظر للكاتب: قضية الأجيال فى السياسة العربية، الخليج، ١٩٨٦/٨/٢٦. وكـــذلك: أســـامة الغزالى حرب، الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة، الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢٣ وعلىّ الدين هلال، عن الشباب والشيوخ، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/١٠/٢.

تنتظر لحظة ذروة قادمة لا ريب فيها. قد تتخذ هذه اللحظة شكل "المصادمة" التى عرفتها شعوب أزاحت بالقوة عوائق التطور الديمقراطى من طريقها.

وقد تتخذ شكل "المصالحة" التى عرفتها شعوب أخرى أدرك حكامها ضرورة التغيير واسع النطاق فى اتجاه الديمقراطية، ولو على طريقة "بيدى لا بيد عمرو". ولئن كان من اليسير التنبؤ بإتيان اللحظة – لكونها من بداهات الأمور فى التاريخ البشرى – فإن من العسير التنبؤ بالشكل الذى ستتخذه، مصادمة أم مصالحة أم توليفة بينهما، ذلك أنه خارج البدهيات لا توجد فى التاريخ البشرى حتميات كتلك التى تحلم بها وتتوزع عليها أطراف الصفوة السياسية المصرية: حتمية الحل الاشتراكى – حتمية الحل الإسلامى – حتمية الحل الرأسمالى. ذلك أن الحتميات تنفى حق الناس فى الاختيار، وتلك هى أسوأ بضاعة يمكن أن تقدمها أى صفوة سياسية لشعبها.

لكن السقوط الأخلاقى لفكرة الحتميات التى انتشرت يوما على اتساع العالم لا ينكر على العقل حق صياغة الاحتمالات والترجيحات. كما أنه لا ينكر على القلب حق الأمل. وعلى هذا الأساس تكون ترجمة ثلاثية "المحتوم – والمحتمل – والمأمول" فى الحالة المصرية هى:

– المحتوم هو فقط البدهى. والبدهى أن لحظة ذروة ستأتى يوما فى مصر.

– المحتمل هو ما تبينه شواهد الصراع بين العوامل المعيقة والعوامل الدافعة. والشواهد تشير إلى توليفة من المصادمة والمصالحة.

– المأمول هو ما يرغبه القلب ولو كان صاحبه ذا عقل أكاديمى. والقلب راغب فى مصر ديمقراطية مستقرة عبر الرحلة بين قرنين وإلى مالا نهاية.

(٦)
العسكريون

القوات المسلحة وتطور الديمقراطية فى مصر

فـــى بلد كمصر من بداهات الأمور أن يهتم "المهتمون بالسياسة" بمسألة الدور السياسى للقوات المسلحة. وذلك باعتبار ما عرفه المصريون من دور سياســـى للجيش على مدى حقبة تاريخية طويلة انتهت بتولى الجيش لمقاليد الحكـــم فعلاً فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومنذ تلك اللحظة نشأ فى مصر نوع من الحكـــم العـــسكرى المـــرتبط بنوع من التغيير الاجتماعى الجذرى بما برر اســـتخدام مـــصطلح "الثورة" لوصف النظام السياسى للبلاد دون التوقف عند لحظـــة "الانقلاب العسكرى" ودون رفض قاطع لمبدأ "الحكم العسكرى" الذى يحقق الإنجازات الوطنية والاجتماعية.

إلا أن الأمـــر بدأ يختلف فكرياً وفعلياً فى النصف الأول من الستينيات حـــين اختلطت فى الصفوة السياسية الحاكمة فى مصر الملامح "العسكرية" بـــالملامح "المدنـــية"، وذلـــك بحكـــم الـــدور الـــذى قام به الخبراء الفنيون (التكنوقـــراط) فـــى تنفـــيذ مخططـــات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى وصـــفت رسمياً "بالاشتراكية". فبغض النظر عن الخلاف حول المصطلحات لـــم يعد الأمر مجرد حديث بسيط عن "الحكم العسكرى" البحث بالمعنى الذى تـــناوله علمـــاء الـــسياسة فـــى دراساتهم(*). ثم جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتفـــرض مـــزاجاً وواقعـــاً جديـــداً اتسم برفض جمهرة المواطنين للأشكال الـــصريحة من الحكم العسكرى وبالأخص الممارسات القمعية لجهاز الدولة الـــذى ســـيطر عليه العسكريون باسم ثورة يوليو ١٩٥٢، وبهذا بدأت عملية التغييـــر التدريجـــى فـــى اتجاه خلق نظام سياسى مدنى يقوم على "الشرعية الدســـتورية" و"التعددية" أو "الديمقراطية" بالمعنى الواسع وبغض النظر عن مقدار النجاح فى التجسيد العملى لهذه الشعارات.

(*) خلـــع الأدب الـــسياسى علـــى الحكم العسكرى العديد من التسميات: "البريتوريانية" (نسبة إلى الحـــرس البـــريتورى لأباطـــرة الرومان) و"الستراتوكراسية" (نسبة إلى الحكم العسكرى على عهد الثائـــر الإنجليزى كرومويل) و"البونابرتية" (نسبة إلى نمط حكم نابليون بونابرت فى فرنسا). انظر مثلا:

Peler Lyon, Back to the Barracks, Third World Quarterly, January 1985, PP. 9-15.

وانظـــر للكاتب: العودة إلى الثكنات، العرب، ١٩٨٥/٩/٣ ونموذج الانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، يناير ١٩٨٦، ص ٨٣-٩٣.

ومـــع ذلك فقد استمرت شعارات وإنجازات ثورة يوليو أساساً للشرعية الــسياسية فـــى مـــصر يلتقى عليه الحزب الحاكم الذى يعتبر نفسه امتداداً لتنظيمات الثورة ووريثاً لإنجازاتها، والقوى السياسية المعارضة إلى اليسار ســـواء فـــى ذلـــك القوى التى تسمى باسم قائد الثورة أو القوى الاشتراكية الجذريـــة الداعـــية لانطلاقة إلى الأمام من حيث وقفت الثورة، وحتى قوى اليمـــين الـــسياسى التـــى تحتفـــى بشرعيتها الخاصة كتاريخ الوفد بالنسبة لليبـــراليين والدين الإسلامي بالنسبة للحركة السياسية الإسلامية، هذه القوى أحـــياناً ما تعلن – خصوصاً فى زمن الانتخابات – رغبتها فى الحفاظ على مكتسبات الثورة.

ولمـــا لم يكن الأمر مجرد استمرار للشعارات بل لقدر من الممارسات والمؤسسات التى نشأت فى أحضان الثورة جميلها وقبيحها معاً، فقد ظل بند الـــدور السياسى للعسكريين مطروحاً على جدول أعمال الجدل السياسى فى البلاد. ذلك الجدل الذى أصبح ولا شك مفتوحاً بدرجة أعلى من ذى قبل مع وجـــود قـــدر أكبـــر مـــن حرية النشر والتعبير. وقد انعكس ذلك فى نشاط الأكاديميـــين مـــن علمـــاء الـــسياسة الـــذين بدأوا فى تناول الدور السياسى للعـــسكريين فى أوراقهم العلمية. ومنهم من سبقت له الريادة فى هذا المجال مـــثل الدكـــتور أنـــور عبد الملك الذى تبوأ مكانة عالمية فى دراسة الدور السياسى للعسكريين منذ أن أصدر كتابه المعروف "مصر مجتمع عسكرى". وهـــو الكـــتاب الذى لخص فى وضوح "الأداء الوطنى" و"الممارسة القمعية" لعـــسكريىّ ثورة يوليو فى نفس الوقت، إلا أنه يلاحظ – على ما يتبدى من إسهامات الدكتور أنور عبد الملك فى الندوات العلمية الأحدث – ارتفاع نبرة الـــدفاع عـــن دور سياسى مباشر للعسكريين لدى الرجل بما يضعه موضع الاختلاف مع الجيل الأحدث من الباحثين السياسيين الآملين فى خلق مجتمع ديمقراطـــى وحكـــم مدنـــى أكثـــر تبلوراً فى بلدهم. وأحد أشكال الممارسة الديمقـــراطية وتوســـيع نطـــاق المشاركة الشعبية هو نقل الاهتمام بالقضايا العامة – ومنها بالطبع قضية الدور السياسى للعسكريين – من دائرة الصفوة الضيقة "المهتمة بالسياسة" إلى الدائرة الأوسع من المواطنين على الأقل بدءاً مـــن دائرة "المهتمين بالقراءة". وهو ما تسهم فيه ولاشك حركة نشر الكتب ودور النـــشر المهـــتمة بقضايا الناس فى وقت انتشرت فيه أكثر دور النشر المهتمة بقضايا الملائكة والشياطين! وبالطبع فإن فى ذلك اختبارا للادعاءات

الديمقراطية للنظام السياسي الذى قد تفزع بعض دوائره من طرح المشكلات بأكثر من تبرمها بطرح الخزعبلات!

ولأن الجـدل حول قضية الدور السياسى للعسكريين هو موضوع قديم اتخـذ يوماً شكل الهمس ثم شكل المظاهرات، فالجديد فى الأمر هو أنه يتخذ الـيوم شكل الحوار الديمقراطى المفتوح. وتلك ولا شك علامة من علامات النـضج الـسياسى العام فى مصر لا بد من تثبيتها وتطويرها حتى نتجاوز مـنهج التعامل مع مشكلات حياتنا بطريقة الكبت والانفجار. على أن تناول هـذا الموضـوع لا يعنـى على الإطلاق النيل من المكانة الاعتبارية التى ترسـخت لـدى المـصريين إزاء قواتهم المسلحة بما لها من تاريخ وطنى ممتد(*). لكنه فى سياق الديمقراطية الوليدة لابد من مناقشة كل الموضوعات دون مجـاملات.. وهـو ما يمثل فى حد ذاته مؤشرا على تلك الديمقراطية الوليدة أو تحولها المبكر إلى ديمقراطية وئيدة!

(١)

منذ خمسة آلاف سنة تقريباً وحّد مينا نارمر مصر العليا ومصر السفلى بقـوة الـسلاح. ومنذ ذلك الحين قامت وحدة سياسية متماسكة على ضفاف النـيل. وقد لعبت القوات المسلحة عبر تاريخ مصر كله دوراً مهماً للحفاظ على هذه الوحدة. وسواء فى لحظات النصر أو فى لحظات الهزيمة أسهمت القـوات المسلحة بشكل كبير فيما طرأ على البلاد من نقاط تحول تاريخية. وخـلال الفتـرة الحديـثة من تاريخ مصر كانت نقطة التحول المتميزة هى الاحـتلال البريطانـى لمصر فى سنة ١٨٨٢ بعد دحر الثورة الوطنية التى قادها أحمد عرابى ورفاقه من العسكريين الوطنيين (٢)، كما كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما تمخض عنها من ثورة اجتماعية هى أهم نقطة تحول فى تاريخ مصر المعاصر.

(*) تأكـيداً لهذه النقطة، انظر مقالتى المحرر المتضمنتين فى "ملحق هذا القسم" هل يترجل راكب الحصان؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب، ١٩٨٧/١٢/٢١.

(١) كتبت هذه الدراسة أصلا باللغة الإنجليزية وراجعها المؤلف بعد ترجمتها إلى العربية. ونشرت فـى: علـى الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى.. التغير والاستمرار، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٨. كما نشرت بالإنجليزية فى مجلة: Third World Quarterly, October 1988.

(٢) عـن الـثورة العـرابية انظر: صلاح عيسى، الثورة العرابية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢.

ولـــم يمنع استمرار مصر كوحدة سياسية متميزة من وجود تغيرات فى مركزها القانونى السياسى تراوحت ما بين كون مصر مركزا لإمبراطورية مـــسيطرة وبـــين كـــونها بلداً تابعاً، وكذلك الأمر فيما يتصل بقوات مصر المسلحة، فهى أيضاً قد شهدت العديد من التغيرات الموازية لما شهدته مصر ككل. وعلى سبيل المثال فقد سرح الجيش المصرى بعد أن قهر البريطانيون مصر وحل محله جيش هزيل(٣). وبذلك تخلى الجيش عن دوره الطليعى فى الحفاظ على وحدة البلاد. وكان قادة الجيش الجدد من طبقة ارستقراطية من مـــلاك الأراضى الأتراك بينما كان أبناء الطبقة الوسطى المصرية يتهربون مـــن التجنـــيد بدفع مبلغ من المال (البدلية)، أما أبناء فقراء الفلاحين فكانوا يهربون من الخدمة العسكرية هرباً وبالذات من خلال فقء العين اليمنى(٤). وكانت معنويات الجيش فى فترة الاحتلال الإنجليزى تختلف تماماً عنها أيام محمد على باشا التى قام فيها الجيش بدور طليعى فى بناء مصر الحديثة فى الفترة ١٨٠٥ – ١٨٤٠ والتى تلت الغزو الفرنسى فى ١٧٩٨ – ١٨٠١، إلا أن طمـــوحات محمـــد علـــى باشا توقفت تحت وطأة الضغوط الأجنبية عام ١٨٤١ وتـــلا ذلك الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ والذى واكب فترة مظلمة مـــن تاريخ مصر وقواتها المسلحة. ثم استقلت البلاد اسمياً سنة ١٩٢٢ دون أن يترك هذا أثراً فى الموقف العام للقوات المسلحة المصرية حيث احتفظت بـــريطانيا لنفسها بحق الدفاع عن مصر. ولم يتسن للجيش المصرى أن يعيد تنظـــيم صـــفوفه ويـــسترد مكانـــته إلا بعد أن تم توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦.

وبيـــنما يعتبـــر المـــدى الـــذى بلغه أبناء الارستقراطية الزراعية فى سيطرتهم على مناصب الجيش العليا موضع خلاف نظرى(٥)، إلا أنه مما لا

(٣) Roger Owen, The Role of the Army in Middle Eastem Polities – A critique of existing analyses, Review of Middle East Studies, No. 3, 1978 (Ithaca Press, London), P. 65.

(٤) أنـــور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، غير مؤرخ (حوالى عام ١٩٧٤)، ص ٨٤ – ٨٧.

(٥) يـــؤكد بعض المحللين أن كبار الضباط فى الجيش المصرى قد مثلوا "جزءا متكاملا مع الطبقة الارســـتقراطية الحاكمـــة فـــى مـــصر قبل الثورة" (مجدى حماد، المؤسسة العسكرية، فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى – البناء السياسى، المجلد رقم٤، القاهرة،١٩٨٦،ص١٦٥).
هذا بينما يشير آخرون إلى أن "جميع جنرالات الجيش المصرى لم يكونوا من أبناء الطبقة الحاكمة فعـــلا، فلم يكن من بينهم اقطاعى واحد ولا رأسمالى كبير" (أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣).-

شك فيه أن زيادة أعداد العناصر الشابة من أبناء الطبقة الوسطى التى التحقت بالكلية الحربية منذ سنة ١٩٣٦ قد غيرت من الطبيعة الطبقية العامة للجيش، والأمر الأكثر يقيناً هو أن الجيش لم يعتد قمع الحركات الشعبية حتى فى ظل النظام القمعى خلال سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤ [٦] وبذا لم ينظر أحد إلى الجيش كقوة سياسية منحازة لأحد الأطراف فى الصراعات السياسية المدنية.

لكن أحداثا بعينها جرت داخل مصر وخارجها قد بدأت فى إيجاد انطباع مختلف بخصوص موقف القوات المسلحة فى الحياة السياسية، فقد كانت هناك انقلابات الجيوش فى البلاد المجاورة - العراق وسوريا- واستمرار بريطانيا فى إضعاف الجيش المصرى، بل وتدخل قوات الاحتلال الإنجليزى للتأثير على التطورات السياسية فى مصر (حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢)، ثم حرب فلسطين ١٩٤٨ وفضيحة الأسلحة الفاسدة [٧]، لكن الأهم من ذلك كان هو تفاقم أزمة النظام السياسى والاجتماعى قبل ١٩٥٢ والتى دفعت بصغار الضباط لتولى مقاليد الأمور نيابة عن الطبقة الوسطى المتمردة التى قامت منظماتها السياسية [٨] بدور كبير فى التربية السياسية لهؤلاء الضباط، وقبل أن يتم لهم الاستيلاء على السلطة كانت السلطات المدنية قد بدأت فى الاستعانة برجال الجيش لحل بعض مشكلات التموين والنقل ومواجهة الكوارث والأوبئة [٩].

وعندما تم للجيش الاستيلاء على السلطة وإخضاع المقاومة الشعبية للحكم العسكرى، لم يكن يهدد أمن النظام العسكرى إلا العسكريون أنفسهم، وقد وضعوا نصب أعينهم الانقلابات المتكررة فى سوريا المجاورة وحاولوا داخل مصر إزالة شبح استيلاء العسكريين على السلطة مرة أخرى بكل وسائل الترهيب والترغيب الممكنة [١٠].

= انظر أيضا: أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، المجلدان ١، ٤.

(٦) أنور عبد الملك، سبق ذكره، ص٨٧.

(٧) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى،دار المعارف،القاهرة،١٩٨٠، ص٣٤٤ - ٣٤٦.
انظر أيضا: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

(٨) غنى عن الذكر أن أهم هذه المنظمات كانت، هى: الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية، حيث كانت قيادات الضباط الأحرار إما من أعضاء هذه التنظيمات أو من المتعاطفين معها.

(٩) أحمد إبراهيم خضر، سبق ذكره، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(١٠) أحمد حمروش، سبق ذكره، ص٥٨.

وبينما لم يستغرق عبد الناصر إلا سنتين لمواجهة تهديد المعارضين المدنيين، فإنه لم يتمكن من السيطرة على الجيش وإزالة ما به من نزعات سياسية إلا بعد خمس سنوات تقريباً (١١) وقد مثلت فئة "الجنود" واحدة من الفئات الاجتماعية الخمس التى اعتبرها عبد الناصر الأساس الاجتماعى لأيديولوجيته السياسية القائمة على فكرة تحالف قوى الشعب، وحسبما أوضح عبد الناصر: "لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية"(١٢).

والذى حدث فى الحقيقة هو أن الجيش قد ظل قوة موازية لقوة عبد الناصر المدنية بعد أن خلع رداءه العسكرى. وقصة العداء المستحكم بين عبد الناصر وقائد جيشه المشير عبد الحكيم عامر كانت من الحكايات الشعبية فى مصر قبل وبعد إقدام المشير عامر على الانتحار إثر كارثة حرب ١٩٦٧.

ولما كان عبد الناصر قد أقام شرعيته على أساس الإنجازات الاجتماعية – الاشتراكية – وإحياء القومية العربية، فقد لجأ عبد الناصر إلى الجيش لكى يقوم بمعظم المهمة فى كلتا الحالتين، ولكى يحقق ذلك كان من الطبيعى أن يعد جيشاً قوياً بمساندة السوفييت(١٣)، وذلك باعتبار أن المشكلة الفلسطينية والمواجهة مع إسرائيل قد مثلت بؤرة السياسة العربية لعبد الناصر، وقد عزز موقف الجيش إنجاز الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١ ومساندة الثورة فى اليمن ١٩٦٢.

وعندما أراد عبد الناصر أن ينجز ثورته الاجتماعية اعتمد إلى حد كبير على القوات المسلحة فاحتل الضباط المراكز العليا فى الحكومة والمؤسسات الاقتصادية واحتل المشير عامر مركز رئيس المجلس الأعلى

---

(١١) نفس المرجع، ص٥٩. حتى وقت متأخر من فترة حكمه، وبرغم هزيمة الجيش فى حرب ١٩٦٧ ظل عبد الناصر على مخاوفه من أن "ضباط الجيش مارسوا العمل السياسى فى الخمس عشرة سنة الأخيرة ومن الممكن أن يخرج بعضهم على النظام ليتآمر بقوة السلاح" (ورد فى: عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية، ٢٣ يوليو، ١٩٧٩/٨/١٣).

(١٢) ورد فى: أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٣١.

(١٣) عن مساندة السوفييت للجيش المصرى انظر: Salah Al-Din Hadidi, Militaty Dependency: The Egyptian Case, in: Talal Asad and Roger Owen (eds.), The Middle East, Macmillan Prress, London, 1983, PP. 65-68.

للمؤسسات العامة[١٤]. إلا أن الفنيين المدنيين دخلوا بالتدريج عالمهم، وفى المقابل بدأ ضباط الجيش أيضاً اقتحام عالم الفنيين حيث كان طريقهم إلى هذا هو الحصول على درجات جامعية تصل فى بعض الحالات إلى الدكتوراه[١٥]. وقد أثرت هزيمة الجيش المذلة فى ١٩٦٧[١٦] على وضعه فى أعين المدنيين، الأمر الذى بدأ يتغير بواسطة الأداء الأفضل للجيش خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، ثم مع جو الإحساس بالانتصار عندما تمكن الجيش من عبور قناة السويس فى أكتوبر ١٩٧٣. والمهم أن هزيمة ١٩٦٧ قد فرضت نقاشاً علنياً لمساوئ وأخطاء القيادات العسكرية مما استلزم بالضرورة إدخال تعديلات على النظام السياسى[١٧].

وبعد مظاهرات العمال والطلبة فى فبراير ١٩٦٨[١٨] حدث بعض التقدم نحو الديمقراطية فأذيع بيان ٣٠ مارس وتكون مجلس وزراء يضم نسبة عالية من المدنيين.[١٩] وبعد موت عبد الناصر سنة ١٩٧٠ انتقلت السلطة إلى السادات دون حاجة إلى الاستعانة بالقوة العسكرية، إلا أنه كان على السادات خلال صراع مايو سنة ١٩٧١ أن يحيد الجيش، لأن قائده الفريق محمد فوزى كان ضمن المجموعة المناوئة للسادات، وقد تمكن السادات بمعاونة أنصاره فى الجيش، وبخاصة رئيس الأركان الفريق محمد صادق وقائد الحرس الجمهورى الليثى ناصف، من النجاح فى تحقيق ذلك[٢٠]. وفى

(١٤) سامية سعيد إمام، رأسمالية الانفتاح الاقتصادى بين الاستمرار والتغيير، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الحادى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، ٢٩ مارس - ٣ أبريل ١٩٨٦.

(١٥) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ص١٨٨.

(١٦) عن انسحاب الجيش المصرى من سيناء، انظر: خضر، سبق ذكره، الصفحات ٢٤٠ - ٢٤٧ - ٢٥٠.

(١٧) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ١١٥.

(١٨) عن هذه المظاهرات والتى تلتها فى نوفمبر ١٩٦٨ انظر:
Ahmed Abdalla, Thw Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books/Zed Press, London, 1985, PP. 149-175.

(١٩) نفس المرجع، ص ١٤٣، كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين ٥٨% فى مجلس ١٩٦٧ - قبل الحرب - ثم صارت ٦٦% إبان الحرب إلى أن أصبحت ٤١% بعد الحرب. مجدى حماد سبق ذكره، ص ١٨٤، جدول و. shahrough Akhavi, Egypt: Neo-Patrimonial Elite, in: Frank Tachau (ed.) Political Elites and Political Development in the Middle East, John Wiley & Sons, New York, 1975, P. 91, table ; Hrair Dekmejian, Egypt under Nasser, Univ. of London Press, 1972, p. 259, table.

(٢٠) انظر: لطفى الخولى، مدرسة السادات السياسية، كتاب الأهالى، رقم١١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦، ص٢٣٢ وما بعدها.

ظل حكم السادات تم المزيد من تخفيف الطابع العسكرى للسياسة المصرية. فقد ضم مجلس وزراء يناير ١٩٧٢ ٢١,٢% فقط من الوزراء العسكريين[٢١]. ومن بين ٣٥ شخصاً شكلوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية فقط من أصول عسكرية (٢٢,٨%)[٢٢]. إلا أن ذكريات عهد السادات تحمل بعض العلامات العسكرية المهمة: فهو قد قام بتعيين أحد العسكريين نائباً ثم أصبح هو خليفته فى تولى رئاسة الدولة، كما كانت هناك حادثة الطائرة التى أودت بحياة عدد من القيادات العسكرية المهمة، ثم أخيرا قتل السادات نفسه أثناء عرض عسكرى فى سنة ١٩٨١.

لقد حاول العسكريون الذين تولوا السلطة فى مصر منذ ١٩٥٢ إقامة نموذج للتطور الاجتماعى دون مشاركة من قبل الفئات السياسية المدنية[٢٣]. أى أنهم قد شقوا طريقهم الخاص بأن وقفوا حائلاً ضد تفاعل الصراع الاجتماعى[٢٤]. وعلى الرغم من أنهم نجحوا فى شق طريقهم فإن هزيمتهم قد نسفت منطق نموذجهم الاجتماعى، حيث أصبحت فكرة إحراز التقدم الاجتماعى على حساب ممارسة الحريات السياسية فكرة غير مقبولة من أكثر المصريين[٢٥].

وقد مثلت التعددية السياسية وخلق نوع من نظام تعدد الأحزاب رداً على هذا التحدى جنباً إلى جنب مع ملاءمة ذلك للتحول نحو الاقتصاد الحر (الانفتاح)، ومع ذلك لا بد أن نذكر أنه حتى الآن وبعد حوالى أربعين عاماً من استيلاء الجيش على السلطة فى ١٩٥٢، وبعد حوالى عقد ونصف من بداية نظام تعدد الأحزاب فى ١٩٧٦، ظل كل رؤساء الجمهورية ونوابهم من العسكريين. والأهم من ذلك هو موقف الجيش فى مواجهة التطور الديمقراطى الراهن، وهو موقف يجد كل من المراقب المصرى والأجنبى صعوبة فى تقييمه حسبما يتضح من الكتابات القليلة حول هذا الموضوع[٢٦].

---

(21) Akhavi, Loc, cit.

(22) Raymond A, Hinncbuech, Egyptian Polotocs under Sadet, Cambrige Univ, Press, 1985, p. 94-5, table 1.

(٢٣) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ص ١١٤ – ١١٥.

(٢٤) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ص ٣٥٨.

(٢٥) نفس المرجع، ص ص ٣٦٠ – ٣٦١.

انظر أيضا: طارق البشرى، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: أحمد عبد الله، هل يترجل راكب الحصان؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب ١٩٨٧/١٢/٢١ وكذلك:=

إن مـــن الطبيعي في ظل نظام تعدد الأحزاب أن يختلف الدور السياسى الـــذى يلعـــبه الجيش بصرف النظر عن المدى المحدد للتنافس الحزبى على الـــسلطة السياسية (أى مع وجود حزب حاكم فعلى وحيد)، إلا أنه حتى الآن لا يمكـــن القول بأن تحديداً قاطعاً للدور السياسى للجيش قد تم الاتفاق عليه فـــى مـــصر، فلـــم تزل تلك نقطة نزاع بين الحكم والمعارضة يدور حولها الحـــديث والهمس وحتى الصمت. وحسبما يقول عادل حسين رئيس تحرير صـــحيفة الـــشعب: "أعـــرف موقـــف عدد من الوطنيين الذين يتوجسون أو يتطيـــرون من ذكر الجيش فى مجال حديثنا عن السياسة والديمقراطية. وهم يطلـــبون فـــى أحسن الظروف أن نغلق هذا الملف ونمنع الحديث فيه.. إن إحـــدى المهـــام الملحـــة هى السعى لإيجاد صيغة متينة وصريحة وصحية للعلاقـــة بين الجناحين المدنى والعسكرى للدولة"(٢٧). ويضيف: "فضلاً عن ضـــرورة تدخل غير العسكريين فى متابعة الأهداف والتوجيهات العامة لما يحـــدث فى مجال الجيش، فإن من حق الجيش بل من واجبه أن يتدخل بقدر مـــا فـــى المجـــالات المدنية. بتعبير آخر، فإن التفاعل والتنسيق بين الجيش وباقى الوزارات والمؤسسات السياسية مسألة لا غنى عنها"(٢٨).

وتـــتجه ســـهام المعارضـــة والنقد الخاص بالجيش وموقفه من الحياة الـــسياسية، نحـــو العديـــد من القضايا التى تتصدرها المطالبة بتفصيل الرقم الإجمالـــى لميـــزانية القوات المسلحة المقتطعة من ميزانية الدولة، وإخضاع ميـــزانية الجـــيش لمـــراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات(٢٩). على أنه من الواضـــح أن وجهتـــى المعارضة الأساسيتين إنما تتمثلان فى رفض ارتباط الجـــيش بالحـــزب الوطنـــى الديمقراطى الحاكم من ناحية وارتباطه برئاسة الدولـــة من ناحية أخرى. وحول هاتين النقطتين تدور الثرثرة والهمس أكثر مما يكتب وينطق.

= Robert Bianchi, Interest Group Politics in the Third World, Third World Quarterly, April 1986, PP. 507-539; John O. Riddle, The Egyptian and Fundamentalism, Defence & Diplomacy, May 1986, PP. 15-20; Paul Jaber Egypt's Crisis – Amerca's Dilemma's Foreign Affairs, Summer 1986, PP. 960-980.

(٢٧) عادل حسين، الجيش ومستقبل الديمقراطية، الشعب، ١٩٨٦/١/٧.

(٢٨) عادل حسين، عن الجيش مرة أخرى، الشعب، ١٩٨٦/٧/١.

(٢٩) انظر على سبيل المثال: الشعب، ١٩٨٦/٦/١٠.

ففــي ظــل حكم السادات كان قائد الجيش المشير عبد الحليم أبو غزالة عــضواً فــي المكتب السياسى للحزب الحاكم، ضارباً بذلك قواعد الدستور التى تحرم على العسكريين النشاطات السياسية[٣٠]، وفى أكتوبر سنة ١٩٨٤ صــحح الرئيس مبارك هذا الخطأ، بأن نحى المشير عن قيادة الحزب. على أن إصرار المشير على حضور ومخاطبة المؤتمرات العامة للحزب الوطنى الديمقراطــي كــان موضع نقد من المعارضة على أساس أن مشاركته فى المؤتمــرات العامــة لبقــية الأحــزاب مسألة محتملة[٣١]. كما دأبت دوائر المعارضــة على الدعوة للفصل بين وظيفة وزير الدفاع من ناحية ووظيفة قائد الجيش من ناحية أخرى.

والحقــيقة أن بعض النقد الهادف لإبعاد الجيش عن الحزب الحاكم إنما يهدف فى النهاية إلى إبعاد رئاسة الجمهورية عن الجيش. وقد دأبت أحزاب المعارضة على دعوة الرئيس مبارك لأن يكون رئيساً لكل المصريين وذلك بــأن يتخلى عن رئاسته للحزب الحاكم، ولو أن الرئيس فعل ذلك فإنه يكون قد اختار أن يؤسس سلطته على شرعية التراضى السياسى القومى، وهو ما يعنــي أيــضاً أن تكون قاعدة السلطة فى مصر قاعدة مدنية بالأساس، ذلك الوضع الذى يتوهم القليلون أن يكون هو الوضع المعبر عن حقائق السياسة المــصرية الراهنة. إن الشرعية العسكرية للحزب الحاكم ورئاسة الدولة معاً هــي المقــصودة بتلميحات وتصريحات المعارضة بشأن تعيين العسكريين كمحافظــين لأغلبية المحافظات[٣٢]. وعندما توصلت الحكومة إلى اتفاق مع شــركة جنــرال موتــورز لــدمج صناعة السيارات المحلية فى الصناعة الأمــريكية بالرغم من معارضة وزارة الصناعة لم تكن صحف المعارضة فــي حاجــة إلــى التلميح فهى قد أدانت القوات المسلحة[٣٣] باعتبارها القوة الكامنة وراء تمرير ذلك الاتفاق.

---

(٣٠) فــي انــتخابات ١٩٨٧ كــان ترشــيح اللواء جمال السيد وزير الدولة للإنتاج الحربى مثاراً لمــنازعات قانونــية من قبل منافسيه فى دائرة جنوب القاهرة الانتخابية، ومع ذلك فقد قبل ترشيحه علــى أســاس "تقاعــده" من الجيش (الأهرام ١٩٨٧/٣/١٩)، بينما أشارت صحف المعارضة إلى "استقالته" من الجيش لتفادى هذا المأزق القانونى (الأهالى ١٩٨٧/٣/١٨).

(٣١) مــدحت الــزاهد، ملاحظات حول حضور وبيان المشير أبو غزالة لمؤتمر الحزب الوطنى، الأهالى، ١٩٨٦/٨/٦.

(٣٢) المحافظون واللعب بالنار، الأهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

(٣٣) انظر: لأهالى، ١٩٨٦/٦/١١ والشعب، ١٩٨٦/٧/١ والأهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

ويحظى المشير أبو غزالة بنصيب الأسد من الثرثرة حول العسكريين ذوى الطموحات السياسية والميول الأمريكية كما يتجه إليه الكثير من سهام المعارضة. وقد ذهب أحد أساتذة الجامعة إلى حد نقد الظهور المتكرر للمشير فى وسائل الإعلام، وأطلق عليه اسم "النجم الساطع" و"رجل الساعة" و"المنقذ"[٣٤]. كما يكثر الحديث حول صراع السلطة بين الرئيس والمشير بحيث إن الأخير قد أنكر ذلك وأكد أنه ليس فى استطاعة أحد الإيقاع بينهما إذ إنهما مرتبطان بروابط شخصية وأسرية[٣٥]. والواضح أن المعارضة اليسارية هى الأكثر إلحاحاً فى نقد المشير من المعارضة اليمينية ومن المعارضة الإسلامية. بل إن أحد رجالات المعارضة الإسلامية قد قدم الشكر إلى المشير لأنه رفض مهاجمة الإسلاميين كما ركز على أهمية الدين للجيش وذلك فى تسجيل تليفزيونى تم حجبه عن المشاهدين. [٣٦] كما لم ينس المعارض الإسلامى الثناء على ارتداء زوجة المشير للحجاب[٣٧].

ولدى دوائر المعارضة تحفظات جوهرية تتصل بالقوات المسلحة، إذ إن استراتيجية الدفاع الوطنى ومفهوم الأمن القومى فى حد ذاتهما موضع جدال. فعلى الرغم من التعاون المحدود بين البعض من المثقفين المدنيين والمثقفين فى المؤسسات العسكرية مثل أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، يظل تحديد محتوى استراتيجية الدفاع ومفهوم الأمن القومى وقفاً على المؤسسة العسكرية وحدها، ولا يتسنى لمجتمع المدنيين سوى معرفة شذرات من الفكر العسكرى من خلال الصحافة[٣٨]. ولذا اقترح أحد كتاب المعارضة أن يتم لقاء بين المشير وبعض المتخصصين من ممثلى المعارضة لدراسة أهداف ومهام القوات المسلحة معاً [٣٩]. وتساءل كاتب آخر بسخرية عما إذا كان ما يهدد أمن مصر هو إسرائيل والولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتى والعرب وعلى وجه الخصوص ليبيا واليمن الجنوبى[٤٠].

---

(٣٤) سعيد إسماعيل على، هذا النجم الساطع، الأهالى، ١٩٨٦/١٠/٨.
(٣٥) الأهالى، ١٩٨٦/٨/٦.
(٣٦) محمد عبد القدوس، تعظيم سلام للمشير، الشعب، ١٩٨٦/١٠/١٤.
(٣٧) نفس المرجع.
(٣٨) انظر على سبيل المثال: اللواء أحمد فخر، الاهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية، الجمهورية، ١٩٨٥/١/٢٠ ولقاء مع اللواء مصطفى العباسى، الجمهورية، ١٩٨٦/٤/١٠.
(٣٩) محمد أحمد لبيب، الأهداف العسكرية، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١.
(٤٠) فيليب جلاب، الدفاع ضد من ؟ الأهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠.

وقـد أعلـن المشير فى مناسبات مختلفة وعبارات فضفاضة أن هدف القوات المسلحة هو الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حـدودها، كمـا أكد دور مصر العربى والأفريقى والإسلامى وكذلك حماية الـشرعية الدسـتورية(٤١). وما يقلق المعارضة هو الخلط بين عملية حماية الـشرعية الدسـتورية ومساندة الحزب الحاكم فى الداخل، بينما يقلقها أكثر إغفـال الدوائـر العسكرية ذكر إسرائيل كمصدر للخطر الخارجى، وتأكيد المـشير لالتـزام الجيش بمعاهدة السلام مع إسرائيل(٤٢) تفسره بعض دوائر المعارضة على أنه إغفال لواحد من مصادر تهديد الأمن، أو هو على الأقل تهوين من شأنه.

وفـى الحقيقة فإن إغفال ذكر إسرائيل كمصدر للخطر وإعلان الالتزام بمعاهـدة الـسلام لا يـشكلان مـن الناحـية الفعلية تغيراً جوهرياً لنظرة العـسكريين المـصريين إلى إسرائيل. وهو ما أكده المشير نفسه فى جلسة مغلقـة للجنة الدفاع بمجلس الشعب، دعيت إليها صحف المعارضة على ألا تنـشر إلا البيان الرسمى الذى يصدر عن اللجنة. لكن صحيفة "الأهالى" لم تحترم هذا الشرط، فورد فى طبعتها الأولى كثير من التفصيلات التى صرح بها المشير بما استدعى تدخل السلطات الرسمية لاستبدال هذه الطبعة بطبعة أخـرى حذفت منها تصريحات المشير. وقد أحدثت هذه التصريحات ذعراً فـى إسـرائيل نفسها بما دفع الصحافة الرسمية المصرية للرد على الحملة الإسـرائيلية(٤٣). ولئن ضربت هذه الحادثة مثالاً لنوع العلاقة بين الحكومة والمعارضة فيما يتصل بالخلاف حول مسائل الدفاع والأمن، فإنها تعد أكثر دلالة على ضعف الموقف المصرى العام فى مجال الدفاع عن الأمن القومى حتـى أنه عندما طرح موضوع مشاركة الجيش المصرى فى حرب الخليج فإن تناوله قد تم بقدر أكبر من الهدوء.

ولـدى المعارضـة مآخذ أخرى على استراتيجية الدفاع كما يتصورها العـسكريون، مـثال ذلـك أن تكـون الحـرب ضد الإرهاب هدفاً للجيش المـصرى(٤٤) الـذى قد يصبح بذلك أداة فى يد الولايات المتحدة من الناحية

(٤١) انظر على سبيل المثال: الأخبار، ١٩٨٦/٧/٢١ والأهرام، ١٩٨٧/١/١٣.
(٤٢) نفس المرجع.
(٤٣) انظر على سبيل المثال: محمد عبدالمنعم، المشير أبو غزالة وزوبعة داخل إسرائيل، الأهرام، ١٩٨٧/٢/٥ وموسى جندى، ضجة فى إسرائيل حول تصريحات المشير، الأهرام، ١٩٨٧/٢/١٨.
(٤٤) الأخـبار، ١٩٨٧/٧/٢١ والأهرام، ١٩٨٧/١/١٣. انظر أيضا: لقاء المشير مع أخبار اليوم، ١٩٨٦/٤/٢٦.

الفعليـة. وممـا دعـم هـذه المخاوف حادثة اعتراض الأمريكيين للطائرة المصرية التى كانت تقل مختطفى السفينة الإيطالية سنة ١٩٨٥ (حيث أفادت مـصادر إيطالـية وأمريكية أن المشير أبو غزالة بنفسه قد زود الأمريكيين بمعلومات عن رحلة الطائرة، وهو ما أنكرته السلطات الأمريكية والمصرية معاً) [٤٥].

ولـدى المعارضـة كـذلك بعض التحفظات على سياسة تسليح الجيش المـصرى، وكان الرئيس السادات قد رفع شعار "تنويع مصادر السلاح" بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. وهو ما كان يعنى من الناحية الفعلية التحول من مـصادر السلاح السوفيتية إلى المصادر الأمريكية. وقد أدى الاستمرار فى هـذه السياسة مع اعتماد صناعة الأسلحة المحلية على المكونات الأمريكية إلـى تـضخيم شـكوك المعارضة على الرغم من أن قادة الجيش المصرى يكـررون الإعـلان عن نجاحهم فى تصنيع الأسلحة محلياً [٤٦] بالتعاون مع العديـد مـن المـصادر غير الأمريكية [٤٧]، هذا إلى جانب تصدير الأسلحة المصنعة محلياً [٤٨].

وواضح مما سبق أن ما يثير مخاوف المعارضة هو الاتجاه حثيثاً نحو تأكـيد الروابط بين القوات المسلحة المصرية والولايات المتحدة. وقد عبرت المعارضـة عـن ذلك بصوت مرتفع عندما طرح موضوع إقامة الولايات المـتحدة لقـواعد عـسكرية فـى الأراضى المصرية، وكذلك عبور السفن الأمـريكية النووية لقناة السويس، وهذا بجانب دفع مصر لفوائد باهظة عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة، حيث تصر الدوائر الرسمية على أنها لا تـسمح بإقامة قواعد أجنبية على أرض مصر كما تمنع مرور السفن النووية وأنهـا تواصل التفاوض مع الولايات المتحدة لخفض الفوائد المفروضة على ديـون مـصر العسكرية [٤٩]. وفى مواجهة الصعوبات التى يعانيها اقتصاد

---

(٤٥) الأهرام، ١٩٨٦/٦/١٢.
(٤٦) انظـر علـى سبيل المثال: بيان المشير أبو غزالة، الأهرام، ١٩٨٦/٦/٤ ولقائه مع صحيفة مايو، ١٩٨٦/٦/٩. وكذلك اللقاء مع الفريق عادل خليل، الأهرام، ١٩٨٧/٦/٢٨.
وأيضا: إنتاج دبابة أمريكية فى مصر، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٧/٧/١٣.
(٤٧) انظر مثلاً: لقاء مع اللواء عادل خليل، الأخبار، ١٩٨٦/٦/٢٦.
(٤٨) الأهرام، ١٩٨٦/٦/٤ و١٩٨٧/٣/١٩.
(٤٩) محمد عبد المنعم، الزيارة لواشنطن والزوابع التى تصحبها، الأهرام، ١٩٨٦/٦/١٦ وحمدى فـؤاد، تقريـر عن مفاوضات أبو غزالة فى واشنطن، الأهرام، ١٩٨٦/٦/٢٥ ومحمد عبد المنعم، الاسـتقرار ضـد الاسـتقرار، الدفاع، عدد رقم ٨، يوليو ١٩٨٦ ومصدر عسكرى يؤكد: ليس =

مـــصر المحمل بأعباء الديون تظل المعارضة منتبهة إلى احتمال أن يؤدى هذا الوضع إلى خضوع مصر بشكل علنى أو سرى للضغوط الأمريكية[٥٠]. ولـــذلك يستوجب النظر إلى هذه المسألة باعتبارها أحد المحاور المهمة التى سيـــساهم تطـــورها فى تحديد الدور المستقبلى للقوات المسلحة إزاء العملية الديمقراطية فى مصر.

وبيـــنما تعبر المعارضة عن مخاوفها بشأن استراتيجية الدفاع من خلال نقـــدها اليومى للسياسة الحكومية، فإن جانباً بعينه من هذه المشكلة قد استأثر بحملـــة صحفية مدتها شهران. وذلك هو الجانب الخاص بالإنفاق العسكرى. فقـــد ردت صـــحيفة "مايو" بعنف على مطالبة أحد ساسة المعارضة بخفض الإنفـــاق العـــسكرى بمقـــدار نصف بليون جنيه[٥١]. وقد أيده فى مطلبه هذا معـــارض آخـــر ســـبق أن احتل منصب وزير الدفاع فى عهد الرئيس عبد الناصـــر (الأســـتاذ أمين هويدى). بل إن هذا الأخير قد ذهب إلى أبعد من مجرد تأييد مطلب خفض الميزانية نصف بليون جنيه مطالبا بأن يكون بليونا كاملاً[٥٢].

وقـــد تصدى رئيس الدولة بنفسه للرد على المعارضة، وكان ذلك أثناء احـــتفال تـــسلم القوات الجوية لطاقم من طائرات الميراج الفرنسية. إذ قال الـــرئيس بنبرة عتاب: "إن هناك من يجلسون فى غرف مغلقة ويتحدثون عن تخفـــيض الـــنفقات العـــسكرية، فى حين أن نصف ميزانية القوات المسلحة يـــصرف علـــى رواتب رجال القوات المسلحة ويصرف الباقى على صيانة المعـــدات العـــسكرية والإعاشـــة والملبس"[٥٣]. وقد التقى الرئيس بالصحف الرســـمية مـــرتين كـــرر فيهما نفس الكلام قائلاً: "إننى أتألم كثيراً من كثرة الكلام فى هذا الموضوع. الذين يرددونه لا يفهمون حقيقته. وإنما هى عملية مـــزايدة فقـــط. وأنـــا أقول لهم حرام عليكم بلدكم. ولو كانت هناك حالات للإســـراف فى الإنفاق العسكرى لعزلت فى الحال المسئول عنها... والواقع إننـــى فـــى دهـــشة مـــن أن ينساق البعض منا خلف دعاوى خفض الإنفاق

=صـــحيحا مـــا نـــشرته الأهالـــى حول تخصيص رصيف دائم للأسطول الأمريكى بالإسكندرية، الأهرام، ١٩٨٧/٣/١٢.

(٥٠) انظـــر علـــى ســـبيل المثال: محمد حمدينو، رصيف دائم للأسطول الأمريكى بالإسكندرية، الأهالـــى، ١٩٨٧/٣/١١ وعـــادل حسين، كيف يحكموننا وكيف تصدر القرارات؟ الشعب، ١٧/٣/١٩٨٧.

(٥١) مايو ١٩٨٦/٦/٩.

(٥٢) لقاء مع أمين هويدى، الأهالى، ١٩٨٦/٦/٢٥.

(٥٣) الأهرام، ١٩٨٦/٦/٢٩.

العسكرى المصرى، وهى دعاوى تبناها فى البداية عدد من أنصار إسرائيل ممن يطمحون فى أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة فى هذا الإقليم"(٥٤). وقد استمرت المعارضة تناقش الموضوع إلا أنها فى هذه المرة استهدفت الرد على الرئيس نفسه، وأثارت فى نفس الوقت مواضيع أخرى مثل سرّية ميزانية الجيش وإنتاج واستيراد المعدات الحربية وعموماً حق المدنيين فى مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية التى تخص قوات بلدهم المسلحة(٥٥). وقد واصلت الصحافة الحكومية ردها على صحافة المعارضة بهذا الصدد(٥٦). وقد تميز الجدال بسمة جديدة هى اشتراك ضباط متقاعدين ذوى رتب عالية فيه(٥٧). ومنذ ذلك الحين أخذ المشير يؤكد فى كل مناسبة أن القوات المسلحة "ترشد" إنفاقها وتهتم بالكيف لا بالكم(٥٨). وبرغم أن الجدال كان يتمحور أساساً حول قضية الإنفاق العسكرى إلا أنه قد حمل مغزى أكبر من حيث إنه قد أبرز التوترات القائمة بين الجناحين المدنى والعسكرى للصفوة السياسية المصرية وكشف الخلاف القائم بينهما حول هذا الجانب الحيوى من جوانب قضية الأمن القومى. ولم يكن هذا المغزى المؤثر على استقرار النظام السياسى ككل ليغيب عن ذهن رجل جيش ذكى مثل اللواء أحمد فخر فى تعليقه على الموضوع والذى بدا كما لو كان بمثابة إنذار عسكرى إلى المدنيين(٥٩).

وبينما عكس هذا الجدال عن الإنفاق العسكرى نوعاً من الصراع القائم داخل صفوف الصفوة السياسية، كان هناك مجال آخر لنقد القوات المسلحة يعكس المشاعر المختلطة لرجل الشارع إزاءها. وذلك هو الخاص

(٥٤) الأهرام، ١٩٨٦/٧/٤، والمصور، ١٩٨٦/٧/٤.

(٥٥) إبراهيم دسوقى أباظة، لا تصادروا على المطلوب، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣م، وحسين عبد الرازق، نحن والرئيس، الأهالى، ومحمد أحمد لبيب، ١٩٨٦/٧/٩ ووحيد رأفت، حول حديث رئيس الجمهورية عن قضايا الساعة، الوفد، ١٩٨٦/٧/١٠ ومحمد أحمد لبيب، الإنفاق العسكرى، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣١ ومحمد حلمى مراد، الرقابة الغائبة على الإنفاق العسكرى، الشعب ٩/٩/ ١٩٨٦.

(٥٦) على سبيل المثال: إبراهيم نافع، سؤال لا يحتاج إلى جواب، الأهرام، ١٩٨٦/٧/١١ وعصام رفعت، قراءة اقتصادية فى ملف النكسة، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٦/٨/٤.

(٥٧) عميد طيار محمد زكى عكاشة، ماذا نريد: قوات مسلحة أم انكشارية، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٦/٧/١٤، اللواء أحمد فخر، الإنفاق العسكرى المصرى، الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥، اللواء إبراهيم شكيب، حول قضية الإنفاق العسكرى، الأهرام، ١٩٨٦/٨/٦.

(٥٨) الأهرام، ١٩٨٦/٧/١٣ و١٩٨٦/١٠/٢٢.

(٥٩) بتعبير اللواء أحمد فخر: "لايمكن أن يحدث حوار ونقاش وتبادل رأى حول الإنفاق العسكرى إلا إذا كانت الدولة تملك قدرة عسكرية دفاعية تمنع الآخرين من خلق واصطناع ظروف تهددنا إلى الحد الذى يمنعنا من الحديث والحوار"، (الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥).

بامتــيازات العسكريين وتدخلهم فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث نــشأ جــدال اســتمر لعدة أسابيع حول هذا الموضوع قبل أن يثور الجدال المــشار إلــيه أعــلاه. وقد افتتح الجدال فى أكتوبر ١٩٨٤ على صفحات "الأهالى" الدكتور سعيد إسماعيل على[٦٠]. وقد رد على الدكتور بشكل سريع بعــض كبار ضباط الجيش المتقاعدين، إذ كتب اللواء إبراهيم شكيب يقول: "إنــه من الثابت عملياً أن الخدمات – وليس الامتيازات – الممنوحة للقطاع العــسكرى فى مصر أقل منها بدرجة ملحوظة عنها فى جيوش دول أخرى عديدة تتميز بتواضع متوسط دخل الفرد فيها عنه فى مصر"[٦١].

وقــد بــرر اللواء شكيب قيام الجيش بالنشاطات الاقتصادية على النحو التالــى: "ليس بخاف على أحد أنه عند الدراسة المستفيضة لعناصر الجدوى الاقتــصادية للخطــة الخمسية للتنمية برزت الفجوة الرهيبة بين ما هو كائن ومــا يجب أن يكون أو بالأحرى الفارق بين ما هو مأمول وبين واقع القدرة علــى تحقــيقه، ومــن ثــم كان القرار بمشاركة القوات المسلحة بإمكاناتها التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية فى إنجاز بعض أهداف الخطة فى التوقيتات المحــددة لها، حيث فرضت قضية التنمية نفسها فرضاً"[٦٢]. وفيما بعد دافع اللــواء أحمد فخر عن خطة الجيش لتحقيق الاكتفاء الاقتصادى الذاتى على الــنحو التالــى: "لــيس من مصلحة أحد ونحن فى دولة يقول دستورها إنها ديمقــراطية اشــتراكية، أن نــتحدث عــن أحد أنجح الأعمال الديمقراطية الاشتراكية فى القوات المسلحة وكأنها خروج عن الخط القومى وانعزال عن باقى المجتمع، عندما لا تترك القوات المسلحة أبناءها عرضة لعوامل السوق والعرض والطلب وخلو السكن ومقدم الشقق وتقتحم مشكلة الإسكان بطريقة اشــتراكية... وقد يقبل الفكر العسكرى المصرى أن يأتى الهجوم على هذه المشاريع من رجال الأعمال والمستثمرين. أما أن يجىء ذلك من المصريين الوطنيين ومن إخوتهم وأقاربهم وجيرانهم فهو أمر محير ويدعو إلى اليقظة والحذر"[٦٣].

وقــد واصل الدكتور سعيد إسماعيل على النقاش بالتأكيد على انتقاداته للــدور "السياسى" و"الاقتصادى" و"الأمن الداخلى" للقوات المسلحة. وبجانب

(٦٠) سعيد إسماعيل على، عفواً سيادة المشير، الأهالى، ١٩٨٤/١٠/٢٤.
(٦١) اللواء إبراهيم شكيب، شكراً أيها السادة، الأهالى، ١٩٨٤/١١/٧.
(٦٢) نفس المرجع.
(٦٣) أحمد فخر، الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية، الجمهورية، ١٩٨٥/١/٢٠.

ذلــك أضاف هامشاً حول "الاهتمامات الأمنية" بشخصه منذ أن كتب مقالاته الــسابقة(٦٤). وقــد رد اللواء شكيب مُقراً بأنه فى مرحلة سابقة من التاريخ المــصرى كـــان للقوات المسلحة دور سياسى مباشر ولكن ذلك لم يعد قائماً بعد(٦٥). وقد أكد على عدم إمكانية تحديد خط فاصل بين السياسيين والمثقفين والعـــسكريين وأن النقد يجب أن يوجه إلى مدى كفاءة الموظف العام وليس إلى لون الزى الذى يرتديه(٦٦).

وقد قام أستاذ القانون الدكتور محمد نور فرحات باختتام النقاش مشيراً إلى التاريخ الوطنى للقوات المسلحة المصرية وفى نفس الوقت إلى مخاطر تدخلها فى الحياة المدنية، وكذلك إلى إمكانية القبول المؤقت لاشتراك الجيش فـــى المـــشاريع الاقتصادية، مع التمييز الواضح بين الدور الدفاعى للجيش والدور الاقتصادى للمؤسسات المدنية، وأخيراً ربط النقاش حول الامتيازات العسكرية بالنقاش حول الامتيازات العامة لمختلف الفئات الاجتماعية(٦٧). إلا أن الدكتور فرحات قد أضاف للنقاش بعداً آخر هو ذلك المتمثل بالامتيازات القــضائية للعـــسكريين والـــنابعة عـــن الفصل بين القضاء المدنى والقضاء العـــسكرى، حـــيث تظل محاكمة العسكريين أمام المحاكم العسكرية فقط – حتـــى بالنـــسبة للجرائم غير العسكرية – موضعاً من مواضع الشكوى التى يستـــشعرها قطاع من المجتمع المصرى يضم القضاة والمثقفين والسياسيين بل وعامة المواطنين(٦٨).

وبالـــرغم مـــن أن الـــنقاش السابق قد توقف إلا أن قضية الامتيازات العـــسكرية وقـــيام العـــسكريين بالأنـــشطة المدنية قد استمرت تطرح على صفحات صحف المعارضة(٦٩). وبالمقابل استمرت الصحافة الحكومية تثنى

---

(٦٤) سعيد إسماعيل على، المضنون به على غير أهله، الأهالى، ١٩٨٤/١١/٢١.

(٦٥) اللواء ابراهيم شكيب، لكل شىء آفة، الأهالى، ١٩٨٤/١٢/٥.

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) د. محمد نور فرحات، حول حكم المؤسسات وتحكم المؤسسات، الأهالى، ١٩٨٤/١٢/١٩.

(٦٨) علـــى ســـبيل المثال، انظر: عادل عيد، المحاكم العسكرية ليست محاكم: القضاة العسكريون ليـــسوا قضاة، الشعب، ١٩٨٦/٩/١٦ ورجب البنا، متى يخضع العسكريون للقضاء العام. الأهرام، ١٩٨٧/١/٩. انظـــر أيضا: المستشار حافظ السلمى، القضاء الطبيعى وحق المساواة أمام القضاء، بحث مقدم إلى مؤتمر العدالة الأول، نادى القضاة، القاهرة، ٢٠-١٩٨٦/٤/٢٤.

(٦٩) عـــبدالله الـــسيد، عـــسكرة التعلـــيم، الأهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠ وأمين هويدى، كلمة لوجه الله، الأهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠ وبيان الأمانة المركزية لحزب التجمع: الديمقراطية فى خطر، الأهالى، ١٣/١٩٨٦/٨ ووحـــيد رأفـــت، نحن نرفض هذه الظواهر ونحذر من عواقبها، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١ وجمال سليم، النشاط الاقتصادى للقوات المسلحة، صوت العرب، ١٩٨٦/١٠/٢٦.

علـــى خدمات القوات المسلحة للمجتمع المدنى[٧٠]. وكان هذا أيضاً موضوع رسالة علمية كتبها أحد العسكريين (العقيد وحيد مهدى عامر) [٧١]. وقد ظلت تلك واحدة من القضايا الخلافية بين الجناحين الحاكم والمعارض من الصفوة المصرية، وكذلك بين المعارضة المدنية والقضاء المدنى فى كفة والعسكرية فى كفة أخرى.

إن الـــشكوى الثلاثـــية للمعارضــــة المــــصرية بالنسبة للقوات المسلحة (اســـتراتيجية الدفاع – الإنفاق العسكرى – امتيازات العسكريين) إنما تمثل عنـــصراً مهمـــاً من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية من ناحية والـــصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى. وهى تعكس الإطار العـــام لطبـــيعة الحكـــم المحددة تاريخياً فى مصر حيث تلعب الدولة دوراً مركـــزياً فـــى المجتمع للدرجة التى تؤكد بها سلطتها على حساب – وليس علـــى أســـاس مـــشاركة – المجتمع المدنى. والتجربة الليبرالية الراهنة فى مـــصر هـــى أقـــرب إلى "أوتوقراطية متعددة الأحزاب"، أو هى شكل من "ليبـــرالية الدولـــة" حـــيث حـــرية التعبيـــر مكفولة نسبياً لتخفيف الضغوط الاجتماعـــية بدرجة ما. وهذا لا يغير من القالب الأساسى لإخضاع المجتمع المدنـــى لـــسلطة الدولـــة وإن أصبح ذلك بواسطة حزب للدولة يتنافس فى انـــتخابات ذات مـــشاركة محدودة من قبل الهيئة الناخبة – بغض النظر عن الأرقـــام الرسمية – مع ضمان حصوله على أغلبية الثلثين لتمرير قرارات الدولـــة المركـــزية والتـــى من أهمها اتفاق جناحى الصفوة الحاكمة المدنى والعسكرى على شخص رئيس الدولة.

(٧٠) انظـــر علـــى ســـبيل المثال: علاج المدنيين فى المستشفيات العسكرية، الجمهورية، ١٩٨٦/١٢/٥ وانـــيس منصور، مواقف (شكر المشير على إسعاف المواطنين بمائة ألف زجاجة قطرة من إنـــتاج القـــوات المسلحة)، الأهرام، ١٩٨٦/٩/٢١ ورئيس الوزراء يؤكد على أن القوات المسلحة تلعب دوراً مهماً فى تخفيف المعاناة عن المواطنين، الأهرام، ١٩٨٦/١٢/١٦ والرئيس يوافق على إخـــلاء القوات المسلحة لقطعة أرض وتحويلها لمصيف ببور سعيد، الأهرام، ١٩٨٧/٣/١٩. انظر كذلك: محمد عبد النبى، القوات المسلحة فى عهد مبارك، شباب بلادى، ١٩٨٧/٧/١١.

(٧١) أخيـــرا: تقيـــيم دور القـــوات المـــسلحة فـــى التنمـــية الاقتـــصادية، الأهالى، ١٩٨٦/٦/٤ وتقيـــيم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، النصر، يوليو ١٩٨٩.

(٧٢) انظـــر مثلا المظاهر المعلنة لتأييد القوات المسلحة لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية: الأهـــرام، ١٩٨٧/٦/٣٠ و ١٩٨٧/٧/٢١ (كـــتابة اسم الرئيس مبارك بتشكيل الطائرات فى السماء) وكذلك حرص الرئيس مبارك على حضور احتفالات تخريج الضباط: الأهرام، ٨٧/٧/٢٢ وكذلك: ٦ ســـنوات مـــع الرئيس مبارك (حديث للمشير)، أخبار اليوم، ١٩٨٧/٨/٨ والقوات المسلحة تبايع مـــبارك لفتـــرة رئاســـة ثانية، النصر، أغسطس ١٩٨٧. لاحظ أيضا تحفظ المعارضة على تدخل القوات المسلحة فى السياسة على هذا النحو (مثلا: سعد الغنام، نهايته، الأحرار، ١٩٨٣/٧/٦).

إن ميــراث اللامــبالاة العــام، ومركزية الدولة، والمشاركة العسكرية الفعلــية فـــى السلطة بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة مـــن درجـــات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين علـــى السلطة فى مصر أمراً غير محتمل. إن النظام يعمل. فحتى عندما تم استدعاء الجيش لقمع انتفاضة يناير ١٩٧٧(٧٣) وتمرد فبراير ١٩٨٦(٧٤) عاد الجيش إلى ثكناته مرة أخرى وظلت السلطات المدنية مسيطرة(٧٥). إن المثل الــسائر بـــين كثيـــر مـــن المدنيين فى مصر هو أن الجيش لا يحتاج إلى الاســـتيلاء علـــى السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمتها. والبعض يمكن أن يضيف الصعوبات التكنيكية لتدبير الانقلابات عن طريق مجموعات صغيرة وسط جيش ضخم كالجيش المصرى، وإذا حدث، فإنه يجب أن يكون انقلابا مـــن القيادة العليا للجيش، وهى نفسها قلب النواة المؤثرة فى أعمال السلطة المدنية، وهنا يجد التعميم التالى مكاناً له:

"خـــارج أمـــريكا اللاتينـــية من الصعب الإشارة إلى حالات من الدولة المستبدة التى تمثل عادة رد فعل قمع لوجود قطاع شعبى راديكالى قوى، أو لوجـــود مطالـــب ملحـــة لـــبورجوازية قومية مسيطرة، أو لوجود حالة من الاســـتقطاب الـــشديد والصدام الماثل بين هذا وذاك، فباستثناء تركيا والفلبين هـــناك احـــتمال ضئيل لتكرار نموذج الأرجنتين وشيلى فى الشرق الأوسط وآسيا"(٧٦).

ومـــع ذلـــك فإن طمأنة النفس من خلال هذه الصورة أمر جد خطير. فالموقـــف المصرى يتضمن عناصر أخرى يجب أخذها فى الحسبان. **أولاً:**

---

(٧٣) حـــول هـــذه الانتفاضـــة انظر: حسين عبد الرازق، مصر فى ١٨ و١٩ يناير، دار الكلمة، بيروت، سنة ١٩٧٩.

(٧٤) حول هذا التمرد انظر: الأهرام، ١٩٨٦/٣/٤ والجمهورية، ١٩٨٦/٤/٤.

(75) Hamdi Saleh, Egypt's Crisi Gives Mubarak a New Image, Los Angeles Times, 21.3.1986.

(76) Robert Bianchi, op. cit., P. 536.

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أن ضعف الاحتمال الموضوعى للانقلاب العسكرى لا ينفى وجود الفكر الانقلابى لدى البعض من ضباط الجيش، بل وبعض المحاولات الصغيرة لتجسيده. وفى هذا الإطار تقع عملية الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ وما تردد لدى بعض دوائر المعارضة (الشعب، ١٩/٥/١٩٨٧) مـــن وجود تنظيم سرى تم اكتشافه فى الجيش، وهو ما نفاه على وجه العجلة وبلغة حادة الفـــريق إبـــراهيم العرابـــى رئيس أركان القوات المسلحة (الأهرام، ٢٠/٥/١٩٨٧) إلا أن صحيفة "الشعب" عاودت تأكيده مرة أخرى (عادل حسين، كارثة الاتفاق السرى مع أمريكا، الشعب، ٢٦/٥/١٩٨٧).

لقد اعتاد العسكريون المصريون خلال حوالى أربعين عاماً العمل تحت القيادة السياسية لرجال عسكريين مثلهم. وحتى الآن لم يختر الرئيس مبارك نائباً لرئيس الجمهورية، فإذا وقع اختياره على شخصية عسكرية مرة أخرى فمن المحتمل أن تستمر بالبلاد فى رحلة الرئاسة حتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. إن سيكولوجية العسكريين الذين لم يعتادوا على تلقى الأوامر من المدنيين، وسيكولوجية الأمة التى لم تعتد على أن يقودها أحد غير العسكريين ستصبح بذلك هى السيكولوجية التى ترسخت لدى المصريين ما يزيد على نصف قرن.

ثانياً: إن عودة الجيش إلى الثكنات بعد إخماد تمرد فبراير ١٩٨٦ لا يمكن اعتبارها مثلاً مستمراً. وذلك لسبب بسيط هو أن ذلك التمرد قد مثل مشكلة داخلية فى إطار المؤسسة الحاكمة وكان من الممكن أن تعالج عبر "عملية" - وليس عبر "مجابهة" - مع السكان المدنيين الذين قد يفرض تمردهم على نحو مشابه تغييرات سياسية أبعد مدى، بما فى ذلك التغيير فى اتجاه مزيد من العسكرة للنظام السياسى(٧٦). صحيح أن انتفاضة ١٩٧٧ قد مثلت مجابهة مع السكان المدنيين. لكن فى ذلك الوقت كان الرئيس السادات يتمتع بشرعية مدنية أحرزها نتيجة لإنجازه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبدرجة كافية للرد على أى أفكار عسكرية للاستيلاء على السلطة.

ثالثاً: إن التجربة الديمقراطية فى مصر لا تقوم على قاعدة عريضة. فالقوة السياسية الرئيسية فى البلاد هى مجموعات النخبة المنخرطة فى صراع الشعارات السياسية وتحمل أفكاراً عتيقة، كما تبدى درجة مذهلة من عدم النضج الفكرى والسياسى سواء على مستوى السياسة الصراعية أو على مستوى السياسة التفاهمية داخل المجتمع، والأغلبية الساحقة من السكان لا تثق فى كل هذا، ولهذا فإن هذه الأغلبية تمثل مرشحاً طبيعياً لقبول صيغة أوتوقراطية بديلة للحكم من الممكن أن تحقق درجة أفضل من الانضباط والنظام. وفى إحدى المرات بدا الجيش ملوحاً بنقطة نظام إزاء الجدل الذى لا ينتهى حول مزايا وعيوب ثورة يوليو ١٩٥٢ حسبما تراها القوى السياسية المتنافسة فى البلاد(٧٨). لكنه عندما تزداد حدة التوتر فى المستقبل، قد يكون مطلوبا من الجيش أكثر من مجرد نقطة نظام.

---

(٧٧) أحمد عبدالله، بعد العاصفة الأولى، العرب، ١٩٨٦/٤/٩.

(٧٨) فليتوقف المتحاورون، النصر، يوليو ١٩٨٦.

رابعاً: إن الصيغة البديلة للتغيير قد تكون هى الطريق إلى الجنة، وهذه هـى المهمـة التى يمكن أن تقوم بها الحركة الإسلامية التى – برغم كونها كغيرها حـركة مـن حركات الصفوة – إلا أن لديها أرضية شعبية أوسع وترتكـز علـى قاعـدة اقتـصادية قوية تتمثل فى شبكة البنوك والشركات الإسـلامية. صـحيح أن الجيش هو الحاجز المنيع ضد الاستيلاء الإسلامى على السلطة بالوسائل غير البرلمانية. ولكن الحركة الإسلامية قد تثبت قوتها إلـى حد أبعد – ربما من خلال هبة شعبية أخرى من أجل الخبز – للدرجة التـى تقـنع العسكريين بعمل صفقة بين الطرفين. وعلى أية حال فإن قيادة الجيش لا تألو جهداً فى إثبات "إسلاميتها" تماماً مثل وسائل الإعلام والحزب الحـاكم، كمـا أن المـشير قـد أكد مراراً على الأساس الإسلامى للعقيدة العـسكرية المـصرية(٧٩)، وهـو لا يفـتقد الرضـا من طرف السياسيين الإسلاميين المدنيين(٨٠).

خامـساً: حقـا إن البيـئة الدولـية قد أصبحت تشجع على المزيد من الديمقـراطية وتحـبذ القليل من الحكم العسكرى. ولكن هذا هو العالم الثالث حـيث لا تستسلم القوى العظمى بسهولة لخسارة أتباعها أو شركائها، فبرغم كل شيء قام "الشياطين" الأمريكيون بعقد صفقة مع "المجانين" الإيرانيين فى لحظة مبكرة من حرب المصطلحات التى دارت بينهما. فعندما يتعلق الأمر بحماية مصالح قوة عظمى ذات نفوذ فى بلد من بلدان العالم الثالث لا يوجد استبعاد من حيث المبدأ للاتفاق مع العسكريين أو الإسلاميين أو كليهما.

سادسـاً: تـوجد بمـصر أزمة اقتصادية واجتماعية، يكفى لتبيان مدى عمقهـا واتساعها أن نذكر: تضاؤل موارد البترول، وثقل الديون الخارجية الكبيـرة، وضـغوط الأجيال الجديدة غير القادرة على الحصول على تعليم رخـيص (ناهـيك عـن أن يكون مجاناً) أو وظيفة مناسبة أو حتى مسكن

---

(٧٩) علـى سبيل المثال: أبو غزالة فى ختام الندوة الاستراتيجية: الاستراتيجية العسكرية المصرية نابعـة مـن القرآن الكريم والسنة النبوية، الأهرام، ٤ و١٩٨٧/٣/٦. وكذلك: أبو غزالة فى تخريج دفعـة فى الكلية الحربية، الأهرام، ١٩٨٧/٧/١٦. وحول الأصول التاريخية لازدياد الجرعة الدينية فـى التوجـيه المعـنوى داخل القوات المسلحة منذ حرب ١٩٦٧ انظر حديث اللواء محمد رشدى حسان فى: الشعب، ١٩٨٨/١١/١.

(٨٠) محمـد عـبد القـدوس، سبق ذكره. فيما بعد أثنى الدكتور محمد عباس (وهو رمز إسلامى معـروف) ثناء كبيرا على القوات المسلحة وأبدى استعداداً لقبول احتكار العسكريين لمنصب رئيس الدولـة. انظر: محمد فخرى، من يحكم مصر بعد مبارك؟ بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٤٤ – ٢٥٧.

للزواج. وفى كل مكان فى هذا العالم أينما وجدت إدارة مدنية غير كفء أو فاشلة فى معالجة الأزمة الاجتماعية، وفى غياب إمكانية استبدالها بإدارة مدنية أخرى أكثر كفاءة، يتم استدعاء العسكريين للقيام بالمهمة. ومصر ليست استثناء من ذلك.

إن الجيوش لا تتخذ موقفا ثابتا فى مواجهة العمليات الديمقراطية، فهى تهدد البعض بينما تدع البعض الآخر وشأنه. إذن ما يهم هو نوع ومدى العمليات الديمقراطية التى نتكلم عنها. إن المقارنة بين ممارسة الديمقراطية السياسية ومقدار ممارسة الديمقراطية الاجتماعية ليست أقل أهمية من المقارنة بين النصوص الديمقراطية والمشاركة الحقيقية.

إن مستقبل الديمقراطية فى مصر يتوقف على مدى اتساع العمليات الديمقراطية فى كافة مجالات الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية معا. وفيما يخص مسلك القوات المسلحة إزاء الديمقراطية فهو يمكن أن يتغير مثلما تتغير العمليات الديمقراطية نفسها. ولا يمكن وضع تكهنات دقيقة لتوقع اتجاه هذا التغير، فالتكهنات تخدم المواقف الساكنة وليست المتغيرة. وهذا أكثر من صحيح فى حالة بلد كمصر عرفت عنه الصلابة التاريخية والقدرة على الاستمرار(*).

---

* بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، نشر الباحث الأمريكى روبرت سبرنجبورج دراسته التالية:
Robert Springborg, The president and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today, Middle East Report (MERIP), No. 147, July – August 1987.
وتركز هذه الدراسة على وجود صراع سياسى بين الرئيس والمشير كما تمتلئ بالمعلومات الخاصة بقاعدة القوة التى يبنيها المشير لتدعيم موقعه بحيث أصبح من المتعذر إبعاده إلا من خلال "ثورة تصحيح". وفى تقديرنا أنه برغم دقة متابعة الباحث لهذا الجانب من الوضع السياسى المصرى ووجوب النظر فى توقعه أن تنشأ فى مصر "دولة شمولية على النمط الأمريكى اللاتينى تكون قاعدة قوتها التحالف بين العسكريين والبورجوازية الكبيرة" إلا أنه قد بالغ فى استخراج دلالات التفاصيل الذاتية لصراع القوى عند قمة السلطة المصرية، كما هون من شأن القوة الدستورية والفعلية لمنصب رئيس الدولة والتى تعينه فى اللحظات الحرجة على حسم الصراع لصالحه (انظر نموذج مايو ١٩٧١)، مثلما هون من شأن الطبقة الوسطى المصرية والصفوة المدنية عموما فى مناخ التعدد السياسى المحلى والانفتاح السياسى الدولى بحيث أصبح من المتعذر أن يقتصر دورها على "الوقوف على جانب الطريق للتصفيق لمن ينتصر فى صراع السلطة" حتى ولو صح ذلك بالنسبة للأغلبية الشعبية غير المشاركة فى الحلبة السياسية. ولا ينفى ذلك اتفاقنا مع الباحث بشأن الأخطار العامة لتدخل الجيش فى الحياة السياسية وشدة ارتباطه بإحدى العظميين على نحو ما تشير ملاحظاتنا الختامية (كتبت هذه الملاحظة قبل إقالة المشير أبو غزالة من منصبه).

ملحق
سؤال جديد فى الساحة السياسية المصرية:
هل يترجل راكب الحصان؟

"الرجل الذى يمتطى جواد" أو "راكب الحصان" هو العنوان الفلكلورى الذى اختاره البروفيسور "فاينر" لكتابه الرائد حول العسكريين ودورهم السياسى. وفى كثير من البلدان يحوم فى سماء الحياة السياسية بصورة شبه دائمة سؤال حول بقاء راكب الحصان فوق حصانه أو احتمال ترجله من على صهوته إلى أرض السياسة والحكم المباشر.

وقد حدث ذلك فى التاريخ المصرى المعاصر مرتين مشهورتين. **الأولى** عام ١٨٨١ مع الثورة العرابية التى قادها العسكريون، **والثانية** عام ١٩٥٢ مع الثورة التى قادها عبد الناصر وزملاؤه من العسكريين.

وباندلاع الثورة الأخيرة أصبح العسكريون جزءاً من نسيج الحكم المباشر بعد أن خلعوا البزة العسكرية وتحولوا إلى مديرين وسفراء ووزراء متحالفين فى ذلك مع العناصر التكنوقراطية المدنية التى وقفت فى معسكر الثورة عن اقتناع أو عن مسايرة. إلا أن ذلك قد ارتبط بجهود ناجحة لعبد الناصر لإبعاد الجيش عن السياسة باستخدام سيف المعز وذهبه. وموضع النجاح هنا هو غياب سلسلة الانقلابات العسكرية التى عرفتها بلدان أخرى عن الساحة السياسية المصرية، وإن بقى للمؤسسة العسكرية دور التأثير فى مجريات الأمور من خلف الكواليس. وبرغم تجرع الجيش لمرارة الهزيمة فى ١٩٦٧ وتذوقه لحلاوة النصر فى ١٩٧٣، فالبادى أن قاعدة الدور المتوسط للمؤسسة العسكرية – أى عدم غيابها تماما عن السياسة وعدم تدخلها فيها بالانقلابات – هى القاعدة التى استقرت بالنسبة للدور السياسى للجيش المصرى حتى وقتنا هذا، يضاف إلى ذلك القاعدة المشروطة والمتمثلة فى أن التدخلين المباشرين للجيش فى الحياة السياسية المصرية حتى الآن قد تما فى إطار شرعية مدنية نتجت عن ارتباط هذين التدخلين

بالثورة الوطنية الساعية للاستقلال بما جعل لهما حظاً من القبول الشعبى المعتبر.

إلا أنه يلاحظ أن سؤالاً جديداً عن الدور السياسى للمؤسسة العسكرية المصرية قد بدأ يحلق فى الحياة السياسية المصرية فى الآونة الأخيرة برغم أن تلك هى فترة الاستقرار النسبى فى تجربة التعددية السياسية المحدودة. وبجانب هذا التناقض الظاهرى، فإن الجديد فى الأمر هو أن السؤال المطروح قد أصبح قريباً من صياغته الروتينية فى الدول المعروفة بتدخلات العسكريين فى شئون حكمها، أى أن السؤال بعبارة أخرى قد أصبح بعيداً عن التيقن من استمرار القاعدتين المشار إليهما قاعدة الدور المتوسط وقاعدة الارتباط بالثورة الوطنية. وبالتالى فإن ما يتبقى من مضمون السؤال إنما يتعلق بالتساؤل عن اتساع نطاق الدور السياسى للعسكريين المصريين واحتمالات وصول هذا الدور إلى مستوى الحكم المباشر دون أن تكون مدعاة ذلك تحرير البلاد من الاستعمار.

لقد تواتر الحديث عن المؤسسة العسكرية المصرية بدرجة أعلى من المألوف، فإذا طرحنا جانبا ما يسرى فى الشارع الشعبى وبالأخص فى كواليس الصفوة المثقفة من شائعات وتأكيدات حول وجود صراع بين العسكريين والمدنيين عند قمة الحكم وارتباط ذلك بأشخاص بعينهم من الجانبين، فالثابت مع ذلك أن جدلاً بهذا الشأن قد دار على صفحات الصحف بين عينة من مثقفى الصفوة المدنية المصرية وعينة من العسكريين، وأن الجدل قد وجد بعض تعبيراته المنشورة على لسان رئيس الدولة ووزير الدفاع بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية المعروفة المعروف عنهم التعبير عن السياسات الرسمية أكثر من تعبيرهم عن هموم الشارع الشعبى أو الصفوة المثقفة أو حتى اقتناعاتهم الخاصة. وقد بدأ الجدل فى أخريات عام ١٩٨٤ على صفحات جريدة (الأهالى) المعارضة حين أثار الكاتب المستقل الدكتور سعيد إسماعيل على موضوع امتيازات المؤسسة العسكرية وتدخلها فى النشاط الاقتصادى المدنى، وقد رد عليه فى حينه وعلى صفحات نفس الصحيفة اللواء إبراهيم شكيب، بينما تولى اللواء أحمد فخر الرد على صفحات جريدة "الجمهورية"، وقد حاول الدكتور نور فرحات تهدئة خواطر الطرفين بطرح الأمر بطريقة متزنة.

إلا أن توقــف المقــالات المتعلقة بهذا الموضوع لم يعنِ انتهاء النزاع، حـــيث كـــتب وزير الدفاع السابق أمين هويدى مؤخراً مقالاً يعتب فيه على رفقـــاء الـــسلاح صـــورة التميز التى غدت مصاحبة لهم بدلالة ما أصبحت تحـــتويه الإسكندرية من مرافق وأبنية مقصورة على ضباط الجيش (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠)، وكـــان أمـــين هـــويدى قد أضاف للجدل بنداً جديداً يتعلق بالإنفاق العسكرى للجيش المصرى والذى دعا الرجل إلى تخفيضه وترشيده بـــرفع الكفاءة الكيفية للأداء العسكرى. ويبدو أن رجالات الحكم العسكريين والمدنيـــين معاً كانوا هذه المرة أكثر استعداداً لمواجهة هذه الأطروحة التى يبدو أنهم كانوا ينتظرونها بشغف ليرفعوا من درجة حرارة الجدل.

إذ تـــم رفض هذه الأطروحة ليس بمجرد المقالات الصحفية هذه المرة وإنمـــا أيـــضاً بمقاطع من خطب وتصريحات رئيس الدولة ووزير الدفاع، وكـــان تكتيك هذه المرة هجومياً مضاداً أكثر منه دفاعياً. حيث تم استحضار مفاهـــيم الأمن القومى والتصدى للعدو وإن اقتصر الأمر على ترديد عناوين المفاهيم دون الخوض فيها. ولا يستثنى من ذلك سوى مقال اللواء أحمد فخر (الأهـــرام ١٩٨٦/٧/٢٥) الـــذى أومأ فيه إلى دور الجيش فى حماية النظام السياسى بما فى ذلك هذا الحوار الذى يدور حول الإنفاق العسكرى. وبرغم ذلـــك فـــإن اللواء فخر لم يسمِّ الأعداء المهددين لمصر ونظامها وحواراتها، حتـــى إن الكاتب فيليب جلاب قد دعاه لأن يحدد أولاً من هم الأعداء قبل أن يـــتحدث حول الإنفاق العسكرى لمواجهتهم (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠). وبرغم وجاهـــة هـــذه النقطة الأخيرة إلا أنها تعكس فى تقديرى شيئاً من التزيد فى موقـــف المعارضـــة المـــصرية إزاء الجيش المصرى، حين تفترض أنه قد شطب إسرائيل من قائمة الأعداء. ذلك أن هذا غير صحيح عملياً، وإن ظل مـــن حق المعارضة أن تتساءل عن الإمكانية الحقيقية لمواجهة إسرائيل فى ظـــل الإطار السياسى القائم على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، هذا بالإضـــافة لحقها فى التساؤل عن مبرر إضافة ليبيا لجبهة الأعداء ومدى ما يعكـــسه ذلـــك مـــن ميول ذاتية لبعض قادة الجيش تعكس بدورها تحيزاتهم الخاصة لا المفاهيم الصحية للأمن القومى.

وفـــى تصورى أن هذا الجدل كله إنما لا يقصد به الحديث عن مسائل الإنفاق العسكرى وامتيازات العسكريين وتدخلهم فى النشاط الاقتصادى بقدر مـــا يمـــثل حديثاً غير مباشر فى مسألة أكبر هى دور العسكريين فى الحياة

السياسية المصرية ومدى تهديدهم لإطارها الديمقراطى النسبى، أى أن الحديث كله إنما يجرى بطريقة "الكلام لك يا جارة" دون مواجهة صريحة لجوهر الموضوع وإن وجدت بعض الاستثناءات الأكثر صراحة على صفحات جريدتى "الشعب" و"الأهالى"، والأمر على هذا النحو يتم من كلا الطرفين، بمعنى أن المدنيين يتناولون البنود التفصيلية بدل القضية الكلية، وأن العسكريين يردون بسلاح المقالات الصحفية بدل السلاح الحقيقى الذى فى حوزتهم.

ولئن أدت أزمة الأمن المركزى إلى طرح الموضوع بصورة أكثر صراحة فى الشارع الشعبى الذى رأى الجيش فى طرقات البلاد أمام عينه إلا أن الكسب الذى حققه الجميع بالخروج من هذه الأزمة – وخصوصاً المعارضة السياسية التى لم تتعرض للاضطهاد والجيش الذى أثبت عدم رغبته فى الاستيلاء على السلطة – قد أرجأ المواجهة الصريحة للقضية الكلية إلا أن ذلك لن يمنع من تكرار المراوحة حول الموضوع بل قد تحل المواجهة الصدامية محل المواجهة الفكرية إذا تكررت فى البلاد أحداث على نطاق أحداث الأمن المركزى.

وفى تقديرى أنه قد آن الأوان لكى ينخرط أبناء الصفوة المدنية والعسكرية، الحاكمة والمعارضة فى حوار صريح حول هذه الموضوع يفترض له أن يدور على ثلاثة مستويات:

أولاً: أن يكون للعسكريين تمثيلهم فى الحوار الوطنى الذى تأخر أكثر من اللازم والذى يفترض أن يدور أصلا بين مختلف القوى السياسية الحاكمة والمعارضة، وعلى قدم المساواة من ناحية فرصة المناقشة والاقتراح لمناقشة قضية إنقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية وتطوير نظامها السياسى التعددى، قبل أن يكون البديل المفروض هو الإنقاذ والتطوير بغير طريق الحوار.

ثانياً: أن يطرح العسكريون تصورهم لسيناريوهات الفوضى المدنية الداخلية التى قد تجبرهم على الاستيلاء على السلطة كاحتمال حقيقى، وأن يطرح المدنيون شروطهم لالتزام الجيش بالشرعية الدستورية وأساليب الوقاية من الفوضى المدنية بالطرق السياسية لضمان عدم تدخل الجيش. بعبارة أخرى لا بد أن يناقش الطرفان أموراً تفصيلية مثل انتخاب رئيس جمهورية غير عسكرى، وانتقال السلطة السياسية بين الأحزاب، والسماح

بأحـــزاب أخـــرى، والـــسماح بأساليب للتعبير المكتوب (الصحف) والتعبير المنطوق (المظاهرات والتليفزيون) أوسع مما هو متاح حالياً.

ثالـــثاً: أن يـــناقش الطرفان سبل الحفاظ على أداء عسكرى مرتفع وفى نفـــس الـــوقت رفـــع مـــستوى الأداء المدنـــى المتدهور إلى مستوى الأداء العـــسكرى دونمـــا إدارة عـــسكرية مباشرة للمرافق الاقتصادية، فمن غير المعقـــول أن يظـــل الجـــيش هو المؤسسة الوحيدة ذات التنظيم الجيد بينما الفوضـــى هى طابع المؤسسات المدنية، حيث يمكن هنا نقل بعض الخبرات العـــسكرية دون عسكرة للاقتصاد لأن معنى ذلك ألا يكون فى البلاد اقتصاد مدنـــى فعـــال أبـــدا، هـــذا مع سعى الطرفين لتقليل الفجوة بين الامتيازات المعيشية للعسكريين والنصيب المتاح للمدنيين.

وأخيـــراً فإن بقاء راكب الحصان على حصانه أو ترجله من عليه، إنما يـــتوقف على وجود بعض الرجال العقلاء سواء من المدنيين أو العسكريين الذين تتوافر لديهم الحساسية لقياس الموقع الحالى لمصر والاستعداد لإنقاذها من مزيد من التدهور.

(العرب، ١/٩/١٩٨٦)

سياسيون وعسكريون

موضوع دور العسكريين فى الإدارة السياسية من المواضيع المطروقة دوماً على مستوى الفكر السياسى (راجع مقالنا المعنون، العودة إلى الثكنات، والمنـــشور بهـــذه الصحيفة(*) بتاريخ ٣/٩/١٩٨٥) وبالأخص بالنسبة لبلدان العـــالم الـــثالث التـــى عـــرفت الأدوار الـــسياسية المباشرة وغير المباشرة للعسكريين.

ويـــزداد الاهتمام بهذا الموضوع مع التحولات الفعلية التى تشهدها دول كثيرة بشأن التحول من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى، وكذلك ما تشهده مـــن تطـــورات أقل درجة من الانتقال الحاسم من هذا الشكل من الحكم إلى ذاك الـــشكل. حـــيث يتعلق الأمر هنا بالدور الذى يلعبه العسكريون فى ظل الحكم المدنى وبالأخص مع نمو نظم التعددية السياسية فى بعض دول العالم الـــثالث، حيث تكثر الشعارات الديمقراطية التى لا تفترض فى الواقع غياب

(*) العرب.

الدور السياسى للعسكريين. وإن غطت الشعارات على المناقشة الصريحة لدور العسكريين وبالتالى تتولى الشائعات طرح الأمر، فالحقيقة إن أطر التعددية السياسية لم تمنع العسكريين من لعب دور سياسى يستوجب القيادة سواء كان هذا الدور محدداً أو متصلاً أو يبرز من وقت لآخر على طريقة النطق بعبارة "نحن هنا" والتى قد تنطق بلسان المقال صراحة أو بلسان الحال فعلا. ومن الطبيعى أن يكون للعسكريين دور، خصوصاً فى الأنظمة التى اعتادوا أن يلعبوا فى إطارها دوراً قيادياً من الصعب ألا يكون له شكل من أشكال الاستمرار حتى مع تغير شكل الأنظمة نفسها. وتلك هى النظرة الأوقع التى يفترض أن يتم بموجبها تناول موضوع الدور السياسى للعسكريين والتى تختلف عن النظرة التآمرية نحو الموضوع. أى تلك التى لا ترى فى الأمر سوى استعداد العسكريين للقيام بانقلابات عسكرية تستولى على السلطة السياسية برغم أن هذا لا يمثل سوى صورة واحدة من صور الدور السياسى للعسكريين.

وإذا دلفنا من هذا المدخل إلى الأوضاع فى دولة كمصر لطالعنا عدداً من التفصيلات المكونة للحالة المصرية فى الموضوع. فهناك **أولاً** الكلام الكثير فى الصحف الأجنبية عن وجود صراع بين جناح مدنى وجناح عسكرى فى السلطة السياسية يفسر به أسلوب معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية. وتعطى هذه الصحف الكثير من التفصيلات التى لا يمكن التدليل عليها بصورة مباشرة. ولكن للكثير مما يتردد خارج البلاد صداه داخل البلاد حيث تكثر بالفعل الشائعات حول هذا الموضوع. ولما كانت الشائعة هى منطق الالتقاء بين الحقيقة (حيث لا دخان من غير نار) والخيال (حيث لا مكان للدقة العلمية فى الكلام المرسل)، فإنه من غير الصائب التركيز على الجانب الذاتى الذى يحصر الصراع فى أشخاص بعينهم من القيادات المدنية والعسكرية بل الأفضل البحث فى الإطار الموضوع لتولد مثل هذا الصراع.

ومما يؤكد أهمية التركيز على الإطار الموضوعى ذلك **التفصيل الثانى** فى الحالة المصرية والمتمثل فى استخدام الجيش مرتين فى مواجهة حركتى تمرد خلال عقد واحد من الزمان أتت الأولى من الشارع الشعبى (١٩٧٧) وأتت الثانية من داخل جهاز السلطة (تمرد الأمن المركزى فى ١٩٨٦). وفى الحالتين لم يكن الحكم عسكرياً، بل فى الحالة الأولى لم يكد يمر عام

علـــى إعـــلان الـــتعددية الـــسياسية بينما فى الحالة الثانية كانت الشعارات الديمقـــراطية تتـــردد بشدة باعتبار أن الانفراجة الديمقراطية قد مثلت إنجازا سياسياً لعهد الرئيس مبارك برغم كافة المصاعب الاقتصادية.

وهـــناك **تفـــصيل ثالـــث** ربمـــا مر دون أن يلحظه الكثيرون، ذلك هو الاهتمام المتزايد للقوات المسلحة بقضايا السياسة الداخلية باعتبارها ذات أثر علـــى الأمـــن القومـــى، وذلك على نحو ما دللت ندوة "إعداد الدولة للدفاع" والتـــى لخـــصها فـــى حديث لصحيفة "الجمهورية" (١٩٨٦/٤/١٠) اللواء مـــصطفى العباسى رئيس هيئة البحوث العسكرية، حيث اتضح من تلخيصه عناية الجيش بالسياسة الاقتصادية على وجه الخصوص.

إن فهم الإطار الموضوعى للدور السياسى للعسكريين فى دولة كمصر يفتـــرض التطرق إلى عدد من النقاط. **أولاها** تلك الخاصة بالتاريخ الوطنى الـــثابت للجيش المصرى منذ مرحلة مبكرة أهم معالمها الثورة العرابية التى قادها عسكريون وطنيون مثل أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى ومحمد عبـــيد ثم فترة حرب فلسطين التى أبرزت بطولات عسكريين مثل أحمد عبد العزيـــز وعـــبد القـــادر طه، وامتداداتها الأحدث التى أبرزت بطولات كان أشـــهرها استشهاد الفريق عبد المنعم رياض فى حرب الاستنزاف ١٩٦٨. وغنى عن الذكر أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد جسدت الدور الوطنى للعسكريين المـــصريين بـــرغم كـــل مـــا شـــاب حكمهم فيما بعد من ممارسات غير ديمقـــراطية. وهذا التاريخ الوطنى للعسكريين المصريين هو الذى احتفى به الأســـتاذ أحمـــد حمـــروش فى مقدمة سلسلة كتبه التى أرخ فيها لثورة ٢٣ يولـــيو. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية التـــى كرســـت فـــى عهد الرئيس السادات لم تترك ظلالها على العسكريين المـــصريين بحـــيث أصـــبح مـــن بيـــنهم نفر أقرب فى توجهاتهم للمصالح الأمـــريكية، لكن ذلك يعنى بالقطع استمرار سريان روح التاريخ الوطنى فى القطاع الأعظم من العسكريين المصريين.

أما النقطة الثانية فهى المتعلقة بكون الحركة السياسية المباشرة للجيش المصرى قد اتخذت فى الغالب صف الحركة الوطنية المدنية ولم تتخذ شكل قمع هذه الحركة أو الاستيلاء على السلطة السياسية فى سلسلة من الانقلابات العـــسكرية علـــى نحو ما يحدث فى بلدان أخرى كثيرة، وبصورة عامة لا تتبلور داخل الجيش المصرى تيارات سياسية قاطعة على النحو الذى عرفته

بــلاد مــثل البرتغال ودول أمريكا اللاتينية، ولا يعنى ذلك غياب التوجهات الــسياسية عــن العسكريين المصريين. فلولا وجود مثل هذه التوجهات لما قامــت ثــورة يوليو ١٩٥٢. لكنه يلاحظ أن العناصر المسيسة من الضباط المــصريين لم تكن امتداداً تنظيمياً للحركة السياسية المدنية بالمعنى الصارم الــذى يسمح لكل مجموعة سياسية من الضباط بالقيام بانقلاب عسكرى فور صــدور الأمــر من قيادتهم المدنية. لذلك كان لضباط ثورة يوليو تنظيمهم الخــاص وقيادتهم العسكرية برغم صلاتهم بالحركة السياسية المدنية. كذلك فقــد ضــم هذا التنظيم أكثر من تيار فكرى. ويلاحظ على العكس من ذلك بالنــسبة للعناصــر العسكرية التى تأثرت بالحركة المدنية الأحدث وبالذات الإسلامية أنها لم تنجح فى لعب دور سياسى قيادى داخل صفوف العسكريين بــل اقتصر دورها على التحركات العلوية مثل حادث الكلية الفنية العسكرية وعملــية اغتيال الرئيس السادات برغم المضمون الانقلابى لهذه التحركات وآثارها السياسية.

والــنقطة الثالثة التى تتعلق بالدور السياسى للعسكريين المصريين هى وجــود حــدود فنية تمنع نمو الاتجاهات الانقلابية داخل صفوفهم. ذلك أن الحــركة الانقلابية بالنسبة لجيش كبير كالجيش المصرى هى حركة صعبة بالطبــيعة بحــيث لا تترك احتمالاً للاستيلاء العسكرى على السلطة إلا من خــلال اتفــاق القيادة العليا للجيش على التحرك فى هذا الاتجاه. وهو اتفاق يصعب توافره من الناحية الذاتية خصوصا فى غياب تأريخ أو تراث للتدخل العسكرى من هذا النوع.

وبــرغم كل هذا، فإن ثمة جوانب ثلاثة يمكن للعسكريين من خلالها أن يلعــبوا دورا سياسيا مختلف الدرجات، **فهناك أولاً** تأثير القيادات العسكرية علــى القــرارات الــسياسية المؤثرة على وضعهم الخاص بدءا من سياسة التــسليح والــدفاع والــسياسة الاقتصادية التى تؤثر على استراتيجية الدفاع وانــتهاء بسياسة الأجور والمرتبات التى تمس الوضع المعيشى للعسكريين. وفــى حالــة وجــود وجهــات نظر لدى القيادة العسكرية بشأن المواضيع الــسياسية التى تختص بها السلطة المدنية، فالأرجح أن تأخذ السلطة المدنية ذلــك فــى الاعتبار فى ظل ضعف الشرعية السياسية العامة للنظام أو عدم اعــتماده على قاعدة شعبية نشطة، **وهناك ثانياً** لحظات التمرد الشعبى التى تجعــل اللجــوء للجــيش لإخماده احتمالاً وارداً بما يقوى الوضع السياسى

للعسكريين عموما، ثم **هناك ثالثاً** الأزمة الاجتماعية العامة والتى قد يفشل النظام السياسى فى حلها بما يهدد وجوده ويطرح البدائل له. ومع وجود هذا الاحتمال يصبح وضع العسكريين أقوى ما يكون. إما لأنه سيناط بهم عندئذ الحفاظ على وجود النظام نفسه أو لأنه سيكون أمامهم أنفسهم فرصة طرح البديل من عندياتهم.

ومع ضرورة الاهتمام بكل الاحتمالات والتهيؤ لها بالنسبة للقوى السياسية المدنية التى تتحسب من التدخلات السياسية للعسكريين، فقد يكون من الأوقع بالنسبة لهذه القوى التمييز بين ابتزاز العسكريين للقوى المدنية أو تهديدهم بالاستيلاء الانقلابى على السلطة وبين أن يكون لهم دور محدد ومقبول ترسم قواعده فى إطار الشرعية الدستورية ومن خلال حوار صريح بين المدنيين والعسكريين. ولا شك أن الجو العام فى المجتمع الدولى ككل يتيح فرصة معقولة لرسم هذه القواعد وإتمام هذا الحوار لأن الميل العام بشرياً وسياسياً قد أصبح نحو أن يكون الحاكم مدنياً وأن يخدم العسكريون المجتمع المدنى بأفضل ما عندهم لا بأسوأ ما عندهم.

(العرب، ١٩٨٧/١٢/٢١)

(٧)
الإسلاميون

١- صراع الدنيا والدين فى الدولة المصرية

صـــراع الـــدين والدولة مسألة لا يجب أن تثير الفزع من حيث المبدأ، فهـــى ســـنة الكـــون بدينه ودنياه، باعتبار أن الدين هو "المثال" والدنيا هى "الواقع" وهناك دائماً هامش بين المثال النظرى وإمكانية تجسيده فى الواقع. وهـــو ما يسرى على كل المثل النظرية سواء كانت أفكارا بشرية أو عقائد دينـــية. وأقـــصى ما يمكن أن يحلم به الإنسان هو "أكبر درجة ممكنة" من تطبيق المثال فى الواقع، حيث يستحيل تطبيقه بالكامل، لأن أداة التطبيق هى الإنـــسان نفسه كفرد وكجماعة على ما بكليهما من معايب، وعلى ما يحتوى المجـــتمع البشرى من مصالح متصارعة، ونشطاء الحركات السياسية الدينية الـــذين يعدون الناس بالتطبيق الكامل للدين إذا أوصلوهم إلى الحكم، هم على أقل تقدير أهل خيال (يوتوبيون) من الناحية الواقعية وإن أكبر فيهم الكثيرون دفـــاعهم عن المثال. وهؤلاء بحاجة لتذكيرهم بأن الإمام على بن أبى طالب قد رفض فى صدر الإسلام أن يكون "خيالياً" فامتنع عن أن تكون بيعته على أســـاس تمكـــنه القطعـــى من اتباع سنة الرسول (ص) والخليفتين أبى بكر وعمر، بل أرادها على أساس "قدره من ذلك واستطاعته" فذهبت الخلافة إلى عثمان الذى قدم الوعد القطعى بالتزام المثال، ثم أثبت الواقع أنه كان الأبعد عـــنه، على العكس من "على" الذى كان المدافع الأقرب عن المثال لكنه كان الأبعد عن ادعاء إمكانية تجسيد البشر لـــ "لمثال" بالكامل.

وصـــراع الدنيا والدين، أو المثال والواقع، يتواجد داخل الإنسان وداخل المجـــتمع وداخـــل الدولة التى تنظم حياة هذا وذاك . وفى مصر يتواجد هذا الصراع فى إطار الدولة ككيان سياسى تنظيمى أكثر مما يتواجد داخل الفرد والمجتمع، فالمصريون كأفراد وكمجتمع قد سكوا لأنفسهم منذ غابر الزمن العملـــة التى يتمسكون بها والتى تحمل على وجهيها الدين والدنيا معاً. ففى الوقت الذى كانوا فيه يكتشفون عالم المادة ويتدرجون فى التعامل معه حتى عـــرفوا الزراعة، كانوا أيضاً يكتشفون عالم الروح ويتدرجون فى اكتشافه حتى عرفوا الله كأول توحيديين فى التاريخ البشرى كله. وفى الوقت الراهن يعـــرف المـــصرى فى حياته اليومية نوعاً من المصالحة بين الدين والدنيا،

فيعتبــر ديــنه أثمن شيء لديه ويعيش دنياه بأقصى ما يستطيع وبأقرب ما يكون إلى مضمون الآية الكريمة: "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نــصيبك مــن الدنــيا" أو إلى مضمون الحديث الشريف "اعمل لدنياك كأنك تعــيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً". وتلك مصالحة متحركة يتجه بــندولها أحــياناً نحو الدنيا فيكون إسراف المصرى على نفسه وابتعاده عن "المــثال" الدينــى الــذى يعيه فى يقينه، بينما يتجه أحياناً نحو الدين فيكون الإسراف أيضاً فى مظاهر التدين إلى حد "الدروشة". لكن فى جميع الأحوال يبقــى المصرى باحثاً عن نقطة التوازن التى تجعل من المصالحة "معادلة" للتوازن بين الدين والدنيا.

أما على أرضية الدولة، فالصراع بين الدين والدنيا محتدم. ومرجع ذلك هــو وجود الحركة السياسية الدينية التى توجه للدولة إصبع الاتهام (وأحياناً إصــبع الديناميــت) باعتــبارها خارجــة عن الدين بهذا القدر أو ذاك أى باعتــبارها "عاصــية" أو "لا تطــبق الــشريعة" أو "جاهلة" بأحكام الدين أو "جاهلية" هى ومجتمعها مجتمعين، وذلك حسب الجناح الذى يوجه الاتهام من الأجنحة الكثيرة للحركة السياسية الدينية.

ومــن ضــمن الاتهامــات يبرز اتهام الدولة بأنها "علمانية" حيث تفسر العلمانية ببساطة بأنها فصل الدين عن الدولة، أو اللادينية على وجه العموم. كمــا يهاجم شعار "الدين لله والوطن للجميع" باعتباره دلالة تنازل ومجاملة تمت فى ظروف استثنائية من الثورة الوطنية ضد الاستعمار.

وفــى جمــيع الأحــوال يتم تذكير الدولة بأن دين أغلبية مواطنيها هو الإســلام، وأنه دينها الرسمى بنص الدستور، وأن المادة الثانية من الدستور التى تنص على كون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع هى مادة واجــبة التطبيق، وهى دعوة تتم بحماس أكثر من مثيله الذى تحظى به بقية مواد الدستور والتى لا يقل تعطيلها فى الواقع العملى عن تعطيل هذه المادة.

ولا شــك أنــه مــن الصعب تلخيص كل أطروحات الحركة السياسية الإســلامية فــى هــذا الحيــز. كما أنه ليس من الإنصاف بتر عرض هذه الأطــروحات أو الاكــتفاء بعــرض ما تقوله أجنحتها المتشددة بما يصور الحــركة تــصويراً كاريكاتــورياً قــد يستملحه خصومها لكنه ينافى الفهم الموضــوعى لهذه الظاهرة المعقدة. خصوصاً أن اجتهادات مفكرى الحركة تحاول تأصيل ما عندها فيما وراء الشعارات العامة مثل "الإسلام هو الحل".

وبعض هذه الاجتهادات جدير بالتحاور من على أرضية مصلحة الوطن الذى يضم أنصار وخصوم هذه الحركة معاً. بل إن من بين هذه الاجتهادات مـا يمكن اعتباره و"طنياً" و"عصرياً" و"ديمقراطياً". وكل هذه أسس للمجادلة بالحسنى مع أطراف الحركة الإسلامية التى تقف موقفاً معتدلاً وقابلاً للحوار مع الآخرين على قدم المساواة.

وما يمكن قوله هنا هو أن بعض الشعارات العامة للحركة الإسلامية قد تصادف قبولاً بدرجات مختلفة من قبل مخالفيها بل خصومها، وأن المسألة ليست رفضاً تلقائياً لأى شىء تطرحه الحركة الإسلامية. لكنه بجانب درجات قبول الشعارات هناك أيضاً ملاحظات. فطرح الإسلام باعتباره دين الأغلبية ودين الدولة وبأنه حضارة هذه الأمة على وجه العموم ديناً ودولة، هذه كلها أطروحات مقبولة لأنها ببساطة صحيحة. لكن الملاحظات الأساسية التى ترد على هذه الشعارات هى التساؤلات المشروعة التالية:

- هل كون الإسلام دين "الأغلبية" يعنى عدم تساوى "الأقلية" فى حقوق "المواطنة" التى يقرها العالم الحديث كله؟ وهل يكفى لمعالجة هذا الأمر الحديث النظرى عن "التسامح" فى الإسلام أو عن كون الأقلية فى "ذمة" الإسلام، أو هل يكفى القول بأن "لهم مالنا وعليهم ما علينا"؟ بل هل من الصحيح أصلاً الحديث عن "أغلبية" و"أقلية" فى أمور الدين التى هى أصلا مجال للإشباع الروحى والتنظيم الأخلاقى يستوى الناس كافة فى احتياجهم إليه؟

- هل كون الإسلام هو جوهر حضارة هذه الأمة يعنى أنه المكون "الوحيد" لها، أم أنه المكون "الرئيسى" الذى بجانبه مكونات أخرى ذات أهمية أيضاً، سواء كان ذلك تراث أديان أخرى عرفتها منطقتنا أو تراث العصر الذى نعيش فيه والبشرية التى نعيش معها؟

- هل كون الإسلام "دين ودولة" وكونه "دين الدولة" يعنى أن علينا إقامة "دولة دينية"؟ وهل يكفى هنا تمييز بعض المفكرين الإسلاميين بين "الدولة الدينية" و"الدولة الإسلامية" باعتباره تمييزاً نظرياً قد لا يحل المشكلة فى الواقع؟

أما ما هو أكبر من "الملاحظات"، فهو تلك "التخوفات" و"الاستخلاصات" التى تتمخض عن رؤية الحركة الإسلامية فى الممارسة والاستماع إلى لسان حالها، فالسلوك الطائفى المدمر لبعض أجنحتها يطرح تخوفاً حقيقياً على

الأقلــية الدينــية، ويضرب فكرة المواطنة فى الصميم، ويجعل الحديث عن "التسامح" فى الإسلام غير ذى موضوع فى الواقع. بجانب كون من يلوكون هذا الحديث غير ذوى صفة لأنهم متعصبون من الطراز الأول.

كــذلك فــإن قــيام بعض أجنحة الحركة الإسلامية بتسفيه كل إنجازاتنا الفكــرية التاريخــية باعتبارها "علمانية"، وتحقير كبار مفكرينا وأدبائنا على امتداد الرقعة من طه حسين إلى نجيب محفوظ باعتبارهم "عملاء للغرب" لا يدع مجالاً للشك فى أن هؤلاء لا يرون فى تاريخنا وحضارتنا سوى الإسلام وما دونه سقط المتاع.

وأخيراً، فإن التمييز بين "الدولة الدينية" و"الدولة الإسلامية" يبقى تمييزاً نظــرياً إلـــى حد كبير يجعل من حق الكثيرين التخوف من وصول الحركة الإســـلامية إلى السلطة السياسية خشية أن تقوم بإطفاء أضواء الفن والأدب والحــرية الشخــصية والعامة، وتسويد شاشة التليفزيون، ودهان كل شىء باللــون الذى ستعتبره إسلامياً. هذا دونما إشارة لنماذج النظم الإسلامية التى عــرفتها وتعــرفها دول مجاورة تعاطفت وتتعاطف معها الحركة الإسلامية المــصرية بهذه الدرجة أو تلك. وبرغم صحة ما يقال من أن هذه التجارب ليــست "حجــة" علـــى الإســـلام، فإنها تبقى مع ذلك "مؤشراً" على التطبيق الإسلامى فى عصرنا... ذلك العصر كثير البشر وسريع التطورات ومتجدد الاختــراعات الــذى تحاول الحركة الإسلامية أن تقيم فيه ما كان قائماً فى عصر النبوة البعيد.

إن الدولة الإسلامية هى بالصفة والموصوف دولة دينية، وكل المطلوب أن يثبت لنا أنصارها أنها أفضل من الدولة المدنية أو العلمانية بأن يثبتوا لنا أنهـــا أكثـــر تلبية لحاجات البشر، أى أكثر إنسانية، لا أن يثبتوا لنا أنها دولة ملائكية كما يفعلون حين يجترون الحديث عن التسامح فى الإسلام نصوصاً وتاريخاً، أو أنها دولة شيطانية كما يفعلون بفشلهم فى تكرار ما يجترون من أمــثلة ونماذج للتسامح الإسلامى بل وإثباتهم للتعصب الإسلامى فى الدوائر التـــى يسيطرون عليها، ثم إن إثبات إنسانية الدولة الإسلامية يفترض التزاماً بالقيم الإنسانية العليا التى تجعل "المساواة" أعلى درجة من مجرد "التسامح". فهل يقبل الإسلاميون مساواة كاملة مع غير المسلمين، بما فى ذلك أن يكون قادتهم ورؤساؤهم من غير المسلمين؟

تــرى اية إجابة نتوقع "عملياً" لمثل هذا السؤال؟ إنها الإجابة التى يتكفل بهـــا النطاق الراهن للتعصب الدينى والتشدد السياسى الذى يفصح عنه قطاع بـــارز من الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة والذى ألبسها غطاء رأس يسميه الآخرون "التطرف".

ثــم مـــا وجه الأصالة فى موقف الحركة الإسلامية من "العلمانية"؟ إن نظـــرتها للعلمانية باعتبارها فصلاً للدين عن الدولة هى نظرة صحيحة، لأن هــذا هـــو أصـــل نـــشأة فكرة العلمانية من الصراع بين الاستبداد الكنسى والتحـــرر الإنسانى فى أوروبا المسيحية، أما نظرتها للعلمانية باعتبارها لا دينـــية بالجملة فنظرة غير صحيحة، ذلك لأن الدعوة فيها كانت أولاً منصبة علـــى الاهتمام بأمور العالم (وهذا هو أصل الكلمة) والإمساك بناصية العلم. أمـــا موقفها من الدين فكان دعوة لجعله "علاقة شخصية" بين الإنسان وربه أكثـــر من كونه دعوة إلى الإلحاد الكامل، ومع ذلك احتفظت أوروبا بتراثها المـــسيحى فى المجالات الاجتماعية والثقافية وبقيت منه مؤثرات فى المجال السياسى لم تختف أبداً برغم الفصل الرسمى بين الدين والدولة.

أما نسخة العلمانية التى تبناها المفكرون والسياسيون فى بلادنا وطبقوها بهـــذا القـــدر أو ذاك فلم تكن أبداً علمانية لا دينية، بل كانت دوماً "علمانية مؤمنة" هى أقرب إلى "العلمانية التركيبية" من دينين هما الإسلام والمسيحية باعتبار أن هذين هما الدينان الرئيسيان فى مصر.

ربمـــا كـــان هـــناك من يحلم حقاً بفصل الدين عن الدولة، لكن أحداً لم يتـــصرف علـــى هـــذا النحو. وأبرز رجال الدولة غير المسلمين فى تاريخ مـــصر الحـــديث "مكـــرم عبـــيد باشا" كان أبرز مزاياه انغماسه فى الثقافة الإســـلامية إلـــى حد حفظه للقرآن وقدرته على الاستشهاد اليسير بآياته مما جلـــب لـــه شعبية هائلة لدى المسلمين قبل المسيحيين حتى أن أحد شعارات أنصاره من طلاب الأزهر الشريف كان شعار "الله أكرم... يحيا مكرم".

إن عـــداء الحـــركة الإسلامية للعلمانية التى عرفناها والتى لم تكن قط ملحـــدة هو فى أحد جوانبه عداء "للعصرية" – أى تناول أمور الدين والدنيا معاً فى إطار العصر الذى نعيش – يعبر عن "الفكر الإسلامى المحافظ" فى رؤوس رجالها أكثر مما يعبر عن "الإسلام" فى أصوله ومقاصده.

إن العلمانـــية عـــندنا يحمل معناها بأكثر مما يحتمل، فبعض أنصارها يفهمونها بالمعنى المترجم عن الثقافة الأوروبية والذى يعنى فصل الدين عن

الدولـــة، وهو أمر مستحيل والدعوة إليه مضيعة للوقت في ظروف حضارة توحـــيدية يـــشكل الـــدين جوهـــر فهمها للدنيا، كذلك فإن خصوم العلمانية يعاملـــونها باعتـــبارها الكفـــر نفـــسه ويـــسيئون إلى رموزها التي جسدت "العصرية" ولم تكن قط معنية بتجسيد "الكفر".

وقـــد ســـمى الكاتـــب الإســـلامى الأستاذ عادل حسين العلمانيين باسم "الدنيويـــين". وهـــو من حيث لا يقصد ربما يكون قد أوضح حقيقة هؤلاء، وهـــى حقـــيقة لا تـــستوجب الخجل أو الاعتذار، لأنها تعنى الاهتمام بأمور الدنـــيا، وهـــو سعى مشروع بل مشكور بمنطق الدين نفسه الداعى لإعمار الأرض وحـــسن الاستخلاف فيها. والمقابلة لذلك على الناحية الأخرى هى كلمـــة "الأخـــرويين" التى تنطبق على رجالات الحركة الإسلامية أكثر من غيـــرهم، والتى تعنى العناية بأمور الآخرة. وهو ما لا يستوجب أيضاً خجلاً أو اعتذاراً كسعى مشروع ومشكور لإشباع حاجات الإنسان الروحية.

إن كـــل المطلـــوب فهمه ببساطة هو أن أحد هذين الجانبين لا يستبعد الآخـــر، وأنـــه من الممكن أن يكون المرء دنيوياً وأخروياً فى نفس الوقت. وهـــذا هـــو حـــال أغلب الناس، ولا ضير فى أن تكون هناك أقلية ممن هم دنيويون فقط أو أخرويون فقط.

ففى دنيا الله الواسعة مكان للكفار والدراويش.

إن الإطـــار الإجمالى لمعالجة إشكالية العلاقة بين الدين والدولة والذى يوجزه البعض فى كلمة واحدة هى "الإسلام السياسى" أمر يستحق التوقف.

حـــيث بالإمكان الإشارة إلى بضعة أمور تتعلق بهذا المفهوم، أولها أنه مـــصطلح أوروبى لن يرضى أحداً ممن ينظرون للإسلام فى شموليته التى تـــضم فـــيما تـــضم جانب النشاط السياسى والسلطة السياسية، وإذا كان من الممكن أن يستخدم هذا المصطلح مجازاً فمن الضرورى فى نفس الوقت أن يـــتحدد معـــناه بكونه يصف القوى السياسية التى تبنى موقفها الأيديولوجى والبرنامجى على قاعدة العقيدة الإسلامية.

وهـــذا الـــتحديد مهـــم من حيث إنه يفترض موضوعياً أن هذه القوى الـــسياسية كأى قوى سياسية أخرى تكون معرضة للخطأ والصواب، للقبول والـــرفض، للثواب والعقاب، من قبل المواطنين الذين من حقهم تقدير موقف أى قوة سياسية تعرض نفسها لتولى قيادتهم، سواء تأسيس فكرها على قاعدة العقيدة الدينية أو أى قاعدة علمانية أخرى.

أما افتراض أن تبنى العقيدة الدينية كأيديولوجية سياسية يعنى تلقائياً أن أصحاب هذا الاختيار على صواب باعتبارهم السائرين على درب الرب والحاكمين بما أنزل الله، فهو افتراض خاطئ وهو أول الطريق للفاشية الدينية التى تبيح دماء الناس باسم الانصياع لأمر الخالق.

ورغم أن العلمانية الغربية ستظل بلا محل من الإعراب فى مجتمعات التدين الشرقى التى سيبقى فيها للدين دائما شأن في أمور الدولة، إلا أن القوى السياسية الإسلامية إنما تمثل فى النهاية اجتهاداً واحداً من اجتهادات البحث عن صالح الناس سواء لمرضاة الرب أو بحثاً عن هذا الصالح فى ذاته. وشرعية أى اجتهاد لا يحددها نوع الاجتهاد ذاته وإنما يحددها قبول الناس له، وعلى ذلك ليس أمام القوى السياسية الإسلامية سوى أن تقبل بمنطق المنافسة المفتوحة كطريق للسلطة السياسية. ولن يضير صاحب أى فكر علمانى فى دولة كمصر أن يحتل الإخوان المسلمون أو غيرهم من الإسلاميين أغلب مقاعد البرلمان ويشكلوا الحكومة بأغلبية انتخابية طالما أمكن إقناع نفس الأغلبية باستبدالهم بغيرهم إن هم أساءوا للدنيا باسم الدين أو ظلموا العباد باسم المعبود. فإذا كانت هذه القوى من الرشادة بحيث تقبل قاعدة التنافس المتكافئ هذه، فربما اتسع نطاق رشادتها بما يسمح لها أن تفكر جدياً فيما وراء الشعارات العامة حول قضايا حرية الفكر والتعددية وحقوق غير المسلمين وغير المؤمنين فى ظل الحكم الإسلامى وفى ظل عصر المساواة وحقوق الإنسان.

وما يعنينا فى الأمر كله حلاً لمشكلة الصراع بين الدين والدنيا فى الدولة المصرية، هو أن تتولد لدى القوى السياسية المعنية بشكل ومضمون هذه الدولة عقلية تدمج الاهتمام الأصيل بكل من الدين والدنيا، سواء اتخذت شكل حركة إسلامية "عصرية" أكثر من التى نعرفها الآن، أو شكل حركة "علمانية دنيوية إيمانية" تسعى لنفس الجذور الشعبية، وفى سبيل الخير فليتنافس المتنافسون بالطرق السلمية.

٢- الحركة السياسية الإسلامية

الملاحظ أن كلمة الشريعة الإسلامية قد تواترت فى مصر تواتراً شديداً بواسطة كل من الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم على امتداد الرقعة من

وزارة الداخلية إلى الصحف القومية، ويعطى هذا التواتر انطباعاً خاطئاً بأن المطروح هنا هو قضية تطبيق الشريعة الإسلامية. لكن المطروح على وجه الدقة ليس هو هذه القضية. وإنما هو وضع الحركة الإسلامية نفسها فى المجتمع السياسى المصرى وموقف النظام السياسى منها بقواه الحاكمة والمعارضة. وواضح أن لكل من الحركة الإسلامية والحكم القائم مصلحة فى الادعاء بأن المطروح هو قضية الشريعة وحسب. فبالنسبة للحركة الإسلامية تمثل الشريعة ركناً من عقيدتها باعتبارها النظام القانونى الإسلامى. لكن النظام القانونى الإسلامى لا يطبق إلا فى ظل نظام اقتصادى وسياسى إسلامى.

والمطلب الحقيقى للحركة الإسلامية هو إقامة هذا النظام الشامل. أما الإلحاح على موضوع الشريعة بالتحديد، فبالإضافة لكونه مطلباً أصيلاً للحركة فهو يمثل موقفاً سياسياً تكتيكياً يحقق النجاح فيه من خلال توجيه النظام كله في اتجاه النظام الإسلامى الشامل. كما أن شعار الشريعة يمثل شعاراً واضحاً يسهل إقناع جمهرة المواطنين به باعتبار أن النظام الحاكم يخالف الشريعة مخالفة واضحة، حيث لا يقطع يد السارق ولا يرجم الزانى، وهذه أمور يسهل شرحها بما يحول شحنة العاطفة الدينية للمصريين إلى موقف سياسى مناصر للحركة الإسلامية.

أما النظام الحاكم فيفضل أن يبدو خلافه مع الحركة الإسلامية أمام جمهرة المواطنين خلافاً حول موضوع الشريعة وليس حول النظام الإسلامى بمعناه الواسع. إذ أن الخلاف حول النظام الإسلامى ككل سيعد اختياراً علمانياً صريحاً وقد يعد موقفاً من الدين الإسلامى نفسه. أما الخلاف حول موضوع الشريعة فيمكن أن يمتلئ بالتفصيلات التكنيكية لتطبيق الحدود ويمكن التأكيد فيه على مطابقة القوانين المصرية للشريعة من الأصل باستثناء مواد محدودة تصبح هى موضوع الخلاف مع الحركة الإسلامية التى يمكن تصويرها بالمبالغة والتعجل.

والأمر على هذا النحو إنما يحتوى قدراً من الادعاء والمناورة السياسية التى لن تخدم فى نهاية المطاف الصالح الوطنى للشعب المصرى، إذ قد تخرج اللعبة عن هذه الحدود ويصبح المطروح على الحركة الإسلامية ليس مطالبة النظام بتطبيق الشريعة وإنما إلقاء القنابل والمتفجرات فى سبيل إسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام إسلامى يستطيع وحده تطبيق الشريعة

ومجمــل الأيديولوجية الإسلامية التى يتبناها الجناح الإسلامى الذى سيصل للسلطة.

كمــا قــد يصبح المطروح على النظام الحاكم ليس تنظيم الندوات حول موضــوع الــشريعة والتأكــيد على إسلامية القوانين المصرية وإنما تعقب الــسياسيين الإسلاميين والإلقاء بهم فى السجون وربما تصفية البعض منهم بالتعذيب وأحكام الإعدام. وقد وصل الأمر إلى هذا المستوى بالفعل.

والمــشكلة أن الأمر لا يخص هذين الطرفين وحسب. فالقنابل قد تطيح برءوس كثيرة غير الرءوس الحاكمة، والقمع السياسى قد يصبح سمة للنظام تتعــرض له كل القوى السياسية النشطة. هذا برغم أن الأطراف القمعية فى الحكــم قد أفسحت المجال لفترة للعناصر الداعية لاحتواء المد الإسلامى إلى حــد أن الــصحافة القومــية والتليفزيون القومى قد أصبحا يعجان بالبرامج الإسلامية.

ولــو أن الحكومة فى مصر كانت تبغى حقاً محاصرة التطرف الدينى لقام التليفزيون الذى تسيطر عليه والذى يشاهده الناس ليل نهار بنصف هذه المهمــة. إذ يكفــى تــسييس الشعب المصرى من خلال التليفزيون بظهور ممثلى الأحزاب السياسية بمن فيهم الإسلاميون كل يوم على شاشته لمناقشة قــضاياه المعيشية بحيث يصبح الاختيار الإسلامى واحداً من عدة اختيارات مطروحة لمعالجة هذه القضايا بدلاً من كونه الاختيار النشيط الوحيد المقابل للحكــم القــائم، وبــدلاً من مناقشة موضوع الشريعة على حساب مواضيع الخبز، ومناقشة قضايا الدين على حساب قضايا الدنيا.

ولكــيلا تفــتح الحركة الإسلامية طريق جهنم وهى تقصد طريق الله، ولكــيلا يواصل نظام الحكم فى مصر هذه اللعبة الخاسرة والمضيعة للوقت، فإن الحل الأفضل لهذا الأمر برمته إنما يتمثل فى السماح للحركة الإسلامية بتأســيس حزب سياسى شرعى يكون له ما لبقية الأحزاب من حقوق وعليه ما عليها من قيود. وبدلاً من أن تطلب الحركة الإسلامية من الحكومة تطبيق الشريعة الإسلامية، عليها أن تطلب من المواطنين أصواتهم الانتخابية ليشكل حزبها الحكومة بنفسه ويطبق ما يشاء من الشريعة والنظام الإسلاميين. فإذا حــصلت علــى أصوات أقل كان لها مع ذلك تمثيلها السياسى فى البرلمان الذى على قدره ترفع صوتها وتواصل ضغوطها لتطبيق ما تراه صالحاً.

وقد يكون في ذلك تدريب للحركة الإسلامية على أساليب الصراع الديمقراطي التي قد تنأى بها عن العنف وتعلمها لغة جديدة للحوار غير لغة الكفار والمؤمنين وحزب الله وحزب الشيطان. أما إذا رفضت الحركة الإسلامية عرض بضائعها من خلال الصراع الديمقراطي، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالانتماء إلى عالم غير عالمنا سواء كان عالماً للأخيار أو عالماً للدراويش. لكن المشكلة تظل أن أحداً لم يعرض عليها هذا العرض لنعرف إجابتها. والأفضل لمصر وشعبها أن يقدم نظامها الحاكم عرضاً واقعياً محدداً في هذا الخصوص بدلاً من الاستمرار في تربية ذقن ستحلق يوماً.

٣- الإخوان المسلمون بين الشريعة والشرعية

قبل دخول الإخوان المسلمين إلى البرلمان المصري وبعد دخولهم استمرت الصرخة الإخوانية القائلة "نحن هنا". ويتم ذلك في جو إلحاح القوى السياسية المصرية على أذن النظام الحاكم لكي يغير من أوضاع نفسه ويوسع نطاق التجربة الديمقراطية. ومن الطبيعي أن يتركز نصيب الإخوان من هذا الإلحاح في مجال سعيهم لتحقيق الشرعية القانونية لأنفسهم كقوة سياسية فعلية. فطبقاً للخطاب الذي وجهه المرشد العام السابق المرحوم عمر التلمساني لرئيس الجمهورية في أعقاب أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦: "حدث ما حدث واستنكر الإخوان المسلمون التدمير والتخريب والإرهاب كما هي عادتهم وأسلوبهم في كل الأحداث. وأرسلوا لك بذلك برقية، وأبدوا رأيهم في حديث صحفي نشر في جريدة أخبار اليوم. كل ذلك حدث وهم يعيشون في جو من الآمال التي يسمعونها منك في المساواة بين أفراد الشعب جميعاً في الحقوق والواجبات، وأنظر إلى الواقع الذي أعيش فيه وكل الإخوان المسلمين فنرى أننا محرومون من أقدس ما يتمتع به أفراد الشعب. وضع قانون الأحزاب وكأنه أعد خصيصاً لحرمان الإخوان المسلمين من تكوين حزب".

ولم تمثل هذه الصرخة سوى حلقة في سلسلة التذكير الإخواني المتصل بمطلبهم للحصول على الشرعية القانونية. إلا أن رفع درجة الصوت الإخواني بهذا الشأن في أعقاب أحداث الأمن المركزي إنما حمل رسالة

ضـــمنية فحواها أن الإخوان ليسوا مسئولين عن اتجاه العنف فى البلاد على كثـــرة مـــا هـــنالك مـــن أصـــابع اتهـــام توجه إلى الحركة الإسلامية بهذا الخـــصوص. وبالطـــبع لا يكتفـــى الإخوان بالرسائل الضمنية وإنما يعلنون صـــراحة أنهـــم ضـــد العـــنف بما يميزهم عن أطراف أخرى فى الحركة الإسلامية التى تضم هؤلاء وأولئك.

ولـــئن فرضت عملية اغتيال السادات مناقشة قضية العنف الدينى على مـــستوى المجتمع السياسى المصرى، فإن انحسار النشاط المباشر للأطراف المؤمـــنة بالعنف لبعض الوقت قد ساعد على توجيه المناقشة فى اتجاه آخر، إذ أصـــبح محـــور المناقشة عوضاً عن موضوع العنف موضوعى الشريعة والـــشرعية. بمعنـــى تطبيق الشريعة الإسلامية من ناحية، وإعادة الشرعية القانونـــية للإخوان المسلمين من ناحية أخرى، وهو ما تم الإلحاح عليه مرة أخرى بعد أن بدأت موجة العنف تطل برأسها من جديد مع محاولات اغتيال ثلاثة وزراء للداخلية ورئيس مؤسسة صحفية.

والحاصل أن الضغط فى اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية هو ناتج جهد الحـــركة الإســـلامية بمختلف أطرافها بما فى ذلك الإخوان المسلمون الذين ألحوا فى طرح هذا الموضوع تحت قبة البرلمان، إلا أنه يلاحظ أن الإخوان قد احتفظوا لعدة سنوات بتكتيك خاص يحول دون تحول معركة الشريعة إلى صـــدام صريح مع السلطة الحاكمة. فحين حمى الوطيس على عتبات مسجد الـــنور ترك الإخوان القيادة للشيخ حافظ سلامة والعناصر الأكثر جذرية من شـــباب الجماعـــات الدينية. ولم يكن الحضور المحسوب للإخوان على هذا الصعيد هو الجانب الوحيد لتكتيك الاعتدال الذى اتبعوه. إذ اتبعوا ذلك بقبول فكرة التدرج فى تطبيق الشريعة على نحو ما دللت كلمات الأستاذ التلمسانى فى جلسات الاستماع البرلمانية التى ناقشت هذا الموضوع، وهو نفس الخط الذى واصلوا إبرازه وهم على مقاعد البرلمان.

ولـــم يكن تكتيك الاعتدال هذا سوى التعبير الناطق عن تدقيق الإخوان فى حساب الأولويات بالشكل الذى جعل الأولوية الأولى لموضوع شرعيتهم القانونية والذى بدا من الناحية التكتيكية أكثر أهمية حتى من موضوع تطبيق الـــشريعة الإســـلامية والمفترض أن يكون بالنسبة لهم الاستراتيجية العليا. وربمـــا كـــان الإخـــوان هنا أكثر اتساقاً من بقية أطراف الحركة الإسلامية باعتبار أن المدخل الصحيح لتطبيق الشريعة هو تأسيس حزب سياسى يسعى

إلى السلطة لتجسيد هذا الأمر، بدلاً من الإلحاح على التطبيق بواسطة سلطة شـبه علمانية يعلم رجال الإسلام السياسى أنها لن تفعل ذلك حقاً، ومع ذلك يـصرون علـى إحراجها بما يوسع من نطاق ادعاءاتها ويوسع بالتالى من نطاق نفوذهم هم ككاشفين للادعاء.

وتتبدى أولوية موضوع الشرعية القانونية فى تفكير الإخوان من خلال مجموعة أخرى من المؤشرات العملية. ومن هذه المؤشرات طرق الإخوان العديد من الأبواب المؤدية لطريق الشرعية.

فهـم **مـن ناحية** لم يقطعوا شعرة معاوية مع الحكومة سواء من خلال الاتـصالات الودية أو من خلال الكتابات المفتوحة على مرأى الرأى العام. وهـم **مـن ناحـية أخرى** يطرقون باب القضاء لكسب قضايا قانونية ذات محصلة سياسية مفيدة وإن لم يتضمن ذلك بعد العودة للحياة السياسية كحزب شـرعى بحكـم قـضائى. إذ بـرغم مقدار النزاهة المعروفة عن القضاء المـصرى يتوقع استخدام كافة الضغوط والحيل لمنع صدور مثل هذا الحكم إلا إذا كانـت الـسلطة التنفـيذية قد استقرت على أن يصبح الإخوان حزباً شـرعياً. وهـو مـا تخشاه حتى الآن برغم مغامرة السماح لهم بأن يشكلوا عصب المعارضة البرلمانية ذات مرة (١٩٨٧) تكررت ثانية (٢٠٠٠).

ومـن ناحـية ثالـثة فإن الإخوان قد احتفظوا بجسور للتفاهم مع قوى المعارضـة الـسياسية، حـيث تجاوزوا إلى حد كبير تراث حساسيتهم فى الـتفاعل مـع القـوى السياسية المختلفة معهم. إلا أن ذلك أيضاً يتم بمقدار محسوب يراعى الاحتفاظ بالجسور المقابلة مع الحكومة، كما يراعى تحقيق أكبـر كـسب للإخوان فى مجال تحسين صورتهم كقوة سياسية قادرة على التفاهم مع الجميع.

ورابعـاً وأخيراً فقد توج كل ذلك بدخولهم الجماعى إلى ساحة البرلمان بالفعـل. لكن التخمينات التى تواترت فى مصر لفترة حول انضمام الإخوان نهائـياً لأحد الأحزاب السياسية الموجودة بالفعل أثبتت أنها اتجاه تبسيطى لا يـزن حـرص الإخوان على التميز فى الوقت الذى يلوحون فيه بالانضمام لأحـد الأحـزاب علـى سبيل تأكيد شرعيتهم الفعلية، وإقناع الحكومة بأن شرعيتهم القانونية هى من قبيل تحصيل الحاصل الذى لا طائل من الوقوف فى طريقه.

وتبقـــى قـــضية تميز الإخوان هى بيت القصيد فى الأمر. فالإخوان لا يعتبـــرون أنفـــسهم حقـــا حـــزباً سياسياً كسائر الأحزاب السياسية، كذلك لا تعتبـــرهم الحكومة، بل النظام الحاكم كله، حزباً عادياً. وما إصرار الإخوان على الشرعية القانونية سوى مدخل للتواجد فى الحلبة السياسية باستراتيجية هجومية تتجاوز الاستراتيجية الدفاعية التى يفرضها غياب الشرعية وغياب تبنـــى العنف فى الوقت نفسه. ولئن جاز أن تتيح الشرعية القانونية للإخوان الـــتدريب علـــى أســـاليب الصراع الديمقراطى، فمن الصعب افتراض أنها ســـتحول دون إصرارهم على أنهم يمثلون حزباً من نوع خاص يسير على طـــريق الله دون بقية الأحزاب. وما إصرار النظام الحاكم على عدم السماح بحـــزب إســـلامى – حتـــى للإخـــوان المعتدلين بالمقارنة ببقية الجماعات الإســـلامية – ســـوى التعبيـــر عـــن عدم استعداد هذا النظام لرفع الصراع السياسى إلى مستوى أعلى سيفرضه وجود الإخوان كحزب شرعى.

والمـــشكلة هنا أن النظام يقف موقفاً وسطاً ما بين السماح بذلك والقمع الكامـــل للحـــركة الإسلامية. ولئن ثبت تاريخياً أن القمع أسلوب غير ملائم باعتـــبار أن الحـــركة الإســـلامية قد نجحت فى تحويل القمع إلى شحنة من الـــتعاطف الـــشعبى معهـــا بصفتها شهيدة العقيدة لا بصفتها صاحبة برنامج سياســـى معـــين، فقـــد ثبت أيضاً أن الديمقراطية التى تضيق عن استيعاب الحركة الإسلامية تدفع بها فى النهاية لطريق العنف. أما ما لم يثبت بعد لكن الـــدلائل تـــشير إلى احتمال ثبوته فهو أن منهج إمساك العصا من المنتصف الذى يواجه به النظام الحاكم الحركة الإسلامية لا يمكن أن يعمر طويلاً وقد يفـــضى مرة أخرى إلى لحظة صدام. وحتى إذا لم تصل الأمور لهذا الحد، فالأرجح أن يكون الطرف الفائز فى اللعبة الوسطية هو الحركة الإسلامية لا الـــنظام الحـــاكم. فمحاولة سحب البساط من تحت أقدام هذه الحركة بالتأكيد علـــى إســـلامية النظام، ومواءمة القوانين للشريعة، وزيادة ساعات إرسال البـــرامج الدينـــية لـــن تؤدى إلا إلى تأكيد الجو الإسلامى للمجتمع بما يدعم موقـــف الحـــركة الإســـلامية ودون أن يصدق الناس بالضرورة ادعاءات النظام.

وحتى بعض القوى المعارضة فى النظام السياسى تساير هذا الجو جنباً إلـــى جـــنب مـــع مـــوقفها المبدئى المؤيد لحصول الإخوان على الشرعية القانونـــية. وهو ما يؤدى لتأجيل المواجهة التفصيلية بين هذه القوى وبرنامج

الإخوان، كما يؤدى للافتراض بأن الشرعية القانونية ستؤدى لتطبيع العلاقة بيـــنهم وبقـــية القوى السياسية، وهى مسألة غير يسيرة تستلزم تفاعلاً أطول فيما وراء الشرعية القانونية.

وربمـــا كـــان الموقف الصحيح فى هذا السياق هو الاستقرار على حل وســـط تاريخى يتجنب أسلوب قمع الحركة الإسلامية أو تملقها أو الافتراض المبكر بأنها ستكون قوة سياسية ديمقراطية. وعوضاً عن ذلك يسمح للحركة الإســـلامية بالـــتواجد كحـــزب شرعى يضم الإخوان وبقية أطراف الحركة وتكون له حقوق الحزب السياسى وعليه ما عليه من واجبات.

وبـــذلك يمر موضوع تطبيق الشريعة، بل وإقامة النظام الإسلامى من خـــلال صـــندوق الانـــتخابات. إلا أن ذلك لا بد أن يكون جزءاً من حركة إصـــلاح ديمقراطـــى أشمل فى النظام السياسى. ولابد لهذه الحركة بجانب تجديـــد القوانـــين مـــن تجديد الفكر بحيث يقبل وجود قوة سياسية تقوم على أســـاس الـــدين، دون أن يتقـــبل مـــنها الابتزاز والإرهاب وادعاء العظمة والعصمة باسم الدين.

وهـــو ما يستلزم أولاً تراضى الفرقاء حول مبدأ وجود "مسافة معقولة" تفصل بين الدين والسياسة، وفى نفس الوقت الإقرار الواقعى بالتأثر المتبادل بيـــنهما لكن دون أن يسير الدين السياسة ودون أن تسير السياسة الدين. أى أن يكـــون المـــسعى المشترك هو بناء دولة حديثة – مدنية – ديمقراطية.. تحترم فيها حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع قيم الأديان.

(ملحق)
نحو "دستور وطنى" جديد.. تعقيب على مشروع "دستور إسلامى" الآن.. الآن.. وليس غداً.

هـذا هـو الشعار البسيط الواجب الالتفاف حوله بشأن ضرورة تعديل الدسـتور المـصرى، أو بالأدق صياغة دستور جديد ينظم حياة الأمة على قـواعد واضحة فى مرحلة انتقال مهمة فى تاريخها وتاريخ الإنسانية. وقد وجدت ضرورة التعديل أو التجديد منذ مدة طويلة، وبالدقة منذ عقد ونصف مـن الزمان حين انتقلت مصر إلى التعددية في حياتها السياسية، والتلكؤ فى الاسـتجابة للضرورات إنما يعبر عن عرقلة تحقق مصالح شخصية وفئوية لأطراف مستفيدة من تجميد الأوضاع ولا تعبر عن مصلحة وطنية أو انتماء وطنـى، فالموظـف العام الذى يخشى تعديلاً دستورياً يحدد مدة خدمته فى الوظـيفة العامـة إنمـا يدافع عن مصلحة شخصية مهما تذرع بالمصلحة العامـة، كمـا يبطن رغبة دفينة فى البقاء فى منصبه إلى الأبد مهما أبدى لفظياً من زهد فى المنصب.

بـل إن الأمر أسوأ من فجاجة الدفاع عن مصالح شخصية. فالتلكؤ فى إنجـاز متطلبات التطور فى اللحظة الحرجة، له تكلفة اجتماعية باهظة حين تـستدرك الأمة الأمر، إما بعد فوات الأوان حين يكون قد سبقها تماماً العالم مـن حـولها، أو حين يصبح العنف هو البديل الوحيد للتغيير السلمى، كذلك فـإن الـتلكؤ فى مسألة هامة كتعديل الدستور هو مظهر من مظاهر التحلل الحـضارى العـام الذى تشهده مصر فى مناحى حياتها اليومية وليس فقط مظهـراً للأزمـة فـى الـنظام السياسى، إنه الوجه الآخر للتلكؤ فى قضاء مـصالح المواطنـين، حـيث تنقضى فى خمس سنوات مصلحة كان يمكن قـضاؤها فـى خمس دقائق بواسطة الأجهزة الحكومية فى دولة لها عراقة خمسة آلاف عام!

وعلى ذلك فإن الدعوة العامة التى تقدمت بها أحزاب المعارضة للتعديل الدستورى هى خطوة جادة تستأهل الترحيب، ولا تبرر ذلك الرد الذى تورطت فيه صحيفة "الأهرام" والذى لا بد أن تعتذر عنه لأن فحواه أن الحاكمين هم أصحاب البلد لكن المعارضين هم سقط المتاع وأعداء الشعب!

كذلك فإن الجهد الدعوب الذى بذله الدكتور حلمى مراد وزملاؤه القانونيون الأفاضل لصياغة مشروع دستور جديد هو جهد حميد يستوجب الشكر والتحية لا الاستخفاف والسخرية، وليس ذلك بغريب على الرجل بمواقفه الوطنية المشرفة أستاذاً جامعياً ووزيراً حكومياً وسياسياً معارضاً. ولولا اعتبارات العمر والصحة – أمده الله بموفور منهما – لحسبت الدكتور حلمى مراد بشخصه مرشحاً ملائماً لرئاسة الدولة قد تجمع عليه قوى وطنية كثيرة مع إنهاء الاحتكار الفعلى لهذا المنصب بواسطة خريجى الكليات العسكرية.

على أن هذا الجهد المشكور إنما يجب استقباله باعتباره افتتاحاً جاداً لحوار عميق حول مسألة غاية فى الأهمية، وبالتالى فالمطروح هنا ليس الإجابة بنعم أو لا على المشروع المقترح، بل المطروح هو التفكير بشأنه والحوار حوله، أى "التفاعل الوطنى" حول الفكرة والصياغة وروح الصياغة ثم أخيراً الوصول إلى "التراضى الوطنى" حول مشروع جديد يحظى بأوسع قبول من مختلف أجنحة الصفوة السياسية للبلد، ثم بعد ذلك يأتى مستوى طرح الأمر على الجماهير الواسعة كقضية كفاحية تتعلق بمصيرها هى، وعلى قدر كفاح الجماهير تقر مشاريع التغيير أو توضع على رف الكتب.

ومن غير الممكن أن ينطلق التفاعل الوطنى ثم يتحقق التراضى الوطنى إذا كانت نقطة البداية خاطئة. فالمطلوب ليس دستوراً يرضى هذا الجناح أو ذاك من أجنحة الصفوة السياسية أو حتى الحركة الجماهيرية، أى ليس المطلوب دستوراً ليبرالياً أو اشتراكياً أو إسلامياً، يمينياً أو يسارياً، حكومياً أو معارضاً. وليس المطلوب أيضاً حلاً وسطاً بين كل ذلك؛ لأن المقصد السليم هو أن يتم التوصل لوثيقة جامعة، ذات قواعد عامة واضحة كالشمس، وتفاصيلها مقبولة من الجميع دون استثناء، ولغتها قاطعة، وتصلح لمدى طويل من الزمن، وفى ظلها يتم تداول السلطة بين أصحاب مختلف الأيديولوجيات دون مشاكل. أى أن المطلوب باختصار هو دستور يتصف أساسا بصفتين هما "الإنسانية" و"الوطنية" وليس أية صفة أيديولوجية أخرى.

أى دستوراً تترجم فيه نصاً كل القيم العليا التى بلغتها الإنسانية من حرية وعدل وكرامة ومساواة ومواطنة وتعددية... إلخ، وأن تكون الترجمة ملائمة لظروف المجتمع المصرى وخبرته التاريخية أى وطنية.

ومن مطالعة مشروع الدستور المقترح وتفهم السياق الذى تم فيه هذا العمل يلاحظ المرء أن ثمة مخاوف مثارة لدى القوى اليسارية فى الساحة السياسية (مثلاً موقف الناصريين، والموقف الذى عبر عنه مقال الدكتور رفعت السعيد فى "الأهالى" ١٩٩١/٧/٣١) وتتراوح المخاوف بين الحرص على مكتسبات اجتماعية وسياسية للجماهير الفلاحية والعمالية وبين التحسب من الطابع الدينى لبعض بنود المشروع المقترح بما قد يجعله أساساً لإقامة دولة دينية لا دولة مدنية. وهذه مخاوف مشروعة يلزم الحوار المفتوح حولها حتى يتم التراضى بشأنها وينعكس ذلك فى صياغة جديدة للمشروع. والأمر هنا يستلزم أفقا رحبا يتجنب "المعاندة" بين القوى السياسية وبعضها البعض، كما يتجنب الإصرار على "اللفظية" المفرطة لدى بعض هذه القوى. فإقامة مجتمع إنسانى مسترشد بالتعاليم الإسلامية ليس معناه التكرار اللفظى لكلمة "الإسلام" وإقامة مجتمع ديمقراطى لا تتم بتكرار كلمة "الديمقراطية" نفسها فى نص الدستور أو فى الخطب الشفاهية، وإقامة مجتمع "اشتراكى" أو "متكافل" أو "عادل" لا تتم بالتكرار اللفظى فى النص الدستورى أو فى غيره.

إن من حق الوطنيين الإسلاميين الاطمئنان إلى ملاءمة الدستور الوطنى لروح عقيدتهم الدينية الإسلامية. لكن من واجبهم طمأنة غير المسلمين وكذلك المسلمون غير المنتمين للحركة السياسية الإسلامية إلى أن الدستور وطنى فى الأساس، وأن المواطنة هى أساس الحقوق والواجبات، وأن المساواة بين الوطنيين كاملة برغم اختلاف الدين، أى أن الدستور لهم ولغيرهم بنفس المقدار، ونفس الشيء بالنسبة للوطنيين الاشتراكيين أو اليساريين الذين من حقهم الاطمئنان على مراعاة الدستور للتوازن الاجتماعى (مجانية التعليم مثلاً) والتوازن السياسى (نسبة تمثيل العمال والفلاحين) لكن من واجبهم أيضاً عدم الاستناد فى تحقيق ذلك إلى "حائط مائل" هو الدستور القديم أو إلى نصوص دستورية ظاهرها العدل وباطنها استحالة التطبيق، فالمجانية للأغنياء والفقراء معاً ليست عدلاً. والتعليم الردىء فقط يمكن أن يكون مجانياً لأنه لن يكلف الدولة الكثير، أما التعليم

الجـيد الذى نطلبه لجميع أبنائنا فله تكلفة عالية يمكن أن تكون مشاركة بين الدولة والمواطن وأن يكون نصيب المواطن فى التكلفة حسب قدرته المادية بحيث يدفع الجميع مبالغ تصاعدية تبدأ من الصفر بالنسبة لأفقر الفقراء وتبلغ مائة بالمائة بالنسبة لأغنى الأغنياء. أى يمكن النص فى الدستور لا على "المجانية"، وإنما على "العدالة" فى اقتسام النفقة التعليمية بين الدولة والمواطن. أما العمال والفلاحون الحقيقيون – الذين لم تزد نسبتهم فى البرلمان أبدا عن خمسة بالمائة وليس الخمسين بالمائة النظرية – فهم أحوج إلى نصوص دستورية تقر حقهم فى حد أدنى من الأجور والمعاشات والتأمينات، وحقهم فى الإضراب السلمى عن العمل، وحقهم فى إقامة نقابات واتحادات حرة تماماً من تدخل أجهزة السلطة. أما تمثيلهم البرلمانى الإجبارى (إذا اتفقت كل الأطراف على ضرورة ذلك) فتكفى فيه نسبة الربع بالنظر للزيادة الهائلة فى عدد أبناء الطبقة الوسطى، وبالنظر للإمكانية النظرية بأن تكون لهم نسبة اختيارية أكبر من خلال التصويت فى الانتخابات، وأخيراً بشرط أن يكون مرشحو النسبة الاختيارية من الفلاحين الفقراء والعمال الممارسين لا السابقين.

وبجانب هذه الملاحظات العامة والنقاط المطروحة للتفكير المشترك ثمة مجموعة أخرى من الملاحظات التفصيلية والأكثر مباشرة بشأن طريقة ونص صياغة المشروع المقترح:

أولاً: اللجنة التى تفضلت بصياغة المشروع وإبداء المشورة حوله يغلب عليها طابع الأساتذة القانونيين من الناحية المهنية. وكان يجوز أن تضم بعض علماء السياسة والمجتمع. ومن الناحية الفكرية يغلب عليها عنصر الليبراليين والإسلاميين. وكان يلزم أن تضم العنصر الاشتراكى أو اليسارى (مثلاً الدكتور نور فرحات والدكتور عصمت سيف الدولة). ومن الناحية السياسية يغلب عليها عنصر المعارضين. وكان يجب السعى لأن تضم من ليسوا بالضرورة من المعارضة (مثلاً الدكتور كمال أبو المجد والدكتور سعيد النجار). ناهيك عن أنه ليس فيها امرأة واحدة (مثلاً الدكتور: نعمات فؤاد والدكتورة عائشة راتب والدكتور: ليلى تكلا). كما أنها لم تضم للأسف خبيراً واحداً من المواطنين مسيحيي الديانة (مثلاً الدكتور ميلاد حنا والدكتور أنور عبد الملك والدكتور وجدى راغب) إن المفروض أن هذا مشروع دستور لوطن وشعب وأمة، لا لفريق دون فريق.

ثانياً: بنود الدستور المقترح تحتوى إرجاعات كثيرة للقانون لتنظيم تطبيق هذه البنود، وقد دلت الخبرة التاريخية المصرية أن القانون الذى هو أقل درجة من الدستور أبى القوانين إنما يستخدم لا لتطبيق البند الدستورى وإنما لتصعيب التطبيق والالتفاف حول الحق أو القاعدة التى يقرها البند. ولذلك تلزم المراجعة الشاملة لهذا الجانب للتخفيف من الإرجاعات والتوضيح القطعى لمحتويات البنود وقطع الطريق على أن يكون القانون ابناً عاقاً لأبيه الدستور، وبخاصة أن التجربة التاريخية قد دلت أيضاً على استسهال السلطة التنفيذية الخروج على الدستور والقانون بل وعلى العرف والذوق.

ثالثاً: الجانب الاجتماعى فى المشروع مبتور شكلاً ومحافظ موضوعاً. حيث تلزم نصوص أوضح حول معاملة القطاعات الاقتصادية (العام والخاص والتعاونى) معاملة متساوية باعتبارها فروعا متنوعة للثروة الوطنية الواحدة. كما تلزمه نصوص قاطعة حول مسئولية المجتمع والدولة عن ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة للمواطنين الفقراء. وبخاصة النص على حصول العاطلين عن العمل على "بدل بطالة" أى على معونة اجتماعية مؤقتة يتعيشون منها. وكذلك النص على ضمان التناسب بين الأسعار والدخول. وأيضاً العدالة فى نسب فرض الضرائب وتحقير التهرب الضريبى. هذا بجانب الملاحظات المشار إليها سلفاً حول تكلفة التعليم (ومثلها الخدمة الصحية) وحقوق العمال والفلاحين الفقراء.

رابعاً: الجانب الثقافى فى المشروع لا يصح أن يكتفى بالإشارة إلى انتماء مصر العربى والإسلامى ورعاية الدولة لأداء الخدمة الثقافية. بل يجب أن يضيف بنوداً أخرى مثل القضاء على الأمية، وحرية الآداب والفنون بجانب استقلال الجامعات والحركة الأكاديمية. وأهم إضافتين هنا لا بد أن تكونا **أولاً** النص على تثقيف النشء بقدر مناسب من الثقافة الفرعونية والقبطية فى مؤسسات التعليم والإعلام، **وثانياً** توحيد أنواع التعليم الأساسى لغةً ومقرراتٍ دراسية (الأزهرى والحكومى والخاص واللغات) بحيث يكون التخصص فى المراحل الأعلى من التعليم، وألا تختلف مدرسة أساسية عن غيرها إلا فى حدود مادة دراسية واحدة متخصصة (دين – رياضة – فنون – صنائع – لغات... إلخ)، وذلك لضمان انسجام ثقافة أبناء

الـوطن منذ الطفـولة واتقاء نشر الانقسام الثقافى الحاد الذى بدأت وتيرته تتصاعد فى ربوع هذا الوطن.

خامسا: فى الجانب السياسى للمشروع هناك ثلاث ملاحظات:

أ- أن يكون حق الترشيح لمنصب رئيس الدولة مكفولاً وكاملاً ومباشراً بالنسبة لأى مواطن (بلغ سن الترشيح لمجلس الشعب) لما لذلك من دلالة رمزية بالغة فى العلاقة بين الوطن والمواطن. إنه الحق الأعلى للمواطن والذى يعادله الواجب الأعلى فى تحية العلم والسلام الوطنى. أما ما نص عليه المشروع من انتخاب رئيس الدولة من بين خمسة مرشحين ينتخبهم مجلس الشورى من بين عامة المرشحين، فهو طريقة تؤدى لتقويض الحق والفكرة تسمح بالالتفاف والتلاعب من خلال "مصفاة" مجلس الشورى!

ب- بخصوص ضمان نزاهة رئيس الدولة وذمته المالية (مادة ٦١) لابد من النص صراحة على عدم حصوله على أى "عمولات" عن الأسلحة أو الموارد الطبيعية (البترول) أو أى تعاملات اقتصادية يجريها لصالح الدولة أو لصالح أية جهة فى نطاقها سواء بحكم منصبه أو بصفته الشخصية، ولا بد من سريان نفس القاعدة على كل القائمين بالمناصب السياسية الرئيسية للدولة وأسرهم (رئيس الوزراء – الوزراء – السفراء – المحافظون – قادة الجيش). كما تسرى عليهم قاعدة تقديم إقرار الذمة المالية هم وأسرهم عند توليهم وتركهم مناصبهم.

جـ- لا بد من إضافة نصوص قاطعة لإنشاء رقابة برلمانية وشعبية على أجهزة الأمن العلنى والسرى (الشرطة – المباحث – المخابرات) لضمان معاملتها للمواطنين معاملة إنسانية وقانونية وإيقاف انحرافاتها ومعاقبة المنحرفين من رجالها، فليس لمصر ذرة أمل فى التقدم العصرى والإنسانى طالما أجهزتها الأمنية تستسهل إهانة المواطنين والتجسس عليهم وتعذيبهم وسجنهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية عموماً، ولا قيمة لدستور دون جهاز أمنى دستورى.

سادساً: الجانب الدينى فى المشروع نبرته عالية، وهو أقرب إلى دستور دولة دينية "مستنيرة" منه إلى دستور دولة مدنية "مسترشدة" بالتعاليم الدينية، والفارق مهمة هنا لأنه يحدد ما إذا كنا بصدد "دستور وطنى جامع" أم "دستور دينى منحصر" فالمواطنة المصرية تضم المسلم والمسيحى، ثم

الــيهودى وصاحب أية عقيدة أخرى، وبالتالى يكون من المنطقى كلما ذكر الإسلام فى الدستور أن تذكر بجانبه المسيحية. ولا يعتد هنا بالقول أن هناك أغلبية إسلامية وأقلية مسيحية، فهذا دستور للحقوق والواجبات وليس إعلاناً لنــتائج الانتخابات. والمواطن مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات ســواء أكــان مــسلماً أم مسيحياً، من الأغلبية أم من الأقلية، غنياً أم فقيراً، حاكمــاً أم محكوماً. مؤيداً أم معارضاً. إنه الإنسان فى قطعة من أرض الله اســمها الــوطن تديــرها هيئة اسمها الدولة. فإذا ما كان المقصود حقا هو صــياغة "دســتور وطنى لدولة مدنية مسترشدة بالتعاليم الدينية ذات الصالح الإنسانى"، فإنه قد يفيد معالجة الأمر بالنظر فى المقترحات التالية:

أ- التخفيف من "اللفظية" الدينية فى لغة المشروع عموما.

ب- توضــيح أن "الحضارة الإسلامية" هى الإطار الأصيل لثقافة الأمة وأبنائها بسائر أديانهم.

جــــ- النص القاطع على أنه لا تأثير للتمايز الدينى على المساواة فى المواطــنة ســواء مــن حــيث الحقوق والواجبات عموماً أو من حيث التعبيــرات الــبارزة عــن هــذه المساواة" فيكون واضحاً أن المواطن المــصرى المسيحي يمكن أن يتولى أى منصب مدنى فى الدولة بما فى ذلك أن يكون رئيساً للدولة. حيث يقترح بالنسبة للمنصب الأخير إما أن يكــون أحد نواب رئيس الجمهورية مواطناً مسيحياً بصفة دائمة كتعبير عــن المساواة (رمزياً) مع بقاء رئيس الدولة مواطناً مسلماً بصفة دائمة كتعبيــرعن الانتماء لإطار الحضارة الإسلامية (رمزيا أيضاً - أى ليس بــسبب الأغلبية الدينية)، أو أن يكون رئيس الدولة نفسه مسيحياً ينتخبه كــل المواطنــين فــى المرة العاشرة إذا تصادف تعاقب تسعة رؤساء مسلمين على المنصب (أى مرة كل مائة عام إذا افترضنا خمس سنوات مــدة الرئاســة ومدتــين لكل رئيس) ويلزم هنا تجريم الطائفية وتشديد العقوبة على الطائفيين.

د- الــنص علــى "أديــان" المواطنين لا على "دين" الدولة فالدين يكون للأشخاص الطبيعيين المعرضين للثواب والعقاب فى الآخرة، أما الدولة فشخــصية اعتــبارية كمؤسسة أو شركة يديرها الأشخاص الطبيعيون (مــسترشدين بأديانهم) وبالتالى فهى لا تكتسب صفة دينية إلا من خلال مواطنيها المتعددين فى أديانهم.

هـ- النص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر "الأول" وليس "الرئيس" للتشريع، يليه "تراثنا القبطى "يليه" التراث المشترك للخبرة البشرية". فهذان التراثان أكبر من أن يكونا مجرد مصادر ثانوية لتشريعاتنا المتعلقة بمشاكل الحياة اليومية المعقدة والحياة العصرية فى عالم متصل. وما لا نجده فى الشريعة الإسلامية - التى هى شاملة فى مقاصدها لا فى موضوعاتها وإجراءاتها - سنجده هناك أو نبدعه من رؤوسنا.

و- شطب عبارة "تسرى بالنسبة لغير المسلمين" من المادة (٢) وجعلها "تسرى بالنسبة لأهل كل دين" أى على المسلمين وغيرهم.

ز- شطب عبارات بيان "حكم الله" و"حكم الإسلام" و"حكم الشريعة" وجعلها "تقديم الاجتهاد الفقهى لاستلهام التعاليم الإسلامية وتطبيق الأحكام الشرعية".

ح- إلغاء الباب الثامن الذى يجعل من الأزهر سلطة دينية فوق السلطة المدنية، ويؤكد الطابع العام للمشروع كدستور لدولة دينية. ويمكن استبدال الباب كله بمادة تشير إلى أن كلاً من الأزهر الشريف والكنيسة القبطية هيئتان وطنيتان لبث الإشباع الروحى والثقافة الدينية وينظم عملهما القانون.

ولا يبقى أخيراً سوى تكرار الشكر لمن تقدموا بهذا المشروع فأتاحوا لنا فرصة الحوار حوله وحول أحد شئوننا المصيرية. والمرجو أن يتواصل الحوار على نفس المستوى من الجدية والرصانة وأن يتفهم أصحاب المشروع كيف يفكر شركاؤهم فى الوطن. وذلك لكى نتشارك حقاً فى صياغة وثيقة مشتركة لحياتنا المشتركة. وثيقة دونها مشوار كفاح لكى تطبق حقا بعد الاتفاق على صياغتها. لكن لا اتفاق ولا تطبيق إلا بالتراضى والاقتناع المتبادل بعد أن يتم نبذ وسائل التخويف والتكفير والإرهاب الفكرى والفعلى.

(٨)
الليبراليون

الليبرالية الجديدة وتفكيك الدولة المصرية

تقصد هذه الورقة تقديم نقد أولى غير مجامل لليبراليين الجدد فى مصر الذين ينطق لسان حالهم بأن "الليبرالية هى الحل" بالتوازى مع أقرانهم الدينيين (الجدد والقدامى معاً) الذين ينطق لسان مقالهم بأن "الإسلام هو الحل". ومضمون اللسانين دعوة شمولية مغلقة، تتصور فى مثالية مطمئنة أن مشاكل الشعوب والمجتمعات يمكن تقديم حلولها فى عبوات جاهزة، وأن الشفاء مضمون إذا سار المرضى فى هذا الطريق الحتمى. وهو نفس فحوى الدعوة الاشتراكية القديمة التى تحدثت عن "الحتمية" بالنسبة "للحل الاشتراكى". وهذه كلها وجوه متعددة لخطأ فلسفى واحد، لأنه ليس للتاريخ الإنسانى مسار حتمى. ويصبح الخطأ خطيئة فى حالة الدعوة العنصرية الكاريكاتورية المسماة "نهاية التاريخ" والتى تجدها كامنة فى أعماق الليبراليين الجدد والقدامى فى مصر وغيرها(١).

وليس المقصود من نقد الليبراليين الجدد إيثارهم بالنقد دون سواهم ممن يستأهلون ألف نقد فى الساحة الوطنية. وعلى رأس هؤلاء العناصر الفاسدة داخل جهاز الدولة المصرى وفى أعلى مستوياته والتى أصبحت رائحتها تزكم الأنوف والتى لم يعد الأمر بالنسبة لها مجرد النقد، وإنما النضال من أجل إقصائها ومحاكمتها عن مفاسدها(٢). والوجه الآخر لعملة الفساد هو الإرهاب السياسى الدينى الذى ارتكب من جرائم القتل وإسالة دماء الأبرياء (باسْم الجهاد فى سبيل الله!) ما يفرض أيضاً الجهاد الوطنى الحقيقى ضده ومحاكمته عن جرائمه(٣). إن الليبراليين المصريين لم يرتكبوا جرائم على

---

(١) انظر نقداً لهذه الأطروحة فى مقالتنا: نهاية الهدنة، الخليج، ١٩٩٢/٨/٩.

(٢) انظر إعلاننا الصريح بأن فساد كبار رجال الدولة أسوأ من الإرهاب، فى: الأهالى، ١٩٩٣/٩/١٥. وكذلك نقدنا لفساد الحكم فى: الوفد، ١٩٩٣/٩/١٠ والعربى، ١٩٩٤/٤/١٤.

(٣) انظر موقفنا المبدئى من الإرهاب السياسى الدينى فى كتابنا: الجامع والجامعة: نقد الإسلاميين والمثقفين فى مصر، المركز المصرى العربى، ١٩٩٤ والحوار الوطنى، اللجنة المصرية للعدالة والسلام، ١٩٩٤.

هــذا المــستوى، لكنهم مع ذلك يقفون فى موضع النقد على أساس اختلاف الفكــر والمــصلحة – بسبب ما لديهم من عقائدية تحتوى قدراً من الشمولية وعــدم تقدير الخصوصية الوطنية والمجتمعية والثقافية لمصر، كما تحتوى قــدراً من الاستخفاف بحقوق فقراء مصر. زد على ذلك الروابط الشخصية والنفعــية لــبعض الليبــراليين بدوائر السيطرة العالمية والتى تجعل ولاءهم الوطنــى محــل شك. كذلك فقد نزل الليبراليون الساحة بكل ثقلهم بدءاً من تجــربة التعددية المحدودة التى دشنها – بنصف قلب – الرئيس الراحل أنور السادات، خصوصاً مع تبلور مشاركة حزب الوفد كطرف معارض – نسبياً – فــى الحياة السياسية، ثم مع رفع نبرة الصوت الليبرالى من خلال دعوات مثل "حتمية الحل الرأسمالى"، وتأسيس حكومة من رجال الأعمال(٤)، وأخيراً مــع تأســيس مركــز "ابــن خلــدون" و"جمعية النداء الجديد" (٥) وتكثيف حضورهما – الاستعراضى أحياناً(٦) – فى الساحة العامة. وفى هذا الإطار تأتــى الكــتابات المكــثفة لليبراليين الجدد والمتراوحة ما بين كتب وكتيبات ونــشرات تبــرز محاسن المشروع الليبرالى(٧)، ومقالات لاذعة توصم غير الليبــراليين بأقبح الصفات على طريقة "فرش الملاية"(٨). لهذا كله يلزم على الليبــراليين التحلــى بــروح قــبول "المنافسة" (إحدى دعاواهم وادعاءاتهم الكبرى) واحتمال حرارة مباراة ليس فيها فوز بالتزكية الليبرالية!

(٤) المقالات المبكرة لأسامة الغزالى حرب فى "الأهرام"، ومقالات سعد الدين إبراهيم فى "الأهرام الاقتصادى".

(٥) انظــر مقالتنا الناقدة لجمعية النداء الجديد تحت عنوان "صدى النداء القديم"، الخليج، ٢٣/١١/١٩٩٢.

(٦) مثلاً محاضرات الدكتور سعيد النجار فى قاعة المؤتمرات وغيرها، ونوع المدعوين من صفوة المــلاك والمثقفين والسياسيين. أما استعراضيات سعد الدين ابراهيم فتشمل الندوات المكلفة بجانب الاحتفالات والاستقبالات والأفراح الباذخة!

(٧) مــثلاً مطــبوعات مركز "ابن خلدون" وخصوصاً نشرة "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى" بالعربية والإنجليزية. وكذلك نشرة "النداء الجديد" وسلسلة الكراسات الزرقاء التى تصدرها الجمعية تحت اسم "رسائل النداء الجديد".

(٨) أبــرزها مقالات وحيد عبد المجيد المتشحة بالادعاء الأكاديمى أحياناً (مغزى مفهوم اليسار فى العــصر الراهن، الأهرام، ١٧/١٠/١٩٩٤) أو الصريحة فى فرش الملاية دون ادعاء أكاديمى فى أحــيان أخــرى (ذكريات الإرهاب الأحمر فى أيام الإرهاب الأسود، النداء الجديد، عدد ٦، أكتوبر ١٩٩٤).

(٩) انظــر نقــداً طريفاً لليبرالية فى: إبراهيم فتحى، الماركسية وأزمة المنهج، دار النهر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٥-٧٤.

ومرة أخرى ليس المقصود هو نقد الفكرة الليبرالية فى أصولها العقائدية لتحديد مقدار وجاهتها الفكرية[9]. فرونق الأفكار وأناقتها ليسا موضوعنا المختار هنا. فما يهم ملايين المصريين - الفاقدين للرونق والأناقة فى المأكل والملبس والمسكن - هو "جدوى" الفكرة من الناحية العملية وماذا تقدم لهم فى معايشهم. ويسرى ذلك على الفكرة الليبرالية كما يسرى على غيرها. هذا برغم اللطافة الظاهرية لما تحتويه الليبرالية من عناوين حول قيمة الفرد، وقيمة الحرية. جنباً إلى جنب مع السخافة الظاهرية فى عنوانها العام والمطلق تقريباً حول قيمة السوق. لكن بغض النظر عن ظاهر الأفكار يبقى الفيصل هو الفعل الخلاق لتطبيق فكرة معينة على واقع معين فى لحظة معينة.

ولا يسعفنا الليبراليون المصريون بالكثير فى هذه الناحية، فمحاضرة الدكتور حازم الببلاوى فى جمعية الاقتصاد والتشريع لشرح ماهية الليبرالية جاءت مخيبة للآمال لأن كل ما فعله هو العودة النصية إلى آدم سميث وتوماس هوبز وجان جاك روسو وغيرهم من المفكرين الأوروبيين الذين يجب أن تؤخذ نصوصهم - مثل ماركس أو غيره - فى إطارها الزمانى والمكانى النسبى. ولم يفعل الدكتور سعيد النجار فى نفس المحاضرة سوى أن أضاف روح فوكوياما إلى القائمة المستشارة. ولم يكن غريباً أن محاضرة أعلن عنها فى أكثر من صحيفة لم يحضرها أحد تقريباً من جيل الشباب واقتصرت على الحرس القديم، ربما لأن الشباب - كما لاحظ الليبرالى الذكى سعد الدين إبراهيم - كانوا مشغولين بالاستماع إلى أحد المشايخ أو أحد أمراء الجماعات على بعد بضعة كيلو مترات. وهو ما يناقض ادعاء نشرة "النداء الجديد" بأن جيل الشباب يريدها ليبرالية طبقاً لاستفتاء رأى تم تفسيره على المقاس[10].

وعلى ذكر التناقض لن يجد المرء عسراً فى ملاحظة الليبراليين عملياً لادعاءاتهم الفكرية فى أكثر من مناسبة بل وفى البنية الأساسية. هل يحتاج المرء لذكاء كبير لإدراك أن الصحيفة "الليبرالية" الأولى فى مصر والعالم

(١٠) العدد التاسع، يناير ١٩٩٥، ويلاحظ فى الآونة الأخيرة تكرار استطلاعات الرأى التى تنسب للشباب ميولا هى في الخلاصة ميول الأستاذ الجامعى الذى أجرى الاستطلاع فأعطاه تلاميذه الإجابة التى يريدها! انظر مثلا: محسن خضر، دراسة استطلاعية للشباب المصرى، العربى، ٢٩/ ١٩٩٤/٩.

العربـــى – الـــوفد – هى أقرب ما تكون إلى السعودية التى هى الأبعد عن الليبـــرالية؟! وهل ينسى المرء أنه فى الوقت الذى أفرجت فيه النيابة التابعة للدولـــة غير الليبرالية عن أصحاب العقيدة البهائية – لكون الدستور يعطيهم الحـــق فـــى حرية العقيدة – كان رئيس تحرير هذه الصحيفة الليبرالية ينكر علـــيهم هذا الحق؟! (١١) وهل من مغزى ليبرالى فى تنديد أحد كتاب "النداء الجديـــد" مؤخراً بمصدرى مجلة "الكتابة الأخرى" لأنهم تجاسروا على تناول الجنس كموضوع لأحد ملفات مجلتهم؟!(١٢).

أمـــا عـــن التناقض فى البنية الأساسية للعلاقة بين الفكر والفعل فيبرزه حال المؤسسات الليبرالية فى مصر والتى يمكن تلخيص الثلاثة الأوائل منها فـــى ثلاث شخصيات هم فؤاد سراج الدين للوفد، وسعيد النجار للنداء الجديد وســـعد الدين إبراهيم لابن خلدون، وكل منهم سلطان على عرشه ولا محل لليبرالية من الإعراب فى بنية القوة الملكية! لكن الأهم من ذلك هو التناقض بـــين الادعاء الفكرى بتقديم مشروع وطنى (أى للأمة فى مجملها) والموقف الفعلـــى الحاســـم فـــى الدفاع عن طبقة بعينها هى طبقة رجال الأعمال فى مـــواجهة بقية الطبقات وبرغم المحاولة الظاهرية لكسب ود الطبقة الوسطى أيضاً. أما الطبقات العمالية والفلاحية الفقيرة فهى خارج المشروع الليبرالى بالكامـــل إلا كطبقات خادمة بالمعنيين الاقتصادى والسياسى، ومن الطريف أن العواطـــف الليبرالية تبدو فاترة إزاء الإضرابات العمالية مثل الإضراب التاريخـــى الثانـــى لعمال كفر الدوار والذى قتل فيه العمال رمياً بالرصاص للمـــرة الثانـــية (لاحـــظ تنبـــيه الدكتور محمود عبد الفضيل على صفحات "الأهالـــى" للإهمـــال العاطفـــى والسياسى لإضراب عمال كفر الدوار). هذا بـــرغم تطبيق الإضراب العمالى لمبدأ "المساومة الجماعية" المقر نظرياً فى الفكـــر الليبرالـــى، وكذلك برغم وقوع الإضراب فى دائرة القطاع العام لا دائـــرة القطـــاع الخاص الذى يمثل المشروع الليبرالى فى جوهره "جماعة ضغط" للدفاع عنه والرغبة فى السلطة السياسية من أجله.

ولا تقـــل عواطف الليبراليين فى فتورها إزاء العمال سوى فى فتورها إزاء القطـــاع العـــام نفسه، بل تكاد تبلغ هنا مبلغ العداء والرغبة فى تصفية الـــثأر. إن الليبراليين المصريين – بخلاف ظاهر عن أقرانهم من الليبراليين

(١١) جمال بدوى، الوفد، ١٩٨٨/١١/١٩.
(١٢) وجدى فؤاد، الفارق بين الأدب والابتذال، النداء الجديد، العدد ١٢، أبريل ١٩٩٥.

فـــى بلدان أخرى – لا ينطلقون من مبدأ المحافظة على "الثروة الوطنية" أيا كان شكل ملكيتها، عاماً أم خاصاً. فعندهم أن الخاص هو الحلال والعام هو الحــرام تقــريباً. ولا نكاد نعرف لهم برنامجاً لتطوير القطاع العام غير أن يــباع فى إطار عملية الخصخصة. ولا ضير لدى السوقة منهم – نسبة إلى الــسوق – فــى بيعه للأجانب[١٣]. وفى سلوكهم الاجتماعى لا يختلفون عن ســلوكهم الاقتــصادى. فبدلاً من أن يوجهوا عنايتهم للتعليم العام لإصلاحه لصالح كل تلاميذ الأمة بكل طبقاتها، نجدهم يركزون على إنقاذ جلود أبنائهم بتوفير تعليم خاص متميز لهم – غالباً باللغات الأجنبية بدءاً بالتعليم الأساسى والثانوى ثم مؤخراً ببناء جامعة أهلية (يقصدون لخاصة أبنائهم) [١٤]. وبذلك يــضع الليبــراليون الجــدد مصر على عتبات "قضية وطنية" جديدة فحواها إعــادة تمــصير ما استولى عليه الأجانب، وكذلك "قضية اجتماعية" جديدة فحــواها – بجانب إعادة توزيع الثروة – إعادة توحيد أنواع التعليم الأساسى لكل أبناء الأمة، وهو بالضبط ما كان عليه الحال عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، أى عودة لليبرالية قديمة أخفق مشروعها فى حينه.

وإذا كــان لليبرالية الجديدة من مشروع أكثر من مجرد كون الليبراليين جماعــة ضــغط لــصالح رجال الأعمال الراغبين فى الخصخصة – سواء اشــتروا هــم أم اشترى الأجانب – فهو "مشروع الإلحاق" بمركز السيطرة العالمــية، صــحيح أن مــصر لم تعرف يوماً مشروعاً للقطيعة مع السوق الرأســمالية العالمــية – ولا فى عز أيام عبد الناصر – لكن المطلوب هذه المــرة هــو الإذعان الكامل لصندوق النقد الدولى، وللبنك الدولى، ولاتفاقية الجــات، وللشركات الأمريكية... إلخ وذلك دون هامش للمناورة هذه المرة. ولا يــرى الليبــراليون الجدد – إلا من رحم ربك – بأساً من كل هذا، فهم رواد التكــيف الهيكلـــى. وتكــيفهم لا يــنطلق من خطة قومية للإصلاح – الضرورى فى هياكل القطاع العام والخاص والدولة دون انتظار لإشارة من خــارج الحدود[١٥] – وإنما يتبع النصائح – الصحيح التكليفات – الخارجية. وحــركتهم هنا تشابه حركة عينى المريض الناظرة لإصبع الطبيب والدائرة

(١٣) يــستثنى مــن ذلك نفر من الليبراليين الوطنيين الذى يدركون الأبعاد السياسية لعمليات البيع والشراء، مثل الدكتور محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا حسبما تدلل مقالاته فى الأهرام (مثلا: بيع الشركات المصرية للأجانب، ١٩٩٣/٥/٤).

(١٤) انظر: الفصل الخاص بمعركة التعليم فى كتابنا "الجامع والجامعة" المشار إليه أعلاه.

(١٥) انظر: التأكيد على ذلك فى مقالتنا: أصحاب المال.. وأصحاب الحق، العرب، ١٩٨٧/١٠/٧.

مـــع دورانه. إن التكيف الأحول هو الذى ينظر للروشتة الخارجية دون أن ينظر للواقع الداخلى: واقع وجود قطاع عام كبير موروث يستحيل بيعه فى أيـــام، ويلزم عدم بيعه للأجانب، وسيبقى كبيراً حتى بعد بيعه فيلزم تطويره وترشيده. هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فهناك واقع ثالوث الفقر والجهل والمرض للأغلبية المطحونة التى قد لا يعيرها الأجانب أى اهـــتمام، فكيف يفعل المتكيفون الوطنيون مثلهم؟ اللهم إلا أن يكونوا أهل أنانـــية اجتماعـــية وتبعـــية أجنبـــية كأجـــدادهم الذين فتحوا الباب لاستيلاء العسكريين على السلطة منذ حوالى نصف قرن من الزمان!.

إن عـــداء الليبراليين الجدد والقدامى للقطاع العام من الثروة الوطنية ما هـــو إلا الوجه الآخر لإحساسهم البليد إزاء فقر الأغلبية(١٦). فلا نلمح لديهم عاطفة مشبوبة إزاء الفقر والفقراء، بل نلمح توجساً من أى إجراء اجتماعى لإعـــادة توزيع الثروة كالدعم والتأمين والتأميم، ولا نراهم يرحبون بالتنظيم النقابـــى العمالـــى (حتى لدى منتجى العاشر من رمضان الذين يضرب بهم المثل فى الحداثة ومع ذلك يهرب منهم عمالهم إلى القطاع العام(١٧))، وليس لديهم على الجملة برنامج لمكافحة الفقر، أو على الأقل تهذيب مظاهر الغنى الفاجـــر فى قلب الحياة المصرية(١٨). وحتى على مستوى الفساد، من قال إن رجـــال السوق أنظف من رجال الدولة؟ أليست العناصر الفاسدة من هؤلاء وأولئك ضالعة فى حلف غير مقدس للنهب الفاجر لثروة الأمة؟ وهل ظاهرة أبناء كبار المسئولين المسيطرين على مافيا السوق إلا تعبيراً عن هذا الحلف الفاسد؟

إن مـــصر المكـــتظة بشعبها فى الوادى الضيق، والتى تكاد تعيش على فيض الكريم ومعونات الكرماء الأشقاء والأعداء، لا تستطيع الانتظار طويلاً حتى تقوم بتعبئة طاقاتها لتصبح مجتمعاً منتجاً وبإنتاجية وفعالية عالية. لكن العملـــية التوزيعية لا تقل أهمية عن العملية الإنتاجية، ومن المستحيل قبول

(١٦) للمـــرة الثانـــية أؤكد على استثناء الليبراليين المحترمين المدركين لمشكلة الفقر مثل الدكتور محمود وهبة الذى تناولها بالكتابة على صفحات الأهرام (مثلاً: الحرب على الفقر فى مصر، ١٠/٥/١٩٩٤).

(١٧) انظـــر مثلاً: بهيرة مختار، الهاربون إلى القطاع العام، الأهرام، ١٩٩٢/٩/١٠ وسلامة أحمد سلامة، إنهم يفضلون الوظيفة، الأهرام، ١٩٩٢/٩/١٤.

(١٨) انظر مثلاً عن الغنى والفقر فى مصر اليوم المقالة المعبرة: رشدى سعيد، الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر، الهلال، يناير ١٩٩٥. انظر كذلك: معتز الحديدى، مصريون تحت خط الفقر، الشعب، ١٩٩٥/٣/٢٨.

المنطق الليبرالى القائل بتكبير الكعكة أولاً، دون إضافة منطق العدل القائل بتوزيعها العادل فى كل لحظة، سواء أكانت كعكة صغيرة أم كعكة كبيرة. ودون ذلك لا يمكن أن يطلب من المصريين العمل والتضحية، إذ سيكتفون بالعمل "على قد فلوسهم"، لذا تلزم دائماً إجراءات اجتماعية لتحقيق العدل النسبى وموازنة توزيع الثروة لكى تتحقق لمصر انطلاقة وطنية من أى نوع. وهذا هو التحدى أمام الليبراليين وغير الليبراليين من حيث القبول العام والصياغات الفكرية والبرنامجية. كما أنه التحدى أمام الدولة من حيث رسم السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ هذا وذاك.

وعلى ذكر الدولة نأتى لموقف الليبراليين المصريين من مسألة الدولة، والدولة ببساطة هى مناط السيادة فى إطار كيان وطنى ذى حدود محددة. ولا تتعلق السيادة بالسيطرة القانونية على الأرض والناس وحسب، وإنما تتعلق كذلك بتنظيم إطار العملية الإنتاجية والعملية التوزيعية اللتين بهما يحيا الناس على أرضهم. والليبراليون درجات فى "رفض" تدخل الدولة فى هذا وذاك. فعندهم أن السوق هو الضابط العظيم. لكن أكم من ضابط عظيم قاد جيشه إلى التهلكة. ويصدق هذا على شعوب الدول النامية التى يستحيل ابتداء ترك أمر معاشها لتوازنات السوق وحسب، بل يلزم تدخل الدولة كشريك أصيل فى قيادة الأركان.

وقد تجسد ذلك فى مصر منذ أمد بعيد حيث لعبت الدولة دوراً دائماً فى العمليتين الإنتاجية والتوزيعية. ولم يكن ذلك لأن الفراعنة كانوا اشتراكيين عقائديين. ولكن لأن تلك هى طبيعة الأشياء فى إطار الزراعة النهرية وضرورة ضبط النهر وسلوك الناس حوله بواسطة ضابط مهيب الجانب. وكذلك لأن الكثافة السكانية العالية فى الوادى الضيق تحوى إمكانية أن يأكل الناس بعضهم البعض إن لم يوجد هذا الضابط المهيب، صحيح أن المهيب يصبح عادة الرهيب ويلهب ظهور الناس بكرباج السلطان الأهوج. وهو ما يفرض على جدول أعمال المصريين بند "ضبط الحاكم" مثل ضبط النهر (التعبير لجمال حمدان) لكن أصل الظاهرة هكذا ولابد من الإقرار بضرورة وجود دولة قوية دائماً فى مصر (وهى بالقطع غير الدولة القهرية القمعية التى تديرها عصابة للحكم). والإقرار بهذه الضرورة العامة يفترض إدراك أهمية التراضى السياسى والاجتماعى جنباً إلى جنب مع حقوق التنافس والتصارع التى تفترضها ممارسة الإنسان للحرية والتى يحيا بها مع الخبز.

والليبراليون فى الوادى الضيق لم يبدعوا نسخة نيلية لليبراليتهم بقدر ما يدعــون للنسخة الغربية الأصلية (الأكلشيه). وشعور التململ من قوة الدولة واضح لديهم، خصوصاً حين يقفون فى موقف المعارضة لحكومات ترادف بـين نفـسها وبـين الدولة بل وبين الأمة والوطن. وربما كان لهم فى ذلك بعـض العذر النفسى، إذ يشاركهم نفس الشعور كل المتململين – وفوق ذلك المقهـورون – من قهرية الدولة المصرية. لكن للمفارقة لم يتصرف بعض الليبراليين القدامى على نحو آخر حين جلسوا على مقاعد الحكم قبل ١٩٥٢ فـزوروا الانـتخابات وألهبوا ظهور المواطنين بالسياط. وبعض الليبراليين الجـدد يدعو لما هو أسوأ، يدعو إلى تقويض الدولة المصرية وتفكيكها برفع شـعارات حـق يـراد بهـا باطل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهى شـعارات مطروحة بمعناها الغربى الصرف، كما أنها مصطلحات مترجمة حـسب الموضـة(١٩)، وأخيراً هى محل للاستخدام السياسى النفعى بواسطة المراكـز الاستعمارية(٢٠) (طبعاً لم يعد هناك شىء اسمه الاستعمار بالنسبة لليبـراليين فهـو مجـرد خـيال عند العقائديين المتزمتين فى الطرف غير الليبرالى).

(١٩) راجع مقالتنا: مصلحة سك المصطلحات، الخليج، ١٩٩٢/٨/١٦.
(٢٠) انظر المقالة الساخرة للدكتور شكرى عياد: إن.. جى.. أوز، الأهرام، ١٩٩٥/١/١٣. وانظر عن الاستخدام النفعى لقضية حقوق الإنسان: محمد نور فرحات، أمريكا وحقوق الإنسان فى مصر: قراءة هادئة فى ملف ساخن، المصور، ١٩٩٥/٣/٣.

جدول رقم (١)
عناوين الدعوة الليبرالية المحلية والعالمية

م	العنوان بالعربية	المضمون	التجسيد	العنوان بالإنجليزية
١	التكيف الهيكلى	تقدم السوق وتراجع الدولة	تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى	Structural Adjustment
٢	الخصخصة	بيع القطاع العام (خصوصا للأجانب)	بدايات البيع بضغط صندوق النقد الدولى والمصالح الأمريكية	Privatisation
٣	المقرطة (جعلها ديمقراطية)	بناء نظام سياسى ليبرالى	التعددية السياسية الرسمية	Democratisation
٤	المجتمع المدنى	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Civil Society
٥	المنظمات غير الحكومية	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Ngos
٦	المشاركة	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Participation
٧	حقوق الإنسان	حماية الحريات الفردية أساسا	منظمات حقوق الإنسان المحلية المدعومة من الخارج مالياً ومعنوياً	Human Rights
٨	قضايا المرأة	تحرير المرأة ومشاركتها	المنظمات النسائية الليبرالية	Gender Issues (Women's)
٩	حقوق الأقليات	المساواة والمشاركة مع الأغلبية	تحريك موضوع الأقباط والنوبيين	Minority Rights
١٠	حقوق الأطفال	مواجهة الانفجار السكانى ومشكلات الطفولة	طرح قضايا أطفال الشوارع والأطفال العاملين... إلخ	Child Rights

إن الوصايا العشر الواردة فى الجدول السابق قد لا تثير غباراً بقدر ما تثيـر حماسـاً. فهـى عـناوين لرغبات مشروعة بل ولقضايا نبيلة (حتى الخصخصة اللازمة جزئياً لقطاع من القطاع العام ليكون أكثر فعالية)، ومن العـسير علـى غير الليبراليين الاختلاف مع الليبراليين حول هذه العناوين، ولهذا فهى تنتشر وتكاد توحد الخطاب السياسى لمختلف الفرقاء.

لكن فى الأمر شيئاً من خداع النظر الناجم عن غبار خبيث يكتنف هذه الأطـروحات، **أولاً** مـن الناحية الفلسفية أو من ناحية علاقة العقل والنقل. فمقـدار الـنقل هائـل عن التراث الغربى ولا تكييف للفكر الطامح لتكييف الواقـع(٢١). **وثانياً** من ناحية المصالح المضمرة فى طى الشعارات الخلابة، وهـى هنا مصالح الغرب ومن يحالفه من الطبقات والصفوات المحلية(٢٢). **وثالثاً** من ناحية العقل الباطن لدى الطامحين الآملين فى إضعاف بنية الدولة المـصرية طالمـا أنهـم لا يجلسون على مقاعد إداراتها، **ورابعاً** من ناحية الولاء الوطنى المشكوك فيه أصلاً لدى البعض من هؤلاء(٢٣). لكن الأهم من هـذا كله هو تضبيب الرؤية حول جدول أعمال وطنى آخر بنظام أولويات مختلف.

---

(٢١) أحـياناً مـا تكـون هـناك صـعوبة حتى فى مجرد ترجمة المصطلحات التى يصر بعض الليبـراليين علـى اسـتخدامها مـثل مصطلح Governance (نظام الإدارة أو الحكم) ومصطلح Gender (الجنس) ومصطلح Ethnic (عرقى).

(٢٢) تتلقـى المـنظمة المصرية لحقوق الإنسان معونات من ثمانى هيئات غربية (التقرير السنوى للمـنظمة، ١٩٩٤) وهـو أمـر ذو دلالـة من ناحية جدول أعمال الهيئات الغربية وما تتوخاه من مصالح خارجية.

(٢٣) علـى سـبيل المثال، نطاق الاتصالات الأجنبية التى برر بها وضع الصحافى مصطفى أمين فـى الـسجن لسنين طويلة لا يساوى عشر معشار نطاق الاتصالات الأجنبية الحالية لعدد من أبناء الصفوة الليبرالية وغير الليبرالية، والبعض من هذه الاتصالات يقع فى نطاق التكييف القديم لقضايا الجاسوسية.

جدول رقم (٢)
جدول الأعمال الوطنى المصرى (اجتهاد مختلف)

م	البند	الفحوى
١	الاستقلال الوطنى ومواجهة الاستعمار	أعلى درجة ممكنة من تطبيق السيادة الوطنية، ومن حفظ الاعتبار المعنوى للكرامة الوطنية، وعدم الخضوع السهل للضغوط الأجنبية، واعتبار القوى الكبرى فى العالم نوعاً من الاستعمار يتم التعامل معه بحذر ومواجهة ضغوطه.
٢	تماسك البناء الوطنى	العلاقة المتوازنة بين المسلمين والأقباط، وبين الفقراء والأغنياء، وبين الرجل والمرأة، وبين الحكم والمعارضة، وبين التحديثيين (العلمانيين) والتقليديين (الدينيين) وبين الشيوخ والشباب.
٣	التنمية الوطنية	زيادة الناتج القومى ٥-١٠% سنوياً، وتوجيه الاستثمار الخاص لإنتاج الغذاء والصناعات المنتجة، وإزالة العوائق البيروقراطية من طريق الاستثمار الخاص المنتج.
٤	إصلاح القطاع العام	تهذيب ترهل القطاع العام مع بقائه قطاعاً كبيراً فى الثروة الوطنية، وزيادة إنتاجيته، ومحاربة الفساد فى صفوف إداراته.
٥	مكافحة البطالة	خطة قومية خاصة لمكافحة البطالة باستثمارات عامة وخاصة مكثفة، وبرامج تدريبية فنية مدعومة لجيل الشباب، ومعونة بطالة للعاطلين حتى يجدوا عملاً.
٦	إعادة توزيع الثروة	إجراءات اجتماعية لصالح الفقراء خاصة، وبرنامج شامل للضمان الاجتماعى، ونظام ضريبى صارم، ودعم إسكان الفقراء، وزيادة ميزانيات التعليم العام والعلاج المدعوم، وإعادة الصياغة لهيكل متوازن للأجور والأسعار.

تابع جدول رقم (٢)

م	البند	الفحوى
٧	تحديث جهاز الدولة	تدريب الموظفين، وإدخال تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات السريعة، وتسريع قضاء مصالح المواطنين لدى البيروقراطية ومعاملتهم معاملة كريمة، وتقوية أجهزة الرقابة ضد الفساد.
٨	إلغاء الاحتكار السياسى	انتخاب رئيس الدولة من بين عدة مرشحين، وتقليل تدخل الإدارة فى الانتخابات، والمشاركة فى السلطة من خلال حكومات ائتلافية، وتقوية السلطات المحلية، وديمقراطية التليفزيون. ويمهد كل هذا للديمقراطية المتكاملة وتداول السلطة فيما بعد.
٩	تدعيم الثقافة الوطنية وإصلاح التعليم	إقرار حرية التعبير لكل المدارس الثقافية والتعايش بينها، ودعم الدولة للإنتاج الثقافى والفنى، والاهتمام بدراسة تاريخ مصر بكل مراحله (لا إهمال للمرحلة القبطية مثلا)، والاهتمام باللغة العربية فى المدرسة والإعلام والسوق، وإعادة الصياغة العصرية لبنية ومناهج التعليم، ورفع مرتبات المدرسين لتلائم الأسعار، وتوحيد التعليم الأساسى.
١٠	الدور الإقليمى لمصر	قيادة مصر لمشروع كونفدرالية عربية اقتصادية وسياسية، وتدعيم دورها فى الثقافة والفن العربيين، ورفض ذوبانها فى مشروع شرق أوسطى لا يعترف بخصوصية الكتلة العربية، وضمان حد أدنى من القوة لجيش عصرى يحمى مصر ويساعد أشقاءها.

إن الاجتهاد المتضمن فى الجدول السابق إنما يقر مقدماً بأهمية الدولة ودورها فى حياة الأمة المصرية. ومن ثم فهو يفترض حرباً لا هوادة فيها ضد الفساد المؤسسى لكبار رجال الدولة الذين جعلوا الفساد فى مصر

عمـــودياً ومـــتعمقاً من أعلى لأسفل، بعد أن كان فى العادة أفقياً متناثراً هنا وهـــناك. والفـــرعون الفاسد (بخلاف الفرعون الطاغية) لا يستطيع أن يقود مـــشروعاً للنهـــضة فى مصر لأن عنايته الحقيقية لا تتجه لمشروع النهضة بقدر ما تتجه لمشروعه الخاص والمنبنى على نهب الأموال العامة من خلال نظام العمولات. ومن هنا تكون هناك قضية مشتركة مع الليبراليين الداعين لمحاربـــة الفـــساد، وإن كان من الضرورى دعوتهم لإكمال دعوتهم بإدراك أهمـــية دور الدولـــة المتميز عن وجود بعض الرجال الفاسدين على قمتها. وكـــذلك أن يعترفوا بأن فساد السوق – عرين الليبرالية – لا يقل وطأة عن فـــساد الدولـــة، وتلـــزم محاربـــته دون تذرع بمبدأ "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً".

كمـــا يتضمن الاجتهاد السالف إقراراً – بل اعتداداً – بمفهوم "الوطنية" بتجلـــياته الـــسياسية والاقتـــصادية، وقد قدمت الليبرالية وطنيين عظاماً بل وقادت مشروعاً للتحرر الوطنى فى زمن سابق. وباستثناء أفراد قلائل يظل الليبيـــراليون المـــصريون فـــى قلب الوطنية السياسية للأمة المصرية. لكن وطنيـــتهم الاقتـــصادية تـــصبح محل شك، فى ضوء مشروع الإلحاق الذى يطرحونه مهما تم تجميله بمصطلحات الانفتاح والاعتماد المتبادل مع السوق العالمـــية. ولعـــل الـــبعض من رجال الأعمال المحليين يشعر الآن بمقدار الـــضغط الواقع عليه من هذه السوق العالمية(٢٤): فالخصخصة للأجانب قبل أن تكون له، واتفاقية الجات تضيق هامش المناورة أمامه، والحماية الغربية مازالـــت قائمـــة ضـــد منـــتجات العالم الثالث (مثلاً التضييق على النسيج المصرى فى السوق الأمريكية)، والتكنولوجيا المتقدمة ليست كلها متاحة له (فالمنـــتج الوطنى يحمل جنسية "الإرهاب" ولو كان عاشقاً للغرب!)... إلخ. وإزاء ذلـــك يكون من غير المستساغ ذلك التبسط الليبرالى فى الحديث عن العلاقـــات المفتوحة، والشفافية، وافتراض أن من يستمسك بفكرة أن للوطن أعـــداءً إنما يتمسك بنظرية المؤامرة الساذجة، بل من الصحيح أحياناً إيلاء شيء من الاعتبار لنظرية المؤامرة، فالذين حضروا إلى المنطقة تحت شعار

(٢٤) انظـــر نصيحتنا لبعض القيادات العمالية الراديكالية "ألا يضغطوا أكثر من اللازم" على طبقة رجـــال الأعمال الوطنية لأنها هى نفسها مضغوط عليها بشدة من الخارج وكل ما تفعله أنها تحول الـــضغط الخارجـــى إلـــى ضغط داخلى على أعناق العمال. وإن بقى للعمال طبعاً حق الدفاع عن أعناقهم!

تحريــر الكويت كان برنامجهم الحقيقى تدمير الجيش العراقى (بغض النظر عــن رأينا فى نظام صدام). والذين يتحدثون عن حقوق الأقليات فى المنطقة قد يكون برنامجهم الحقيقى بالنسبة لمصر هو "تدويل المسألة القبطية" بحيث يأتـــى يــوم يــصدر فيه مجلس الأمن الدولى قراراً بالحماية الدولية للأقلية القبطــية فى مصر. ومن المؤسف أن بعض المحسوبين على الليبراليين هم الذين بدأوا دوران العجلة فى هذا الاتجاه(٢٥).

إن الليبراليين المصريين أمميون اقتصاديون أكثر من اللازم. ومن باب أمميــتهم الاقتصادية تتسرب رياح الأممية السياسية التى تؤثر على الانتماء الوطنـــى، وربمـــا تــضربه فى الصميم (هكذا كان الاشتراكيون الأمميون، وهكــذا يكون الأمميون الإسلاميون). بل ربما انفتح المجال لتقويض المكانة المعــنوية وللــوطن نفــسه(٢٦). كل هذا باسم العالم الجديد، وانفتاح الحدود، وتطور نظم الاتصالات ووسائل الإعلام العالمية. تلك التى تؤثر بالفعل على الأفكار والبنى التقليدية، لكنها فى نفس الوقت تستفز الناس للبحث عن كيان مــشترك حمــيم قد يكون الجماعة العرقية، أو الجماعة الدينية، او الجماعة الوطنية أيضاً.

والخلاصـــة بالنــسبة للجماعة الوطنية المصرية (الأعرق بلا جدال فى التاريخ البشرى) أن ثمة مشروعاً ليبرالياً يعرض عليها الالتفاف حول أفكار انفتاحــية مقبلة على السوق العالمية، باعتبار أن فى ذلك مصلحة لمصر قبل أن تــستبعد ويــسبقها الــسابقون أكثــر فأكثر. لكن فى هذا المشروع بذور تقــويض البنــية التاريخــية العريقة المتمحورة حول الدولة، وإفقاد مشروع النهــضة طاقــة التعبــئة حول مفاهيم الوطن والوطنية والمواطنة، وكذلك إخــضاع مصر وركنها فى مكان أدنى فى بنية القوة الإقليمية والعالمية. هذا بــرغم الشعارات الجذابة للمشروع الليبرالى والتى تتمحور حول قيم الحرية (خــصوصاً الفــردية) والتى لن تنفى أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحــسنة (وبافتراض التغاضى عن مصالح بعض الليبراليين الخبثاء). كذلك

(٢٥) سعد الدين إبراهيم ومؤتمره المشهور المشبوه حول الأقليات.

(٢٦) هــذا هــو المــستخلص من ثلاثية مقالات محمد السيد سعيد، الذى لم يحسب بعد من زمرة الليبــراليين الأقحاح لاحتفاظه حتى الآن بشيء من تعاطفه القديم مع الفقراء. وقد كتب مقالاته تحت عــنوان دال هو "نهاية مثقف التحرر الوطنى"، وهو عندنا التعبير الخجول عن القول بنهاية الوطنية (الحــياة، ٤، ١٩٩٤/٩/٦). انظر رداً على مقالين آخرين كتبهما فى الأهرام (١٨ و١٩٩٥/١/٢٥) فى: حسام عيسى، الذكاء التاريخى.. تفسير أم إلغاء للتاريخ؟، الأهرام، (١٩٩٥/٤/١٢).

فإن قائمة الأحرار أطول بكثير من قامة الليبراليين أو غيرهم. بل إن دافعى ثمــن الحــرية فــى التاريخ الإنسانى العام وفى تاريخ مصر الخاص كان معظمهــم مــن غيــر الليبراليين. وادعاء أن "الحرية" هى نفسها "الليبرالية" (والثانــية مجــرد اجــتهاد مصلحى لتنظيم الأولى) هو بند من بنود الخداع السياسى المشوب بالغوغائية لا أكثر.

علــى أن المــشروع الليبرالــى لا يقف بمفرده فى الساحة الوطنية، إذ يتــنافس معه المشروع الإسلامى (وبالمناسبة لا يقول الليبراليون المصريون كثيــراً حــول المعــضلة الإسلامية). كما أن هناك مشروع الدولة المتعلقة بأهــداب الوســطية وإن اهتــزت يمنة ويسرة. وفى ذيل ميزان القوى يأتى المــشروع الاشتراكى المهتز بدوره بين قديمه الماركسى الدوجماتى وجديده الاشــتراكى الديمقراطى (وبالمناسبة أيضاً لا يجب التهوين من إمكانيات هذا المشروع حيث ستطفو المسألة الاجتماعية بشدة فى السنوات القليلة القادمة). ولكــل من هذه المشاريع نسختها الرديئة: ليبرالية الإلحاق بمراكز السيطرة العالمية وتفكيك الدولة الوطنية وإفقار الفقراء - ودولة الفساد والنهب والقمع والقيادات الوضيعة فكراً وخلقاً - وإسلامية العنف والإرهاب والتكفير ودولة التــزمت الدينــى البديلة - واشتراكية النقل الدوجماتى عن نصوص الأممية البروليتارية والكلام الديماجوجى المجانى.

لكــن تبقــى "إمكانية" أن يكون لكل من هذه المشاريع نسخته الإبداعية الحمــيدة، كما تبقى "ضرورة" أن تكون لكل المشاريع الإبداعية لغة مشتركة وقــدرة مــشتركة علــى البناء الوطنى، وفى إطار هذا التحدى يتحدد موقع الليبــراليين وغيــر الليبراليين من أبناء الصفوة المصرية التى لم تَصُغْ بعد مشروعها للنهضة الوطنية المفترض أن تعالج إشكالية الخبز والحرية لشعب مــصر المتكاثر، وأن تجد لمصر مكاناً تحت شمس اليوم يليق بمكانتها فى الذاكرة التاريخية لكل البشرية.

(٩)

إصلاحات

*هناك أهمية لمسألة تطوير الهياكل الديمقراطية فى المجتمع المصرى. لكــن قبل أن نتحدث عن الهياكل التفصيلية أقول فى عجالة كيف أرى هيكل الهياكل، أى الإطار العام الذى يضم كل الهياكل.

المفتــرض أن فى مصر نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً تعددياً، أى يحمل كل التــسميات التى تشير إلى المجتمع المتحرر سياسيا. ولكن هذا موجود على الــورق فقط، وحتى على الورق هناك قولان لأن دستور ١٩٧١ هو دستور "الاتحـــاد الاشتراكى العربى" أى نظام الحزب الواحد، ولم يتغير الأمر كثيراً إلا بحــشر بعض المواد التى تقول إن مصر أصبحت مجتمعاً تعددياً، وكل المــواد الأخــرى كما هى روحاً ونصاً، فبافتراض أن الأمور منتظمة على الــورق إلا أنهـــا غير منتظمة فى أرض الواقع، لأنه يكون من المبالغة أن نقــول إن مــصر مجتمع ديمقراطى، فمصر هى التعبير النمطى عن حالة "اللاديمقراطية واللاديكتاتورية". فيمكن أن نسميها بالمفهوم الشعبى "الرقص على السلالم". فلا هى ديمقراطية كاملة ولا هى ديكتاتورية كاملة، فلا يمكن أن نقارن نظامها مثلاً لا بعراق صدام حسين، ولا بسورية حافظ الأسد، ولا بأنظمة الطغيان المطلق، ففى مصر الحال أفضل قليلاً. لكن الحالة سيئة جداً بالنظـــر لما هو مفترض أن يكون عليه الحال إذا قارنت مصر نفسها بنفسها من حيث إنها صاحبة حضارة عريقة. إن مصر على أقل تقدير لديها ٥٠٠٠ سنة حضارة (ألف ونصف الألف إسلام، ونصف ألف مسيحية، وكسور ألف رومانى يونانى، وحوالى ثلاثة آلاف حضارة فرعونية) أى أنها شىء ضخم جــداً فـــى التاريخ، بل هى أقدم أمة فى تاريخ الإنسانية وذلك ليس موضعاً للفخـــار الوطنى فقط وإنما موضع للتأمل أيضاً، فكيف يمكن أن تكون مصر حــضارة عريقة وفيها ما فيها الآن من مظاهر للتحلل الحضارى؟ فمشكلتها ليــست أزمة اقتصادية وسياسية بالمعنى الضيق، فهذه يمكن معالجتها، إنما مــشكلة مــصر الآن أن بهـــا قــدراً كبيــراً من التحلل الحضارى والتفكك الاجتماعـــى يتجلى فى المظاهر الجديدة لجرائم العنف والمزاج النفسى الحاد للمصريين، فحتى جريمة الأخذ بالثأر فى الصعيد لها قواعد وأصول وأصبح

* هذا القسم مصاغ فى لغة أقرب للعامية، حيث كان فى الأصل محاضرة ألقيت فى تجمع أهلى.

هناك الآن خروج على القواعد والأصول. فى كثير من مظاهر حياتنا هناك تحلــل حــضارى حقيقــى فى مصر، لعل فيه بعض الملامح الصومالية أو الزائيــرية! فلا بد أن نشعر بالقلق الشديد على تطورات الأحوال فى بلادنا من زواياها المختلفة خصوصاً الزاوية الحضارية بمعناها الواسع.

ما هو موقع "السياسى" من كل هذا خصوصاً مسألة الهياكل الديمقراطية فــى إطــار نظــام لا هو ديمقراطى ولا هو ديكتاتورى بل هو نظام يمكن تــسميته "أوتوقــراطية مــتعددة الأحزاب"؟ (وأعتقد أن هذا هو أدق وصف للــنظام الــسياسى المصرى، فهو نظام لم يصبح بعد ديمقراطياً، فقد يصبح ديمقراطياً وقد ينتكس).

الهــياكل الديمقراطية المفترضة فى أى نظام ديمقراطى – مع مراعاة خصوصية البلدان وخصوصاً إطارها الثقافى – تتمثل أولاً فى وجود أحزاب سياســية تمــثل المــصالح للقوى الاجتماعية المختلفة وتتنافس فى الوصول للــسلطة السياسية كلها أو قدر منها. ومفترض أيضاً أن تكون هناك نقابات تعبــر عــن المصالح المهنية والفئوية المختلفة. وأيضاً تكون هناك جمعيات تطوعــية أو أهلية تعبر عن دائرة أوسع من المصالح بداية من جمعيات دفن الموتــى وحتى جمعيات نوادى أعضاء هيئة التدريس. وهذا هو الحد الأدنى المفتــرض وجــوده فى أى مجتمع ديمقراطى أو حتى شبه ديمقراطى، فأين نحن من هذا فى السياق المصرى؟

طبعاً هناك أحزاب بمعنى وجود تعددية قد حشرت فى الدستور ووجدت فــى الواقع. ونستطيع الآن أن نقول إن مصر دولة فيها "دستة أحزاب"، وإن كــنت قــد أسبب إحراجاً لمعظم الموجودين إذا سألتكم: "ما هى أسماء هذه الأحــزاب؟ لأنه لن يتذكر معظم الحاضرين إلا أسماء ٤ أو ٥ أحزاب هى الرئيسية منها والباقى لن يتذكره أحد لأنه هامشى. والأحزاب الهامشية تشير إلى إشكالية أخرى فى النظام السياسى وهى أن أداء لجنة الأحزاب إنما يبين وجــود نــوع مــن أنــواع العبث وعدم الجدية فى النظام السياسى. فلجنة الأحزاب إذا كان الهدف منها إلغاء وجود الأحزاب فلا جدوى منها ولا فائدة لهــا هى نفسها كلجنة، فيمكن بقرار من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزارة أن يــتم مــنع قيام أى حزب جديد أو ينص على ذلك فى الدستور بالاكتفاء بالأحزاب الموجودة وانتهى الأمر على ذلك! فلجنة الأحزاب ليست هى التى أقــرت وجــود أغلــب الأحزاب. فمعظم الأحزاب الموجودة فى مصر أتت

بأحكـــام قـــضائية بـــدأت بمعركة مع لجنة الأحزاب، ثم انتقلت إلى ساحات القـــضاء فَحُكِمَ فى صالح هذه الأحزاب التى ظهر بعضها فى أوان متأخر. فالحـــزب الناصـــرى قد أقرت شرعيته متأخرا، وكان المفروض أن يكون موجـــوداً من ١٥ سنة منذ بداية التجربة الحزبية؛ لأنه يعبر عن قوة حقيقية لأناس يتمثلون التجربة الناصرية ولهم وجود فى الشارع، وكان من الأفضل لصحة النظام السياسى أن يقبل وجودها منذ اللحظة الأولى التى تقدمت فيها بطلـــب من هذا النوع، لكن هذا رُفضَ فى البداية. وهناك قوة سياسية أخرى لا يمكـــن تجاهلهـــا بل إننا نعتقد أنها القوة الأساسية المعارضة فى المجتمع المـــصرى وهـــى القوة الإسلامية. هذه القوة ليس لها حزب قانونى شرعى. هذه القوة لها فى إطار الشرعية فقط "حزب العمل" الذى هو بمثابة الواجهة، لأن بقية القوى الإسلامية محرومة من الشرعية.

وحـــين طرح الأمر على السيد رئيس الدولة فى معرض الكتاب، قال: إننـــى لا أريـــد أن أفعل مثل الجزائر، فلن أعمل حزباً إسلامياً على أساس دينـــى. أى فى رأيه الشخصى هذا تفاد للسيناريو الجزائرى، لكنه فى رأينا دخـــول فـــى السيناريو الإيرانى! فلا بد من الاعتراف بحزب سياسى للقوى الإســـلامية، فهـــذا الأمر لا بد أن ننتهى منه ونضعه على أرضية الشرعية ويتـــنافس هـــذا الحزب الإسلامى منافسة متكافئة سلمية مع الآخرين، ومن يريد أن يهزم الإسلاميين فليهزمهم فى صندوق الانتخابات، فلا طريق آخر. والطـــريق الـــبديل هو تعذيب وإهانة هؤلاء الإسلاميين فيعيشون فترة محنة ويخـــرجون برصيد المحنة كشهداء ويكتسبون أصوات الناخبين مرة أخرى. إن كـــل عـــصا تنـــزل على ظهر واحد من هؤلاء الشباب الإسلاميين فى غياهب السجون تساوى عشرة أصوات انتخابية سيحصلون عليها حين يأتى أوان انـــتخابات حقيقية فى مصر. فأنت هكذا تجعلهم شهداء وليسوا سياسيين عاديـــين، والمـــصريون شعب يتعاطف مع المعذبين وقت الاختيار فيتكرر ســـيناريو الجزائـــر، فالذى يهرب من سيناريو الجزائر ليس عليه أن يتحول إلـــى سيناريو إيران. والذى لا يريد هذا ولا ذاك عليه أن يخلق بديلاً أفضل ويتـــنافس مع الإسلاميين تنافساً سلمياً مفتوحاً لا توجد فيه وسائل القمع ولا وســـائل التعذيب ولا وسائل حرمان قوة أساسية وحقيقية من الشرعية. فهذا غيـــر معقول، وفى لحظة ما من التاريخ علينا أن نواجه هذا الأمر بشجاعة، فبدلاً من أن نواجهه متأخراً جداً علينا أن نواجهه مبكراً جداً.

ومــسألة مهمة أخرى بخصوص النظام الحزبى فى مصر هى أنه غير مطــروح على الأحزاب التنافس على السلطة. فالأحزاب موجودة لغرضين فى الحقيقة: **الغرض الأول** هو مخاطبة العالم الخارجى بالقول إن مصر دولة متعددة الأحزاب. أى شىء خاص بالوجاهة الدولية - إذا جاز التعبير - من أجل تدفق المعونات... إلخ ولا يحمل ذلك احتراماً حقيقياً لما يسمى بالإرادة الـشعبية أو للاختلاف الحقيقى فى صفوف المجتمع والذى يستلزم أن يكون هـناك تنظـيم سياسى تعددى. **السبب الثانى**: تنفيس الغضب الداخلى كى لا يتــراكم. فيصبح لدى الناس بعض الصحف الأسبوعية ويقومون بشتم وسب الحكـومة مــن خلالهـــا، فتخرج طاقة الغضب أولاً بأول ولا يتراكم. وتلك الحالة هى التى تحددت فى بداية التجربة الحزبية، تلك التجربة الحزبية التى أصـــبح عمـــرها حوالى ربع قرن من الزمان أى عمر جيل بأكمله. فالشاب الــذى ولــد مــع التعددية الحزبية تعدى الآن السن القانونية وأصبح له حق التــصويت فـــى الانتخابات، فأى جديد طرأ على هذه التجربة فى السنوات الأخيرة؟

لا جديــد، الشىء نفسه الذى بدأ ١٩٧٦ مازال مستمراً حتى الآن. فقد حــدث نوع من التصالح بعد قتل الرئيس السادات عندما أتى الرئيس مبارك بــبعض الإصـــلاحات أو المصالحات الرمزية، كإخراج قادة المعارضة من السجن، والسماح لصحف المعارضة بالصدور مرة أخرى.. إلخ، ثم لا شىء بعــد ذلــك. والنظام السياسى هو كائن حى لا بد أن يتجدد، بما فى ذلك أن تتجدد أطره. لكن أطر النظام الحالى خصوصاً الحزبية لم تتجدد حتى الآن. فمـــسالة تداول السلطة غير مطروحة، وأى نظام سياسى غير مطروحة فيه مـــسألة تداول السلطة لا يمكن أن يسمى نظاماً ديمقراطياً. وفى الحقيقة من الممكن أن يكون مطروحاً مستوى أدنى وهو مستوى مشاركة السلطة، لكن حتـــى هذا لو ذكرته أمام أحد من الحزب الوطنى أو الحكومة "يطب ساكت" لأنـــه لا يتصور إطلاقاً أنه يمكن أن يشاركه السلطة لأنه يصدق أكذوبة أن معه ٩٠% من المصريين. ولو أن هناك انتخابات نزيهة غداً صباحاً فقد لا ينجح الحزب الوطنى، وجبهة إسلامية قد تستطيع أن تستولى على الحكم فى صـــندوق الانـــتخابات. لأن نطاق الفساد الموجود فى البلد، ونطاق التعذيب الموجــود فـــى أجهزة الأمن والشرطة، ونطاق الغلاء والأزمة الاقتصادية، تجعل قطاعاً واسعاً وحقيقياً من الشعب المصرى يفكر أن يختار أقرب بديل

جاهــز أيــاً كـــان هذا البديل الجاهز، وأيا كانت عيوبه، فندخل بالضبط فى سيكولوجيا السيناريو الجزائرى.

فالإشـــكال هنا أن النظام لا يريد أن يتجدد وهناك جمود شديد فى أطر الــنظام السياسى، فلا تداول سلطة ولا مشاركة سلطة، وكانت هناك فرصة أخيــرة فى الانتخابات المحلية أن تنتشر السلطة وتوزع فى البلد فيصبح كل الفــرقاء السياسيين لهم مصلحة فى النظام السياسى، فلا يلجأون للعنف ضده ولا يحاولون أن يدمروه بل يحاولون أن يصلحوه بشكل معتدل ومن الداخل. ولكــن لا فائــدة، فقــد أصر الحزب الوطنى أن يأخذ فوق الـــ ٨٥% من المقاعــد بالتزكية ثم بالانتخابات يحصل على بقية المقاعد ويوصلها إلى ما يقــرب مـــن ١٠٠%، فهــل هذا معقول؟! وحتى بعض المقاعد التى حصل عليها حزب العمل والإسلامويين، فقد خرجت من تحت أيدى الحزب الوطنى بـــصعوبة شديدة، فالمقاعد المتوافرة بالآلاف فى المجالس المحلية والتى من الممكــن أن توزع على كل القوى السياسية يقوم باحتكارها حزب واحد هو الحزب الأحادى فى نظام يدعى التعددية!

وحـــين نتحدث عن الأطر الحزبية فى مصر فنحن نتحدث بمعنى نسبى بـــل ومجـــازى إلـــى حد ما، فحجم المشاركة الجماهيرية فى الحياة الحزبية محـــدود لأن الطـــريق تقريباً مغلق، فأنت سوف تدعو الناس للمشاركة فى الانتخابات، لكن لماذا يشاركون وهم يعرفون نتيجتها مقدماً؟ لا لزوم لتضييع الوقت ويوم الإجازة هذا هم أولى أن يستمتعوا به فى حياتهم. فهناك جوانب لعـــدم الجديـــة فى تطوير النظام السياسى رغم أن الشعارات زاعقة بالدعوة إلـــى الديمقراطية ومزيد من الديمقراطية، ولكن حقيقة الأمر أن هناك جموداً تاماً فى عملية التطوير الديمقراطى منذ حوالى عقد ونصف العقد من الزمان أى منذ مصالحة ١٩٨١ التى استهلكت طاقتها الآن بل منذ بدايات التجربة.

هـــذا هـــو وضع الأحزاب. والبرلمان المفروض أن تنعكس فيه إرادة الأمـــة من خلال التعددية الحزبية يوجد فيه "كراسى زى الرز"، ٤٤٤ مقعداً لكـــن الحـــزب الوطنى "مصرٌّ" أن يحتكر أكثر من ٤٠٠ منها. وهذا مزاح ســـخيف آخر، لأن الكراسى كثيرة جداً وتحتمل أن يكون هناك ١٠٠ كرسى للإســـلاميين و١٠٠ كرســـى لليبـــراليين و٥٠ كرســـياً للاشتراكيين... إلخ فالكراسى كثيرة جداً، ومع ذلك هناك إصرار على الاحتكار السياسى عموما وأن يحتكـــر الحزب الوطنى كل هذه الكراسى خصوصاً. إذن عندما تذهب

إلـــى شخص من جيل الشباب وهو محبط فى حياته فى أكله وفي شربه ولا يجــد وظيفة بعد التخرج.. إلخ، فماذا تقول له وأيهما أكثر إقناعاً: أن يتمرد علـــى النظام السياسى أم يشارك فى ذلك النظام السياسى؟ يشارك بالانتخاب مثلاً فى نظام يعلم نتائج انتخاباته مقدماً، أم يتمرد بمنطق علىّ وعلى أعدائى ويهــدم المعــبد! أعــتقد أن فـــى داخل النظام السياسى هناك مؤامرة على الشرعية وهناك أناس راغبون أن تشتعل المسألة فى البلد وأن تحترق بقطع كل طرق التغيير السلمى على الفرقاء السياسيين خصوصاً من جيل الشباب.

ماذا عن النقابات؟

النقابات أيضاً بوتقة لتمثيل المصالح، وتاريخياً كانت النظم السياسية فى مــصر معاديـــة للنقابات العمالية بسبب مسألة الخوف من الشيوعية. وذلك يسرى على النظم قبل ١٩٥٢ وبعد ٥٢. حالياً هذا الوضع مستمر والأرجح أنـــه مع الأزمة الاقتصادية أن تصبح هناك تفجرات تلقائية للحركة العمالية والفلاحـــية. فهـــل النظام السياسى يستطيع استيعاب تمثيل المصالح العمالية والفلاحـــية مـــن خـــلال النقابات؟ مشكوك فى ذلك لأن البنيان النقابى نفسه مـــازال أيضاً امتداداً لجهاز الدولة أى السلطة التنفيذية. لكن النقابات المهنية وضـــعها أفضل قليلاً، لأنها بوتقة تمثيل مصالح الطبقة الوسطى (الأفندية – أصحاب الشهادات – أصحاب الألسنة الطويلة – المقاولون... إلخ) وضعها أفضل فى مسألة امتلاكها لذراع قوة سياسية وتستطيع أن تدافع عن مصالح أعــضائها.. وهـــذا فى الحقيقة يفيد النظام السياسى، لكن عندما يأتى النظام الـــسياسى ويـــشرع قانـــونا جديدا للنقابات المهنية يقضى بأن من لم يحضر الانـــتخابات بنسبة ٥٠% فالحكومة تقوم بتعيين قيادة النقابات، فذلك موقف متعـــسف أيضاً لأن ٥٠% من الناخبين لا يحضرون انتخابات رئيس الدولة و٥٠% لا يحضرون الانتخابات البرلمانية و٥٠% لا يحضرون الانتخابات المحلية، فلا يوجد ٥٠% من الشعب المصرى مشاركون، لأن معظم الناس غيـــر مـــصدقين للعبة أساساً. وجيل الشباب متمرد على قواعد اللعبة نفسها لأنهـــا لا تلائمه ولا تلبى الحد الأدنى من تطلعاته. إذن من غير المعقول أن تطـــبق على النقابات المهنية هذه المسألة لمجرد أن هناك تيارا سياسياً بعينه اســـتطاع أن يكـــسب فـــى هـــذه الظروف، فالذى يريد أن يهزم هذا التيار الـــسياسى فليهزمه باحترام قواعد اللعبة الديمقرطية وليس عن طريق إضافة

مـــزيد من القيود فى ترسانة القوانين المقيدة للحريات المسماة بسيئة السمعة، فهــذا استـــسهال ويقرب طريق الانتحار الوطنى كمضاد للإصلاح الوطنى الذى نتحدث عنه طوال الوقت.

ماذا عن الجمعيات الأهلية؟

نتـــناول الجمعيات هنا باعتبارها نوعاً من التمثيل للمصالح الاجتماعية المتـــنوعة، لـــيس فقط المصالح السياسية ولكن المصالح الاجتماعية بمعناها الواسع جداً. هناك ١٥٠٠٠ جمعية فى مصر، نصفها تقريباً جمعيات خيرية ودينـــية والباقـــى متنوعة للغاية من دفن الموتى لأندية هيئة التدريس. وهذه الجمعـــيات من الممكن أن تكون مدرسة أولية للديمقراطية من خلالها يتعلم المـــواطن العادى - فى الحى الشعبى أو فى مكان العمل... إلخ - ألف باء الديمقـــراطية. لكن مع الأسف الشديد فإن القانون ٣٢ لسنة ٦٤ والذى ينظم نشاط مجتمع أحادى وليس مجتمعاً تعددياً. وبالتالى فإن الجمعيات هى ملحق للـــسلطة التنفيذية ومجبرة تلك الجمعيات الأهلية على أن تكون نصف أهلية أو ربـــع أهلية وليست أهلية بالكامل فهى امتداد لوزارة الشئون الاجتماعية. فتـــستطيع وزيرة الشئون الاجتماعية فى أية لحظة أن تلغى نتائج الانتخابات لأعـــضاء أية جمعية وتقوم بحل مجلس إدارة أية جمعية، وحدث ذلك بالفعل مـــع عدد من الجمعيات، هذا أيضاً ليس فيه تشجيع كافٍ على تطور العملية الديمقـــراطية. وهـــناك دعـــوات ملحة لتغيير هذا القانونٍ وما ينجم عنه من ممارسات(*).

فـــى هـــذه العجالة ماذا نستطيع أن نقول فى نهاية الكلام بشأن الممكن والمطلوب فى مصر؟ والحقيقة أن المطلوب غير الممكن طبعاً. ولا أريد أن أكرر على مسامع حضراتكم أن السياسة هى فن الممكن. فلا أريد أن أكون محافظـــا إلـــى هـــذا الحد، فمن الممكن أن نكون إصلاحيين بدون أن نكون محافظين.

ولكن هناك حداً أدنى لابد منه لمواجهة الأزمة الهيكلية فى مصر، تلك الأزمـــة الاقتـــصادية المعـــروفة لحضراتكم جميعا، والأزمة السياسية التى نـــصف ملامحهـــا، والأزمة الدستورية المرتبطة بهذا الجمود الموجود فى

(*) تغيـــر القانـــون بالفعـــل، لكن القانون الجديد لم يأت بجديد فى عقلية وبنية العلاقة بين السلطة التنفيذية والعمل الأهلى.

الإطار الدستورى والقانونى، ونطاق الفساد الواسع الموجود فى أجهزة الدولة خصوصاً نهب الأموال العامة، وأزمة جيل الشباب بالتحديد وهو جيل يدفع لأن يكون متمرداً على المجتمع بأكمله أو جيل تكفير وهجرة، وأزمة اللجوء للعنف كحل أخير ثم فلسفة هذا العنف عقيدياً.. إن مصر بهذه الملامح شبه الصومالية أو شبه الزائيرية إنما تواجه كارثة كبرى، فما العمل؟

هناك حد أدنى لا بد أن يفهمه أى مواطن مخلص لهذا البلد أياً كان منطلقه السياسى (يمينى، يسارى، ليبرالى، اشتراكى، إسلامى،.. إلخ). وهناك حد أدنى لا بد أن يفهمه النظام السياسى وإلا دفع ثمن تأخر فهمه فالمسألة مسألة وقت فقط لا غير:

(١) لا بد من حملة واسعة لمحاربة الفساد من أجل الإصلاح الوطنى فى مصر لأن الفساد قد استشرى فى كل مكان بالبلد، ولابد أن يبدأ ذلك بأن يذكر لنا كبار المسئولين أرقام ثرواتهم فى البنوك وغيرها وكم كان معهم حينما بدأوا فى الحكم وكم معهم اليوم؟ إن معركة نزاهة الحكم تتكرر فى تاريخ مصر اليوم.

(٢) أن تكون هناك خطة جادة لتوظيف الشباب العاطل عن العمل. فحين يكون فى البلد ٣ ملايين عاطل عن العمل فسوف يخرج منهم على الأقل ١٠٠٠٠٠ متطرف ويخرج من الـ ١٠٠٠٠٠ متزمت هؤلاء ألف أو ألفا إرهابى حاملين السلاح ضد المجتمع، وهذا شىء منطقى وطبيعى، ولن يعالج هذا سوى بمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ولست أقول أن نقوم بتوظيف كل العاطلين غداً مثلاً، فهذا كلام غير واقعى، ولكن يكون واضحاً لدى جميع العاطلين أن هذه الدولة جادة للغاية فى توظيفهم جميعاً. وأقصد بالدولة طبعاً ليس فقط القطاع العام وإنما أيضاً المجتمع بمؤسساته الاقتصادية بما فى ذلك القطاع الخاص الذى يدعو إلى الخصخصة كى يصبح الكلام جدياً، وأن هناك نية لتوظيف هذه الجماهير المعطلة المكونة أساسا من أجيال الشباب.

(٣) أن تحدث بعض التغييرات الجادة فى إطار النظام السياسى نفسه بدون ثورة ولا انتحار... إلخ، فما المانع أن تكون هناك انتخابات برلمانية جديدة فى مصر فيأتى برلمان أفضل بعض الشىء من

البرلمان الموجود عندنا الآن؟ فبرلمان ٨٧ لم يوقع بالنظام السياسى ولم يقـم بثورة ولكنه كان أفضل لأنه كان هناك تمثيل للقوى بعض الشىء (بعـض الإسلاميين، بعض الليبراليين)، أما البرلمان الحالى فهو الأكثر تعبيـراً عـن الأحاديـة وتدهور العملية الديمقراطية، فيلزم أن تجرى انتخابات برلمانية جديدة لاستدراك الأمر قبل فوات الأوان.

(٤) اسـتدراك الأمـر كذلك فيما يخص علاقة الدولة بالنقابات المهنية والعمالـية والجمعـيات الأهلـية. وذلـك باسـتحداث تشريعات أكثر ديمقـراطية وإتاحـة للمـشاركة، وتسهيل الممارسات الدافعة للمسار الديمقراطـى. ويدخل فى السياق نفسه استدراك الأمر فيما يخص حرية الـصحافة وديمقـراطية الإعـلام خصوصاً التليفزيون، وبالجملة، فإن الإصـلاح الوطنى فى مصر لن يتحقق إلا بالسير على قدمين: **الأولى** تتمثل فى معالجة المشكلة الاقتصادية، ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والتـصدى بالـذات لظاهرة الفساد.. **والثانية** تتمثل فى الإصلاح الـسياسى والقانونى الذى يشمل تطوير الأطر الديمقراطية من أحزاب ونقابـات وجمعـيات وصحافة وإعلام (التليفزيون بالذات)، وهذا الشق الأخير هو ما تعبر عنه جملة واحدة لا سبيل للإصلاح دون استيعابها، ألا وهى:

كسر الاحتكار السياسى فى مصر!!

(١٠)

تفصيلات

(١) الديمقراطية البورسعيدية!

ما هى حكاية النظام السياسى لهذا البلد؟

هـــل هو نظام ديمقراطى كما يؤكد رجال الحكم، أم نظام دكتاتورى فى جوهره كما يؤكد رجال المعارضة؟

أم لعلها حالة اللاديمقراطية اللادكتاتورية؟

المهم هو غياب الاتفاق. وهذا أول طريق الشك الذى يفضى إلى انهيار البناء؟

فـــإذا توخيـــنا الدقة وحاولنا قطع الشك باليقين وإنقاذ العش من الخراب لقلنا إن ما هو موجودٌ فى مصر الآن هو نوع من الديمقراطية ذات الملامح الخاصـــة، **فهـــى أولاً** ديمقـــراطية للصفوة لا للشارع، بمعنى أنها مقصورة أساســاً على قطاع نشط من أبناء الطبقة الوسطى القادرين على التعبير عن أنفسهم تحت رقابة جهاز الدولة ودون تأثير كبير فى جموع المواطنين. تلك الجموع التى لا تنجح الصفوة فى دعوتها للمشاركة إلا بقدر معين فى مواسم الانـــتخابات، لكـــنها مع ذلك تخرج من الموسم بلا حمص بسبب قيام جهاز الدولة بتزوير الانتخابات بانتظام.

وبهـــذا المعنى فإن ديمقراطية هذا البلد هى **من ناحية ثانية** ديمقراطية للأقلية لا للأغلبية حيث لا يشارك فى نشاطاتها وصراعاتها أكثر من مليون واحـــد من المواطنين، أما الباقون فلا علاقة لهم بهذا الموضوع، وفى أحسن الأحـــوال فـــإن النـــشاط الديمقراطى يحتمل أن يؤثر فيما لا يزيد على ثلث سكان البلد وهم أولئك الذين يقرأون ويكتبون.

أمـــا الأمـــيون فموقعهم خارج الملعب لأن ديمقراطية هذا البلد هى **من ناحـــية ثالـــثة** ديمقراطية مكتوبة لكنها غير مسموعة أو مرئية، بمعنىٍ أن حـــرية الصحافة هى المظهر الغالب لهذه الديمقراطية والصحافة طبعاً لمن يقرءون فقط.

وبجانب كونها ديمقراطية صحفية، فهى **من ناحية رابعة** ديمقراطية خرسانية، بمعنى أن الكلام المنطوق فيها يتم فقط داخل مقرات الأحزاب لا فى المؤتمرات الشعبية المفتوحة أو المواكب السلمية أو حتى على شاشة التليفزيون.

ومن ناحية خامسة هى ديمقراطية سياسية دون أن تكون ديمقراطية اجتماعية، بمعنى أن أساسها هو المقايضة بين حرية الكلام وحق الطعام باعتبار التمايز الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء وبسبب اتجاه الدولة لتخفيض مخصصات الدعم وتخفيف التزاماتها فى مجالات التعليم وتوفير فرص عمل للخريجين. هذا مع ملاحظة أن الديمقراطية قد عاشت فى أوروبا من خلال توسيع جانبها الاجتماعى المتمثل فى مشاريع وميزانيات ضخمة للضمان الاجتماعى تلتزم بها الدولة.

أما من ناحية سادسة، فهى ديمقراطية تبدو استثنائية لا مستقرة، ذلك أن ممارسة الديمقراطية تتم فى ظل قانون الطوارئ ومجموعة من القوانين الكفيلة بإجهاض هذه الممارسة نفسها بعد فترة.

ومن ناحية سابعة فإنها ديمقراطية شبه عسكرية أكثر منها مدنية، إذ يختص العسكريون بمناصب معينة أهمها منصب رئيس الدولة وأغلب المحافظين.

ومن ناحية ثامنة فهى ديمقراطية شخصية أكثر منها مؤسساتية إذ يعلم الناس أن الدكتور فلان أو الضابط علان هو صاحب النفوذ الحقيقى فى هذا المكان أو ذلك، كما أن وسائل الإعلام لا تتردد فى إظهار أن استمرار التجربة الديمقراطية متوقف على رغبة الرئيس (توجيهات السيد الرئيس).

ومن ناحية تاسعة فهى ديمقراطية أحادية وليست ديمقراطية تعددية، بمعنى أن الحزب الحاكم يظل محتلا لجهاز الدولة بصورة دائمة وبما يؤكد أنه ليس هناك فى الحقيقة حزب حاكم، وإنما هناك الدولة وحولها ديكور أو تحابيش الأحزاب السياسية.

أما أسوأ النواحى جميعاً فهى **الناحية العاشرة** أو الوصية العاشرة من هذه الوصايا العشر التى أوصت بها العقليات المستبدة والآفاق الضيقة التى تتحكم فى شئون مصر، ونقصد بذلك كون الديمقراطية الراهنة فى مصر خطابا موجها إلى العالم الخارجى أكثر منها تعبيراً عن الاستجابة لرغبات الشعب داخل مصر نفسها، فالمقصود باختصار هو إعطاء صورة للنظام

السياسى تشجع الأموال الأجنبية والقروض الأجنبية على دخول مصر. ولما كان الاقتصاد الانفتاحى الذى تقوده الرأسمالية السمسارية فى مصر قد أصبح معتمداً على الموارد الخارجية لا على إنتاجه الداخلى فقد أصبحت الديمقراطية ضرورة لبث الاطمئنان فى قلوب وجيوب المستثمرين، وبهذا المعنى فهى ديمقراطية من نوع خاص جداً. إنها ديمقراطية بورسعيدية تقوم على نفس المنطق الذى تقوم عليه المناطق الحرة لا على منطق الإيمان الحقيقى بالإرادة الشعبية والصوت الحر الذى يصنع الحكم، ولهذا لم يكن من الغريب أن تشهد مدينة بورسعيد أعنف المعارك الانتخابية بين حزبى الوطنى والوفد باعتبار كليهما من أنصار ديمقراطية السوق الحرة والاستثمار الأجنبى.

إن المقصود من هذه الكلمات ليس التباكى على أطلال هذه الديمقراطية البورسعيدية الهشة، وليس البحث عن متهمين أفراد لنعلق برقابهم هذه الوصايا العشر الذميمة التى تشكل الملامح الخاصة جدا للديمقراطية المصرية الراهنة، وإنما الهدف هو معالجة الأمر بشىء من الأمانة التى تفترض الاعتراف بأن ما هو قائم فى بلدنا هو نوع من النظام السياسى غير المستقر من الناحية الجوهرية لأنه غير مكتمل من ناحية البناء الديمقراطى الذى يدعيه. ولذلك كان من الطبيعى أن تكثر أقاويل الناس عن البديل المرشح للخلافة وما إذا كان عسكرياً أو إسلامياً أو من خلاف ذلك. لقد أصبحت الحدود الراهنة للتجربة الديمقراطية فى بلدنا أضيق من أن تستوعب التطورات القادمة مع استفحال الأزمة الاقتصادية، ولسوف تأتى الأزمة الاقتصادية معها بأزمة سياسية لا بد من استدراكها من الآن وقبل أن يأتى أوان انتصار الذين يرفضون الديمقراطية من حيث المبدأ، ولا بديل فى هذا الصدد سوى التقدم خطوة للأمام أو خطوة للخلف، بمعنى الإقدام على توسيع نطاق التجربة الديمقراطية من الناحيتين القانونية والفعلية أو التراجع إلى موقع إعلان الدكتاتورية الصريحة دون ادعاءات لا يبلعها المواطنون فى الداخل ولا تنطلى على الرأى العام فى الخارج.

ولهذا كله فقد أصبحت مطالب المعارضة بخصوص تغيير قوانين الأحزاب والانتخابات البرلمانية والمحلية وأسلوب انتخاب رئيس الدولة، بل والدستور نفسه مطالب للحد الأدنى من حيث المقدار ومطالب عاجلة من حيث سرعة التغيير، ذلك أن قدرات الحكم الحالى على مواجهة الأزمة

الاقتصادية هى قدرات متواضعة وغالباً ما ستكون بطيئة الإيقاع، وليس أمام رجـــالات الحكم سوى تعويض ذلك بتوسيع المجال المتاح للديمقراطية دون عــناد أو مكابــرة لكــى تصبح هذه الديمقراطية هى المدخل السلمى لتغيير الأوضـــاع الاقتــصادية، وبعــد أن تــتحول من ديمقراطية بورسعيدية إلى ديمقراطية حقيقية.

(٢) الديمقراطية وأزمة الانتماء

"إن الحـــصول علـــى الإجابـــات الصحيحة يستلزم أولاً طرح الأسئلة الصحيحة".

تلـــك قاعـــدة من قواعد المنطق التى صارت من قبيل الحكمة السائرة، وإعمـــالا لهذه الحكمة يتوجب علينا فى البداية أن نطرح سؤالاً حول وجود أزمـــة للانتماء فى سياق مجتمع قومى معين، وليكن فى هذه الحالة المجتمع المصرى الذى يطرح فيه هذا السؤال مراراً على ألسنة الكثيرين هذه الأيام. والإجابة اليسيرة هى: نعم، هناك حقاً أزمة انتماء فى هذا البلد.

لكن لنتفاهم أولاً حول معنى الانتماء ذاته، ولنقل بادئ ذى بدء إن هناك مفهـــوماً فولكلـــورياً للانتماء هو فى جوهره عكس المعنى الصحيح للكلمة، وهو بذلك يصلح لتعريف الانتماء تعريفاً سلبياً على طريقة الحكمة العربية: "وبـــضدها تتميـــز الأشياء". والمقصود بهذا هو الانتماء اللفظى التى يتردد بكثرة فى أغنيات الراديو والتليفزيون على شاكلة "ياحبيبتى يا مصر". وهى أغنـــيات يتـــصور مـــن يستمع إليها أن العلاقة بين المواطن وبلده فى غاية الـــتمام وأنـــه ليست هناك أزمة انتماء ولا يحزنون، وما يشبه الأغنيات هو المانـــشتات التى تعج بها الصحف الرسمية راسمة صورة وردية لا تختلف عن كلام الأغانى وإلى حد مزعج يوجب الصدح بقول أحد الشعراء: يا أهل المغنى دماغنا وجعنا.. دقيقة سكوت لله!

إن مفهـــوم الانتماء الذى تبثه الأغنيات والمانشتات فى بلادنا هو مفهوم ســـطحى لوطن كل ما فيه يبرق ويلمع، ولمواطن يتغزل فى هذا الوطن فى جمـــيع الأحـــوال على طريقة: "بلادى وإن هانت علىّ عزيزة.. وأهلى وإن ضـــنوا علـــى كرام".. إنه باختصار مفهوم شعرى قد يعكس قدراً من حقيقة العلاقـــة العاطفـــية بـــين الإنسان ووطنه، لكن لا يحكى لنا قصة الحب فى إمكانيات تأججها وخبوها مثل كل قصص الحب الإنسانى. إن الانتماء الذى

تقدمه لنا الأغنيات والمانشتات هو باختصار شيء أقرب إلى ما يقصده أولاد البلد بقولهم: "مثل الأوز.. حنية بلا بز"! فلنسمه إذن: انتماء الأوز.

أمـــا عن انتماء البشر فمسألة أخرى، صحيح أن انتماء غمار الناس هو أقـــرب إلى الحالة الوجدانية أى المشبعة بعواطف حب الإنسان لمكان نشأته وترعـــرعه، إلا أن هـــذه الحالة يمكن أن تعتريها أعراض التقلب الوجدانى حـــين تـــضيق بالـــناس ســـبل العيش فتجدهم يضربون أخماساً فى أسداس ويلعـــنون اليوم الذى ولدوا فيه على هذه الأرض، وبذا تجدهم تواقين للهجرة ومستميتين فى السعى إليها، حتى إذا هاجروا فعلاً تجدهم عادوا أدراجهم فى حالـــة حنين إلى الوطن، فإن عادوا إليه فعلاً فى إجازة أو ما شابه تجدهم قد ضاقوا مرة أخرى بصور للمعاملة أصبحت سيئة بمقاييس ماقد يرون خارج بلـــدهم. وهكذا يسير المنحنى صعوداً وهبوطاً مع وجدان اللحظة، وإن بقى الإطـــار الوجدانـــى الأعم هو علاقة الحب التى تربط الإنسان بوطنه والتى يسميها الناس الانتماء.

أما صفوة الناس من أهل الفكر والعلم والثقافة والسياسة فتجد مشاعرهم قد تطعمت بشيء من المنطق العقلى جنباً إلى جنب مع ميول الوجدان. وقد يقـــبع هـــذا المنطق فى آخر خلفية العقل فيكون أقرب إلى اللاشعور، أو قد يكون بارزاً منطوقاً فيكون أقرب للمفهوم المعلن. وأساس هذا المنطق هو أن الانتماء إنما هو عملية أو عملة ذات وجهين، **الأول** هو وجه عطاء الإنسان للـــوطن، **والثانـــى** هو وجه أخذ الإنسان من الوطن. وللعطاء قائمة مفصلة مثلما أن للأخذ قائمة، وقد تكون قائمة العطاء لا نهائية من حيث إنها تشمل التضحية بالنفس فى سبيل الوطن بجانب العمل بذمة والأداء الجاد فى مجال الإنتاج. أما قائمة الأخذ فقد تكون محدودة من حيث إن الإنسان قد لا يطلب مـــن وطـــنه تتويجه ملكاً وجعله أغنى أو قائمة أحادية فيها العطاء وحسب. ولعل أفضل تحديد لهذا الحد هو ما تشير إليه الآية الكريمة القائلة: "فليعبدوا رب هـــذا البـــيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" ولعل هذه الآية تحـــتوى تعريف الوطن نفسه مثلما تبين أن الطعام والأمان هما الحد الأدنى المفترض أن يتوافر للإنسان على أرض وطنه، وإلا فأى وطن هذا الذى لا يتيح لأبنائه لا طعاماً ولا أماناً؟ وهل تجدى فى افتعاله وطنا ألف أغنية؟

وحـــديث الطعـــام والأمـــان إنما ينقلنا من المجرد إلى العينى. حيث لا يـــصبح الوطن قيمة مجردة وحسب، وحيث لا يصبح تراب أرضه فقط هو

جـنة محبـيه التـي قـصدها الشاعر بقوله: وطنى لو شغلت بالخلد عنه.. نازعتنى إليه فى الخلد نفسى. بل ترتبط قيمة الوطن بما ينشده أهلوه من قيم إنـسانية تحدد تضاريس حياتهم الاجتماعية التى لا تقل أهمية عن تضاريس تـراب الـوطن. وعندئذ يرتبط الطعام بقيمة العدل، كما يرتبط الأمان بقيمة الحرية، حيث لا يكون الأمر متعلقاً بكم ونوع الطعام وإنما بمقدار العدل فى توزيـع ثـروة الـوطن صغيرة كانت أو كبيرة. كما لا يكون الأمر متعلقاً بنصوص الدساتير المقدسة للحرية وإنما بممارسة شعائرها حقاً فى الميدان، ولأن العدل فى توزيع الثروة يستلزم ضغوطاً من أصحاب المصلحة كما أن ممارسـة الحـرية تـستلزم نوبات حراسة من قبل الممارسين، فإن الإطار المنطقـى لاسـتيعاب هـذا وذاك إنمـا يكـون إطار المشاركة الشعبية أو الديمقراطية.

إن الديمقراطية هى منطقة تقاطع جانبى الأخذ والعطاء المكونين لمفهوم الانـتماء العقلانـى والوجدانـى معـاً، ففى هذه المنطقة يمكن أن يحاسب المواطنون على عطائهم للوطن (الواجبات) كما يحاسب الوطن بصفته نظاماً اجتماعـياً علـى عطائه للمواطنين ما هم جديرون بأخذه (الحقوق). وليس معنـى غياب الديمقراطية أن يغيب الانتماء المعمق وربما المكلف، كما أن توافـر الديمقـراطية ليس معناه أيضاً إقبال المواطنين على الوطن بصورة تلقائـية، فقـد يتـضمن تاريخ الوطن وواقعه من العوامل ما يجعل علاقة الانـتماء باردة من خلال مرض اللامبالاة. فماذا فى مصر يا ترى من هذا وذاك؟ هـل انـتماء متزايد مع مقدار الديمقراطية الوليدة، أم عوامل معرقلة للانتماء والديمقراطية معاً؟

الإجابـة تدور بالطبع حول عوامل العرقلة، وإلا لما قلنا فى البداية إن فـى هـذا البلد أزمة انتماء. فهناك إرث التاريخ البعيد الذى جعل من النظم الـسياسية فى مصر نموذجاً للاستبداد، كما جعل من فراعينها آلهة لا مجرد حكـام. فهل تزيل سنوات الحرية القلائل ميراث استبداد آلاف السنين؟ وهل يتجاسـر الـناس بـسهولة على أن يكونوا فلاحين فصحاء يواجهون الحاكم الإلـه؟ لقـد جرت فى النيل حقاً مياه كثيرة منذ تلك العهود البعيدة، لكن من قال إن آثار الأصول تزول؟ وهناك أيضاً إرث التاريخ القريب حيث الحرية بـلا عدل عبر ثلاثة عقود من الزمان فيما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢، ثم بعد ذلك ثلاثة عقود أخرى أولها عدل بلا حرية وآخرها حرية بلا عدل.

وهناك النموذج السيئ للانفتاح الاقتصادى الذى عرفته مصر فعلّم الناس السرقة والتربح بلا عمل، ومعه اختل أكثر توزيع الثروة أى اهتز أكثر جانب الأخذ المحقق للانتماء.

من جماع كل هذا تتبدى أمامنا مظاهر ناطقة لأزمة الانتماء، أى ضعفه على المستوى الجماعى وكذلك ضعفه وانعدامه على المستوى الفردى، فهناك المظاهر الهروبية الحادة مثل الرغبة فى الهجرة بأى ثمن، وانتشار تعاطى المخدرات، واحتداد صور الجريمة، والعنف اليائس لدى بعض الجماعات السياسية. وهناك الإضراب اليومى الصامت عن العمل وفقدان الرغبة فى الإنتاج أو فى أحسن الأحوال الإنتاج "على قد فلوسهم". وهناك الانفصال القاطع بين الخاص والعام، حيث عناية المواطن بكل ماهو خاص وإهماله الشديد وربما تخريبه لكل ما هو عام، حتى أن أنظف الشقق توجد فى أقذر الشوارع دون أن يثير ذلك لدى المواطن إحساساً بالتناقض. وهناك ضعف الرغبة فى المشاركة فى الحياة السياسية بل والحياة العامة بمعناها الواسع، حتى إن المواطن لم يعد يضيره أن يزوّر صوته الانتخابى على رءوس الأشهاد، فهو غير مصدق للعبة الديمقراطية من الأصل. وقد يكون معه بعض الحق فى هذا، دون أن ينفى ذلك واجب المواطن فى تحويل اللعبة الشكلية إلى عملية حقيقية. لكن بلادة الإحساس إزاء التناقض بين الخاص والعام إنما تضارعها الرغبة فى الهروب من ربط الحق بالواجب.

لهذا كله لا يكون غريباً أن تنتشر بين المصريين ظاهرة الانتماء للآخرة دون الدنيا، وظاهرة الانتماء للماضى دون الحاضر أو المستقبل. ورغم أن المعروف عن المصريين أنهم أهل توسط يبحثون دائماً عن نقطة التوازن بين الأطراف، حيث تتجه الأقلية إلى العنف، بينما تتجه الأغلبية إلى اللامبالاة.

وبين هؤلاء وأولئك يقف النظام السياسى متعنفاً مع ممارسى العنف، لكن خائفاً من اللامبالين خشية أن يبالوا يوماً. وبهذا يقدم النظام نموذجاً لعدم الانتماء حيث يخرج على القانون وهو يطبق القانون على ممارسى العنف وحتى على ممارسى الكلام أحياناً، حيث لا تتوافر لديه رغبة حقيقية فى المشاركة الشعبية الواسعة، وحيث تغيب عن تصرفاته روح الإحساس بالمستقبل والمسئولية عن الأجيال القادمة باعتبار اكتفائه بإدارة البلد من يوم

لـــيوم بأيـــة طـــريقة، وحيث تثبت بعض عناصره الفاسدة أن غاية ضمان مستقبلها الخاص تبرر وسيلة نهب المال العام.

إن أزمـــة الانتماء فى مصر حقيقية حيث الاهتزاز قائم فى جانب الأخذ وجانـــب العطـــاء معاً. والعملة التى تحتوى الوجهين لا تحتمل قيام عوامل التعرية بمسح هذا الوجه أو ذاك. لأن فى ذلك مسحاً لتضاريس الوطن نفسه مـــن حيث هو مكان للسعادة المشتركة إن لم يكن مكاناً على الخريطة. ومع ذلـــك فليـــست الـــصورة قائمـــة بمقدار قتامتها فى بلدان أخرى قد لا يقدر مواطـــنوها علـــى مجـــرد فـــتح الموضوع خشية القتل بلا دية. ففى مصر بـــصيص أمـــل من حرية تعبير وألف باء ديمقراطية. وفيها مناط أمل من رجـــال منتمـــين ومهمومين بهموم الوطن. والمهم فى الأمر أن يثبت هؤلاء قدرة أكبر على التفكير وطاقة أعلى فى ضخ الحماس. وإذا كان بين صفوف هـــؤلاء النسبة الملائمة من أبناء الجيل الشاب المسئول عن المستقبل والذى تتجـــسد فـــيه اليوم أزمة الانتماء، فإن تجاوز الأزمة ممكن بالفعل، بل ربما جـــاز اعتبارها ضارة نافعة استفاق عندها المصريون فدقوا أبواب المستقبل بكل يد مضرجة.

(٣) الديمقراطية وأزمة المعارضة

لا تختص المعارضة المصرية بالأزمات مثلما لا تختص مصر بالمصائب، لكن أحوال المعارضة فى مصر اليوم إنما تستحث القلم على تناول أزمتها القابعة فى قلب الأزمة العامة للنظام السياسى، وبصورة تقريبية **تتكون هذه الأزمة العامة من جوانب أربعة** أو تقوم على أركان أربعة واهية بالدرجة التى تهدد بانهيار البنيان. فهناك **أولاً** الأزمة الاقتصادية بمكوناتها المعروفة من مديونية وارتفاع أسعار وتدهور خدمات وضعف إنتاج وإنتاجية... إلخ. وهناك **ثانياً** أزمة أسلوب الحكم بملامحها المعروفة أيضاً من تردد بين الديمقراطية والدكتاتورية ومراوحة بين التعددية والأحادية، وما يتفرع عن ذلك من تفاصيل تتلخص فى عودة بعض ملامح الحقبة الاستبدادية وأسلوب الحكم. ثم هناك **ثالثاً** أزمة الفكر والممارسة لدى أحزاب وقوى وقيادات المعارضة السياسية. وهناك **رابعاً** وأخيراً أزمة المشاركة فى المجتمع المصرى على وجه العموم. حيث الصراع السياسى مساجلة بين الحكم والمعارضة دون مشاركة من ملايين المواطنين الذين اعتادوا التفرج على المباراة إلى حد ترك أصواتهم عرضة للتلاعب فى الانتخابات، كما اعتادوا المشاركة بالانفجار العاصف مرة كل عقد أو أكثر من الزمان يقومون خلالها بحرق الرموز التى تؤرقهم من أسوان إلى الإسكندرية، ثم ما يلبثون العودة إلى منازلهم خلال يوم أو يومين من الانفجار تاركين اللعبة السياسية مرة أخرى للسياسيين.

ولئن اتفق الجميع فى مصر على الإحساس بالأزمة، فلا يبدو أن ثمة اتفاقاً على أسلوب مواجهتها بواسطة أى من الأطراف المذكورة. فالجماهير العريضة لم تترجم إحساسها بالأزمة إلى استعداد للمشاركة فى الحياة السياسية اليومية، حيث اكتفت بالاستعداد للحظة الانفجار المعتاد من خلال "التسخين" فى عدد من الإضرابات والصدامات المتناثرة مع الشرطة. وجهاز الحكم يتخذ موقف الدفاع عن النفس سواء تلفظا من خلال

تصريحات المسئولين على طريقة "لا مساس"، أو تحوطاً من خلال الاحتماء بقانــون الطوارئ وغيره من القوانين الاستثنائية. وكثيراً ما يبدو من خلال التــصريحات والتــصرفات الرسمية أن مشكلة مصر ليست فى وجود أزمة اقتصادية وإنما فى وجود معارضة سياسية.

هــذا بينما يدل لسان حال الحكم والمعارضة معاً على ضعف الاستعداد لمــواجهة الأزمة لدى الطرفين، بينما يزداد استعداد كل منهما لتسجيل نقطة ضــد الآخر باستخدام الأزمة نفسها. ولا يكاد يفلت من روح المباراة النفعية هــذه سوى عدد من كبار كتاب الأعمدة فى الصحف المصرية الذين يلحون فــى كتابة عناوين الأزمة ودعوة مختلف الأطراف لمواجهتها بروح مسئولة غيــر الــروح التى تعكسها عقدة العظمة لدى الحاكمين وعقدة النقص لدى المعارضين. ويتوقف عند نفس الموضوع عدد من كتاب المقالات من كبار الــصحفيين الذين يفصلون ويحللون بعض الشيء فى تناول جوانب الأزمة مستــشرفين العواقب المستقبلية الوخيمة إذا استمر الحال على ما هو عليه. ويأتــى فى صدارة النوع الأخير من الكتاب كاتبا "الأهرام" الأستاذان صلاح الدين حافظ وسلامة أحمد سلامة اللذان يعكسان فى كتابهما روح القلق على المستقبل الوطنى أكثر مما يعكسان التحيز لأفكارهما السياسية الخاصة.

فــإذا ما غضضنا البصر عن ترحم المسئولين الحاكمين فى مصر على "أيــام العــز" حــيث لا معارضــة أو حيث المعارضة عرضة للسجن فى الــصحراء، وافترضنا أن المعارضة قد صارت حقيقة من حقائق الحياة فى مــصر، ســنجد أنــه من المجدى تناول الجانب الذى تستأثر به المعارضة المــصرية من الأزمة العامة لبلدها. وهنا لا بد من هامش فحواه أن الحديث عن المعارضة المصرية ككتلة واحدة هو بالطبع أمر نسبى من حيث إن هذه المعارضــة تــتكون مــن ثلاثة تيارات عريضة (الليبرالى – الإسلامى – الاشــتراكى) تتمايــز فى الفكر والحركة، كما أن كلاً من هذه التيارات يبدو معنــياً بالاستئثار بما لديه من عناصر قوة (خصوصاً التيار الإسلامى) وإن بــدا أكثــر استعداداً للتعاون مع التيارات الأخرى فى مجال معالجة جوانب ضــعفهم المــشتركة والتى يأتى على رأسها الحصار الذى تفرضه الميول الاحــتكارية للجهاز الحاكم. ولكنه حتى فى هذا الجانب الأخير تبدو أطراف المعارضة مترددة فى الاتفاق على موقف حاسم ومتبلور إزاء الحكم، وذلك على نحو ما تبدى مرتين خلال الانتخابات العامة، حيث فشلوا فى مقاطعتها

فـــى المرة الأولى كما فشلوا فى دخولها موحدين فى المرة الثانية. وبالتالى فهـــم قد تصرفوا كما لو كان هدفهم الحصول على مكاسب انتخابية لا تغيير قــواعد اللعبة الانتخابية ككل. فكان لهم شىء مما أرادوا دون أن يتسنى لهم وللمجــتمع ككل إحداث تغيير أكبر فى النظام السياسى. وبالتالى كان عليهم دفـــع ثمـــن قـــبولهم للحـــصار وتواضع طموحاتهم وقدراتهم. إلا أن تمكن معظمهـــم فـــى المـــرة الثالثة من مقاطعة انتخابات ١٩٩٠ قد كشف الأزمة العميقة للنظام السياسى.

إن لأزمـــة المعارضة المصرية جوانبها العديدة التى يمكن إيجازها فى كـــونها معارضـــة غير ناضجة فكرياً وسياسياً يغلب على خطابها السياسى طابـــع الغوغائـــية دون الاجتهاد الفكرى، كما يغلب على حركتها السياسية طابـــع التهيـــيج دون التعبئة الواعية. وهى بالأساس قابلة للعب فى الهامش وغير طامحة لتغيير إطار اللعب نفسه. ناهيك عن أنها فى الغالب معارضة محصورة فى صفوف الصفوة ومحدودة القدرة على إقناع وتحريك الملايين. هذا بالإضافة لبعض العيوب الذاتية فى عدد من قياداتها الذين لا يرقون فوق مـــستوى الشبهات بما يماثل بينهم وبين رجالات الحكم ويفقد الجماهير الثقة فـــى اللاعبـــين وفى اللعبة نفسها التى تبدو لعبة للكراسى لا أكثر. والأخطر مـــن هـــذا هـــو عـــدم قبول المعارضة للمعارضة. بمعنى الجمود الفكرى والتنظيمى الذى يكرس سطوة القيادات التقليدية على أحزابها دون فتح لباب تجديـــد الأفكار والقيادات نفسها. إذ ليس سراً أن رؤساء الأحزاب يتصرفون كرؤســـاء الـــدول داخل أحزابهم، وأن لكل رئيس بطانته التى تعادل جهاز الدولة المحيط بالحاكم.

وهـــذه العـــوامل مجـــتمعة هـــى التـــى تضعف القدرات الاستراتيجية للمعارضة، بمعنى كونها بديلاً حقيقياً للجهاز الحاكم الذى احتفظ بقدرة عالية علـــى المـــناورة مع المعارضة، بحيث خرج فائزاً فى كل الجولات، لا لقوة فـــيه وإنمـــا لـــضعف فى المعارضة. هذا الضعف الذى يمتد إلى النواحى التكتيكـــية بصورة تدعو للدهشة. فباستثناء التيار الإسلامى الذى حقق لنفسه بعـــض المكاسب التكتيكية تبدو المعارضة ككل عاجزة من الناحية التكتيكية، حتـــى إن معارضـــاً "فكـــرياً" مـــثل خالـــد محمد خالد لم يجد بُداً من تنبيه المعارضـــين "الـــسياسيين" إلى أخطائهم التكتيكية التى سمحت للحكومة بمد العمـــل بقانون الطوارئ بذريعة مواجهة الإرهاب، حيث فشلوا فى التحرك

فـــى مرحلة مبكرة لقطع الطريق على هذه الذريعة. بل لعله كان بمقدورها مقايــضة قبولها لقانون مكافحة الإرهاب بإلغاء بقية القوانين الاستثنائية على نحـــو ما اقترح الدكتور محمد نور فرحات فى لحظة مبكرة. وربما نضيف أنـــه كان بمقدور أطراف المعارضة اقتراح صيغة لهذا القانون قبل أن يقوم تـــرزية القوانـــين الحكوميين بتفصيل قانون على مقاس الرغبات الفضفاضة للحكـــومة. ونفس الشيء ينطبق على دعوة المعارضة لتغيير الدستور، وهى الدعـــوة التـــى رفـــضها رئيس الدولة باعتبار أنها ستفتح الباب لصراعات كبيـــرة. فقـــد كان بمقدور المعارضة إثبات عكس ذلك باتفاق مختلف فرقها الأيديولوجـــية علـــى صيغة لدستور جديد أكثر ديمقراطية يتم عرضه على الـــرأى العام وإحراج الحكومة من خلاله، أو ربما استبدلت المعارضة ذلك بهدف أقل طموحاً وهو بقاء الدستور الحالى مع الإصرار على تغيير المادة التـــى أدخلهـــا السادات فى غفلة من الزمن والتى تسمح لرئيس الدولة بأكثر مـــن مدتـــين للرئاســـة حيث سيعتبر رفض رئيس الدولة الحالى لتغيير هذه المـــادة بالـــذات دفاعاً عن مصلحة شخصية لا دفاعاً عن الدستور أو السلام الاجتماعى.

إن عجـــز المعارضـــة المصرية عن طرح التكتيك المناسب فى الوقت المناســـب يـــبدو حالـــة مستعـــصية لا تقتصر على فعاليات الحياة السياسية اليومـــية، وإنمـــا تشمل كذلك اللحظات الحاسمة والاستثنائية التى يبدى فيها الـــناس حماســـاً خاصـــاً وقدرات استثنائية. فقد كان بمقدور المعارضة أن تفـــرض بعض التغييرات الديمقراطية فى أعقاب اغتيال السادات إبان شعور رجـــالات الحكـــم بالأزمة وقبل أن يجف دم الرجل. ولكنها فضلت امتداح الـــنوايا الحـــسنة للحـــاكم الجديـــد على أمل أن يقوم هو بالتغيير. ثم فوتت المعارضـــة فرصـــة أخرى إبان انتخابات الرئاسة الثانية حيث لم تتفق على موقف موحد، وجعلت الأمر هو مجرد قول نعم أو لا للمرشح الوحيد. بينما كـــان بإمكانها منذ لحظة مبكرة الاتفاق على مرشح آخر وعمل دعاية كبيرة لـــه تلفـــت نظر الرأى العام المحلى والعالمى إلى أنها لا تقبل الاحتكار أو الجمـــود فـــى قـــواعد اللعبة. وها هى مصر قد خطت نحو أزمة اقتصادية وسياسية حادة قد تفرض عمليات جراحية فى تغيير السياسات بل وأشخاص الجالسين على مقاعد الحكم. فهل تستعد المعارضة من الآن لتحدد ماذا تقول وتفعل إزاء السياسات المحتملة والحكام المرتقبين؟

(٤) حدود الديمقراطية

لــم يلــبث رئيس الدولة المصرى أن أشار فى أحد تصريحاته إلى أن التجربة الديمقراطية فى البلاد سيتم تطويرها "على جرعات" حتى هبت أقلام رجــالات المعارضة صائحة بأن تلك وصاية على شعب عريق أو ما يليق بالقاصــرين لا يلــيق بشعب بدأ تجربته الديمقراطية منذ أكثر من مائة عام حين أسس أول برلمان فى هذا الجزء من العالم.

ولــم تكن تلك سوى "غوغائية المعارضين" المتبرمين - عن حق - من تعــرج مسار الديمقراطية التى ينشدون لبلادهم، والذين انتهزوا فرصة هذا التــصريح ليعلــنوا موقفهم من مجمل الأوضاع بذريعة الرد على تصريح بعيــنه. فلو أن الرد جاء حقاً فى حدود التصريح لكان من الأسهل استهلال هــذا الــرد بالقول الصريح: "نعم إن الديمقراطية تتقدم على جرعات". فتلك ليست بدعة بل هى تاريخ الشعوب الذى لم يعرف قفزاً إلى الديمقراطية دون اكتــساب للحقــوق الديمقــراطية وبناء لأركان المجتمع الديمقراطى جرعة جرعة، والمجتمعات العريقة فى الديمقراطية اليوم بدأت مسارها الديمقراطى بمواجهة العمال لرصاص البوليس فى المظاهرات والإضرابات، ولن تخرج شعوبنا - بما فى ذلك الشعب المصرى - عن هذه القاعدة التاريخية.

ولــيس أدل علــى ذلك من أن التجربة الديمقراطية المحدودة فى مصر اليوم قد تطورت بالفعل على جرعات بدأت بمنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ووصــلت الآن إلــى وجــود عدد من الأحزاب السياسية بل ووجود تمثيل برلمانــى لــبعض القوى السياسية التى لم تحظ بالشرعية القانونية بعد. ولم يكــن ذلــك بالطــبع منة من الحاكم على المحكومين بقدر ما كان نوعاً من الاســتجابة البــراجماتية لــتفاعلات الصراع السياسى. فرجالات الحكم فى مصر لم يتعلموا حتى الآن أن يكونوا ديمقراطيين بالمعنى المتكامل للكلمة - والــذى يــشمل تركهم لمقاعد الحكم بالإرادة الشعبية - لكن البعض منهم قد

تعلـــم أن يكون براجماتياً فى التعامل مع الصراعات السياسية، وتلك بالدقة خطوة – أو جرعة – إلى الأمام.

لقــد حالــت غوغائية الصفوة المعارضة فى مصر – والتى لا تختلف كثيـــراً عـــن غوغائية الصفوة الحاكمة فيها – دون إقرار رجالاتها بالطبيعة التدرجـــية للتطور الديمقراطى. ولو أنهم أقروا بذلك أولاً لجاء القسم الثانى مـــن ردهـــم علـــى صورة سؤال طبيعى، هو: "ولكن من الذى يحدد مقدار ومـــسار الجـــرعات؟ "فعـــند هذا المستوى من طرح الأمر يكون من حقهم رفـــض أن يكـــون الحاكم وحده مختصاً بتحديد الجرعات. فإن لم تكن تلك مهمـــة الأمة كلها بسائر قواها الاجتماعية والسياسية فهى على الأقل مهمة الـــصفوة الـــسياسية النـــشطة بتفريعاتها الفكرية المختلفة وبجناحيها الحاكم والمعـــارض. ذلك أن تحديد أسس العلاقة الصراعية والتفاهمية بين أطراف الـــصفوة المـــصرية يمثل مدخلاً ضرورياً لتطوير التجربة الديمقراطية فى الـــبلاد قـــبل أن تـــسود العقلـــية الاســـتبدادية لرجالات الحكم على ميولهم البـــراجماتية للـــتعامل مـــع الـــصراع الـــسياسى، وقبل أن تستسلم الصفوة المعارضة تماما لغوغائيتها المشهورة فتقعد عن تقديم مشروع فكرى واضح لصناعة المستقبل يمكن هضمه شعبياً.

ففـــى غياب ذلك لن يكون فى مصر من المشارع القابلة للهضم الشعبى ســـوى مشاريع الشعارات والتى يأتى على رأسها شعار "الإسلام هو الحل" الذى يقدمه بالفعل جناح من الصفوة المعارضة، وشعار "الضبط والربط" أو "الـــنظام والقانـــون" الـــذى قـــد يقدمه العسكريون. إن أى مشروع للتطور الديمقراطـــى يقـــر بحق القوى السياسية الإسلامية فى التمثيل السياسى مع الحـــيلولة دون إقامـــتها لدكـــتاتورية دينية، كما يتمكن من إلزام العسكريين بالـــشرعية الدســـتورية، هـــو فـــى الحقيقة مشروع للاتفاق على الجرعات المطلوب أن تحقن بها التجربة الديمقراطية المحدودة حالياً، وهو مشروع يتم إنجـــازه من خلال الصراع السياسى فى الشارع بمقدار ما يتم على منضدة التفاهم الوطنى لمجتمع يواجه أزمة اقتصادية قد تقدم المبرر لقوى الاستبداد لضرب الديمقراطية السياسية باسم حل الأزمة الاقتصادية.

وإذا مـــا استمر الخط التصاعدى للاستقطاب ستكون إقامة الدكتاتورية الدينـــية ذات القـــبول الـــشعبى أو الدكتاتورية العسكرية ذات القبول الشعبى أيـــضاً. وهـــناك احـــتمال بالـــتقاء الطـــرفين لتشهد مصر دكتاتورية دينية

وعسكرية في نفس الوقت.. أما القبول الشعبي لأي من هذه الاحتمالات فسيكون راجعاً لفشل الديمقراطية في ضمان لقمة العيش وحد أدنى من الاستقرار السياسي بما يؤكد نمو الميول الأتوقراطية لدى عامة المواطنين. أما قطاع الأغلبية السلبية فسيكون مستعداً لقبول البديل الأوتوقراطي الذي قد يكون أقدر على تعبئته من قدرة التجربة الديمقراطية التي لم تنجح في إقناعه بمجرد الذهاب للتصويت في الانتخابات، وتلك هي الصورة المعقدة التي يواجهها ذوو الإيمان الأصيل بالديمقراطية أياً كانت اختياراتهم الاجتماعية. وتعقد الصورة يستلزم بالطبع اجتهاداً أكبر بكثير من مجرد التعليقات الغوغائية، بل ومن الجمود العقائدي الذي لا يعرف كيفية التعامل مع التعقيدات.

لقد أصبحت كلمة "الاستقرار" هي أكثر الكلمات تردداً على لسان رجالات الحكم في مصر وهم على شفا مواجهة أزمة اقتصادية حادة. وما الجرعات والانتخابات والرصاصات سوى مناورات لتحقيق الاستقرار على نحو ما يرى الراغبون فيه أو ضرب هذا الاستقرار على نحو ما يفضل بعض خصوم النظام. والصحيح أن تصبح الجرعات مطردة حقاً والانتخابات نزيهة حقاً لكي تصبح الرصاصات محاصرة بإرادة شعبية حقيقية. إن مصر بحاجة لإعادة صياغة هيكلية لتجربتها الديمقراطية التي يمكن لوسائل الإعلام – وبخاصة التليفزيون – أن تلعب دوراً مهماً فيها. وذلك لكي يصبح الاستقرار مطلب الجميع بعد أن يتم حوار كاف حول مفهومه وتبعاته، أي باختصار بعد أن يتم الاستقرار على معنى الاستقرار.

(٥) جمود الديمقراطية

الديمقراطية فى مصر تبدو سائرة على الأشواك. ولا يكاد ينبعث الأمل فـى اسـتقرارها حتى يبدده الشك فى أن تقوم لها قائمة. ووراء ذلك بالطبع أسباب موضوعية غير مرد اليأس الذاتى من إصلاح الاعوجاج.

فهـناك **أولاً** تـراث القرون العجاف من الطغيان والاستبداد تارة باسم الفـرعون الإلـه وتـارة باسم الإسلام وتارة باسم القومية وتارة ثالثة باسم الديمقـراطية نفسها. وهو تراث خلف من العقليات والمؤسسات ما يستعصى على التطوير السريع فى الاتجاه المعاكس. وهناك **ثانياً** المصالح الاقتصادية التـى يدافع عنها أصحابها بسلاح القمع والدكتاتورية، أو فى أحسن الأحوال بواسطة ديمقراطية مشوهة تعطى الناس حق الكلام دون حق الطعام.

إن التجربة الديمقراطية المصرية تبدو أضعف من أن تواجه ما قد يهب عليها من عواصف. فهى قد بدأت تترنح ونحن بعد فى مرحلة الهدوء الذى يـسبق العاصفة وأمام مجرد احتمال أن تهب العاصفة. ولا شك أن مواجهة هـذه الحقيقة المرة لهى أفضل من تكرار التأكيد على أن الوضع فى مصر أفـضل مـن الوضـع فـى غيرها على أى حال. كما لو كان قدر الشعب المصرى أن يقارن نفسه دائماً بالأسوأ عملاً بالمثل القائل: "من رأى مصيبة غيره هانت عليه مصيبته".

وأبـرز مظاهـر تـرنح الديمقـراطية المصرية هى فشلها بعد عقدين ونـصف من الزمان فى أن تجتذب الجمهور الأوسع من المصريين الذين لا يُـبدون أدنى اهتمام بالوضع السياسى فى بلادهم، ويفضلون البقاء فى مقاعد المتفـرجين، ولئن أسعد ذلك رجالات الحزب الحاكم الفرحين بالسيطرة على حـياة سياسـية خاملة من هذا النوع، والذين لا يُبدون حتى مجرد الاهتمام بتـسجيل المواطنين فى كشوف الناخبين بما يجعل تزوير المعارك الانتخابية مهمة أقل عناء، إنما يدفعون البلاد إلى منزلق خطير سيدفعون بأنفسهم ثمنه مـع بقية الدافعين. ذلك أن جماهير لا مبالية على هذا النحو إنما تكون أكثر

تقــبلا لوجود بديل غير ديمقراطى عسكرى أو مدنى للنظام الموجود حالياً. والأفــضل لمصر فى مواجهة العاصفة التى قد تحمل هذا البديل أن تنخرط جماهيــرها فـــى الحلــبة السياسية، وإن جاء ذلك لصالح أحزاب المعارضة وعلـــى حــساب الحزب الوطنى الحاكم. إن الديمقراطية بلا جنود يدافعون عــنها هـــى الخطــوة الأولى نحو انتحار هذه الديمقراطية وقيام دكتاتورية عسكرية أو مدنية على أنقاضها.

أمــا المظهــر الثانى لترنح الديمقراطية بعد غياب الجنود، فهو رسوخ الجمــود، بمعنـــى أنـــه مـــن المفهوم أن تبدأ التجربة الديمقراطية صغيرة ومحـــدودة. لكــن أن تبقـــى هكذا طوال الوقت فمعناه أن تظل صغيرة فى مـــواجهة التحديات المتزايدة وهشة فى مواجهة العواصف المحتملة. وهناك العديــد من المظاهر الطبيعية للممارسة الديمقراطية مازال غائباً فى مصر. مـــن ذلـــك المواكب والمظاهرات الشعبية للتعبير عن الرأى إزاء قضية أو أخـــرى بـــصورة سلمية. فالموقف الوحيد للسلطات المصرية إزاء مثل هذه المظاهـــر هـــو إرسال قوات الأمن المركزى لضربها، حتى إذا تعلق الأمر بالتعبير عن موقف إزاء التعرض للمهانة القومية على نحو ما حدث بالنسبة لطلاب الجامعة الذين ضربهم البوليس بقسوة.

وحتـــى الآن لـــم يتعلم البوليس المصرى حراسة المظاهرات. وهو لم يـــتعلم مـــن الأصل احترام كرامة المواطنين الذين تزداد إهانتهم فى أقسام الشرطة بمعدل ينذر بردود فعل عنيفة من قبل المواطنين. وحتى الآن يصر نفـــر مـــن المـــسئولين المصريين على أن المظاهرات السلمية أسلوب غير ديمقراطـــى ويجـــب مـــنعه. كـــذلك فإن القوانين التى يتم بموجبها تأسيس الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات هى من أغرب القوانين فى العالم، بل هـــى دعـــوة للمجـــتمع السياسى للخروج على قواعد الديمقراطية أكثر منها وســـيلة لدمجه فى العمليات الديمقراطية. وحتى الآن تمارس التجربة برمتها فى ظل قانون الطوارئ الذى تسعى الحكومة لمده باسم مكافحة الإرهاب أو المخدرات.

أمـــا الـــصحافة الحزبية الأسبوعية والتى هى المظهر الوحيد لممارسة ديمقـــراطية حقيقية وتقدم خارج البلاد كدليل على ديمقراطية النظام السياسى فـــى مـــصر، كما أنها وسيلة هامة للتنفيس عن تبرم الناس فى داخل البلاد، فهـــى الأخرى تتعرض لمناوشات الدوائر الحاكمة. والمشكلة الأكبر هى أن

بعض الدوائر لا تدرك أهمية توسيع نطاق التجربة الديمقراطية وتتصور أن إبقاء الديمقراطية محدودة هو سبيل حمايتها برغم ما هو معروف عالمياً من أن الديمقراطية الهشة تذهب بها العواصف فى دقائق معدودة. وأبرز الدلائل علــى ســيادة هــذه العقلــية الجامدة هو إصرار تلك الدوائر على ألا يرى المــواطن المــصرى إلا جــدلا سياسياً محدوداً على شاشة التليفزيون التى يــتابعها الملايــين كــل يوم. كذلك يصر قادة الحزب الوطنى على تضييع فرصة تحسين الممارسة الديمقراطية خلال الانتخابات المحلية حين يصرون على أن يكون للحزب الوطنى السيطرة على مائة بالمائة من مقاعد المجالس المحلية.

أما ثالث وأخطر مظاهر ترنح الديمقراطية المصرية، فهو فقدانها للتهيؤ للعواصف الاقتصادية القادمة والمتعلقة بأسعار السلع وديون مصر وتبعيتها الغذائية. فقد مورست الديمقراطية لسنوات سادتها سكرة الموارد القادمة من ســوق الــنفط والآن تذهب السكرة وتأتى الفكرة لتطرح على مصر تحديات اقتــصادية حقيقــية تعتبر التجربة السياسية الحالية أضيق من أن تستوعبها. فــالأرجح ألا تكــون الأحزاب السياسية الضعيفة هى قنوات التعبير الشعبى إزاء الوضع الاقتصادى. بل قد تنتفض الجماهير فى حركة احتجاجية واسعة كتلك التى شهدتها مصر عام ١٩٧٧، آنذاك تم إنزال الجيش لضبط الأمور.

وكــان ذلــك بداية إضعاف التجربة الديمقراطية. فهل يحول المستوى الــراهن للممارسة الديمقراطية دون تكرار ذلك مرة أخرى؟ وإذا حدث ذلك هــل ســيكون من الممكن استدراك الأمر بالأساليب الديمقراطية والاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية عبر سنوات سيفشلون من باب أولى فى إنقاذ الديمقراطية خلال ساعات؟

هذه كلها أسئلة تعكس مخاطر يستشعرها كل من يتجه إلى الغد عبر ما هــو قائم من أوضاع، والبادى أن الرجال الذين يمارسون السلطة فى مصر غيــر قــادرين على النظر لأبعد من مقاعد السلطة التى يجلسون عليها. أو هكــذا هــو الحال بالنسبة لنفر منهم شاء القدر أن يتحكم فى مصائر ملايين المصريين دون مؤهلات حقيقية من شعبية أو علم أو بعد نظر سياسى. ولو نظــر هــؤلاء إلــى تاريخ مصر قبل ١٩٥٢ لعلموا أن الأزمة الاقتصادية واتــساع الفوارق الاجتماعية كفيلان بالعصف بالنظام الديمقراطى كله حتى إذا كانت الممارسة الديمقراطية أوسع نطاقا من الموجودة حاليا.

وبرغم ذلك لا يجد المرء مفراً من المراهنة على الديمقراطية على أمل أن تـصبح أوسـع نطاقاً بما يكفل تمثيل المصالح الاجتماعية لفئات الأغلبية الـشعبية فـلا تضطر هذه الفئات لإحراق الترام، وبما يكفل خضوع جهاز الدولة بمؤسساته المدنية والعسكرية للإرادة الشعبية التى تعبر عنها انتخابات حـرة وممارسة يومية للديمقراطية فى الشارع السياسى. ذلك الشارع الذى يتوقف على مشاركته استمرار التجربة أو استمرار ترنحها حتى تعصف بها الرياح.

(٦) جنود الديمقراطية

ذكرنـــى الأســتاذ فهمـــى هــويدى فى أحد مقالاته بمصطلح "حراس الــضمير". التقطت أذناى المصطلح الذى كنت قد سمعت الدكتور ميلاد حنا يلــح علــيه قبل ذلك فى محاضرة عن إقامة تفاهم وطنى فى مصر، ويدلل علـــى إلحاحــه بــأن ذلــك هــو موقف "حراس الضمير". والمقصود بذلك المصطلح هم أولئك الرجال الكبار المعروفون فى الحياة العامة سواء لكونهم مـــن الأدبـــاء أو الــسياسيين أو غير ذلك والذين يقترب وضعهم الأدبى من مكانة حكماء الأمة أو بالأقل عقلائها الذين تحتاج لمشورتهم إبان الأزمات.

ومـــن الطبيعى أن تتجه مشورة هؤلاء عادة فى اتجاه لم الشمل وتوحيد الصفوف لإخراج الأمة من عثرتها. وأحياناً ما يتخذون موقفاً اعتراضياً من تــصرفات الحاكم فتستحضر الذاكرة مواقف بعض الفقهاء الأقدمين مثل أبى حنــيفة الــنعمان والعـــز بن عبد السلام وتشابه بينها وبين مواقف الحكماء المعاصرين الذين يحرسون ضمير الأمة. وأذكر أننا فى الأيام الخوالى إبان الــصدام بــين طـــلاب الجامعات وحكومة الرئيس أنور السادات، كنا بهذا المــنطق والإحساس نحتفى بمواقف أساتذة كبار مثل **توفيق الحكيم ونجيب محفـــوظ ويوسف إدريس والدكتور لويس عوض** حين رفعوا أياديهم بنقطة نظـــام أمـــام الحاكم، وحين اعتبروا الحركة الوطنية للطلاب مرادفاً لضمير الأمـــة الذى هم حراسه. وإذا كانت الأمة تنشد الديمقراطية، فهؤلاء الرجال إذن هم جنود الديمقراطية الساهرون على حراستها.

ولا شـــك أن لكل أمة رجالها ذوى المكانة الذين يلعبون هذا الدور، لا بحكـــم الوظـــيفة وإنما بحكم تراكم الخبرة والشهرة والشعبية، وفى لحظات معيـــنة مـــن تـــاريخ الأمم يكون هذا الدور غاية فى الأهمية وبخاصة فى لحظات الغفوة والانهيار والانتحار. فقد يناط بها إيقاظ النيام وإنقاذ المقدمين علـــى المـــوت. لكـــن للعملة وجهها الآخر، فالوضع الطبيعى هو ألا تتعلق مـــصائر الأمم بحكمة عدد قليل من أبنائها، بل لا بد أن تحتوى المجتمعات

المختلفة على آليات (ميكانيزمات) جماعية للحركة الاجتماعية والسياسية بما فـي ذلك مواجهة الأزمات واللحظات الحرجة. والمجتمع الذى لا يتوافر به الحـد الأدنـى من هذه الآليات هو مجتمع غير ناضج ولو كانت حضارته ضاربة فى أعماق السنين، ولو كان على رأسه أحكم حكماء الدنيا.

إن الأمر المحورى هو أن يتواجد فى كل بلد دولة ومجتمع مدنى، وأن يكون المجتمع المدنى هو المحدد لشكل الدولة التى تمارس سلطاتها عليه فى ظـل القـبول والرضـا طالمـا بقـيت لدى المجتمع المدنى إمكانية تغيير الحكـومات وشـكل الحكم إذا أسيء استخدام السلطة، أو استجابة لمتطلبات التطور العصرى، أو إنفاذاً لبرنامج اجتماعى أفضل. ومن هنا تأتى الأهمية القصوى للانتخابات التى تجسد إرادة المجتمع المدنى. وهذا كما هو معروف هو أساس الشرعية فى المجتمعات المتقدمة. أما دول العالم الثالث فتحتوى شـرعيات قسرية (حكم مدنى أو عسكرى بالقوة) أو شرعيات تقليدية (دينية أو قبلـية) أو شرعيات مختلطة (شيء من الرضا الشعبى وشيء من الحكم بالقوة). والاتجاه التاريخى هو أن تسير دول العالم الثالث نحو بناء شرعيات ديمقـراطية عصرية ترتسم فيها بوضوح قواعد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنـى. وعـند ذلك تـصبح الأمة بمجملها هى حارسة ضميرها الخاص وتتحـرك القـوى الاجتماعـية والسياسية المختلفة لتصحيح الأوضاع كلما اعـوجت، سواء تم ذلك بالتغيير السياسى من خلال الانتخابات أو بالضغط الممـتد من خلال حريات التعبير المتاحة (النشر – التظاهر – الإضراب... إلخ).

ولا شك أن أبناء الصفوة السياسية فى بلدان العالم الثالث إنما يواجهون الاختـيار الحرج بين تقوية الدولة وتقوية المجتمع المدنى. والكثيرون ينتهى بهـم طموحهم الشخصى إلى اختيار تقوية الدولة. إلا أن الأمر ينتهى عملياً بحـصولهم علـى مناصب داخل جهازها دون أن يؤثروا حقاً على القواعد المـستقرة لعمـل هذا الجهاز والتى قد تغلب عليها ملامح العتاقة والاستبداد والفـساد. إن الدولة القوية تأتى من مجتمع مدنى قوى، وماعدا ذلك هو دول استبدادية أى دول قوية بالمعنى البوليسى الممجوج للكلمة.

ولا شـك أن القفـزات الكبرى فى تاريخ مصر قد ارتبطت بدور كبير للدولـة منذ العصور القديمة وحتى تجربتى محمد على وعبد الناصر. ولئن ارتـبطت تجـارب النهضة التى تقودها الدولة بقدر كبير من القمع السياسى

الـــذى مارســـه جهاز الدولة فإن ذلك بالقطع لم يكن الصورة الوحيدة لأداء الدولة التى اكتسبت هيبتها واحترامها لدى المواطنين من نجاحاتها فيما تبنته من مشاريع للنهضة، وعادة ما تتحول الهيبة إلى خيبة مع تراجع الدولة عن تبنـــى مشروعات النهضة حتى إذا استبدلت ذلك بتقليل درجة القمع السياسى الـــذى تمارســـه واعتـــرفت بالحريات السياسية لقوى المجتمع المدنى. وهو بالـــضبط الوضع الذى تحياه مصر الآن، حيث فقدت الدولة هيبتها فعلياً وإن اســـتمرت فـــى إدارة شئون المجتمع بالصورة الروتينية للأداء البيروقراطى مطعمـــة بـــشىء من تنفيس غضب الناس بواسطة السماح بقدر من الحرية السياسية والاعتراف بالتعددية.

علـــى أنه يلاحظ أن نجاحات الدولة المصرية فى قيادة مشاريع النهضة التاريخـــية لـــم تكن سوى الوجه الآخر لقدرة الدولة على تعبئة طاقات الأمة وتوظـــيفها فـــى الاتجاه المنشود بتوليفة من الإقناع والقمع. ولما كانت هذه الدولـــة قـــد اختطت من السياسات فى العقود الأخيرة من الزمان ما أفقدها القـــدرة على الإقناع بجانب عدم استطاعتها ممارسة القمع على نطاق واسع فى عالم انتصار الحريات، فقد انفتح الباب على مصراعيه لمناقشة موضوع دور الدولـــة ودور المجـــتمع المدنـــى فـــى إيجاد وإعمال مشروع للنهضة الطموحة أو على الأقل مواجهة الأزمات ومنع تدهور الأحوال.

ويلاحـــظ منذ البداية أن هناك خلافاً حول المصطلحات المستخدمة فى الـــنقاش، فالـــبعض يـــرادف عملياً بين الدولة وشخص رئيس الدولة أو بين الدولـــة والـــسلطة التنفيذية، حيث يندر أن يتحدث دعاة قيادة الدولة لمشروع النهضة عن دور البرلمان أو السلطة التشريعية فى هذا السياق، وذلك برغم أن البرلمان هو بالتحديد نقطة الالتقاء بين طرفى المعادلة: الدولة والمجتمع المدنـــى. حـــيث تتحول الرغبة السياسية للمجتمع المدنى إلى برلمان بعينه يـــصبح هـــو نفـــسه السلطة التشريعية للدولة. وهذا ما يجعل عملية تزوير الانتخابات أخطر من نطاق الشكوى الروتينية من تدخل السلطة التنفيذية. إذ تنفـــصل الدولـــة بـــسلطتها التنفـــيذية وسلطتها التشريعية عن تمثيل الإرادة الشعبية وتصبح قضية الشرعية السياسية مطروحة قبل طرح قضية الإدارة السياسية للمجتمع سواء بمشروع للنهضة أو بدون مشروع.

وهناك كذلك مرادفة بين الحديث عن دور المجتمع المدنى والحديث عن اســـتبعاد العـــسكريين من لعب أى دور سياسى رغم ما قد يكون لديهم من

طاقات وطنية. ولا أزال أذكر كيف أثرت غضب أستاذنا الدكتور أنور عبد الملك حين استخدمت مصطلح "المجتمع المدنى" فى إحدى الندوات للدفاع عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال العملية الديمقراطية. إذ افترض الرجل أن فى ذلك استجابة لبعض الرؤى الاستعمارية التى تريد استبعاد العسكريين من المشاركة فى التنمية الوطنية فى دول العالم الثالث، وفضل استخدام مصطلحات مثل "الأمة" أو "القوى الشعبية" أو "القوة الديمقراطية" أو حتى "المجتمع" دون تخصيصه بكلمة "المدنى". على أى حال ليست لدى غضاضة فى استخدام هذا المصطلح طالما قصد به القوى السياسية المختلفة للشعب، بل وكافة التعبيرات التنظيمية عن الحركة الشعبية (نقابات – جمعيات – منتديات... إلخ) ودون أن يعنى ذلك استبعاد العسكريين من أداء الدور الوطنى الذى يستطيعون ما دام ذلك فى إطار الشرعية المدنية المتفق عليها لا فى إطار الحكم العسكرى الذى لم يعد مقبولاً فى عصرنا مبدئياً وعملياً.

وتلك هى الخلفية التى ترتسم فى الذهن بينما يتابع المرء بعض الأحداث والتطورات التى شهدتها مصر والتى يستحسن أن تتم قراءتها بمنظار مدى تأثيرها على قوة المجتمع المدنى وصيغة العلاقة بينه وبين الدولة. من ذلك إضراب الفنانين فى نقاباتهم الثلاث واتحادهم المهنى احتجاجاً على صدور القانون المتعجل للنقابات الفنية والذى يسمح بإعادة انتخاب النقباء لفترة ثالثة. حيث قصد بالقانون خدمة أشخاص بعينهم على ولاء سياسى للدولة دون استشارة قطاع المجتمع المدنى الذى يخصه القانون، وهو موقف متخلف من الدولة بكل المعايير وما فعله الفنانون هو الصياح بقولهم: "نحن هنا"، وأنه ليس من حق الدولة أن تتجاوز المجتمع المدنى عند صياغة التشريعات. وبذا أصبح على الدولة مراعاة مصالح الفئات المكونة للمجتمع المدنى بقدر مراعاتها لأن يحتل رجالها الموالون مواقع القيادة فى التنظيمات النقابية كذلك تتركز سلطة الدولة فى الجهاز التنفيذى حيث يقتصر دور البرلمان على توقيع التشريعات التى تأتيه من هناك دون تفحص حتى لو أدى الأمر للإضرار بمصالح قطاعات من المجتمع المدنى يفترض تمثيلها فى البرلمان. هذا بغض النظر عن مدى الوعى السياسى لدى الفنانين فالمهم هو جوهر موقفهم لا الشعارات السياسية المرتبطة به.

ونفس الشيء ينطبق على دخول الحركة الإسلامية للانتخابات البرلمانية والتـي حـشدت فيها قواها بشكل فرض التغيير بدرجة على توزيع المقاعد البـرلمانية على غير الصورة التى ألفتها السلطة التنفيذية، وفى هذا السياق تأتـي أهمـية الدور الذى لعبه شباب هذه الحركة فى الدفاع عن الصناديق الانتخابـية ممـا جعل للصندوق شيئاً من القيمة وللصوت الانتخابى الفردى شـيئا من الأهمية. وذلك شكل من أشكال تقوية المجتمع المدنى بغض النظر عـن الفـريق السياسى الذى يكسب أكثر نتيجة لذلك. بل وبغض النظر عن موقـف الحـركة الإسلامية من فكرة المجتمع المدنى والإطار الديمقراطى لتنظـيمه. ولعـل موقف اليسار الدوجماتى فى مصر يعرف كيف يميز بين عدائـه الأيديولوجـى التقليدى للحركة الإسلامية، واستصواب جوانب نشاط هـذه الحـركة التـى تساهم فى تدعيم المجتمع المدنى فى مواجهة السلطة الموروثة لجهاز الدولة.

وقبل هذا وذاك كان هناك إضراب عمال السكك الحديدية الذين افسدت قـنوات تحقـق مـصالحهم المشروعة من خلال الأساليب المستقرة للجهاز التنفـيذى العتـيق ذى السمعة التاريخية فى المماطلة مع الطبقة العاملة أكثر مـن غيرها من الطبقات. لقد كان فى هذا الإضراب التلقائى تقوية للمجتمع المدنـى إلى حد إفزاع رجالات الدولة الذين اعتادوا أن تكون فى بلدهم دولة يسيطرون عليها دون أن يكون فيها مجتمع مدنى يحدد للدولة ماذا تفعل. وقد جـاء الحكـم القـضائى المؤيد لموقف عمال السكك الحديدية مذكراً الدولة بحقـيقة وجـود المصالح الاجتماعية ودور الدولة فى تلبيتها، مثلما ذكّرها كـذلك بـتخلفها عن الالتزام بما قطعته على نفسها من عهود على المستوى الدولـى تمـثلت فـى هذه الحالة فى توقيع اتفاقيات العمل الدولية التى تبيح للعمـال حق الإضراب. ولا شك أن رفض رئيس الدولة التصديق على هذا الحكـم وإعـادة العمـال للمحاكمـة مرة أخرى كان موقفاً مفتقداً للحصافة الـسياسية لكـنه يعكس العادات التاريخية لجهاز الدولة الذى اعتاد أن يأمر فـيطاع، وتوقـف فهمـه لمهمة السلطة السياسية عند مستوى قمع الصراع الاجتماعى لا إدارته.

إن لكـل أمة ضميرها، ولكل ضمير حراسه ولكل ديمقراطية جنودها. لكـن الفـارق بـين أمة متقدمة وأخرى متخلفة هو فيمن يقوم بهذه المهمة:

الرجال المرموقون بالنيابة عن مجتمع خامل... أم المجتمع بأكمله بالأصالة عن نفسه؟

(٧) الديمقراطية وجهاز التشريع

مجلس الشعب هو المبنى الذى يفترض أن يكون كخلية النحل، ويفترض أن تمثل فيه مصالح الشعب، بحيث تنعكس فيما يصدر عنه من تشريعات وقبل ذلك فيما يتم داخله من مناقشات. وغالبا ما تتجه عناية وسائل الإعلام نحو تقويم أداء البرلمان خلال الدورة البرلمانية التى انفضت، فتأتيها الإجابة بالموجب والسالب حول حسن أو سوء أداء البرلمان فى شهور الدورة.

وجدية اللحظة الراهنة فى مصر تفترض سؤالاً أكثر جدية يتجاوز التفصيلات الصغيرة بشأن الأداء البرلماني. فقد أصبح المطلوب اليوم هو تقويم الدور الاجتماعي والسياسى للمؤسسة التشريعية فى مصر. ذلك أن صياغة دور واضح للبرلمان فى حياة الناس هو حتمية وطنية تستلزم إجماعاً وطنياً غير مجرد الاتفاق على أن يكون في مصر برلمان. لأن مجرد وجود البرلمان لا يعنى أن هناك نظاماً سياسياً وبرلمانياً أو أن فى البلد ديمقراطية. ولسنا نود هنا مقارنة البرلمان المصرى بغيره من برلمانات العالم، حيث من الطبيعى أن تكشف هذه المقارنة ضعف المؤسسة التشريعية المصرية بحكم تراث الاستبداد العميق فى التاريخ المصرى، وبحكم اختيارات الصفوة الحاكمة، إلى حد أن بعض تصرفات أعضاء البرلمان المصرى تعد مخجلة أو باعثة على السخرية فى دول أخرى. لكن ما يهمنا هو أن نقارن مقارنة داخلية بين الأداء اللحظى للمؤسسة التشريعية والدور المفترض أن تقوم به أصلاً. وحتى يناقش هذا الأمر فى مصر مناقشة مفتوحة تحدد للبرلمان دوراً واضحاً غير مجرد القول بأن فى البلد برلماناً، نفترض أن للمؤسسة التشريعية ثلاثة أدوار محددة.

الدور الأول هو تمثيل المصالح الاجتماعية تمثيلاً صحيحاً وأميناً، بمعنى أنه إذا كان فى البلد رأسماليون وعمال، وملاك وأجراء، طبقات عليا ووسطى ودنيا، وأغنياء وفقراء وبين بين، فلابد أن يكون لهؤلاء جميعاً

تمثيلهم البرلماني لكي يكون البرلمان هو ساحة الصراع الاجتماعي بالوسائل السلمية وبدلاً من أن يتم ذلك في الشارع بالوسائل العنيفة، والمشكلة الكبرى هنا هي أن التمثيل الصحيح الأمين لا يكون بالمظاهر وإنما بالمواقف الجوهرية. بمعنى أن ارتداء جلباب الفلاح لا يكفي لتمثيل مصالح الفلاحين مثلما أن إلقاء خطبة عصماء عن حق العمال لا يعني تمثيل مصالح العمال. كذلك فإن التمثيل الصحيح الأمين لا يتحقق إلا من خلال انتخابات صحيحة أمينة أيضاً. ولهذا السبب فإن مشكلة تزوير الانتخابات في مصر ولو بنسبة بسيطة هي أخطر مما يتصور الكثيرون لأنها تقوض أساس البرلمان نفسه، من خلال تقويض دوره كممثل لكافة المصالح الاجتماعية، حيث تمثل فيه بعض المصالح دون الأخرى وبالشكل الذي لا يستلزم أصلاً إجراء أية انتخابات. حيث يكفي تعيين البرلمان بأكمله. وهو ما أكدته الانتخابات بطريقة القائمة المطلقة التي تأتي ببرلمان شبه معين.

والدور **الثاني** المفترض للبرلمان هو تحويل المصالح الاجتماعية التي يمثلها إلى قواعد اجتماعية ملزمة في صورة قوانين تنفذها السلطة التنفيذية المعبرة عن الأغلبية البرلمانية. والمفترض أن تناقش هذه القوانين مناقشة كافية قبل أن تصدر وأن تتم عملية الإصدار بشيء من الحساسية. بمعنى ألا تطيح المصالح الغالبة في البرلمان بالمصالح غير الغالبة تماماً. وهو ما يعبر عنه بالمصالح الوطنية العامة التي تعلو فوق الأفق الضيق لتمثيل المصالح الاجتماعية. وليس هناك أضعف من مؤسسة تشريعية لا تناقش القوانين مناقشة كافية وتفتقد الحساسية الاجتماعية إلى حد كبير، فإذا أضفنا إلى ذلك كون السلطة التنفيذية هي القائمة فعلاً بإعداد معظم القوانين والحصول على التوقيع اليسير عليها من البرلمان لأدركنا الوزن الحقيقي للبرلمان المصري من حيث لعبه لدور التشريع بل واستحقاقه لصفة السلطة التشريعية.

أما الدور **الثالث** المفترض للبرلمان فهو أن يكون مجمعاً للكفاءات البشرية السياسية والقانونية والعلمية الممثلة لكافة المصالح الاجتماعية، وهذا الجانب الذاتي هو ما تحرص عليه القوى السياسية المختلفة في برلمانات الدول المتقدمة، حتى أنه حين لم ينجح الزعيم اليساري البريطاني "توني بن" في الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى في حياته حرصت القوى الليبرالية البريطانية على عودته للبرلمان مرة أخرى لأنه يمثل مصالح اجتماعية لا

يمكــن إنكارهــا، كمــا أنه يمثل كفاءة سياسية وثقافية كبيرة. ولسنا بحاجة للخــوض فــي وزن البــرلمان المصرى من هذه الناحية، لكنه يكفى القول باختــصار إن فــي الحلبة السياسية المصرية رجالاً جديرين بالتواجد داخل البــرلمان كمــا أن داخل البرلمان رجال مكانهم الصحيح أبعد ما يكون عن البــرلمان. وتكفــي نظــرة عابرة إلى الأغلبية الصامتة أو المقاعد الخالية لمعرفة القيمة الكيفية لهذا الكم من أعضاء البرلمان.

إن كثيراً من عامة المواطنين يتنفسون الصعداء حين يكون البرلمان فى إجازة فلا يحتل الدقائق التى يحتلها على شاشة التليفزيون. ورغم أن السبب فى ذلك يرجع لصورة البرلمان التى تعبر عن جوهر تكوينه وبعده عن لعب الأدوار المفترض أن يلعبها، فإن ذلك يمثل اتجاهاً خطيراً معناه باختصار أن الــناس فــي مصر أصبحوا مستعدين لتقبل ذهاب البرلمان فى إجازة دائمة. فالفارق بين الديمقراطية الشكلية والدكتاتورية الصريحة ليس كبيراً فى نظر الأكثرية!

(٨) الديمقراطية وجهاز القضاء

يذكـــر الناس للمفكر الفرنسى "مونتسكيو" صياغته للمبدأ النظرى لفصل السلطات داخل الدولة الحديثة فى كتابه المعروف "روح القوانين". لكن واقع الحـــال فى دول العالم المختلفة على اختلاف أنظمتها السياسية يشير إلى قدر مـــن التداخل الفعلى بين مهام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإن تميـــزت المجتمعات الأكثر ديمقراطية باتضاح الخطوط النظرية للفصل بين هـــذه الـــسلطات. كمـــا أن مـــساحة الـــتداخل بين السلطة القضائية بالذات والـــسلطتين الأخـــريين تظـــل أقل من المساحة الممكن أن تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ذلـــك أن أغلب الأنظمة السياسية تحرص دساتيرها النظرية على تمييز ســـلطتها القضائية، على الأقل لإثبات أن الدولة المعنية دولة متحضرة يقوم القـــضاء فـــيها بمهمة الفصل فى المنازعات، بما فى ذلك تلك التى تنشأ بين الدولة نفسها والمواطنين الذين يعيشون فى دائرة سيادتها.

ولذلك كان من المألوف فى تاريخ الدول أن تصدُرَ أحكام قضائية تصنع تاريخـــاً فـــى ذاتهـــا لفـــصلها فى منازعات جسيمة تنشأ فى قلب المجتمع الـــسياسى. ولـــذلك أيضاً كان تنظيم وتطور السلطة القضائية نفسها موضعا للنـــزاع بـــين الأطـــراف المخـــتلفة فـــى الصراع السياسى لمختلف الدول والمجتمعات.

ولا تخـــرج مـــصر عـــن هذه الصورة العامة، وإن مرت فى تاريخها لحظـــات ثـــار فـــيها جدل شديد حول أحكام محاكمها وحول تنظيم السلطة القـــضائية فـــيها علـــى وجـــه العمـــوم. ومن تلك اللحظات زمن الاحتلال البريطانى حين كان الوطنيون المصريون يقدمون للمحاكم بصفتهم مجرمين فتأتى بعض الأحكام القضائية معترفة بوطنيتهم أكثر من اعترافها بإجرامهم، وزمـــن استـــشعار القـــضاة لعدم الغرابة إزاء العيب فى الذات الملكية التى اســـتحقت فـــى الواقـــع مـــا جـــرمه التشريع على الورق، وزمن التجربة

الاجتماعــية الراديكالية للرئيس عبد الناصر والتى أنجزت من خلال سلطة مركزية مهيمنة لم تكن روح السلطة القضائية فى صالحها، فتم الحديث عن القــضاء بوصفه مرفقاً لا سلطة، ووقعت الواقعة التى سميت بمذبحة القضاء فى عام ١٩٦٨. ثم زمن رفع الرئيس السادات لشعار سيادة القانون وتكريمه للقــضاة، ثــم نعيه عليهم أنهم خذلوه فيما بعد حين كانت أحكامهم تأتى فى صالح السياسيين المعارضين لحكمه.

وتــبدو اللحظة الراهنة من تاريخ مصر واحدة من اللحظات المكثفة فى هــذا السياق. فقد تعددت بصورة ملحوظة الأحكام القضائية المضادة للسلطة التنفــيذية، وأيد القضاء المعارضين أكثر مما أيد الحكومة، وتوج ذلك بحل البــرلمان مــرتين بــسبب حكم قضائى بعدم دستورية قانون انتخابه بجانب الحكــم بعدم صحة عضوية بعض أعضائه. والموضوع بهذه الطريقة يتعلق بدور السلطة القضائية فى النظام السياسى المصرى. ذلك أنها كانت مصدر الحكــم بعــدم الدســتورية وبالدعوة الموضوعية لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وقــد لعبت السلطة القضائية دوراً مهماً فى النظام السياسى منذ استقلال مــصر وحتــى الآن، لكــن دورها قد تراجع نسبياً فى بعض المراحل مثل مــرحلة الثورة الاجتماعية فى الستينيات، كما تقدم نسبياً فى مراحل أخرى مثل المرحلة الراهنة لبناء نظام سياسى ليبرالى. لكن هذا الدور تكتنفه اليوم مشكلة تحول السلطة القضائية إلى مركز الثقل فى النظام السياسى كله بسبب القــدر الهائــل من المنازعات السياسية التى تحال إليها للحكم فيها. وتكفى الإشــارة إلــى أن غالبية الأحزاب السياسية الشرعية قد ولدت بموجب حكم قــضائى. ولــم يكن الدكتور أحمد كمال أبو المجد على خطأ حين أشار فى مذكــرة استشارية إلى موضوع نشأة "حكومة القضاة". وهو ما أثار غضب الدكــتور محمــد حلمى مراد الذى تداخلت لديه مسألة الدفاع المشروع عن نــزاهة القضاء المصرى ودوره الإيجابى فى النظام السياسى ومسألة رفض اســتفادة الحكــومة مــن طرح موضوع حكومة القضاء أثناء نظر منازعة قانونــية بعينها. على أن بيت القصيد هنا هو أن السلطة التنفيذية نفسها هى خالقــة حكــومة القــضاة. ذلك أنها كثيراً ما لا تتصرف تصرف الحكومة المــسئولة حــين تدفع لصياغة تشريعات واتخاذ إجراءات معلوم مقدما أنها تهدف لإبقاء جماعة بعينها على مقاعد السلطتين التنفيذية والتشريعية وبغض

النظر عن السلامة الإجرائية والموضوعية فيما تفعل. وبذلك تكون هناك ضرورة لمن يتولى التصرف المسئول. وهو ما يقوم به القضاء حين يلجأ إليه المتضررون الممسكون بأهداب القانون.

ويتسع هامش المناورة القانونية بين الأطراف السياسية المتصارعة من جراء بطء إجراءات التقاضى، وتعدد درجات المحاكم، بجانب تعقد إجراءات الحكم فى بعض المنازعات مثل الحكم بدستورية القوانين من عدمها والذى تختص المحاكم برفعه للمحكمة الدستورية دون أن يكون ذلك من حق المواطنين مباشرة، بجانب احتداد بعض أنواع الدعاوى، مثل قضايا التعذيب التى نظرت المحاكم إحداها وكان المتهم فيها عدداً من ضباط الشرطة .

والصورة الواضحة للنزاع فى مصر ليست بين الحكومة والمعارضة وحسب فى ساحة القضاء، وإنما هى بين القضاء نفسه والسلطة التنفيذية فى البلاد. وهو ما يتجاوز دائرة القضايا السياسية إلى دائرة أوسع من القضايا المتنوعة، وبالأخص المنازعات بين المواطنين الأفراد والسلطة التنفيذية أمام القضاء الإدارى بمجلس الدولة والعبء الذى تنوء به إدارة قضايا الحكومة (سميت حالياً "هيئة قضايا الدولة") من جراء الكم الهائل من المنازعات بين الدولة ومواطنيها والتى يأتى الحكم فى أكثر من نصفها لغير صالح الدولة.

صحيح أن القضاء هنا يمثل الحكم لا الخصم إزاء السلطة التنفيذية، كما أن تسوية المنازعات على هذا النحو تشير لترسيخ مبدأ سيادة القانون وإحقاق الحقوق بما يشهد بديمقراطية النظام السياسى. لكن الكم الكبير من المنازعات التى تقف السلطة التنفيذية طرفاً فيها، والاتجاه العام لأحكام القضاء فيها – فى غير صالح السلطة التنفيذية غالباً – يشير إلى أن ثمة أزمة فى النظام السياسى تقبع فى العمق خلف ظاهر قيام القضاة بأداء وظيفتهم المعتادة، ولهذه الأزمة جوانبها المتعددة.

فهناك أولاً أزمة الفعالية التنفيذية والمواءمة السياسية. ومؤشر هذه الأزمة يكمن فى أن الكثير من المشكلات التى تتحول إلى منازعات قضائية كان يمكن للجهاز التنفيذى حلها بنفسه لو كانت لديه فعالية أعلى فى أداء وظيفته، سواء فى التعامل مع المواطنين الأفراد أو فى التعامل مع القوى السياسية.

إن اكـــتظاظ ساحات القضاء بالمتنازعين مع السلطة التنفيذية إنما يؤكد مـــا لـــدى السلطة التنفيذية فى مصر – وهى القلب التاريخى لجهاز الدولة المصرى – من عناصر تخلف تجسدها بيروقراطيتها وعتاقة أساليب عملها والمفاسد التى تضمها أحشاؤها بما يباعد بينها وبين التطور العلمى لعصرنا. لـــذلك فإن ترك المنازعات السياسية تحتد إلى درجة الاحتكام فيها للقضاء، إنمـــا يـــشير إلى ضعف الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية وعدم قدرتها على إحداث التوازن السياسى داخل المجتمع.

وهـــناك ثانـــياً أزمـــة فقـــدان الانـــسجام بين سلطات الدولة من جراء المـــنازعات المشار إليها والتى تشير اتجاهات الأحكام القضائية بشأنها إلى أن فجوة الاختلاف فى طريقة التفكير بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية هى فجوة واسعة جداً. والمنطقى أن يؤدى تراكم خبرة الأحكام القضائية إلى اكتـــساب الـــسلطة التنفـــيذية للقدرة على التعلم منها وإعادة صياغة طرائق عملها بما يخفف من تحول معاملاتها إلى منازعات قانونية.

لكـــن يبدو أنه فيما وراء الاستعداد للمناورة فى النزاع القانونى وكسب الـــوقت، لا يتوافـــر للـــسلطة التنفيذية استعداد مقابل للتعلم والتطور وتبديل أســـاليب العمـــل. إذ تتكرر القضايا المتشابهة التى تنظرها المحاكم وتتشابه الأحكـــام فـــيها دون أن تلحظ السلطة التنفيذية ذلك. أو لعلها تلاحظ وتعاند لتبقى الفجوة قائمة وأزمة النظام ناطقة.

وهـــناك ثالـــثا الجانب المؤسسى للأزمة والمتمثل فى ازدواجية النظام القـــضائى بمـــا يحـــول بـــين المواطن وقاضيه الطبيعى، إذ تعترض الهيئة القـــضائية على نطاق اختصاص المحاكم العسكرية والذى يجعل منها قضاء موازياً يميز بين المواطنين فى مجال إعمال العدل. ويعترض القضاة بالذات علـــى جلـــوس غيـــر القضاة – الضباط – على مقعد القضاء بالنسبة لهذه المحـــاكم، وبالنـــسبة لأنواع أخرى من المحاكم – مثل محكمة القيم – التى اســـتحدثتها قوانين تعرف بأنها "سيئة السمعة" وأملتها اعتبارات سياسية فجة لا تعـــين علـــى تحقـــيق العـــدل. وفى هذا المجال يقوم التوتر بين السلطة القضائية من ناحية والسلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية أخرى، باعتبار أن الأخيرتين مسئولتان عما يسمى بظاهرة الانحراف التشريعى.

وفـــى هذا الإطار العام أيضاً تأتى شكوى القضاة من الزج باسمهم فى الانـــتخابات العامة المشكوك فى نزاهتها والتى يتولون الإشراف على جانب

واحـد مـنها، أضـيق من أن يسمح لهم بضمان نزاهتها. هذا برغم توسيع نطاق هذا الإشراف مؤخراً.

ثـم رابعـاً وأخيـراً يأتى جانب آخر يعيش بسببه القضاة فى حالة من المـرارة المـستمرة. وذلـك هو الجانب الخاص بعجز الموارد المخصصة للـسلطة القـضائية، سـواء مـن حـيث رواتب القضاة، وإعداد وأحوال مـساعديهم، وأبنية المحاكم، وأرشيف وملفات القضايا. هذا بجانب محدودية عـدد القـضاة بالنظـر لعدد القضايا المطلوب منهم الفصل فيها، بحيث إن محكمة النقض التى لا يقوى قضاتها على نظر أكثر من ألف قضية فى العام يكون مطلوباً منهم فى العادة نظر ستة آلاف قضية. لذلك – وبرغم السمعة الطيـبة للقضاء المصرى فى عمومه – تتجسد فى مصر مقولة: إن العدالة البطيئة هى نوع من الظلم.

وبـرغم هـذه الملامح الظاهرة لأحد جوانب أزمة النظام السياسى فى مـصر لا يـبدو أن رجالات السلطة التنفيذية على قدر كاف من الاستيعاب والاسـتعداد لمواجهة الأمر. بل قد يركن البعض منهم لطمأنة النفس بالقول إن القـضاة فـى عمومهم ليسوا على رد مع السلطة التنفيذية والأيديولوجية الحاكمـة بـسبب صراعهم التقليدى مع العسكريين الذين أقاموا نظام ثورة يولـيو، وبـسبب الميول الليبرالية والإسلامية لكثيرين من القضاة، وبسبب سوء أحوالهم المعيشية التى لا تسمح موارد الدولة بتحسينها كثيراً.

ومهمـا كـان مقـدار الصحة فى هذه النظرة، يبقى أن فى الأمر أزمة تحـتاج لمعالجة لا بد أن تكون السلطة التنفيذية هى المبادرة بها، فليس من المؤشـرات الطيـبة بالنـسبة لأى نظام سياسى – خصوصا إذا كان يدعى الديمقـراطية – أن يكـون هذا هو حال العلاقة بين سلطته التنفيذية وسلطته القـضائية، كمـا أنـه ليس من مصلحة أى قوى حاكمة أن تكون فى حالة خـصومة مـستمرة مـع الكثيـرين مـن المواطنين ومع القوى السياسية المعارضـة، فالحكم القضائى هو شهادة شاهد من أهلها قبل أن يصدر حكم الشارع على صلاحية النظام السياسى كله.

(٩) الديمقراطية وجهاز التليفزيون

الـــوجه الأساسى للتجربة الديمقراطية الصغيرة فى مصر هو الصحافة الحرة نسبياً، فبرغم كل القيود البيروقراطية والقوالب التشريعية التى تضمن لجهـــاز الدولـــة خـــط الـــرجعة والإجهاز على المقدار الموجود من حرية الـــصحافة، فإن هذا المقدار يظل عملياً أكبر بكثير مما كان متاحا فى مصر قبل ذلك، وأكبر كثيراً مما هو متاح لدى الكثيرين من الجيران.

ولهذا فإن حرية الصحافة هى موضع مباهاة السلطات السياسية التى ما فتئت تفاخر بعدم كسر قلم أو إغلاق صحيفة، أو مصادرتها لسنوات متصلة (وهـــو كـــلام غير دقيق بالطبع). كما أن حرية الصحافة هى موضع الدفاع المـــستميت مـــن قـــبل القـــوى المعارضـــة، سواء فى ذلك تلك المناصرة للديمقراطية من حيث المبدأ أم تلك المستفيدة منها عملياً. وعلى وجه العموم فـــإن خطـــاب "حـــرية التعبيـــر" فى مصر إنما يرتبط أساساً بفكرة "حرية الصحافة" منذ اعتادت المظاهرات الطلابية الهتاف بشعار: "عايزين صحافة حرة.. دى العيشة بقت مرة".

وبـــرغم الأهمـــية الحقيقـــية لحرية الصحافة فى إقامة دعائم أى نظام ديمقراطـــى، إلا أن الوضـــع المشار إليه يمثل نوعاً من التحيز نحو جانب واحد من جوانب حرية التعبير، فلحرية التعبير جوانب أخرى، منها ما قطع خطـــوات إلـــى الأمام مثل حرية نشر الكتب، ومنها ما سار فى محله مثل حـــرية التعبيـــر من خلال ممارسة حق "الاجتماع السلمى" المنصوص عليه دستورياً والذى تخشاه السلطات أكثر من غيره إلى حد أن قوات الشرطة فى مـــصر غيـــر مدربة على حماية "المواكب الجماهيرية" أى المظاهرات التى تعرف فقط كيف تفضها.

صـــحيح أن فـــى حركة الشارع دائماً مخاطر التحول من الحرية إلى الفوضـــى لكـــن السلطات فى مصر غير معنية بحراسة الحدود بين الحرية والفوضـــى بقـــدر عنايـــتها بمنع هذا النوع من التعبير من الأصل، وهو ما

يعكس خوفاً من الناس أكثر مما يعكس ثقة فيهم أو احتراما لحقهم الدستورى فى التعبير على هذا النحو.

هـذا "الخـوف من الناس" من طرف السلطات الحاكمة، يقابله "التحيز الـصحفى" (أى حـرية الصحافة) من قبل القوى المعارضة (وبعض أنشط قادتهـا مـن أصحاب مهنة الصحافة نفسها)، ليعطينا فى النهاية هذا النوع الـسائد من الديمقراطية فى مصر ألا وهو "الديمقراطية الصحفية"، وينعكس ذلـك فـى الموقف من أدوات أخرى عصرية "يستحيل" الحديث عن حرية تعبير بدونها، ويأتى على رأسها التليفزيون، فإذا كان قراء الصحف يقدرون بحوالى المليون مواطن الذين هم أبناء الصفوة السياسية بمعناها الواسع (أى المـشاركين والمهتمين دون مشاركة)، فإن مشاهدى التليفزيون لن يقلوا عن ملايين من المواطنين هم كل مجموع الشعب تقريباً، فإذا كنا قد اعتدنا على تـسمية الصحافة باسم "صاحبة الجلالة" فلا بد من أن نسمى التليفزيون "ملك الملوك" فى عالم الإعلام والتعبير والسياسة بل والحياة الاجتماعية والفكرية والثقافـية فـى بعـض أهـم مظاهرها، خصوصاً بعد انتشار التليفزيونات الفضائية فى السموات المفتوحة.

إن التليفزيون ليس ماكينة مصمتة، بل هو أداة صوتية ومرئية للاتصال وتعـد أكثـر أشكال الاتصال "حيوية". ويكفى أن الناس يعتبرون الشخوص التى يطالعونها على الشاشة الصغيرة ضمن دائرة معارفهم الإنسانية، كما لو كانـوا من جملة الأقارب والأصدقاء والجيران. ومعروف أن التليفزيون فى دولـة كالولايات المتحدة يلعب دوراً حاسماً فى انتخابات رئاسة الجمهورية، إلى حد أن المرشحين لهذا المنصب يستعدون للأداء التليفزيونى مثلما يستعد أى ممـثل يقـدم عرضـاً مـن خلال الشاشة الصغيرة. وهناك من المواد التليفـزيونية مـا قـد أصـبح فـرعاً من فروع الأدب والفن، مثل الدراما التليفـزيونية (التمثيليات والمسلسلات) التى أصبح لها كتابها المتخصصون والـذين أصـبح الـبعض منهم من نجوم الأدب والفن ذوى الشعبية الكبيرة (انظـر مثلاً الشعبية التى حظى بها مسلسل "ليالى الحلمية" الذى قدم مرحلة مهمة من تاريخ مصر فى قالب درامى جذاب).

ودون طمـوح جـامح فـى أن يـساهم التليفزيون فى بلد كمصر فى "صناعة" الرئيس، لا بد من الدعوة إلى أن يقوم التليفزيون بدوره فى "تكبير وتعمـيق" الحـياة السياسية على وجه العموم، فلا ديمقراطية دون تليفزيون

ديمقراطـــي، ولا مـــشاركة شـــعبية واسعة فى الحياة السياسية دون إشراك مخـــتلف القوى الشعبية فى التعامل مع المجتمع من خلال الشاشة الصغيرة، ولا حـــل للمشاكل دون حوار، حيث لا حوار بلا تليفزيون إذا كان المقصود أن يكـــون الحوار معبراً عن الملايين المتعرضة لهذه المشاكل، لا أن يكون حـــواراً مبتوراً داخل غرفة المشورة أى بين أبناء الصفوة وبعضهم البعض على مبعدة من الجماهير.

فما هو الحاضر والغائب فى إسهام التليفزيون المصرى فى هذه العملية حتى الآن؟ لا شك أن تحسناً قد طرأ على طرق التليفزيون المصرى للمجال الـــسياسى. فهناك أولاً الطرق غير المباشرة من خلال المجال الثقافى الذى يـــساهم فـــى خلق "الوعى العام" للمواطن والذى هو مقدمة ضرورية لخلق "الوعـــى السياسى" لديه، حيث تحسنت بعض الشىء نوعية البرامج الثقافية وأصـــبح بعض ضيوفها من الأدباء والفنانين ممن كانوا ضيوفاً على "القوائم السوداء" التى تحرم الوجوه غير الجميلة سياسياً – فى رأى السلطات – من الظهـــور علـــى الشاشة. كذلك أصبح هناك "مبدأ" السماح للأحزاب بالدعاية الانتخابـــية مـــن خلال التليفزيون أثناء الانتخابات البرلمانية، وإن كان ذلك لمـــدة لا تزيد على الساعتين مرة كل خمس سنوات أى بمعدل دقيقتين.. فى الـــشهر، وهو معدل "مضحك" لكنه لا ينفى أهمية قبول المبدأ نفسه. وأخيرا فقـــد أصبحت بعض البرامج تتناول البعض من المشاكل الاجتماعية الحقيقية وإن حـــرص مـــصمموها ومقدموها على عدم المساس بالسلطات من خلال الإشارة إلى مسئوليتها عن هذه المشاكل.

هذه كلها وجوه للتحسن لا بد من الترحيب بها وعدم التهوين من شأنها، لكـــن مـــا دون ذلـــك يبقى التليفزيون المصرى أداة ضعيفة من حيث تناوله لقـــضايا الناس بصورة سياسية مباشرة تشمل تناول أمور الحكم والمعارضة والمحكومـــين. فالخط العام فى تناوله للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ليس هو البحث عن حل لهذه المشاكل، وإنما فى الغالب "إبراء ذمة الحكومة" إزاء هـــذه المـــشاكل. والأخـــبار الحرفية لتنقلات وأنشطة رئيس الدولة هى أهم الأخـــبار الـــسياسية قاطـــبة، فحتـــى إذا كانـــت تغطـــى النشاط الروتينى والبروتوكولى للرئيس تظل أهم من أى خبر قد يهز العالم فى نفس اللحظة. ولهذا عادة ما يسخر الأجانب المقيمون فى مصر من نشرة أخبار التليفزيون وتـــرتيب بـــنودها، وليس هناك من البرامج السياسية المباشرة سوى تغطية

جلسات مجلسى الشعب والشورى بتصرف كبير يهدف بصورة فجة لتدعيم صورة الحكومة وإضعاف المعارضة، وفى هذا زيادة البلة للطين لأن المستوى العام لأعضاء البرلمان فى مصر هو مستوى متواضع جداً، يكفى لسخرية المواطنين من برلمانهم بل من التجربة الديمقراطية كلها.

أما الأداتان الرئيستان لقيام التليفزيون بدعم التجربة الديمقراطية فغائبتان فى مصر. وهما **أولاً** قيام التليفزيون بنقل "الصورة الحقيقية" لما يحدث فى المجتمع فى برامجه الإخبارية، **وثانياً** قيامه بعرض "الآراء الحقيقية" الموجودة فى الساحة السياسية فى برامج الرأى. ويكفى درسا أن كل ما كان يبنيه التليفزيون عبر سنوات لتجميل صورة النظام السياسى قد انهار فى لحظة واحدة، حين أظلمت الشاشة الصغيرة ولم يتبق من إرسالها سوى دوى الرصاصات التى أطاحت برأس الرئيس السادات، وهو الحدث الذى نقله التليفزيون عن غير قصد.

إن نقل الصورة الحقيقية لما يحدث فى المجتمع وما يعج به من مشاكل قد يضعف موقف الحكومة ورجالها المسئولين فى هذه الناحية أو تلك لكنه على وجه العموم يقوى النظام السياسى بمعناه الواسع بما يساعد على تحقيق الاستقرار الذى يتحدث عنه كل يوم أهل الحكم دون أن يعرفوا الطريق إليه، فيكفى أن يكون التليفزيون أداة يصدقها الناس لأن أبرز مظاهر "عدم الاستقرار" هو "عدم تصديق" الناس لأى شىء. كذلك فلن يقبل الناس برنامجا للتقشف الاقتصادى دون أن يكونوا على دراية كاملة بالأسباب التى أدت إليه، أى دون أن ينقل التليفزيون تفاصيل الأزمة الاقتصادية فى حياة الناس اليومية.

وتستطيع الحكومة أن تكسب نصف معركتها مع التيارات الإسلامية المتشددة حين يعرض التليفزيون على الناس بالدقة ودون مبالغة صوراً لما يفعله أنصار هذه التيارات. وهى صور من السلوك لا يقبلها المزاج الدينى المعتدل لعامة المصريين، وبالتالى ستتم محاصرة هؤلاء بالرأى العام لا بقوات الشرطة. وهو ما كان يبرر تكلفة إنشاء محطة تليفزيونية فى أماكن مثل أسيوط حيث كانت تتكاثر سلوكيات "النهى عن المنكر باليد "من قبل الإسلاميين المتشددين، فلا يكفى أن تقول الحكومة فى الصحف إن هؤلاء قد ضربوا أستاذاً أو عطلوا دراسة أو عرقلوا مروراً، لأنه فى عصر التليفزيون لا بد أن يرى الناس صوتاً وصورةً ليصدقوا.

أمـــا عرض الآراء الحقيقية الموجودة فى الساحة حول مختلف القضايا فمعناه من الناحية الموضوعية وجود فقرات "يومية" وبرامج "أسبوعية" يرى الـــناس من خلالها ممثلى كل الأحزاب والقوى السياسية بلا استثناء، وكذلك العلماء والمثقفون والنقابيون والسياسيون الأفراد - يعرضون مختلف الآراء حـــول مخـــتلف القـــضايا، ويـــتحاورون بالحـــسنى دون حساسيات ودون ممنوعات. وهو ما يعنى من الناحية الذاتية عدم وجود قوائم سوداء وبيضاء لأشخاص من يظهرون على الشاشة الصغيرة فى القضايا السياسية، أى عدم "اســـتئذان" وزير الإعلام من الأصل عمن يظهر وعمن يخسف. ويا حبذا لو أن نـــشرات الأخـــبار اليومية قد ضمنت آراء سريعة لممثلى مختلف القوى السياسية حول القضايا التى تعكسها الأخبار. ومن الطبيعى أن يشمل هذا كله تغطية أوسع لنشاط الأحزاب السياسية كل أسبوع مع إعطاء ساعات إرسال كاملة لتغطية مؤتمراتها العامة التى تعقد مرات قليلة كل عدة سنوات. وذلك ليعرف المواطن بشيء من التفصيل ما هى هذه الأحزاب من خلال نقاشاتها الداخلـــية لا مـــن خـــلال يافطاتهـــا. والتحسن الذى تم من خلال "البرامج الحوارية" يلزمه المزيد من الحرية وإزالة الخطوط الحمراء المعروفة.

إن الطـــريق إلـــى "الديمقـــراطية والتنمـــية والاستقرار" (وهو الشعار الانتخابـــى للحـــزب الحاكم) يمر عبر "ماسبيرو"، أى عبر التليفزيون، لكن تليفـــزيون آخـــر غير الموجود فى مصر حالياً. تليفزيون يتبنى بجدية منهج عرض حقائق الواقع بغض النظر عما قد يسببه ذلك من إحراج لهذا الطرف أو ذاك، فالمفتـــرض أن هذا تليفزيون بلد كبير وليس تليفزيون عزبة لبعض الأشـــخاص. وتليفـــزيون يعتبر نفسه جهازاً إعلامياً لا جهازاً أمنياً، أى أداة لعـــرض الموجود لا لمنع هذا أو ذاك من الوجود، وهو ما يعنى عرض كل الآراء الموجودة وعلى لسان أصحابها وفى كل المواضيع.

وكـــل هـــذا يستلزم بالطبع عقلية سياسية مختلفة لدى الحكام الممسكين بمفتاح التليفزيون (من الطريف أن الرئيس السادات نعى على الدكتور جمال العطيفـــى وزيـــر إعلامـــه أن يسمح لممثلى المعارضة بالظهور البارز فى التليفزيون لأن هذه عقلية الـــ بى. بى. سى أى الإذاعة البريطانية). فإما أن يـــدرك هؤلاء أنهم يسيرون بالبلد إلى الهاوية وهم يتحدثون عن الاستقرار، وإما أن يفرض عليهم ذلك أهل البلد بمقدار استعدادهم للكفاح فى سبيل تغيير أحوال بلدهم.

والعقلية المختلفة تستلزم كحد أدنى أن يكون المسئولون عن التليفزيون وأخواته رجالاً ليسوا بالضرورة "معارضين" ولكنهم "محترمون" فى إطار ولائهم السياسى العام للنظام. ولأن الأمر ليس مسئولية الحكومة وحدها – وليس كذلك مسئولية الكفاح الجماهيرى وحده – فإن قدراً من المسئولية يقع على عاتق فئتين متميزتين أخريين: أولاً – العاملون فى التليفزيون أنفسهم، حيث أحياناً ما يتطوعون بامتداح الحكومة دون أن يطلب منهم ذلك، إمعاناً فى إثبات الولاء الوظيفى. وأحياناً ما يتاح لهم عرض المشاكل والآراء بشىء من الحرية فلا يفعلون، حيث قد توجد الحرية ولا يوجد الأحرار. هؤلاء – وبالذات متيقظو الضمير منهم – لا بد لهم من ولاء أكبر للوطن والشعب ينعكس فى استخدامهم لسلطة الشاشة الصغيرة التى تحت أيديهم. وثانياً – هناك مسئولية أهل النقد والمعارضة الذين ربما كان حضورهم على شاشة التليفزيون محدوداً اليوم، لكن لا بد لهم أن يتهيأوا لغد سيحتاجون فيه من هو متدرب على إنتاج الأعمال التليفزيونية وعلى مخاطبة الجمهور ومحاورة الآخرين من خلال الشاشة الصغيرة بقدرة على الإقناع لا على الزعيق. إن الجانب الإعلامى للصراع السياسى فى مصر سيدور حول التليفزيون أكثر مما سيدور حول الصحافة، فمعركة الغد هى "معركة التليفزيون". ومعركة الديمقراطية هى "معركة ديمقراطية التليفزيون".

(١٠) الديمقراطية وجهاز الأمن

مصطلح "الأمن" واحد من أهم مصطلحات القاموس السياسي. ولا تنبع أهمية هذا المصطلح من كثرة تواتره وحسب، بل تنبع أيضاً من مقدار الحساسية الذى يشعه إلى حد أنه يحتل فى عالم السياسة ما يحتله مصطلح مثل "العلة" فى عالم الفلسفة وتفسير الكون، أى أنه كثيراً ما يحال إليه كل تصرف سياسى يستدعى تبريراً، حيث يكون التبرير الجاهز - الحقيقى أو الافتعالى - هو "اعتبارات" أو "مقتضيات" الأمن. وهو ما يسرى على التصرفات السياسية على سائر المستويات المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، بحيث إن العادة جرت على إقران كلمة "الأمن" بكلمة مكيفة أخرى تنسب إليها فتصبح "الأمن القومى" أو "الأمن الإقليمى" أو "الأمن العالمى". وفى كل الأحوال تثور مشكلات حول التعريفات والممارسات الخاصة بهذا الأمر. فقد نتفق على الترادف بين الأمن العالمي والسلام العالمى. لكن الأرجح أن نختلف حول المفهوم والصورة اللذين تفرضهما القوى العظمى فى العالم بحيث يصبح الأمن العالمى هو أمنها الخاص. وقد يفرض أيضاً مفهوماً للأمن الإقليمى يتمحور حول الأمن الخاص بقوة إقليمية بعينها، أى أن ما يفترض فيه صفة "العمومية" قد تفرض عليه صفة "الخصوصية" من الناحية الواقعية.

ويحدث الشيء نفسه الأمن الخاص بالدولة القومية سواء فى علاقتها بالآخرين (الأمن القومى) أو فى حفظ كيانها المحلى (الأمن السياسى والأمن العام). فقد يسود مفهوم للأمن القومي يجور على حقوق الدول المجاورة فى التمتع بالأمن أيضاً. أو قد يحدث العكس حين يتسمى الخضوع للجيران الأقوياء باسم الأمن القومى. وبنفس الطريقة قد يُطرح مفهوم للأمن السياسى لا يعنى أكثر من الأمن الخاص لأشخاص الحكام، كما قد يعنى الأمن العام مجرد الحفاظ على مصالح اجتماعية متميزة لفئات بعينها، أى أن يتحول العام إلى خاص والموضوعى إلى ذاتى. وهو ما تشير إليه بعض حالات

الـدول الأفـريقية حديـثة الاستقلال التى لا يعنى الأمن لديها أكثر من أمن شـخص الحاكم بغض النظر عن أمن الأمة أو الشعب أو المجتمع أو الدولة بمعـناها الواسـع. ذلك الوضع الذى استفادت منه دولة مثل "إسرائيل" حين تفننت فى تصدير خبراتها الأمنية إلى البعض من هذه الدول.

إن التـشوه الحاصـل مع تحويل العملية العامة إلى إجراء خاص، هو الـسبب الكـامن وراء ما تحمله كلمة "الأمن السياسى" بالذات من إيحاءات حساسة بل ومفزعة. والمفروض أن تكون تلك عملية طبيعية هى من صميم أعمـال الدولـة الحديثة ومن ضرورات تنظيم الحياة فى المجتمعات الحديثة التى يزداد عدد سكانها كما يزداد تعقد تركيبها. لكنه يبقى من حق الناس أن يتوجـسوا بل أن ينفروا من المفاهيم الطبيعية التى تتحول فى الممارسة إلى سـلوكيات غيـر طبيعـية مثل مراقبة تحركاتهم والتجسس على تصرفاتهم والتنصت على هواتفهم وأخيراً سجنهم أو تشريدهم أو تعذيبهم. فمجال الأمن الـسياسى هو أبرز المجالات التى تطبق فيها القاعدة المكيافيللية حول تبرير الغايـات للوسـائل، وإن دلت الخبرة البشرية الطويلة على أن هذا أيضاً هو المجـال الـذى تـتحول فيه الوسائل إلى غايات فى حد ذاتها. فحين يفشل "التـرويع" فـى تحقـيق "الأمـن الحقيقى" – بسبب التناقض المنطقى بين المفهومـين – يصبح الترويع نفسه هو "الأمن الزائف" الممكن تحقيقه. كذلك أثبـتت الخبـرة البشرية أن الأجهزة الأمنية ورجالاتها هى الأكثر عرضة للانحراف ضمن أجهزة الدولة الحديثة بسبب الطبيعة السرية لعملها وغياب الـرقابة علـيها لكونها هى نفسها الرقيب، وفى جميع الأحوال فشلت أجهزة الأمـن الترويعى فى إنقاذ النظم السياسية المكروهة شعبياً حين جاءت لحظة تصفية الحساب بين النظم والشعوب، بل أدت انحرافات هذه الأجهزة لطمس الإنجـازات التى يمكن أن يكون قد حققها هذا النظام أو ذلك، حسبما توضح التطورات المعروفة فى أوروبا الشرقية (انظر قبل ذلك الهجوم الشامل على نظام عبد الناصر من زاوية انحراف أجهزته الأمنية).

إن تحقيق الأمن هو أقدم مسعى للإنسان البدائى، وهو يظل أهم مسعى للإنـسان العـصرى. لكن تطور الحضارة البشرية إلى مستواها الراهن قد جعل للإنسان مساعى أخرى صارت بمثابة القيم العليا التى ينشدها والتى بها يـتحقق كـيانه الإنسانى ذاته، وعلى رأس قائمة هذه القيم تأتى قيمتا الحرية والعـدل. وبذا ارتبط مفهوم الأمن الحديث بهاتين القيمتين، ونسب كل جهد

أمنـــى إلـــيهما، بمعنى أن أصبح المزيد من الأمن يعنى بالضبط المزيد من الحرية والعدل والعكس صحيح.

ويعنـــى هذا بوضوح أن جهود أفراد وجماعات المجتمع لتحقيق المزيد من الحرية أو المزيد من العدل لا يجب أن تعد إخلالاً بالأمن أو تمرداً على الـــنظام العـــام. ذلـــك أنها فى جوهرها جهود لضمان الأمن وتطوير النظام العام. صحيح أن الأمر قد يتخذ شكل الحركة العفوية فى الشارع أو المصنع أو الجامعة، لكن معالجته لا تكون بتلك الحركة العفوية المضادة المتمثلة فى إرسال قوات الشرطة أو بالجيش لإيقاف تحرك الناس. وإنما تكون بمعالجة الأســباب الجوهــرية التـــى أدت لهذا التحرك. وحين يستلزم الأمر تحريك القوات فلا بد من وزن مظاهرة من بضع عشرات من الطلاب أو العمال أو غيــرهم، فالمــبالغات تعنـــى الخـــروج مـــن دائرة الضروريات إلى دائرة اســتعراض العــضلات، أى دائـــرة التـــرويع التى هى عينها مجال الأمن الـــزائف، وهـــو مـــا ينطبق على أدوات أمنية أخرى مثل مراقبة التحركات والتنـــصت على التليفونات، والواجب أن تكون فى أضيق الحدود وتفرضها شبهات جدية حول ممارسة العنف والإرهاب لا "المزاج الروتينى" لرجالات الأمـــن المدمنـــين لمراقبة تحركات السياسيين. وفى جميع الأحوال لا بد أن يكون أداء الأجهزة الأمنية فى حدود القانون، لأن خروجها عن القانون باسم تحقـــيق الأمن هو دعوة لكل أطراف المجتمع للخروج عن القانون باسْم أى مـــصلحة أو قضية أخرى، ومن اليسير هنا التذكير بأن الجماعات السياسية التـــى تعـــرض أفرادها للتعذيب داخل السجون هى التى فرّخت دعاة العنف وممارسيه.

إن الأجهزة الأمنية المعنية بالمجال السياسى لا تستطيع أن تحقق الأمن الـــسياسى بـــصورة مباشرة ومن تلقاء نفسها، فهى بالأساس أجهزة وسيطة يفتـــرض لكـــى تحقق "الأمن" أن تعمل بالتعاون مع الأجهزة المسئولة عن تحقيق "الحرية" و"العدل"، أى سائر أجهزة المجتمع والدولة بقدراتها المختلفة علـــى تحقيق هذه القيم بهذه الدرجة أو تلك، ويأتى فى صدارة تلك الأجهزة الجهـــاز التـــشريعى من ناحية والجهاز القضائى من ناحية أخرى، فالقانون الذى يسنته الجهاز التشريعى يسهر الجهاز التنفيذى – ومنه الأجهزة الأمنية – على تنفيذه ثم تسليم مخالفيه إلى الجهاز القضائى لمعاقبتهم.

والأجهزة الأمنية هى أجهزة وسيطة أيضاً من حيث كونها أجهزة لجمع المعلومات لا أجهزة لاتخاذ القرارات. والقرارات السليمة تستلزم أولاً قاعدة سليمة للمعلومات، وتلك عملية عصرية تقوم على أسس من العلم الحديث لا تتسجم مع ما هو معروف عن طريقة أجهزة أمنية عتيدة فى تلفيق المعلومات أو مراكمة ما هو غير ضرورى منها، ناهيك عن سوء استخدامها وبالذات ضد الخصوم السياسيين للحكومات القائمة.

وناهيك أيضاً عما قد يعنيه ذلك من تبديد للموارد القومية فى الإنفاق على أدوات أمنية زائدة عن الحد الضرورى، مثل أدوات التنصت والتصوير والتعذيب، ومثل الحشود الزائدة من قوات الأمن ذات التسليح والتدريب والتموين المكلف، إن "الرشادة الاقتصادية" منطق عام وسلوك ضرورى للدولة الحديثة بكل أجهزتها ولا يستثنى من ذلك أجهزة الأمن، اللهم إلا أن يكون الحديث ليس عن دولة عصرية وإنما عن ظاهرة الدولة – الثكنة التى يتجاوزها العصر الحديث.

إن تلخيص موضوع الأمن ممكن من خلال المشهد المعروف عن عمر بن الخطاب "عدلت فأمنت فنمت" (أى مارست الحرية بالنوم على قارعة الطريق)، وفحواه أن الأمن واقع فى المنطقة الوسط ما بين العدل والحرية. وهى فحوى تصح على كل الأزمنة برغم تعقد صور الحياة فى العصور الحديثة، مع ما يعنيه ذلك من اختلاف فى صور تجسد العدل والأمن والحرية معاً.

إن تطور وتعقد الحياة الحديثة قد أدى إلى الإقرار بالتعددية كمظهر طبيعى للحياة داخل المجتمع الواحد (والتعددية أصل فى جوهر الحياة البشرية بمنطوق الآية الكريمة "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"). وللتعددية أشكالها الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهى لا تنفى القواسم المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد. وتلك مسألة كبيرة للنظر والبحث، لكن المهم فى هذا السياق هو القول بأن صورة تحقق الأمن فى مجتمع ما لم تعد هى الصورة النمطية لذلك المجتمع كمجتمع أحادى وهادئ ومستقر، بل أصبحت هى صورة القدرة على تنظيم أشكال وطرائق ممارسة التعددية السياسية وغير السياسية. فلم يعد يعيب أى مجتمع أن يعرف النقد والرفض والمعارضة سواء فى شكل كتابات أو هتافات أو مؤتمرات أو مظاهرات.. بل أصبح العيب فى ادعاء نعومة ملمس السطح الاجتماعى وغياب البخار المحجوز

تحــت الغطـــاء، فالسطح الناعم قد يكون طين المستنقعات المغرقة، والبخار وإذا لم يتسرب تفجر، إن بيت القصيد فى الأمر هو التنظيم الفعال لممارسة الاخــتلاف كحقــيقة إنسانية. والإشباع المتحقق من هذه الممارسة هو الذى يأتى معه بالأمن السياسى والاجتماعى، بل الإنسانى.

نماذج من آخر الأعمال

(١)

العنف يهدد الأمن الإنسانى فى عصر العولمة

غيـــر أن افتـــراق حلفاء الحرب تمخض عن مخاطر السلام الموصوم بمواجهات الأقطاب وسباقات التسلح، واندلعت بالفعل حروب إقليمية بالنيابة عـــن الأقطـــاب الدولية. فبجانب استعراض العضلات السوفيتية فى أوروبا الـــشرقية والعـــضلات الأمريكية فى الدائرة الكاريبية، انخرط الطرفان بعد حـــين فـــى حـــروب فعلية: فيتنام الأمريكية وأفغانستان السوفيتية. وبنهاية الحـــرب الـــباردة وانهيار القطب السوفيتى تراجعت الأيديولوجيا الراديكالية لذلك الزمان، وبذا بدأ دق الطبول للنصر النهائى للأيديولوجيا "الأخرى" التى صـــارت "الوحيدة" فى عرف من قال إن التاريخ انتهى بهذا الانفراد، بيد أن ســـفينة الـــتاريخ أبحـــرت عكس الاتجاه الملاحى وارتسمت خطوط العنف واضحة على صفحة المحيط.

هكذا صار العنف ملمحاً فاصلاً مبكراً فى عصر العولمة. وعوضا عن انخمـــاد الحـــرائق فى مستعمرات فلسطين وكشمير وغيرهما، امتد اللهيب بلـــسان عال إلى نيويورك وواشنطن الأمريكيتين، ومدريد الأوروبية، وبالى الآســـيوية، والـــدار البيضاء الأفريقية، وبقية البقية. انطلقت خطى الإرهاب العالمى إذن، وبدأ قادته – وبالأخص رافعى الرايات الحضراء – فى إعلان الفخار بما أنجزوه من إعمار (أو ما يسمى "بالدمار على نحو ما"، ما يسمى "بالإرهـــاب" بمـــنطوق قواعد النحو الفضائى العربى). وحثيثاً، بدأت القوة العظمـــى المتفردة فى ترتيب بيتها العالمى، إذ انطلقت إلى حربين متزامنتين فـــى أفغانستان والعراق، عرفت لهما بداية ولم تتضح لهما ملامح نهاية. لقد ســـقط العلم الأحمر لإمبراطورية الشر السوفيتية، لكن لونه القانى استصحب اللونـــين الأصفر والبرتقالى فى علم التحذير الأمنى على الأرض الأمريكية.

وبالجملة والاختصار، فإن الشر الواحد قد تجزأ إلى شرور الإرهاب والدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل.

إن الوضـــع الـــراهن للأمن الإنسانى - المتنازل والمتضائل - إنما هو أقـــرب لمعكـــوس الأمن أو حالة اللا أمن الناجمة عن مخلوط من العوامل الجامعة:

أولاً: اســـتمرار قوة الدفع (القصور الذاتى) للصفقات السابقة، وبخاصة تلـــك المبرمة بين أصدقاء الأمس الأمريكيين والراديكاليين الإسلاميين إبان حرب

(٢)
أحمد عبدالله يتحدث عن عمل تطوعي
مركز فى حى القاهرة القديمة يهتم بالشباب نظرياً وعملياً

فى حى مصر القديمة جنوب القاهرة، أحد أعرق الأحياء الشعبية المصرية وأكثرها فقراً، يوجد "**مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية**"، الذى يوجه نشاطاته الأساسية للدراسات الشبابية، ويعمل ضمن منظومة تعتمد فى تنمية المجتمع المحلى على جهد طوعى يقدمه شباب ينتمون إلى أنماط اجتماعية مختلفة.

"الحياة" التقت مدير المركز ومؤسسه الدكتور أحمد عبدالله، وهو إضافة إلى دوره فى تأسيس المركز، واحد من أبرز ناشطى الحركة الطلابية المصريين فى السبعينيات، كما أنه صاحب خبرة عملية فى العمل مع الشباب ودراسة أحوالهم، إذ حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبردج البريطانية فى أطروحة عنوانها "الطلاب المصريون ودورهم فى الحركة الوطنية المصرية"، كما شغل منصب نائب رئيس لجنة أبحاث الشباب فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وله العديد من المؤلفات فى قضايا يرتبط معظمها فى مجال علم اجتماع الشباب.

- وهنا الحوار:

*** هل يمكن إلقاء الضوء على تجربة المركز؟**

- أحب أولاً أن أشير إلى أن تجربتنا البسيطة فى المركز عبرت عن نوع من الالتقاء بين الذات والموضوع، والذات هنا تشير إلى اهتماماتى العامة بقضايا الشباب، إلى جانب اهتمامى الأكاديمى، بالإضافة إلى الدور الذى ساهمنا به فى الماضى كنشطاء ضمن صفوف الحركة الطلابية المصرية السابقة لحرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ مباشرة.

وربمــا كان فى عمل المركز وأهدافه ميل لإعادة التوازن بين الاهتمام المهنــى فــى الوقت الملائم والاهتمام الظرفى، وذلك فى الوقت الخطأ الذى عودتــنا عليه مؤسساتنا السياسية فى معظم البلدان العربية التى تبدى اهتماماً بقــضايا الــشباب، ولكن بعد اندلاع الانتفاضات الغاضبة ولجوء قطاع كبير مــن الــشباب إلى الإرهاب وأعمال العنف، وآنذاك فقط يصوغون المقالات ذات اللــسان المعــسول عــن الــشباب الذى هو عدة الأمة وذخيرتها وكل مستقبلها وما إلى ذلك من كلام...

فالمــسألة كمــا نراها فى المركز بنائية وهيكلية تستلزم استعداداً فكرياً وممارسة عملية فى إطار مؤسسى أقرب إلى جهاز الإنذار المبكر الذى ينبه إلــى الخطر قبل استفحال الكوارث. وقد شرعنا من خلال تجربتنا فى تقديم نمــوذج لمؤســسات بحثــية تهــتم بدراسات الشباب، وهى جهة أهلية غير حكومــية، وعلــى المــستوى القومــى العربى دعوت قبل فترة ومن خلال صحيفتكم "الحياة" وبالتحديد فى نيسان (أبريل) عام ١٩٩٣ إلى تأسيس معهد عربى للدراسات الشبابية.

لكــن ما يلفت فى تجربة المركز أنه قدم نموذجاً لمشاركة أجيال مختلفة مــن الشباب فى عملية التنمية والإدارة السياسية الديمقراطية لها، وتدريبهم على ممارسة هذا الدور فى المؤسسات التى يدرسون أو يعملون أو يقضون أوقات فراغهم فيها، سواء كانت معاهد تعليمية أو جامعات أو أندية رياضية أو مراكز للشباب.

*** وماذا عن تاريخ تأسيس المركز وبداية عمله على أرض الواقع؟**

- بــدأ المركز فى العام ١٩٩٣، لكن العمل الحقيقى جاء بعد عام واحد وبعــد اســتكمال عــدد مــن الأمور الإجرائية، وعملنا تحت شعار مؤداه: "فلنعــرف مــاذا. قبل أن نعرف كيف"، وبعبارة أخرى كان علينا أن ندرس حقائــق وأوضــاع مــشاكل الــشباب قبل أن نضع سياسات للتعامل لدفعهم للمــشاركة - أى للتعامل معنا كأطراف اجتماعية تنتمى لأجيال أكبر - وتم تأســيس المركز وفق هذه الرؤية وشمل مكتبة متخصصة فى قضايا الشباب والطفــولة، إلــى جانــب "أرشيف" يتكون من فرعين **أحدهما** تاريخى عن حــركات الطــلاب فى مصر والعالم، **والثانى** معاصر يحوى معظم ما نشر عــن قــضايا الشباب فى العقدين الأخيرين، من الموسيقا والغناء إلى العنف

والإرهاب مروراً بمشاكل الأسرة الشابة وقضايا الانتماء والمشاركة السياسية والديمقراطية والتعليم.

*** وهل تمخضت جهود المركز عن أمور ملموسة؟**

- فى ما يتعلق بالجهد الأكاديمى، صدرت عن المركز مطبوعات ذات صلة بقضايا الشباب، ويعتبر المركز حالياً مقراً لمناقشات وتفاعلات يشترك فيها الشباب بالحوار والمناقشة وإبداء الرأى فى قضايا مختلفة.

والمركز يختص - وربما يتخصص - فى العناية بقضايا الطفولة المحرومة، وبالذات الطفولة العاملة، فقد أجرينا أبحاثاً عن ظاهرة عمالة الأطفال. كما أصبحت لدينا قاعدة بيانات عن هذا الموضوع على المستويين القومى والعالمى يستفيد منها الباحثون، كما أسسنا فى العام ١٩٩٥، مشروع "الرعاية الجزئية للطفولة العاملة"، فندعو، إلى مقر المركز، مجموعة من الأطفال الذين يعملون فى ورش صناعة الجلود (المدابغ) والفخار وورش إصلاح السيارات. ويتلقى أولئك الأطفال بعض العناية التعليمية والاجتماعية، خصوصاً فى مجال محو الأمية والوعى الصحى.

*** وما مصادر التمويل التى يعتمد عليها المركز؟**

- يعتمد المركز فى تمويله بالأساس على التبرعات الفردية، وما تلقينا من هدايا عينية تتمثل فى الأجهزة (تلفزيون - ثلاجة - كومبيوتر - جهاز فيديو - إلى آخره) من مؤسسات وطنية وأجنبية مختلفة، من بينها صناديق تنموية وخيرية فى سفارات أجنبية فى القاهرة، هى سفارات فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان فى القاهرة. أما عن موازنة النشاط، فلا نتلقى لها دعماً من أية جهة، ويقتصر التمويل على تبرعات الأفراد كما ذكرت، وعملنا كله يقوم على أساس "العمل الطوعى، ويتحمس للمشاركة معنا أعداد متزايدة من الشباب الباحثين عن منبر لتكريس انتمائهم الوطنى والإنسانى، والباحثين أيضاً عن قدر من التدريب فى مجال خدمة المجتمع، لاسيما الفئات المحرومة من الشباب والأطفال، وربما كان لنا بعض الحق فى الاعتداد بمساهماتنا فى مجال إعادة الاعتبار لقيمة العمل الطوعى فى وقت اضطرت فيه الغالبية للانكباب على الأعمال المجزية مالياً.

*** سبق وسجلت عدداً من التحفظات حول طريقة تعامل العرب مع مشاكل الشباب، فما أبرز هذه التحفظات؟**

- يتم التعامل دائماً مع الأزمات الشبابية بصورة "بعدية" وليست "قبلية"، إلى جانب افتقاد منطق الوقاية قبل العلاج، وهو المنطق المعمول به فى الدول الكبرى. إن البعض يتعامل مع الشباب بما يشبه تعامله مع قطع الشطرنج، من دون إدراك للطاقة الحيوية الكامنة فيهم، وهى طاقة يمكنها أن تحرك سيارة كما تستطيع تفجير هذه السيارة ذاتها، إذا لم ننجح فى توظيفها بشكل عملى دقيق. وهناك من يسرف فى الادعاء بأن هناك تكافؤاً فى الفرص المتاحة للشباب، ذلك على رغم جوانب الظلم البين فى التميز الاجتماعى بين فئاتهم.

والأمر نفسه يسرى على الادعاءات الخاصة بمشاركة الشباب، إذ ندعوهم ليل نهار لتسجيل أسمائهم فى كشوف الناخبين والمشاركة فى العمليات الانتخابية، فما أن يفعلوا ذلك حتى يكتشفوا أن هناك تدخلات فى قلب العملية، وتحديد نتائجها على النحو المرغوب فيه من أصحاب السلطة، فيدرك الشباب أن الموضوع برمته كان، حقاً، مجرد ادعاء لا جدية فيه ولا جدوى منه. وأتساءل: هل بعد ذلك من إحباط؟ وندعى أن هذا الجيل ينقصه الانتماء، فمن هو غير المنتمى حقاً؟ هذا الجيل أم أولئك الممسكون بقيادة الإدارة السياسية والمهيمنون على البلاد التى يعيش فيها هذا الجيل؟ وبصراحة أكثر أقول: "نعيب أولادنا والعيب فينا".

*** كنتَ واحداً من جيل تميز بالمشاركة السياسية فيما تتهم الأجيال المعاصرة بأنها أقل إيماناً بالعمل السياسى، وبالتالى فهى أقل فعالية فى المساهمة فى قضايا وطنها السياسية على الأقل؟**

- أظن أن هذا الكلام ليس صحيحاً على الإطلاق. فلسنا الجيل الطلابى النشط الوحيد، إذ سبقتنا أجيال، وجاءت بعدنا أجيال نشطت فى حركات وانتفاضات طلابية متنوعة، والفارق الذى يبرر الملاحظة الواردة ربما جاء نتيجة اختلاف الأمر بالنسبة للأجيال الأحدث أو أجيال التسعينيات، من حيث تزايد الانقسامات الفكرية بين الناشطين وغياب أطر ديمقراطية تسمح لهم بالعمل المشترك على نطاق واسع.

أما الجانب الآخر الذى يبرر ضعف فعالية الأداء الطلابى، فيتعلق بامتداد المشاكل الاجتماعية الحالية وانتشار الحل الفردى، إذ أصبح كل

طالب مثل كل مواطن يبحث عن الخلاص الفردى الذى قد يختصر فى مجرد البحث عن وظيفة، وليس المشاركة فى الشأن العام، وهذه إشكالية عامة فى المجتمع، خصوصاً لدى الطبقة الوسطى، وبينها جمهور الطلاب الشباب.

ومن ناحية أخرى أعتقد أنه مع انفتاح الحدود والفضاءات فى عصر "العولمة" أصبح عدد من الشباب يبحث عن الإشباع بالنفاذ خارج الحدود، أو بالبقاء فى بلده على أن يبقى قلبه موصولاً بالموجات المنتشرة خارجها، وهو ما قد نعتبره اجتماعياً نوعاً من الاغتراب وعدم الانتماء، فيما يراه عدد من أبناء هذا الجيل نفسه نوعاً من حرية الاختيار بين البدائل، ولهذا أيضاً مردوده على المشاركة فى الإطار الوطنى المحلى طالما تم تعويضه بنوع من المشاركة العالمية حتى لو كان شبابنا العربى مجرد مستهلك لتلك الموجات العالمية.

*** من موقعك كباحث دارس وممارس للعمل الشبابى فى فترات مختلفة، كيف ننظر إلى دور وزارة الشباب المنشأة حديثاً فى مصر؟**

– من الناحية الموضوعية لا بد أن أرحب بهذا التخصيص الرسمى، إنه يعبر عن استجابة النظام السياسى لدواعى الواقع ولصيحات أمثالى من الدعاة، ومن الناحية الذاتية، لا أنكر مؤهلات الوزير الدكتور على الدين هلال باعتباره ذا نسب بقضايا الشباب كعضو قديم فى منظمة الشباب (أنشأها النظام الناصرى أواخر الستينيات) وكأستاذ جامعى، هذا كله مع تحفظى الشخصى على وزارات الموظفين مقطوعى الصلة بالمنظور السياسى للأمور، إلا أننى أقر بأن الوزير الجديد ليس مجرد موظف لوجود مؤهلات أخرى لديه، لكن أكثر ما أخشاه أن تجبره الإدارة البيروقراطية على التحول إلى بيروقراطى آخر، لا سيما إذا أطلق صيحات عالية وأدلى بأحاديث صحافية كثيرة حول النطاق الكبير للتجديد الذى يزعم القيام به، ثم لا تمكنه من ذلك الإمكانات المادية المحدودة لموظفيه، وعلى أية حال نتمنى له أداء أفضل من سابقيه، لكن ليس معنى هذا أن نوقع له على بياض، قبل أن يثبت جدارته فى الميدان.

الحياة ١٩٩٩/١٢/٧

قالوا عن: أحمد عبدالله رزة

أنور السادات:
"أنا ما أقعدش مع رزة!"
(فبراير ١٩٧٢ بعد مظاهرات الطلبة)

محمد حسنين هيكل:

"كنت في رحلة إلى الصين فاتصل الرئيس السادات بزميلي وقتها الدكتور عبد الملك عودة، وقال له: هل عينتم أحمد عبدالله – وكان من زعماء حركة الطلبة أيامها – محرراً في الأهرام؟... وحين عدت من رحلة الصين ذهبت للسادات وقلت له الخبر غير صحيح... وجاء ممدوح سالم خلال وجودى مع السادات كان هو الذى أبلغ السادات بذلك، فنفيت له الخبر فقال: إنه واثق من معلوماته!".

موسى صبرى:

"كان يتزعم هذه الحركة طالب فى كلية الاقتصاد اسمه أحمد عبدالله رزة، يجيد الخطابة وله قدرة تأثيرية على مستمعيه... وطلب إجراء انتخابات للجان تمثل الطلبة وإسقاط جميع الاتحادات الطلابية... ثم أعلن طلب التفاوض مع الحكومة.. وأرسل أحمد عبدالله رزة عدداً من الطلبة والطالبات إلى منزل الرئيس السادات فى الجيزة طالبين مقابلة الرئيس".

(كتاب "السادات – الحقيقة والأسطورة" صفحة ٢٩٤)

د. أحمد كمال أبو المجد:

"كتاب د. أحمد عبدالله عن حركة الطلبة محاولة للكتابة الموضوعية للتاريخ. وكل ما قيل فيه على لسانى صحيح كوزير للشباب فى تلك الفترة".

(محاضرة بنادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة)

يوسف القعيد:

"الدكــتور أحمد عبدالله يرى أن كتابتنا فى "الأهرام الاقتصادى" وراءها صـــفقة عقــدناها مع النظام.. قواعد هذه الصفقة أن نكتب نحن وفق قواعد تقــوم علـــى تجاهل كل ما هو أساسى وجوهرى، وكل ما يشكل أرقاً وقلقاً حقيقيا للنظام... وكان لديه سؤال آخر عن استمرار بعض الوزراء فى الحكم فتــرات طــويلة بعضها امتد أكثر من عشر سنوات كاملة... حيث يرى أن بقـــاءهم فى أماكنهم هذه الفترة الطويلة يصادر على حق الناس بل وحلمهم المشروع فى التغيير".

نبيل عبد الفتاح:

الـــباحث المرموق الذى تصدى للعمل، والذى يحمل بعدين نادرين فى تكويـــنه، **أولهمـــا:** التكوين العلمى الرصين فى واحدة من أعرق الجامعات حـــيث درس فـــي جامعة كمبريدج، **وثانيهما:** الحس السياسى الرفيع، وقبل ذلـــك وبعده أيضاً، الحس الوطنى المتوقد، واليقظ، حيث يظهر فى كل ثنايا هذا المؤلف المهم، هذه الرغبة الجياشة فى إعادة صياغة هيكلنا السياسى – الاجتماعـــى – الثقافى من أجل تعويض الفجوة الواسعة والعميقة بين بلادنا، ونظامـــنا الـــسياسى – الاجتماعـــى، والدول التى حققت أشواطاً كبيرة فى مضمار التقدم، والعصرية، والإنجاز دون انبهار أو ترويج للنموذج الغربى. وهذا الحس الوطنى الرفيع يكشف عن حب عميق للوطن وللأمة المصرية، أصـــبح نـــادراً، فـــى أيامـــنا هـــذه هذا التزاوج بين عمق التكوين العلمى والأكاديمى، وبين الحس الوطنى السياسى".

(السياسة الدولية – أبريل ١٩٩٢)

وائل لطفى:

لا جـــدال أن أحمد عبدالله الطالب فى كلية السياسة والاقتصاد ورئيس اللجـــنة الوطنية العليا كان أهم قيادات الحركة على الإطلاق – أحمد عبدالله هو الآن رئيس مركز الجيل للدراسات، ولا شك أنه كان أكثر زعماء الطلبة رومانـــسية وإخلاصـــاً لنفسه ولأفكاره، كما أنه من الذين استطاعوا الحفاظ علـــى تـــوازنهم النفـــسى دون أضرار فادحة. أحمد عبدالله واصل ارتباطه بالحـــركة الطلابية على طريقته، فبعد أن اتخذ السادات قرار حرب أكتوبر

ليسحب من الطلاب السند الأقوى لشرعية حركتهم، وهو تحرير الأرض، سافر أحمد عبدالله إلى إنجلترا فى بعثة تعليمية على نفقته الخاصة، "من غسيل الصحون والعمل فى المزارع"، ليحصل على رسالة الدكتوراه من جامعة كمبردج (موضوعها الدور السياسى للطلبة فى الحياة السياسية فى مصر).. فى نفس الوقت كانت عواصم النضال العربى تستضيف الكثيرين من معارضى السادات وقتها، وتمدهم بالكثير من الدعم المعنوى والمادى – الطريف أنه بعد أن حصل على الدكتوراه من (كمبردج) تقدم لعدة جامعات مصرية لينضم لسلك التدريس فيها، لكنه رُفض.. وحتى وقت قريب كان يقيم فى مساكن عين الصيرة (منزل عائلته)، وهو الآن يركز جهوده فى مركز الجيل للدراسات الاجتماعية، وهو مركز يقوم على فكرة تقديم الرعاية لمجموعة كبيرة من أطفال عين الصيرة الفقراء".

(روز اليوسف ١٩٩٧/٨/٤)

رشدى سعيد:

كان جيل أحمد عبدالله بالنسبة لى أمل مصر الذى تمنيت لو أنه أمسك بقيادتها. وكنت قد سمعت عن أحمد عبدالله وقت الانتفاضة الطلابية التى اندلعت بالجامعة فى العام الدراسى ١٩٧٣/١٩٧٢.

عماد الغزالى:

المناضل المصر على النضال رغم انسحاق المناضلين.

(مجلة النداء الجديد – نوفمبر ١٩٩٨)

محمد محمود لبيب:

باحث مدقق... صاحب شجاعة أدبية... بل فدائية!

(الوفد: ١٩٩٠/١٠/٣)

خالد عبدالله:

صاحب مبدأ... بالمعنى الحرفى للكلمة.

(الأهرام ويكلى ١٩٩٩/١١/١١)

السيد يس:

كـــان رائداً فى العمل الطلابى الثورى.. هو اليوم رائد بارز من رواد العمل الاجتماعى.

د. عبد العظيم رمضان:

مقدمة مذكرات سعد زغلول باشا.

مصطفى نبيل

لا يفوتنـــى أن أشكر د. أحمد عبدالله الذى ألح على نشر هذا الكتاب لما رأى فـــيه من فائدة للشباب وهو المهتم اهتماماً حقيقياً بالشباب، ودائم الدعوة للاهتمام بقضاياهم..

(رئيس تحرير مجلة "الهلال")

يسرى حسين:

"عــندما عاد إسماعيل بطل رواية يحيى حقى "قنديل أم هاشم" من بعثته حــاملاً شـــهادة الدكـــتوراه، كان أول شىء فعله، أن أهان أهله وعشيرته، وســـخر مـــن حـــياتهم ومن عقيدتهم وأفكارهم. فالعلم الذى حصل عليه فى الغـــرب جعلـــه يشعر أنه لا ينتمى إليهم، ولا يقترب من عالمهم المتخلف. ووقـــف بـــشكل متعال يدينهم ويتهكم عليهم. ويطعن فيهم، ويعيرهم بجهلهم وفقرهم، وسقوطهم فى لجة الخرافات.

مع أن هؤلاء الجهلاء، هم الذين صرفوا عليه من قروشهم القليلة حتى يـــتعلم ويعـــود بعلمـــه ليكون مصباحاً ينير طريقهم. ويفتح لهم آفاقاً جديدة. ويحفر ثغرة فى حائط الظلام، الذى يرفضونه ويناضلون من أجل تحطيمه.

إسماعيل، هو المثقف، الذى طردته ثقافته بعيداً عن أهله، فأصبح علمه كارثة، وشهادته عبئاً ثقيلاً على تقدم الواقع خطوة للأمام.

وعـــندما قرأت مؤخراً الإهداء الذى كتبه الدكتور أحمد عبدالله، وصدّر بـــه رســـالته العلمية لجامعة كمبردج شعرت بالفرح الحقيقى، فالرجل أهدى بحثه العلمى الذى عكف عليه عشر سنوات كاملة لأهالى حى مصر القديمة بالقاهرة، للبسطاء الذين خرج من أجلهم ليتعلم، ويعود بعلمه وتحصيله إليهم مرة أخرى ليساهم معهم فى تحطيم جدار التخلف.

ود. أحمد عبدالله. قدم بحثه لأهالي مصر القديمة. ولأبناء حيه في "عين الصيرة" هؤلاء الذين لا يقرءون ولا يكتبون إلا أنهم علموه، وثقفوه. ومنهم، ومــن حــياتهم اســتمد العلم الحقيقي، والوعي الذي يجعل الإنسان الصادق يعرف أين يقف ومع من يكون موقعه.

وهذا الإهداء المعبر، الذي يعطي الحق لأهله. فكرنا ببعض مقاطع من قــصيدة عــبد الــرحمن الأبنودي التي تتحدث أنه إذا لم يكن العلم مصباحاً للغلابة، فلا فائدة ولا رجاء في ثقافةٍ أو فكر أو تحصيل.

ولقــد ظل أحمد عبدالله مخلصاً بشكل كامل للناس الذين دفعوه للهجرة الطــويلة من أجل العلم. فلم يخنهم أو يحطم آمالهم. وإنما على العكس كان مــثالاً للابن الأمين، الممثل لمصالحهم وأمانيهم. ورغم المكابدة الطويلة إلا أن عزيمته لم تهن، ورغم الظروف الصعبة والمركبة إلا أنه صمم على أن تكون مصاريف دراسته نتيجة جهده الذاتي، وقادمة من القروش القليلة، التي يرســلها لــه أهالــي عين الصيرة البسطاء. لذلك رفض الارتزاق تحت أي شرط، ولم يتنازل قيد أنملة عن فكره مهما كانت الضغوط.

وهــذا النموذج، يبين ويكشف طبيعة المعدن الأصيل، الذي تتكون منه طبقاتــنا الشعبية، التي لا تعرف سوى الصلابة، وتكافح ظروفاً صعبة، إلا أنها لا تتنازل عن عقيدتها تحت أي إغراء، مهما كانت قوته.

وإذا كانــت هــناك نماذج عديدة مثل تلك التي صورها يحيى حقي في رائعــته الــروائية، إلا أن الواقع اليومي يفرز أنماطاً أخرى أكثر اتساقاً مع نفسها، وأكثر صدقاً ووعياً، ومعرفة بظروفها، وموقعها الحقيقي.

وأحمــد عبدالله الذي يترجم صلابة جيل كامل، عاني بشكل مكثف في الــسبعينيات، بــيد أن رموز هذا الجيل التي جاءت بعد مخاض رهيب، هي القادرة على حمل الأمانة، وتحقيق حلم بسطاء مصر القديمة، والسيدة زينب وشــبرا، وأنهــم منذ عام ١٩٦٨ يرفعون اسم مصر عالياً ويناضلون بدون هوادة لترجمة حق شعبها في حياة حرة كريمة.

والذي يجعلني أكتب هذا الكلام هو أن أحمد عبدالله بالذات، كان صوته فــي ينايــر ١٩٧٢ يجلجل في جامعة القاهرة رافضا مسيرة الردة الساداتية بمخــتلف توجهاتها. ومازال بعد ١٢ سنة كاملة يحمل نفس الرنين الصادق، ونفس الانتماء.

وهــذه بدايــة مرحلة جديدة سيعانق فيها الفكر الواقع، وسيحضن الحلم ملامح الحقيقة.

المؤلف فى سطور:
د. أحمد عبدالله رزة

* دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبردج بإنجلترا.
* نائب رئيس لجنة بحوث الشباب بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع.
* مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية.
* مؤسس مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة.
* عضو سابق بمجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
* مؤلف ومحرر العديد من الكتب بالعربية والإنجليزية، أهمها:

مؤلفاته بالعربية:

* الجيش والديمقراطية.
* الأطفال الكادحون
* الانتخابات البرلمانية.
* التربية المدنية للأطفال والشباب
* الطلبة والسياسة.
* الوطنية المصرية.
* الديمقراطية على عكاز
* الوعى القانونى للمرأة.
* حقوق الإنسان.
* الديمقراطية فى الشرق الأوسط.
* تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى.
* الحوار الوطنى.
* هموم مصر وأزمة العقول الشابة.
* الجامع والجامعة
* الشباب المصرى بين الانتماء والمشاركة
* قضية الشباب.
* أطفال برتبة عمال.
* نحن والعالم.

مختارات ميريت

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بضع دراسات ومقالات ومحاضرات حول "قضية الديمقراطية" التى أنفقنا عمرا ندافع عنها أكاديميا وسياسيا.

ولينظر القارئ بنفسه فى مدى إحاطة وصلاحية ما كتبناه عبر عقد ونصف من الزمان. فقد يرى أن التاريخ فى بلادنا قد تجمد. وأن ما قلناه بالأمس لابد أن نكرره ونلح عليه اليوم.

واليوم يوم عصيب.. حيث يسير العالم فى طريق العنف والاحتراب بعيون عمياء وقلوب متجمدة. بل متجردة من الاحساس بالإنسان. إنه زمان الهوس والهيستريا والهلوسة باسم الدين وباسم الأمن. بل وباسم الديمقراطية والوطنية والقومية... إلخ المصطلحات.

وإذا تغيبت العقلانية والرشادة بجانب تجمد الأفئدة وعمى البصيرة. تنغلق الدائرة الجهنمية ويتزايد الطغيان. ولا غرابة. فباسم القضايا النبيلة يتم إهدار القيم النبيلة. قيم حقوق الإنسان. وعلى المستوى السياسى يتم إهدار حريات المواطنين ومشاركتهم فى إدارة شئون مجتمعاتهم ودولهم. أى تصبح **"الديمقراطية هى الضحية"**.

لكن للديمقراطية جنودا معلومين ومجهولين سيدافعون عنها حتى الرمق الأخير. لأنها ببساطة تستحق ذلك. فهى — برغم كل عيوبها — أفضل من كل بدائلها أيا كانت المسميات.

فى هذا الإطار وبهذه الروح. يأتى إصرارنا على إعادة تقديم هذه الصفحات القليلة بدون مقدمات طويلة.

والقارئ اللبيب بالإشارة يفهم.. والله أعلم.





ميريت

تصميم: نسرين كشك